



الثورة الفرنسية

الجزء الأول

تأليف : فرانسوا فوريه
ديني ريشيه
ترجمة : صلاح الجheim





الثورة الفرنسية القسم الأول

الثورة الفرنسية

القسم الأول

تأليف: فرانسوا فوريه
ديني ريشيه
ترجمة: زياد العودة

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٢ م

العنوان الأصلي للكتاب:

La Révolution Française

François Furet
et
Deuis Richet

صدرت الطبعة العربية الأولى عام ١٩٩٣ م
منشورات وزارة الثقافة - دمشق
سلسلة (دراسات اجتماعية «٩»)

الثورة الفرنسية: من مجلس عموم الطبقات إلى ٩ ترمidor / تأليف
فرانسوا فوريه، ديني ريشيه؛ ترجمة صباح الجheim . - ط. ٢. دمشق:
المطبعة العامة السورية للكتاب ، ٢٠١٢ . - ج ١ (٣٠٤) ص؛ ٢٤ س.م.

صدرت الطبعة الأولى ١٩٩٣ ضمن سلسلة (دراسات اجتماعية؛ ٩)

١ - ٩٤٤,٠٤ ف و ر ث ٢ - العنوان ٣ - فوريه
٤ - ريشيه ٥ - الجheim

مكتبة الأسد

القسم الأول

من مجلس عموم الطبقات
إلى

٩ ترمidor^(١)

(١) ترميدور: الشهر التاسع من شهور الجمهورية.

الفصل الأول

فرنسا لويس السادس عشر

مجتمع النظام القديم

الملكية المطلقة

لشدّ ما حسَّ الباستيلُ في رمزه^(١)، النظام القديم. وينبغي للتاريخ أن يحدّ أولاً ذلك النظام في واقعه الـيـومـيـ: النـمـطـ الـاـقـتـصـادـيـ القـدـيمـ. إنـ نـضـالـ النـاسـ لـكـيـ يـنـتـرـعـواـ مـنـ الطـبـيـعـةـ شـرـوـطـ الـحـيـاةـ الـمـالـيـةـ. الـخـيـزـ أـولـاـ وـقـبـلـ كـلـ شيءـ - يـحـفـظـ بـسـمـاتـهـ الـتـيـ مـضـىـ عـلـيـهـ فـرـنـ: هـيـمـنـةـ سـاحـةـ لـلـإـنـتـاجـ الـزـرـاعـيـ فـيـ الـثـرـوـةـ الـقـوـمـيـةـ، اـنـتـاجـيـةـ ضـعـفـةـ لـلـعـلـمـ، هـشـاشـةـ تـواـزنـ مـقـلـلـ بـيـنـ عـدـدـ النـاسـ وـجـمـعـ الـأـقـوـاتـ^(٢). الـاـقـتـصـادـ هـنـاـ، فـيـ الـوـقـائـعـ وـفـيـ الـعـقـلـيـاتـ، اـقـتـصـادـ الـبـقـيـاـ^(٣) حيثـ الـجـمـودـ التـقـيـ وـحـرـكـةـ السـكـانـ الطـبـيـعـيـ وـتـقـبـلـاتـ الـجـوـ تـعـلـمـ مـتـضـافـرـةـ وـلـاـ تـبـيـحـ - لـأـجـلـ قـصـيرـ - إـلاـ أـمـلـ بـمـوـسـ جـيدـ أوـ الـهـلـعـ مـنـ موـسـ رـديـءـ. وـعـبـرـ الشـنـجـاتـ الـقـصـيرـةـ اـسـقـرـ رـكـوـدـ طـوـيلـ لـلـثـرـوـاتـ الـمـنـتـجـةـ؛ إـنـ النـمـوـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـتـفـاوـلـ بـسـعـادـةـ مـادـيـةـ سـيـكـونـانـ فـكـرـتـيـنـ ثـورـيـتـيـنـ.

(١) سجن الباستيل رمز الظلم والاستبداد، والنظام القديم هو الحكم الذي سبق، في فرنسا، الثورة الفرنسية. المترجم

(٢) الأقواء جمع قوت: المواد الغذائية.

(٣) البقاء على قيد الحياة

هناك إذن، في الأساس، بالنسبة إلى فرنسي النظام القديم، الأرض، فلاحة الأرياف وطرائقها التقليدية: إن مختلف نماذج المناوبة الزراعية، وهي أكثر تعقيداً بكثير مما يوهم به التعارض التقليدي ثلاثي الحول - ثالثي الحول، تترك جزءاً كبيراً من الأرض غير مزروع. وفي هذه الأراضي المسترية ترسل جماعة الفلاحين قطبيعاً الهزيل يرعى. ويتم الحصاد بالمنجل. ويدرس القمح بالمدقّة أو تحت حوافر الحيوانات. وبخلاف المحراث العادي يستخدم، في الأغلب، المحراث الخشبي القديم الذي لا مقدمة له والذى يجره ثور، فيخدش أرضاً هزيلة المرود، إذ أن متوسط غلة القمح بالنسبة إلى البذار يمكن أن تقدر بخمسة أو ستة إلى واحد.

ومع تعارض السنين، وبالرغم من كل شيء، يغذى المحصولُ البلاد، لكن ما إن تأتي سنة رديئة، ما إن تأتي كوارث الطقس، الجمد والبرد والجفاف أو ما إن تأتي الحربُ وما يواكبها من النهب، حتى تسسيطر ندرة القمح على المشهد الاقتصادي والاجتماعي الشامل. حينئذ يجري التخزين، ويطيرُ الأسعار، وغلاءُ الخبز، مع آثاره الاصطفافية الاجتماعية: إن وفيات المجاعة، في المدينة والريف، تختبر الفائض السكاني من أشد الشرائح بؤساً، وتُعيد عدد الأطفال والكبار إلى مستوى مُنسجم مع الثروات المنتجة. كذلك كان الأمر في سنة ١٧٠٩ - وهي أزمة مشهورة بين الأزمات كافة - وكذلك كان في سنة ١٧٤١. فإذا زال نذيرُ الخطر وتم «التطهير» انتظمت النقاهة الاجتماعية حول العودة إلى الحالة الطبيعية أي إلى الحالة الهشة.

لكن الأرض، في فرنسا القديمة، لا تخضع فقط للتقنيّة البائدة ولمصادفات المناخ. بل يُسيطر عليها، في كلّيتها تقريباً، حق السيادة الإقطاعية. وهذا الحقّ بقية من بقايا الزمن القديم الذي كان فيه السيد الإقطاعي يحمي أهل «تبعتيه»، ويُخْفِض لهم الجسر المترنح ليُؤويهم في حالة الخطر مقابل إتاوة زراعية. ليس هناك عملياً أرض لا تتبع هذا «الحق

السامي» القديم الخاص بالسيد الإقطاعي ولا تقع عليهما، بهذه الصفة، حقوق «إقطاعية» مصنفةً دقيقاً في القصر الإقطاعي الذي يسُهر على عدم ترك هذه الحقوق تسقط بالتقادم. ولا شك أن بعض برجوازبي المدن وبعض العامة الذين اغتووا بالتجارة أو بالربا قد أفلحوا، منذ الانطلاقة الاقتصادية في القرن السادس عشر، في التسلل إلى التنظيم الإقطاعي وفي الحصول على إقطاعيات. لكن طبقة النبلاء، في أثناء القرن الثامن عشر، لا تدمج هؤلاء الوافدين الجدد إلا ببطء متزايد؛ لا تدمجهم، في الأغلب، إلا بواسطة تقليد ملكي للنبلاء أو خدمة في الدوّارين الملكية السامية. ولذلك ظلت طبقة النبلاء في مجموعها، سيدة منطقة نفوذها القديمة العهد، وهي منطقة شديدة الاتساع لأنها تضم في آن واحد الأراضي التي تعمل على استثمارها مباشرة والأراضي التي تجبى عليها الحقوق القديمة المعترف بها وواجباتها في الزمن الغابر. لنصف إلى ذلك، فيما يخص رجال الدين، مورداً إضافياً هو ضريبة العشر، أي واحد على عشرين من جميع محاصيل المملكة. وأخيراً فإن الامتياز الضريبي، الإعفاء من ضريبة الرأس، يتوج كل هذه الثروة العقارية. هذا هو إذن أساس تسلط الطبقتين الآخرين في مملكة فرنسا: إن رجال الدين والنبلاء لا يعيشون فقط من استثمار أملاكهم الزراعية الخاصة، بل ومن اقتطاع سنوي لنسبة مئوية مضت عليها قرون، اقتطاعها من مجموع العمل الريفي. وعلى الفلاح المالك الصغير - وهو لاء الفلاحون الصغار كثراً في فرنسا القديمة، وهناك الملايين منهم الذين يملكون تقريباً نصف أراضي المملكة الصالحة للزراعة - أن يؤدي للسيد الإقطاعي عدداً وافراً من الحقوق نقداً أو عيناً. وقليلٌ من أعمال الحياة الريفية لا يتضمن فدية للإقطاعي: المحصول السنوي، الحصاد، قطاف العنبر، بيع الأرض المحتمل، الخ. وفي كل مكان من الأراضي التي تخضع لنطبيعته يمارس الصيد على هواء، خلال التمح الذي استوى للحصاد، وخلال عشب المروج. إنه سيد أملاكه لا مستثمرها: فالمردودية^(١) هم برجوازي.

(١) المردودية البحث عن المردود أو الربح.

كل ذلك فهو في النظام الاجتماعي، لأن تسلط رجال الدين والتبلاط إن كان قائماً على الأرض، فهو محفور في النفوس أيضاً. والنظام الاجتماعي ليس مجرد أمرٍ واقع: بل إنه مستمد من الحق الإلهي. وذلك يعني أنه لم ينجم عن اتفاق ارتضاه الناس، لكن عن الاعتراف الاجتماعي بسلسلة أراده الله: ولذلك كان الإلحاد مرادفاً للفوضى. لكنه نادر وقليل الخطر، لأنه صامتٌ ومحصور في دوائر محدودة من المجتمع المتقف. وليس لدى جمهور السكان، وهو قليل التعلم، حبيب حياة محلية ضيقة أشد الصيق، آيةٌ وسيلةٌ يضع بها المعتقد القديم الذي يرسخ الهرم الاجتماعي موضوع البحث.

وكيف يستطيع جمهور السكان ما لم يدر بخلده، لأن الدين يشكل خلفية حياته اليومية وعاداته الذهنية، ويرسم إيقاع وجوده الفردي والجماعي الذي يجري في ظل قباب الأجراس العتيقة حيث تسجل ساعة القرية بالنسبة إلى الجميع جريان الزمن. ومن الولادة حتى الموت، وخلال أيام الفرح وأيام الشقاء، تتولى الكنيسة، يتولى الكاهن تقويم الحياة.

لكنَّ في هذا السبيل من المشروعات التي تشرط المجتمع السياسي بأسره، من الله إلى أنني تابع في المملكة، وفي قمة الميدان الزمني، وفوق الإقطاعيين، مقاماً رئيسياً: ملك فرنسا، التجسيد الوراثي للملوكية القديمة. وهو ملك مطلق لا يستمد حقوقه إلا من الله؛ وهو «أب» لكل أتباعه، وملك «سام» لكل المملكة، وملك مباشر لأملاك عقارية متراصة الأطراف، وفي بيته جميع السلطات، جميع السلطات التي تعودنا التمييز بينها منذ ذلك الزمان، السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. لقد أصبح رئيساً لبيروقراطية مركبة قلبها في قصر فرساي، وألتها الضريبية المعقدة والشديدة الاتساع تشكّل، دون شك، أهمَّ جهاز فيها.

لأن هذه الملكية، وإن كانت مطلقة كل ما يأتي من الله، إلا أنها، مع ذلك، من عمل الزمن. لقد أقامها ملوكُ فرنسا منذ قرون، ولا سيما منذ هنري

الرابع، على أنفاس قوة الإقطاعيين الإقليمية، وبالتجين السياسي للنبلاء الذين آل أمرُهم إلى خدمة الملك أو تملق البلاط. ولقد اكتسب الملك من ذلك نوعاً من الطبيعة المزدوجة: لقد بقي ابن أصله: سيد الإقطاعيين، أكبر ملوك إقطاعي في المملكة. لكن الملكية المطلقة قد قامت أيضاً بتجاوز الأصول الإقطاعية: لقد غدت رمزاً قومياً، إدارة عامة، منعشة الحياة الاقتصادية والشرفية عليها والحكم بين المصالح الاجتماعية المسيطرة. إن قدرتها لم تلغ جميع امتيازات الماضي المحلي، لكنها وطّدت سلطة الدولة وسط الهشاشة الاقتصادية وتسلسل المراتب الاجتماعية في فرنسا القديمة.

هذا هو النمط القديم، النظام القديم. إنه يؤمن بـ تكاثر الثروات والناس عبر احتمالات الفصوص ومصادفات الظروف، ومع تعاوض السنين. وهو يتبع تمسك الملكة عبر تقاؤت اجتماعي مكتوب لا في فقر المحاصيل فحسب بل في الحق والتقاليد. إن الحكم الملكي المطلق المبني على حفظ الامتيازات الإقطاعية، والمولود أيضاً من الحطّ السياسي لطبقة النبلاء، ومن القبائل الدينية للعدد الأعظم، إن هذا الحكم يتوجّ المجموع كسلطة توازن. هذا التوازن ليس توازن جمود، بل الأصح أنه توازن تنقيح، إصلاح، تمارسه بـ حذر البروفراطية الملكية دون أن تثير الشك في النظام الكلي ودون أن تعرّضه للخطر.

بناءً على ذلك، لم ٨٩ أين ومتى تقع نقاط فقد هذا التوازن البالغ القدم، في القرن الثامن عشر؟

إنها تقع أولاً، وبصورة متناقضة، في ثروته. هذه هي الجدة الكبرى. إن ٨٩ لا تتوجّ قرناً فقيراً، لكنها تنفجر على العكس، في نهاية قرنٍ غني، في بلد غني. غني، نسبياً من غير شك، بالقياس إلى الحاضر القريب، وبالقياس إلى معظم البلاد المجاورة. لكنه غنيٌّ يُشَمَّ بازدهار، بالاستبشر الاقتصادي الذي هو أحد أسرار القرن الثامن عشر الفرنسي.

في هذه الحركة التي خطّها العام مؤكّد، ليس كل شيء قابلاً للقياس. فالقرن لم يكتشف إلا ببطء قيمة الإحصاء الاقتصادي ولم يترك لنا سوى مواد وثائقية جدّاً ناقصة. فلا النمو المحتمل في حجم الإنتاج، ولا نماء الإنتاجية الزراعية، وهو أبعد عن اليقين، يمكنها أن يُرْفَقاً أرقاماً جادة. لكن يمكن أن تستنتج على الأقل الزيادة الإجمالية للثروة من يقيننا المتعلق بحركة النمو السكانية: فبين بداية القرن ونهايته، بين حسابات «فوبان» وحسابات لافازبيه، ازداد سكان المملكة من عشرين مليوناً إلى ستة وعشرين. إن تزايد السكان يعود إلى انقلاب في عدد الوفيات التقليدي. ذلك أن الحدود القصوى الدورية في عدد الوفيات وتلك البزلات السكانية الفاجعة من جراء المجاعة، تخفَّ كثيراً، إن لم تختفِ. وفرصة إضافية لحركة نمو السكان: لم تعد الحرب تمسَّ أبداً أرض المملكة.

من جهة أخرى ازدادت قيمة الإنتاج بسرعة في أثناء القرن، كما ازدادت الأسعار في الوقت نفسه. إن ارتفاع الأسعار الذي تلا انخفاضاً طويلاً غطّى عهد لويس الرابع عشر، يولد عند اتصال الثلث الأول والثلث الثاني من القرن الثامن عشر، في الثلاثينيات منه. ويبلغ ٥٥٪ إلى ٦٠٪ عشية الثورة. هذه الحركة الطويلة لا تلغى الدورات التي تحدث كل عشر سنوات، ولا هبات الأسعار الموسمية، لكنها تدمجها في مذ من التوسيع يقلّ من اتساعها وهكذا غداً ممكناً التوسيع السكاني.

لكن من الخطأ أن تستنتج من ذلك أن جميع الفرنسيين قد استقدوا على حد سواء من حركة القرن الاقتصادية. العكس هو الذي يحدث. فارتفاع الأسعار الزراعية، والارتفاع الأشدّ في أجراة الأرض الزراعية يفيدان أو لاً وعلى الأخص، الملكية العقارية والريع الإقطاعي. أما على مستوى الاستثمار الريفي فإن ذلك الارتفاع لا يحمل شيئاً إلى جمهور صغار الفلاحين المالكين لقطيع صغيرة من الأرض، والذين يعيشون في اكتفاء ذاتي على أرضهم،

والذين لا يملكون فائضاً يحملونه إلى السوق أو يخزنونه للسنة التالية. وهو لا يشجع المستثمر إلا في مناطق نادرة تسود فيها المزارع الكبرى ويفتح الرأسمالية الزراعية.

وبالاختصار فإن حركة الأسعار لا تحمل علاوة اقتصادية وزيادة في الثروة إلا لكتاب المالكين للريع العقاري أولاً، للطبقتين صاحبتي الامتياز، للقطاعيين العلمانيين أو الدينبيين أصحاب الامتياز القانونية والضريبية. إن الدخل العقاري يتضاعف في غضون هذا القرن.

وهو يقصد بشدة ولا سيما أن هبوط الأجر الواقعي - لأن منحنى الأجر يتأخر عن منحنى الأسعار - على أثر وفرة الناس واليد العاملة ينقص كلفة الإنتاج، ويحرر فضل قيمة إضافية يضخم ريع الأرض. هكذا تم بشكل غير متساوٍ إعادة توزيع الدخول على حساب الفلاح الصغير مالكاً كان أم مستأجرًا، وعلى حساب مجموع الأجراء. وبوسعنا أن ننتبه إلى أي حد يعمق ذلك الحقد الاجتماعي في الريف. فإذا ما حدث الانخفاض، وإذا ما جاءت الأزمة، وجد الشعب الفلاح المسؤول بين يديه: الامتياز، القطاعي.

لكن الفلاح ليس وحده، إن البؤس الفلاحي أخذ يجد في الثروة المدينية^(١) حليفاً غير متوقع ورئيسياً ففي مدينة القرن الثامن عشر التي تكبر لأن ريع النبلاء قد وُظّف فيها ثانية في قصور خاصة، والتي جاء الفيض السكاني الريفي يبحث فيها عن سقف وعن عمل، يُشجع الازدهار الم مشروع البرجوازي في أشكاله المتعددة. ينبغي أن ننظر إلى هذا المشروع في أدنى نقاطه حيث يكون الأكثر عدداً، لكنه ليس الأقل انكباباً على العمل وتمسكاً بالربح، الحانوت الصغير، المشغل، الحانوت. في هذه المشاريع أصحاب عمل صغار يحكمون شعباً مدينياً يضمهم أحياناً - لا دائماً - إطاراً للاتحادات الحرافية. وعندما تتسع السوق، وعندما تزدحم اليُد العاملة، وعندما يكبر الربح

(١) المدينية نسبة إلى المدينة، وهي نسبة لأبد منها. وكذلك الضريبية نسبة إلى الضريبة.

السنوبي - وهذا هو الاتجاه العام للقرن - عند ذاك يَحْفَزُ الثراءُ العامُ النجاحاتِ الفردية. إن البناء والنسيج، وهما أكبر صناعتين آنذاك، يشهدان نكاثر المقاولين الحقيقيين. وتربح فيهما التجارةُ والتجارة الكبيرة بالرغم من الرسوم الجمركية التي تسمُّ السوق الداخلية. وأخيراً فإن المبادرات البحرية، التي كانت انطلاقتها على أشدّها في سنوات القرن الأخيرة، توْمَنُ للتجار وللشركات التجارية نسبةً فائقةً المردودية لرأس المال الموظف: إن الأحياء الجميلة في «فانـٰ» و«بوردو» قد بُنيـٰت بمال تجارة العبيد من «الجزـٰر». كل هذه الثروة الجديدة تهدـٰد امتياز الريع العقاري.

لا ريب أن مدينة القرن الثامن عشر ليست فقط منطقة نفوذ الرأسمالي الصغير أو الكبير. إنها تُؤوي أيضاً - فضلاً عن ترف النبلاء - التقاليد والفتنة، ما لا يُحصى من ذوي الدخل المستقيدين من القروض الملكية، جميع «ضباط» الدولة الذين وظفوا المال الذي ربحوه في منصب عام، وبالاختصار طائفة اجتماعية كاملة من المتعاملين مرتبطة بالنظام القديم. ومن المؤكد أن البرجوازية الفرنسية في القرن الثامن عشر هي، إلى حد كبير، برجوازية ما قبل الرأسمالية. لكن كل شيء يجري وكأنها كانت تشعر بأنها تقود الاقتصاد منذ ذلك الوقت، وأنها بذلك ترمي ببصرها بعيداً. ذلك لأن نضجها الفكري أكيد أكثر من نضجها الاقتصادي.

وبالفعل، لقد اكتشف القرن الثامن عشر قوة «الرأي». فمدينة هذه الحقيقة، هي قبل كل شيء، مخبر للأفكار، خالفة للمشاعر العامة، بل وتکاد تكون خالفة لوعي سياسي. المدنية؟ لنقل بالأحرى جمهور المدينة المتفق وقبل كل شيء جمهور باريز المجتمع، المحشـٰد حول الصحفيين والأفكار الإصلاحية. إن المحامين، ورجال القانون، والضباط، وبالاختصار إن برجوازية كاملة تُجسـٰد مقدماً ما سوف يسمـٰيـٰه القرن الناسع عشر «الكتـٰفاءات» تشكل لكتاب مرتـٰعاً خصباً يُعيـٰها من الرعاية الملكية القديمة. إن كتاباً في

التاريخ، إن كتاباً في الاقتصاد، إن حكاية رحلة، تصبح سلعاً يمكنها أن تُغنى مؤلفها. وإذا ما استقاد كاتبٌ ذات يوم من الكرم الأرستقراطي فإن ذلك لن يكون على حساب استقلاله الفكري.

هل هناك إذن فكرٌ هو فكرُ القرن؟ نعم: فكرُ الإصلاح. ولا شك أنه ليس مُحارباً فحسب، لكنه متّواع، متعدد، بل ومتناقض: إن الدولة المستبدة والمستيرية التي تخيلها الفيزيوغراطيون ليست دولة مونتسيكيو الليبرالية والمستيرية، وأخرى بها ألا تكون ديمقراطية روسو التي تقوم على المساواة. لكن حتى المجادلات الداخلية الناشئة عن تعدد التيارات والأوساط، تغذي فكر القرن وتُفصح عن الأوليات الجديدة العاطفية والفكريّة، العقل، السعادة، التسامح. ومنذ ١٧٥٠ تغدو المعركة، معركةً رابحة، على نحوٍ واسع.

في محكمة هذه الثقافة البرجوازية التي تنزع عن النظام القديم قدميته يغدو الاتهام المتکاثر الموجه ضد منافاة المجتمع القديم للعقل، ولا عقلانية الديانات المنزلة، وطفيليّة الاقطاعيين، هائلاً. ولا سيما أن هذا الاتهام لا يستند فقط إلى البرهنة على ما هو معقول ومنشود، بل إنه يَعْتَدُني أيضاً من قوى أشدّ ظلاماً هي قوى الكبت والإذلال الاجتماعي: إن امتياز النبلاء الذي يدعمه في جميع الميادين تطورُ القرن يعبئُ الغضب البرجوازي.

وهكذا يتَّأرجح تدريجياً توازنُ نظام بأكمله، نظام تعَدُّ بعمقِ في معطياته السكانية والاقتصادية والفكريّة. إن بُؤس الفلاح، وإفقار الأجير، وقدرة والحرمان البرجوازيين. إن ذلك كله يضع التقاليد موضع البحث من جديد، باتهام متشابه إن لم يكن مشتركاً.

لكن المرافقة إن غدت عامّة فهي ليست، على الأغلب، جذرية. إنها تُعطي مهلة. إنها تطلب إصلاحات لا ثورةً.

إصلاحات؟ هنا تُحبِّكُ المأساة. لأن هذه الفترة هي الفترة التي تنطفئ فيها النزعة الإصلاحية لدى الحكم الملكي الاستبدادي. لا لنسقٍ في

المخطّطات والجرأة والكافرات، بل ولا في النية الحسنة السامية، نية ملك فرنسا، من حين إلى آخر. لكن قوى المقاومة قد غدت أقوى من قوى الحركة. إن طبقة النبلاء أخذت تتأثر للإبعاد السياسي الذي ألمّ بها به لويس الرابع عشر. فهي تستثمر الدولة والمناصب الكبرى العلمانية والكهنوتية؛ وهي تسحق بثقلها الاجتماعي وثروتها ونزعتها السياسية المحافظة، الإرادة الملكية الواهنة والمخطّطات الإصلاحية لإدارة تظلّ، في الغالب، بارزة، وهي لا تهاجم الحكم المطلق إلا باسم التقاليد بينما يهاجمها الرأي المستثير في الطبقة الثالثة باسم الإصلاحات: إن تلاقي التيارين المتضادين يُضعف السلطة ويُحبسها في جمودٍ هو هم النبلاء الأساسي. وكانت هذه آخر فرصة في فرنسا للتحكيم الملكي. لقد عرف «تورغو» ذلك على حسابه في سنة ١٧٧٦ حتى أن أهم مسألة في سياسة المملكة الداخلية - المسألة المالية - ستظل بلا حلّ. ذلك لأنها تطرح مجموع المشكلة الاقتصادية والاجتماعية. فأساس الضريبة التقليدي الذي يُعفي النبلاء من ضريبة الرأس ويسمح للكنيسة أن تتخلص منها على أربع وجوه بتسوية دورية، ليس أساساً ظالماً فحسب. ففي قرن سعود الريع العقاري. يُعفي ذلك الأساس جوهر الثروة المنتجة والمترافقها ليسحق سقفاً أشد المداخيل الشعبية. إن فكراً إصلاحياً كاملاً في هذا القرن يحمل بالضربيّة العقارية الواحدة المناسبة مع الدخل. لكن الملك يرفض أن يُضحي «بنبلائه». وهكذا تتّخذ الأزمة المالية في النظام القديم بعدها الحقيقي: إنها أزمة مجتمع.

وبذلك بالذات تتّخذ الأزمة بعداً دولياً، لأن الحركات التي ستُزعزع في القرن الثامن عشر التوازن الفرنسي القديم يتّضح أثراًها فيما وراء حدود المملكة. ففي المجال الاقتصادي، يُصبح ارتفاع الأسعار وتنامي الثروة الاجتماعية «كتالونيا» وإيطاليا الشمالية، وبلاط «الرين». وتبتدع انكلترا التعبئة الثورية لهذه الثروة: الرأسمالية الصناعية. وفي المجال الفكري، ليس

هناك من احتكار فرنسي سوى احتكار اللغة: فلم يكتفَ القرن عن تطوير المبادلات العقلية وعن نسج روابط «دولية» هي دولية الأنوار، وتلعب إنكلترا وفرنسا فيها الدورين الأولين، لكن أوروبا بأسرها تُلقي نفسها مرتبطةً بها، حتى بطرسبرج، وحتى بنوتها الأميركيّة. ولم يتحقق لثقافةٍ أن تغدو عالميةً على نحو ثلثائي أكثر من ثقافة صفوة القرن الثامن عشر.

من ناحية التسلسل الزمني، ليس هناك أولية فرنسيّة. فمنذ ١٧٧٦ تحدّد المستعمرات الإنجليزية في أمريكا استقلالها بمنصّ عظيم لبيرالي، معن المساوية، سيدفع أوروبا المستبررة كلها إلى الحلم. وبالفعل، فإنّ الأفكار الجديدة تهتزّ، في آخر القرن، وفي مجتمعات الغرب الأرستقراطية العتيقة، وصالية السيطرة التي مضت عليها قرون: الديموقراطية ضد حكم القلة في جنيف، الوطنيون الإيرلنديون ضد الاضطهاد الإنجليزي، ائتلاف البلاد المنخفضة الليبرالي ضد الديكتاتورية الأورانجية، الثورة الباجيكية ضد النمسا. لكن النظام الأوروبي العتيق المستند إلى «دولية» الملوك لم تصبه سوى هزّاتٍ مُبشرة لا ضرباتٍ حاسمة.

إن أزمة أهم مملكة في تلك الحقبة تتضمن تهديدات جد مخيفة. ففي أوروبا الملكية والأرستقراطية التي ترعرع بأبناء العم وبالأصهار وبأولاد الأخ والأخت والأحفاد، ستغدو فرنسا بسرعة مركز الإنذارات - كما ستغدو في الجانب الآخر مركز الآمال.

بقى علينا أن نفهم كيف ستحبّك الأشياء. إن السنوات العشر التي تسبق الثورة تكتس الشحنة المتقدّرة. فانخفاض أسعار القمح الطويل يعطي ملك لويس السادس عشر: انخفاضٌ نسبي من غير شك لأنّ الأسعار تظل مرتفعةً بالنسبة إلى مطلع القرن، لكن الملاحظة المعاصرة تردها إلى استبيان سنوات الستين. ومع ذلك يظل القمح محظوظاً بالقياس إلى الخمر، هذا العنصر الجوهري في الزراعة التعديدية التقليدية، وهو عنصر ساعد على انتطافته

تزايد الطلب المديني. وها إن انهيار حقيقياً، لا مجرد انهيار نسبي بل مطلق، يتلو مرحلة ارتفاع الأسعار بين ١٧٦٦ و ١٧٧٨ و تنشأ المأساة من أزمة تقليدية، أزمة فيض الإنتاج التي تضمّ آثارها المفاجئة جداً إلى الانخفاض الطويل في سعر الحبوب.

أهو الكساد العام؟

إن زراعة الكرمة كانت دائمةً وما تزال انتاجاً زراعياً ذا مردودة سنوية عظمى. وفي نفس السنين التي ينهار فيها سوقها المديني تتطرق التجارة الخارجية في المملكة انطلاقاً مذلة جداً. وفي الصناعة تشير جميع الدلائل أيضاً إلى انطلاقه نشطة في البناء المديني وفي صناعة البناء؛ وفي الزراعة نفسها، تحافظ منتجات تربية الماشية والخشب على الارتفاع الذي مضى عليه قرن. فمن المحتمل إذن أن انخفاض الأسعار في الثمانينيات، وهو انخفاض متقوّلت على كل حال، في أسعار الحبوب والخرم، يؤثر في الاستثمار الفلاحي تأثيراً شديداً - وبعبارة أخرى يؤثر في العدد الأكبر - دون أن يُصيّب الآلة العامة لللاقتصاد. لكن الدخل العقاري يُعاني من ذلك أيضاً بكل أشكاله، دخل المستثمر البائع، دخل المزارع الكبير في «بيكاردي» أو في «كامبريزي»، دخل الملك الكبير النبيل على الخصوص. وهذا الأخير لا يعوض عن خسارته ببيع أشجار الغابات المقطوعة فقط؛ فلما كان حبيسَ ميل الأسعار إلى الارتفاع، وحبيس الالتزامات الكمالية التي يفرضها أسلوب حياته، فهو يسعى إلى أن يجعل الفلاح يدفع فرق الأسعار بزيادة نسبة الإنطواء الإقطاعية، نابشاً الحقوق التي كان يبدو أنها سقطت بتقادم الزمن. هذا هو المظهر الاقتصادي لردة الفعل الأرستقراطية.

وفي الوقت نفسه أرادت طبقة النبلاء، مدفوعةً بالضرورة نفسها، أن تحترك لأولادها، أكثر من أي وقت مضى، كبار المناصب، وقبل كل شيء وظائف الدولة. ففي سنة ١٧٨١ نُشر مرسوم الأسس الأربعة الذي يحتفظ

للنبلاة المسلم بنباليتهم - أربع درجات من النبلاء - بحق دخول الجيش الملكي
كضباط دون المرور بالمراتب الدنيا.

وهكذا تتغلق الأبوابُ أكثر فأكثر أمام برجوازية كثُرها القرنُ وأغناها
وعلّمها. هذه هي الديناميكية الاجتماعية المتناقضة في هذه السنوات التي
تسيطر عليها في آن واحد الردةُ الأرستقراطية والطموحُ البرجوازي. إن
المجتمع القديم ذا الطبقات يرددُ، بعد أن هُدِّدَ، بالتأكيد الجديد لأبديته ويتوطيد
موقعه. وهو في البلاط، يسهر بحرص متزايد، على السلطة، لكنه بهذا
الهجوم المضاد يُجمع عليه الريف والمدينة معاً.

هل الثورة لا مناص منها؟ نظرياً، كل شيء ما يزال متعلقاً بقدرات
التحكيم وبإصلاح ملك فرنسا. لكن لويس السادس عشر أخذت تتناقض قيادته
لالأحداث. ولقد قيل منذ مائة وخمسين عاماً، في «ضعفه» الشهير وفي دوافعه
السيكولوجية ألف تفسير. إنما لم يُشرَّ إشارة كافية إلى أنه، على الخصوص،
رمزٌ لضعف الدولة أو انعكاس لذلك الضعف. لأن الحكم المطلق لم يعد
موجوداً إلا من ناحية المبدأ. وأن الرأي العام يأسره ينزع فيه، فقد فقدَ
السلطة الضرورية لتحكم أحد يصعب شيئاً فشيئاً. وهو يميل، في الحقيقة، إلى
جانب واحد: إن السلطة الملكية، عادت، كما كانت قديماً، رهاناً لصراعات
التأثيرات الأرستقراطية. لكن لتن ظلت جماعات البلاط منقسمةً حول
الأشخاص فقد كانت متّحدة حول ما هو جوهري: لا تحولات في الأساس
الضريبي، لا تعديلات على الامتيازات الاجتماعية. بيد أن عجز مالية الدولة،
منذ حرب أمريكا، قد بلغ حدّاً لا يمكن معه أن يُسدّد بالفروض أو بوسائل
أخرى. ولما عجز ملك فرنسا عن أن يتناول المال من حيث هو موجود أي
أن يفرض ضريبةً على «نباليته» فقد لاذ بالهرب إلى الأمام: دعوة مجلس
عموم الطبقات. وهو بفعله هذا، يتنازل مرة أخرى لذوي الامتياز الذين ينbowون
أن يكونوا أسياد ذلك المجلس، كما كانوا من قبل.

هكذا تبدأ الأزمة السياسية الكبرى في ١٧٨٨ - ١٧٨٩. وعلى هذه الأزمة نشاء المصادفات أن تُوضع أزمة اقتصادية كبيرة ضربت ربع الاستثمار الفلاحي الصغير. وقد بدأ ذلك كلّه مع سوء الموسم في النصف الثاني من سنة ١٧٨٨: فالأمطار والفيضانات في سنة ١٧٨٧، ثم الجفاف، وأخيراً البرد في ١٣ تموز ١٨٨٨ الذي يُلتف شرق فرنسا، كل ذلك يُبيّد حصاد الصيف في ١٨٨٨. ومنذ ذلك الحين تتطلّق من جديد الآلة الكلاسيكية. آلية التشنّج القصير. فأسعار الحبوب تطير فجأة وتبلغ عند اتصال شهرى حزيران وتموز ١٨٨٩ أعلى مستوى لها في القرن، وذلك بعد الهمود الذي بدا أنها أصبت به منذ أواخر السبعينيات. ويغدو الخبر النادر هو الخبر الشمرين. وكون اتساع ارتفاع الأسعار بين ٨٦ و ٨٩ دون ما كانت عليه سنوات ٦٧ - ٧٠ لم يُجد شيئاً: ذلك أنه أصاب، في هذه المرة، وفي الريف، استثماراً أهزلته عشر سنوات عجاف ولم يبق فيه، من ثم مخزونات ينتظرونها ولا فائض يبيعه، على حد سواء. وهو في المدينة يقلّص الاستهلاك الشعبي والتصرّف الصناعي، ويغدو المشروع الصناعي عرضة للعطب، ولا سيما أن المعاهدة الفرنسية الإنكليزية سنة ١٧٨٦ حين قللّت من رسوم الدخول في فرنسا على المنتجات الإنكليزية قد فتحت الباب لمزاجمة شديدة، فركّدت صناعة النسيج، وأغلق الاستخدام في حين ارتفعت الأسعار.

إن الدورة الثورية ترسم هكذا في الدورة الاقتصادية. لأن الثانية تكفي لتفسير الأولى، بل إنها تحمل التوترات الاجتماعية والسياسية التي ترتفع من كامل تطور العصر إلى ذروتها. وهي تدخل بخاصة وافداً جديداً في هذه المناقشة الكبرى بين الملك وذوي الامتيازات والبرجوازيات المدينية: وهذا الواحد الجديد هو، بكل بساطة، الشعب. في هذه الظروف، لا يستطيع الملك ولا النبلاء شيئاً في وجه التحالف الكبير للطبقة الثالثة، التحالف الذي تَعَقدَ الأحداثُ الذي سيقضي على النظام القديم.

* * *

مجتمع النظام القديم

ليس النظام الاجتماعي، في فرنسا القديمة، مشكلة سياسية خاضعة لاحتمالات استشارة المواطنين. إنه نتاج النظام الإلهي. وبدلاً من أن تتبعه السلطة من تحت فهي تأتي من فوق؛ فمشروعيتها تابعة إذن للامتثال للقاليد الدينية: إن ملك فرنسا يستمد عرشه من الله ويرثه أكبر ولده.

لكنه لا يملك - وهذا ما يفرق الملكية عن الاستبداد - على رعايا مُذلّين على نمط واحد ومساوٍ بينهم مساواة سلبية بطبع سلطته المطلق. وذلك لأنَّ الضرورة نفسها التي تؤسس الملك شرعاً تحدد أيضاً إلى الأبد «مراتب» مجتمع يضم ثلث طبقات ذات امتيازات وواجبات محددة بوضوح.

طبقان من هذه الطبقات الثلاث لها امتياز: رجال الدين والنبلاء. الطبقة الأولى تضم جميع خدام الكنيسة الكاثوليكية الزميين والقانونيين - لا يكادون يبلغون مائة وخمسين ألف شخص - وتشارك إجمالياً في امتيازات دين الدولة، في المراتب الرفيعة والثروة والاستقلال. الإعفاء من الضريبة مثلاً حق لا نزاع فيه: إن رجال الدين لا يهبون الملك إلا «هبة مجانية» يقترون عن دورياً على حاصلها ويجبونها بأنفسهم.

لكن هذه الطبقة تضم في صفوها العامة والنبلاء بحسب أهمية المسؤوليات والمناصب. ولذلك فإن الأристقراطية الحقة هي طبقة النبلاء، منطقة تمركز جميع الامتيازات.

ذلك أن هناك تفاوتاً في وضع الأشخاص. فالطبقة النبيلة تحافظ على أعرافها الخاصة التي تترسم، على الخصوص، بحق البكرية. وهي تحتفظ من السلطة الإقطاعية القديمة، من الإقطاعية القديمة، من الإقطاعية التي هي

وارثتها، بشرطٍ من القضاء، وبشرطة القرية، وبالامتيازات الفخرية كالمقعد المحجوز في الكنيسة، وباحتكراتٍ كاحتكار الصيد، وبضرائب، وحقوق. ووراء هذا المكب الذي هو «من التاريخ»، إنها تطبع المجتمع كله بأسلوبها: «العيش بنبل» هو المثل الأعلى الاجتماعي لفرنسا النظام القديم.

إن حاجز الدم يحافظ في هذه الطبقة على كل أهميته ونفوذه، ويُفصل، يُميز بعضآلاف من الشخصيات عن سائر المجتمع. ويزداد الحفاظ على هذا الحاجز أكثر فأكثر. ففي أواخر القرن أصبحت طبقةُ النبلاء الفرنسيّة بتنوع من التشنّج الدفاعي فعاشت في حمى البحث عن الأنساب التي سمّاها أحد المعاصرين: «هوس الألقاب».

ذلك أنها نفت باقي الهيئة الاجتماعية، أي كلّيتها تقريباً، ما يسمى الطبقة الثالثة: إما لأن هذه الطبقة الثالثة تعيش كما كانت تعيش دائماً، قديماً - وهذه هي الحالـة الأعمـ - على الاحترام العفوـي المـزمن للـمرتبـة؛ وإما لأنـها بدأـت تحسـ في شـرائحـها البرـجوـازـية العـلـياـ، بالـذـلـ لأنـها غـير «ـكـرـيمـةـ النـسـبـ» بالـظـلـمـ مما لا شـفـاءـ مـنـهـ، ولا تـلـبـثـ أنـ تـحـسـ بـلـزـومـ الإـصـلـاحـ الإـجـتمـاعـيـ. وهـكـذاـ فإنـ الـهـيـمـنةـ الـأـرـسـقـرـاطـيـةـ هيـ الـتـيـ تـعـطـيـ مـفـتـاحـ رـدـودـ الـفـعـلـ الـبـيـكـوـلـوـجـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ لـفـرـنـسـاـ الـقـدـيمـةـ.

بين الطبقتين صاحبتي الامتياز، طبقة رجال الدين هي الأولى: هذه الأوليـةـ مرـدـهاـ إـلـىـ الطـابـعـ المـقـسـ لـوـظـيـفـتـهاـ وـلـدـورـهاـ فـيـ الدـولـةـ. إـنـ هـذـهـ الطـبـقـةـ تـضـمـنـ إـلـىـ الأـبـدـ النـظـامـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـسـيـاسـيـ وـالـفـكـرـيـ، وـتـضـفـيـ الـقـادـاسـةـ عـلـيـهـ. إـنـ الـدـينـ الـكـاثـوليـكيـ هوـ بـالـفـعـلـ دـيـنـ الدـولـةـ، بـمـوجـبـ قـانـونـ حدـدتـهـ الـمـعـاهـدةـ الـبـابـويـةـ لـسـنـةـ 1516ـ. وـإـذـ فـكـلـ تـابـعـ لـمـلـكـ فـرـنـسـاـ هوـ كـاثـوليـكيـ قـانـونـاـ. هـنـاكـ طـبـعـاـ أـقـليـتـانـ دـيـنـيـتـانـ، سـمـانـةـ أـلـفـ بـرـوـتـسـتـانتـيـ يـحـافظـونـ عـلـىـ تـقـالـيـدـهـمـ فـيـ جـنـوبـ فـرـنـسـاـ بـخـاصـةـ وـقـدـ اـنـتـهـاـ بـأـنـ حـصـلـوـاـ سـنـةـ 1787ـ عـلـىـ اـعـرـافـ بالـوـاقـعـ، وـالـجـالـيـاتـ الـيـهـوـدـيـةـ فـيـ الـأـلـزـاسـ وـفـيـ الـجـنـوبـ الـمـعـتـرـبةـ أـجـنبـيـةـ. لـكـنـهـ،

من الناحية القانونية لا تنتزع شيئاً من الاحتياط الكاثوليكي. ومن جهة أخرى، تومن الطبقة الأولى في المملكة عدة خدمات عامة: الإحسان - ولا سيما في شكل ضيافة - التعليم - ٦٠٠ معهد ثانوي تقبل ٧٥٠٠ تلميذاً - الأحوال المدنية. وهذه الطبقة هي وحدها المنظمة حقاً في «هيئة»، مع حرصها الاستقلالي استقلالاً مزدوجاً تجاه الملك وتجاه روما، بجمعياتها التي تدوم خمس سنوات والتي تبتُ في المجهود الضريبي وفي الدفاع عن العقيدة معاً، وبمحاكمها الخاصة، وبمحاكمها الأسقفية. إن قدرتها الاقتصادية عظيمة جداً، لأنها مغفية من الضرائب فقط وأن «الهبة المجانية» التي تهبها سنوياً، هي بالتعريف، أشد ما تكون ضالة. لكن لأنها أيضاً ملاك عقاري كبير. ويقدّر ما تملكه من الأراضي بـ ١٠٪ من أراضي المملكة واقعة في الشمال. أما الدخل السنوي فيتراوح بين ٩٠ إلى ١٠٠ مليون من الليارات. ولنصل إليها ٨٠ مليوناً من ضريبة العشر المقطعة من الاستثمارات الفلاحية.

يكفي على كل حال أن نتصور مشهد الماضي: إن ما يدهش الأجنبي في فرنسا القديمة، هو أهمية العمارة الدينية، وعدها، وحضورها الكلي. المكان كاثوليكي: في باريز نحو خمسين خوانية لستمائة ألف إنسان، وتحتل الأديرة ربع مساحة المدينة. وفي مفترق الطرق في الريف، وعلى حجارة البيوت، تعبر صورُ الصلب، والصلبان، والتلماثيل الصغيرة في كل مكان عن إجلال الله. لكن الزمان أيضاً كاثوليكي: التقويم، إيقاع العمل، عطلة الأعياد، وهي أكثر عدداً منها في أيامنا. ولا يمكن للحوادث الكبرى في الحياة الفردية أن تستغنِي عن المباركة الإلهية، دعكَ من تحدي الممنوعات: لا يجوز الزواج في الميلاد وفي الصوم الكبير.

هذا السلطان الاجتماعي للدين هل هو أيضاً سلطان على النفوس؟ نعم، وبشكل واسع. وتتفق الشهادات على الإشارة إلى المثابرة على القدس، إلى حجم التطوفات الدينية، إلى كثافة الحياة الدينية التي تتحد غالباً، في الأرياف،

بالمعتقدات الخرافية القديمة. إن الكُفر، في أواخر النظام القديم، ظاهرة محدودة إحصائياً واجتماعياً، في مملكة مطبوعة، على نحو عميق، بالكاثوليكية التقليدية.

إن خُدام الكنيسة الكاثوليكية، أفراد رجال الدين، وإن اجتمعوا في طبقة واحدة، لا يُؤلفون بسبب ذلك جماعة اجتماعية متجانسة. لأن هناك قسمة بين الزمنيين والقانونيين، بين ٧٠٠٠ كاهن في ١٣٥ أبرشية في المملكة، وبين ٦٠٠٠ راهب وراهبة. بل لأن هناك عدداً صغيراً من المنتفعين الحقيقيين بامتيازات الطبقة الإجمالية.

وهو لاء هم عليه رجال الدين. وتضم الأساقفة، والكهنة القانونيين لأغنى المجالس الكنوتية القانونية، ورهبان أكبر الصوامع والأديرة ورؤساؤها: ثلاثة آلاف شخص، وكلهم، عملياً، من أسر نبيلة، من أرفع الأسر النبيلة في الغالب. وذلك لأن أصغر الأولاد في الأسر الكبيرة يدخلون هذه المناصب المرغوبة بغية النجاح فيها لا ثلثية لذاء داخلي. وهم يتصرفون فيها بثروة الكنيسة الضخمة، بنسب متفاوتة لأن عادات الأمير أسقف ستراسبورغ أربعينية ألف ليرة، وعادات أسقف «فانس» سبعة آلاف، لكنهم جميعاً مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بنظام اجتماعي ترتكز عليه هيمنتهم ويحافظ هو عليها.

أكانت هذه الفئة العليا من رجال الدين تنسى من جراء ذلك واجباتها؟ بعض التصرفات الشائنة، مثل تصرف الكردنجال «روهان» المشبوه في قضية «عقد الملكة» تظل حالات قصوى. ولقد ندد فلاسفة القرن دائمًا بفراغ رجال الدين القانونيين وانحلالهم الأخلاقي. وبينما بخاصة في أواخر القرن، أن لدى معظم الأساقفة الذين يعيشون، على الأغلب، في البلاط، الكثير من إداريي الأبرشيات المدبرين والقليل من النداءات الروحية الداخلية. وتلك فدية لضيق مجال الاختيار وتماثله.

وفئة متوسطة من رجال الدين خرجت من الطبقة الثالثة وقدست في المدينة وشاركت في بحوثها النسبيّة. أما في القرية وفي الصيغ النائية

فرجال الدين فئة متدينة حقاً، قريبة من الطبقة الفلاحية، تُطَرَّح الحياة الشعبية وتطفو على سطحها طفواً كافياً يحفظ لها هيبةً وظيفتها. وهي في الوقت نفسه متضامنةً معها. لأن دخل الكاهن الذي هو كفاف يومه، ٧٠٠ ليرة سنوياً، والذي يُؤخذ له من ضريبة العشر، ولاتينية الفداس التي تعلمها لا تَعْزَلَانَ هذا الكاهن عن رعيته. وبعض هؤلاء الكهنة يتأثرُون بالأفكار الإصلاحية كما يتأثر بها أفراد رعيتهم. وسيصبحون، إذا جاء اليوم المنشود، نَقلَةً طبيعية للنظام الشعبي.

في أثناء القرن الثامن عشر يشتَّتِ التسلُّطُ الأرستقراطي اشتداً عريضاً في المجتمع الفرنسي. وذلك بطريقين متلاقيتين.

على المستوى السياسي أولاً. فمنذ موت لويس الرابع عشر ببدأ الهجوم الأرستقراطي المضاد. لم يملك هذا الهجوم الأرستقراطي القراءة على تحطيم الحكم الملكي المطلق، لكنه توصل تدريجياً إلى مراقبته باحتكاره الذي يقاد يكون تماماً للمناصب. وهذا صحيح على نحو مباشر، باستثنائه على الوزارات وال المجالس والمعتمديات، وعلى نحو غير مباشر بالدور الذي استرده برلمان باريز. بل إن الأمر يغدو وضعاً للدي أوسع: ففي أواخر القرن لم يبق في فرنسا أسقف أو رئيس أساقفة من عامَّة الشعب. ومنذ ١٧٨١ كان لا بد من أربع درجات من الـ *نبلاء* للحصول رأساً على رتبة ضابط في الجيش. ومنذ ذلك فقد الدولة الملكية جزءاً من دورها التحكيمي، من مهمتها، مهمة التوازن، ومن استعدادها الإصلاحي.

ثم إن هناك حركة القرن الاقتصادية. وهي تصيب أولاً وبخاصة الإنتاج الزراعي. فإذا كانت قيمة هذا الإنتاج - الحبوب والخمر والخشب - في ارتفاع سريع، كما يدل على ذلك منحنى الأسعار، كان الريع العقاري في ارتفاع أسرع أيضاً، بما أنه يتضاعف بين سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٨٠. فما أعظم حظ رجال الدين والنبلاء على الخصوص لأن الطبقة صاحبة

الامتيازات ليست مالكتين فقط لجزء هام من المملكة - ربع الأرضي - مثلاً للنبلاء وحدهم. بل إنهم يقطعون أيضاً حصتهم من الملكيات الفلاحية العديدة جداً. وبالفعل، فإن رجال الدين يعيشون أساساً على ضريبة تقطع عيناً وتعادل مبدئياً عشر جميع المحاصيل، وتعادل فعلاً واحداً على عشرين منها تعود عليهم بدخل يساوي دخل أملاكهم، كل ذلك عدا أملاكهم الخاصة التي هي وفييرة. أما النبيل فيتذرّع، من جهة، بالعرف القديم، الناشئ عن دوره القديم في حمايته للفلاح من حوله، أي عن منطقة نفوذه «السامية»، ليجني من التبعية الفلاحية حقوقاً إقطاعية هامة نقداً أو عيناً: الضريبة الإقطاعية، العشور، ولا سيما حقوق الانتقال (إتاوة الإقطاعي على بيع الإرث)، الإلزاميات (الإكراه على استعمال أشياء تخص السيد مقابل أجر) الخ. وهكذا فإن ارتقاء عائدات الأرض تُعني أولاً الأستقراطية العقارية، أي، بصورة أبسط، طبقة النبلاء.

فإذا لم تواتِ الأزمنة، سعت هذه الطبقة إلى زيادة ابتزازها من الاستثمار الفلاحي. ولذلك فإن «ردة فعل أستقراطية»، خلال القرن تجمع على المستوى الاقتصادي والقانوني منعكسات الدفاع لدى الطبقة صاحبتي الامتيازات حول المطالبة المتشددة بالوضع الراهن. إن حقيقة العصر، بالنسبة إلى المعاصرين، ليست إن أقول الأستقراطية المحتوم الذي شخصه المؤرخون بعد فوات الأوان، وهم المسوغون الأيديون لما وقع. إنها هجوم مضاد عريض يقوم به النبلاء ولا يهدف فقط إلى ترسيخ التسلط الاقتصادي والاجتماعي القديم، لكنه يهدف أيضاً إلى استعادة قوة سياسية فقدت منذ لويس الرابع عشر.

وإذا جمع رجال الدين في هيبة «الوظيفة» المقدسة أنظمة اجتماعية مختلفة جداً فإن النبلاء يشكلون جماعة متGANSAة محددة باصطفاء المولد بإرث إقطاعية عقارية، بعبادة «الفرق»، وأخيراً بأسلوب للحياة تام، منافق للهدوء

وال توفير البرجوازيين. إن وحدتهم في القرن الثامن عشر قائمة على الدفاع عن تلك التقاليد وهذا الأسلوب، على القتل للمحافظة على الامتيازات التي تميزهم وتُغنينهم: الامتيازات الفخرية مثل تقدّم السيف، شعار النسب على العربات، المقدّع في الكنيسة، أو الامتيازات النافعة مثل الإعفاء من ضريبة الرأس والسخرة الملكية، والحقوق الإقطاعية، والسلطات القضائية والقوانين الخاصة.

تستطيع طبقة النبلاء أن تتصور بسهولة، وهي تعود إلى ذكرياتها، أشكالاً أخرى من الحكم غير الحكم المطلق: فهي، في الحقيقة لم تقبل قط بالإذلال السياسي الذي أجأها إليه لويس الرابع عشر. ولذلك فإن المطلب للبيرالي الذي يدعو إلى مراقبة السلطة بهيئات وسيطة ليس في مبدئه ما يمكن أن يَصْدُمها. على العكس: إن الأرستقراطية قد روجت لهوس العصر الإنكليزي، للإعجاب بالمؤسسات الإنكليزية. لكنها لا تتقى بهذه التزعنة الإصلاحية السياسية إلا لتؤيد الوضع الاجتماعي تأييداً أشد. وهي في جملتها لا تخيل مجتمعاً آخر غير المجتمع الأرستقراطي - المجتمع القائم على التقاليد وسلسلات الولادة.

بيد أن وراء هذه الوحدة الأساسية ثنايا من النبلاء. هناك نبلة الأصل أو لا: إن نبلاء السيف الفخورين بأسلافهم من المحاربين الصليبيين يرفضون أن يُخطّطاً بنبلاء الرداء، الذين نالوا نبلاتهم منذ زمن قريب بشراء منصب هام أو بالخدمة في بيروقراطية الحكم المطلق. لكن الغنى والتاثير الاجتماعي على الخصوص هما اللذان يسمحان بالتمييز بين هاتين النبلتين.

تحتوي عليه طبقة النبلاء على بضعة آلاف من أعضاء الأسر التي «تُقام» للملك بعد أن يُخضع ألقاب نبلائهم لفحص صارم يقوم به نوابون رسميون؛ وهي تسيطر على بلاط فرساي. وهي تشغل المجالس والمناصب، وتنقسم المنح والمعاشات التي يُعدّها الملك، وتعيش وخاصة في فرساي وفي باريز حيث تهجر شيئاً فشيئاً حيًّا «المارية» إلى القصور الجديدة التي تبنيها

في حي «سان جيرمان». إن الدخل العقاري والريع الإقطاعي الذي تاله من أملاكها التي يُعهد بإدارتها إلى مُعتمد لا تكاد تكفي للوفاء بنمط الحياة الباذجة التي تحياها غالباً.

بعض أعضاء الأرستقراطية ينطلقون إلى ميدان الأعمال، منساقين وراء روح العصر، بالرغم من القاعدة ومن التقاليد: دوق «أيجيون» يملك مصاہر للحديد؛ آل «نواي» و«سيغور» يملكون مزارع واسعة في «سان دومونغ». لكن الأساس يظل الريع العقاري والحظوة الملكية، وهما دعمتا «حلوة العيش» التي تحدث عنها تاليران فيما بعد، وهو يحن إلى السنوات الأخيرة من «النظام القديم».

إن حلوة العيش التي يتتعمّب بها عليه النبلاء يجهلها معظم صغار النبلاء في الأقاليم وهم يكتونون عددياً قوام الطبقة، أي بضع مئات من آلاف الأشخاص. إن قوة التقاليد، وشغفهم بعدم «الخروج» على ضيق الأفق المحلي أو الإقليمي إن ذلك كان يحول بينهم وبين المضاربة في المنقولات أو الحظوة الملكية. وتنقى أملاكهم التي ليست عظيمة والتي أجرَ معظمها لمزارع أو لمقاصِم وهي تُستثمر استثماراً سيراً وتختضع لجمود مزدوج، جمود الفلاح وجمود المالك، فلا تقوم بأود الجميع إلا بصعوبة، ولا يتوانى النبيل الريفي عن تحسين قسمة الريع العقاري لمصلحته. ومن هنا تعلّقه بالإغفاءات الضريبية، وشغفه بأن يطلب مثلاً إتاوات الإقطاعية التي يتسلّمها عند استعمال الجسر أو المطحنة أو المعاصرة، ومنازعاته الفلاح المجاور على طرف حقل، ورغبته في ابتعاث إتاوات سقطت لعدم الاستعمال أو لتقادم الزمن. في هذه الشروط، يمكن أن نفهم كيف ترتفع الحرارة في الأرياف.

أما ابن النبيل الريفي فإذا أراد أن يهرب من قصره الخَرب ومن أملاك الألب التي لا تقوم بأود الأسرة لم يجد سوى مخرج واحد: الجيش. ومن أجله احتفظ مرسوم ١٧٨١ برتب الضباط منقاداً لأحد تيارات الرأي. وقد افتتح

الكونت «دي سان جيرمان» حوالي اثنى عشرة مدرسة عسكرية - منها «بريين» و «لافليش» - حيث يتعلم ستمائة شاب من النبلاء مهنة السلاح. هذا مع أن أبناء الأقاليم هؤلاء أقل حظاً من أبناء أرستقراطية فرساي بالوصول إلى المراتب العليا وبالسرعة نفسها.

ولا شك أن ذلك أضر بالنظام القديم: لأن أبناء الطبقة النبيلة الفقراء قد احتفظوا غالباً بحسن الخدمة أكثر بكثير من أبناء الإقطاعيين الكبار. إنهم يجهلون إرهاف تلك المازوشية الجماعية التي تجمع البلاط كله في «زواجه فيغارو». لكن إذا كان عليه النبلاء قد فقدوا الحس بانتخابهم الوطني فإنها تحفظ على الأقل بنفوذها على فئة النبلاء التي تحتها. فهي تلتها ضمن إرادة مشتركة لاستعادة الماضي واسترجاع السلطة.

الالتباسُ الحقيقي يقع عند حدود الطبقة الثالثة. فخلف الإجماع الليبرالي القرن، لا تطالب الطبقة النبيلة بترفعها الدستوري إلا لاحتوي احتواءً أفضل مطالب الطبقة الثالثة بالمساواة؛ وراء التلاقي التكتيكي ضد الحكم المطلق، يظل المجتمع الأرستقراطي والمجتمع البرجوازي متناقضين. إن أقلية ضئيلة فقط من عليه النبلاء متجمعة حول «الأمريكيين» مثل «لافلييت» تقبل بفكرة التنازلات الاجتماعية الواسعة: إن معظم هذه الطبقة لا تعرّض على الحكم المطلق إلا باسم التقليد الإقطاعية. وهذا نفهم كيف أن تقسيراً معكوساً يمكن أن يُقيم تحالفاً مؤقتاً، وما الدور الذي يترصد النزعة الليبرالية الأرستقراطية: دور مطلق الجن في الثورة البرجوازية.

الطبقة الثالثة؟ إنها باقي المملكة أي /عديداً ٩٨٪ من السكان. وهي تزداد عدداً، لأن سكان فرنسا، خلال القرن، يزدادون من ٢٠ مليوناً إلى نحو ستة وعشرين مليوناً. ولا شك أن هذه الأرقام لا يُعوَّل عليها، في التفصيل، لأنَّه لم يكن في فرنسا آنذاك إحصاءات إجمالية لحركة السكان. لكن تلك الحقيقة كانت مع التوسيع السريع لحب الإطلاع وللحساب الإحصائي، وكثير

من الإحصاءات التامة قد أجريت في بعض مناطق الأقاليم، أما بالنسبة إلى مجموع المملكة فإن لدينا أرقام الولادة والزواج والوفاة السنوية، وانطلاقاً منها تصبح التخمينات الإجمالية ممكنة: إذا كان الرقم الدقيق في غير متناولنا فالحركة مؤكدة، والتزايد قابل للقياس، وهو من حسابات فوبان إلى حسابات لفازبييه، يتراوح من ٣٠ إلى ٤٠%.

إلام يعود ذلك؟ إن نسبة الولادات تظل ثابتة، أي مرتفعة جداً. وإذا تطورت قليلاً فذلك باتجاه الهبوط، على الأصح، على حد قول بعض علماء الإحصاء في القرن الثامن عشر الذين يحتاجون على التوسيع في الحساب المانع للحمل، ويتكلّم أحد أكثر النابهين بينهم وهو «ميسانس» على «آثار فساد الأخلاق في السكان» ويكتب آخر: «لقد تغللت إلى الريف هذه الأسرار المشؤومة التي يجعلها كل حيوان ما عدا الإنسان، إنهم يخدعون الطبيعة حتى في القرى».

لكن هموم هؤلاء المناصرين لزيادة السكان، في فرنسا القديمة الكاثوليكية المسيحية والفلاحية، سابقة لأوانها: لقد بقيت الولادات في القرن الثامن عشر مرتفعة جداً. وتتناقص الوفيات هو الذي يفسر الزيادة السكانية في المملكة، ولا سيما تلك الوفيات الحادة الارتفاع التي كانت تحصد القطاعات الاجتماعية القابلة للطبع إبان أزمات الحنطة الكبرى وإبان المجاعات. والخلاص أن العامة لم تكتسب، كما يقول «لابروس» زيادة في دخلها، من جراء التوسيع الاقتصادي للقرن، ولم تكتسب فوق ذلك سعادة العيش، لكنها كسبت الحياة. إن فرنسا ١٧٨٩ إن مملكة آهلة بالسكان، أكثر بلدان أوروبا سكاناً. وهي أيضاً مملكة شابة حيث أن ٦٣٦% من السكان دون ٢٠ عاماً، و ٢٤% فقط فوق ٤٠ عاماً. وفي هذه الأرقام المجردة عنصر عظيم لتفسير المستقبل: مستقبل الجماهير الثورية والانتصارات النابوليونية على حد سواء.

في هذه الطبقة الثالثة التي هي الأمة، كما سيقول «سيسيس»، والتي تتزايد عدداً، قطاع رائد وإن كان أقلّاً: إنه المدن، المدن أي قبل كل شيء

البرجوازية، كما يدل على ذلك أصل الاشتغال دلالة كافية، وهي الشريحة المسيطرة، الشريحة القائدة للطبقة الثالثة. إنها هي المستفيدة من التقدم التقني، البطيء الذي كان في الحقبة نفسها، محظيًّا بعجاب محاري «الموسوعة»، سواءً أكان التقدم في بدايات استخراج الفحم أم في الاستيراد المتزايد للطرائق الإنكليزية في الصناعة النسيجية. وهي التي تستفيد أيضًا من تكاثر وسائل الدفع، من تضخم الأسعار، من نمو الكميّات المُنْتَجَة أو الكميّات المبيعة: المزارعون العموميون، المضاربون أو أصحاب المصارف الذين يعتمدون من ديون الدولة، التجار الذين يحرّكون تجارة خارجية تضاعفت قيمتها الإجمالية خمس مرات، أصحاب معامل الفحم، والحرير والحرائر الهندية التي لا يستطيعون العرض فيها أن يُساير الطلب الاجتماعي. هذا مع أن التعداد يبسط معطيات هذه الرأسمالية البدائية التي تخلط غالباً في يد واحدة جميع أشكال إعادة إنتاج المال المتصروف، التجارة، التسلح البحري أو المعمل. إن أهمية الربح السنوي مضافة إلى فضائل الفطنة والعمل التي يزاولها هؤلاء الأثرياء الجدد، يتيح إنشاء ثروات طائلة لا ينسبها مالكوها إلى المصادفة، ولا ينسبونها فوق ذلك إلى المولد، بل إلى مزاياهم: إن هذه الفكرة وحدها تتضمّن ثورة كاملة.

ومن جهة أخرى، لا يهمّ كثيراً أن تشارك الطبقة النبلية في هذه الحركة، هنا وهناك، وقد استولى عليها روح القرن والميل إلى المال: لأنها لا تفعل ذلك إلا لقاء نفيها لنقاليدها الخاصة وللنظام الاجتماعي الذي تعيش منه. الروح الرأسمالية، وصاحب المشروع الرأسمالي هما الذين يتضمان عادات الناس. الصناعة النسيجية لها أصحابها الكبار مثل «دلفوس» في «ملهوز» و«أوبركامف» في «جوي انجوزا». وتتقدم صناعة الحديد في «كريزو» وقد أسسها «وندل»، وفي الألزاس في المشاريع الستة «ليبيريش» ملك الحديد آنذاك. وفي «نانت» وبوردو ترتفع أحياء جديدة مبنية بمال تجّار العبيد. لأن التجارة الكبيرة كانت ميدان الربح الأعظم، ولأسباب المبادرات مع «الجزر»

التي كانت في أوج انتلاقتها منذ أواخر حرب أمريكا. إن فرنسا المسيحية وفرنسا الأنوار تبيع لزّاع الأنثيل دون وازع من ضمير، حمولاتٍ من الزنوج اختطفوا من سواحل أفريقيا مقابل السكر والقطن، وهي تأتي بالسكر والتبغ والقطن والنيلة من «سان دونونغ» أو من «المارتينيك».

هناك بالطبع تحت هذه الثروة الجديدة الكثيرة من مستويات البرجوازية، الكثير من البرجوازيات. ويستمر الدخان المديني أيضاً بأشكاله التقليدية: الأرض، الوظائف، ريع الدولة. إن برجوازي باريس، في أواخر النظام القديم، ما يزال يبحث فيها، على الأغلب، عن طمأنينة حياة متواضعة وهادئة. هناك وخاصةً مجموع أصحاب المشاريع الصغار، الهيكل الاجتماعي الحقيقي للبنى المدينية، وهو الذين يسمون، في اتحادات المهن، المعلمين أو التجار، وهو شديد التوّع تحت وحدة شكل التسمية القانونية: لأن المعلم البناء، مثلاً، يمكن أن يكون بلا تفريقي صاحب مشروع بناء حقيقياً، موظفاً عشرات العمال، أو صانعاً صغيراً يعمل وحده أو مع بعض العمال المترabilين. والمؤكد، على كل حال، هو الحركة العامة للصعود الاجتماعي وللإثراء الذي يولّد من التوسيع الاقتصادي. إن مدينة القرن الثامن عشر مدينة تكبر، تبني، تُثْرِي، متتجاوزةً الموضع القديم الذي رسمه السورُ القديم.

لقد كان الجدار، على كل حال، رمزاً لخوفها. ولم يعد متلائماً مع عهد مطامحها الوطنية. لأن المدينة قد صنعت لنفسها تجانساً معنوياً، ثقافةً. وقد غدا الزينُ البرجوازيون جمهوراً واسعاً يفرض رغباته وأدواته ومطالبه على أهل الفكر الذين خرجوا من صفوفه وأصبحوا مستقلين عن الملك وعن العظام. مطالب اقتصادية، مثل توحيد السوق الوطنية، وحرية العمل والمبادلات. مطالب سياسية، مصوّغة بلغة إعادة توزيع السلطة. لكن الطموح والمصلحة لا يفسران كلَّ شيء. فهناك أيضاً الشعورُ الجماعي الكبير بالحرمان الاجتماعي، والذلُّ البرجوازي أمام حاجز المولد: إن «مانون

فليبيون» التي ستتصبح في المستقبل السيدة «رولان» التي دُعيت إلى الغداء في أحد القصور، وقدم لها الطعام في غرفة الخدمة، لن تغفر ذلك لمضيفها. و«برناف» يغدو ثورياً منذ الطفولة، في اليوم الذي طردت فيه أمه من مقصورتها في المسرح، على يد أرستقراطي. إن وحدة البرجوازيات - أي الزمر الاجتماعية التي هي شديدة التنوّع، من جهة أخرى - تولد أو لا من الرفض العفوّي والجماعي للتمييز القديم العهد بين الناس بسبب المولد.

إن البرجوازية يشتَّد عداوها للمجتمع ذي الطبقات كلما أحست أنها غير مهذبة، على يسارها، بالطبقات الشعبية المدينية، وهي طبقات ينمو جمهورها بلا انقطاع لكنها لم تكون بعد بروليتاريا حديثة: من الأجير الخالص، البائع الحر لقَوَّة عمله - بروليتاري ماركس - إلى الحرفي الصغير، كم من حالات وسيطه! هناك رفيق العمل المندمج في التنظيم النقابي، والذي يعيش تحت سقف رب العمل، وهناك العامل في بيته، وهو موجود بكثرة في صناعة النسيج، المالك لنَوْلَه لا للمادة الأولية التي يحوّلها «بالالتزم» للتاجر؛ وهناك عدٌ كبير من المالكين الصغار الذين يعتبرون الأجرا مورداً مساعداً أو ممتعضاً. أما أشكال الإنتاج فهي شديدة الفردية أيضاً، ومن ثمّ فهي أشد تنوّعاً من أن توحّد عالم العمل في شعور طبقي. ولذلك فإن ردود الفعل الجماعية للجماهير الشعبية المدينية هي، في الأغلب، ردود أفعال المستهلكين وليس نضالات المنتجين: إنها الهياج الشعبي ضد ارتفاع الأسعار أو من أجل تسعير الخبز الذي يُجمع دورياً غضب المدينة. أكثر بكثير من الإضراب أو المطالب المتعلقة بالأجور. فليس مهماً إذن أن الأجور، خلال القرن، قد تأخرت عن الأسعار؛ ولم تأت بعد أزمنة التنظيم المتماسك للأجراء. لكن ما إن تطرأ، على العكس، أزمة فصلية أو ندرة في الحبوب، وما أن يرتفع سعر الخبز ارتفاعاً محسوساً فوق السعر «ال الطبيعي» ثلاثة فلوس لليارة الواحدة - في حين أن الأجرا اليومية تدور حول الليارة - حتى يعم البوس الشعبي، وحينئذ يثور الهياج الشعبي التقليدي من أجل الأقواف.

لكن هذا الهياج ليس متناقضاً مع المطالب البرجوازية: ذلك أن الهياج الشعبي موجه بصورة طبيعية إلى الاحتكار الملكي أو الأستغاثات الملكي الريع العقاري الذين يمكنهم تخزين القمح انتظاراً لسعر أعلى. وهو يتحول بسهولة نحو العدو المشترك، الامتياز، ونحو الهدف المشترك، إصلاح الدولة الملكية. وهذا، فإن تنوع حالات العمل، وتعدد العلاقات الفردية بين عالم أصحاب المشاريع وعالم الشغيلة، وأخيراً عنف عامة الشعب: كل شيء يتآمر لجلب الطبقات الشعبية المدنية إلى نصرة البرجوازية سياسياً.

تضم الأرياف أكثر من ثلاثة أرباع سكان المملكة: إن الحياة اليومية في النظام القديم هي قبل كل شيء حياة الفلاح.

هذا المجتمع الفلاحي الذي أضفى عليه الأدب في آخر القرن صورةً مثالية عندما عارض «ريتيف» النقاء الريفي بالفساد المدني، ليس مع ذلك مكوناً من قصائد رعوية مهدبة ومن أسر فاضلة فحسب. إنه تقليدي من دون شك، ومحترم للتقاليد احتراماً عظيماً، ببنائه الأسرية القوية، وعقائده الدينية الممزوجة بالخرافات المحلية، وفولكلوره الفروي، وعاداته المشتركة، لكن التقاليد الفلاحية هي تقاليد الأممية والعزلة، وفي فترة تجعل فيها تقنية المواصلات النقل باهظ الكلفة وبطيئاً في مملكة ما تزال تقوّم على تجاور الأسواق المحلية، يغدو الفلاح حبيسَ أفقه الجغرافي والفكري، أي حبيسَ الجمود.

فهو يزرع ما زرعه أهله وأجداده: أهل البلد، كما كان يقال آنذاك، أي أنه كان يزرع الحنطة والشيلم والقمح الأسود، ومنها يُصنع خبزُ الأغنياء أو خبزُ الفقراء، والكرمة التي تُزرع في كل مكان تقريباً، في الشمال كما في الجنوب، في الأراضي الصالحة وغير الصالحة، وزراعة الأقوان هذه زراعة مشتركةٌ بين الجماعة: فبسبب عدم وجود السماد، تُزاول المناوبية الزراعية الثانية الحول وبخاصة الثلاثية الحول وهي الأكثر انتشاراً في

فرنسا القديمة. وتُقسم أراضي القرية الصالحة للزراعة إلى ثلاثة مجموعات من القطع التي تُسمى كل منها آنذاك «زَرْعَه» الأولى تُزرع حنطة في الخريف، والثانية تُزرع شوفاناً أو شعيراً مبتهراً في الربيع، أما الثالثة فتظل مستريحة، وتُرسل القرية إليها مواشيها ترعى. هذه حال الأراضي الأكثر غنى في المملكة؛ أما الأرضي الأخرى فتجدد الأرض المستريح فيها قسماً أكبر من الأرضي الزراعية، وهكذا نفهم كيف أن الحق الريفي القديم يؤبد إنتاجية ضعيفة للعمل الزراعي، سرّ البؤس الفلاحي.

لم تُشوّش الأحوال الاقتصادية في القرن الثامن عشر هذه المعطيات تشويشاً عميقاً: فقدر ما يتيّسر لنا الحكم عليها بالاستناد إلى الشهادات المعاصرة، تجد أن المردود لم يتزايد، وهو يدور أبداً، بالنسبة إلى الحنطة حول المعدل نفسه: من واحد إلى ستة. ومع أن المهندسين الزراعيين الذين أشادوا في النصف الثاني من القرن، بقلب الحق الجماعي القديم، بالفردية الزراعية، بإنهاء استراحة الأرض عن طريق الانقلاب الزراعي ونباتات الكلا، كانوا كثراً، إلا أنهم لم ينالوا سوى نجاح محدود لسبب رأته بوضوح شديد المدرسة الاقتصادية الكبرى في القرن، الفيزيوفراطيون: وهو أن التجديد الزراعي لا نصيب له من النجاح إلا في الاستثمار الكبير وبه. بيد أن الرأسمالية الزراعية التي انتشرت في مزارع الشمال الكبرى والحضور الباريزي تظل استثناءً في فرنسا ١٧٨٩.

القاعدة هي الاستثمار الفلاحي الصغير الاستثمار الأسري. فهذا الاستثمار يمكن أن يتم بالإيجار أو بالمزارعة مع المناصفة في الثمر. ويمكن أن يكون ملك الفلاح: ذلك أن الفلاحين الفرنسيين قبل ٨٩ كانوا يملكون نحو نصف أراضي المملكة. فإلى أي حد كانوا يربحون من ارتفاع الأسعار الزراعية الذي يطبع القرن بطابعه؟ فقط في الحالات التي توفر لهم فيها استثماراتهم فائضاً سنوياً قابلاً للبيع، وذلك بعد تأمين نفقة الأسرة والإتاوات

المستحقة؛ وبتعبير آخر إذا كان المستثمر مستأجراً - بائعاً، أو مزارعاً - بائعاً، أو مالكاً - بائعاً، ويكون المقصود حينئذ من سماه النظام القديم «الحراث» وهو فلاح ميسورٌ نسبياً ويعتني من ظروف القرن. وفي بيته تظهر، بدون شك، في السنوات ٨٠ - ٥٠ خزانةُ السنديان الجميلة التي غدت منذ ذلك الوقت ترف الصالة الكبرى في المزرعة.

وآخرون؟ إنهم يعيشون على الأغلب، مع تعارض السنين، في اكتفاء ذاتي، وينبغى أن نحسب حساباً أن عليهم أن يؤمّوا، علاوةً على نفقتهم، وعلى التوظيف السنوي الضئيل، وعلى الأجرة السنوية للمؤجرين، الإناتوات الثلاث الثقيلة في النظام القديم وهي: ضريبة الرأس الملكية، والعشر الكهنوتي، والحقوق الإقطاعية. وبكفي المحصول لذلك دون أدنى زيادة. فإذا ساء الموسم ذات سنة لم يكف ذلك المحصلو لسدّ أودع أسرة أخذ عددها يزداد شيئاً فشيئاً. وحينئذ يبحث المستثمر الفلاح. مالكاً كان أم لا، عن أجرٍ مساعدٍ في الصناعة الريفية التي تشغّل أمسيات الشتاء، في هجرة فصلية، في عمل ملحق بأحد الأنوال القروية الصغيرة المتعددة، لكن فيض السكان الريفي، في كثير من الحالات، ي Powell إلى البطالة، والتسلّل، والتشريد. والشكوى التي أثارتها هذه الجروح الاجتماعية لا تُحصى في نهاية القرن.

ومنذ ذلك يمكننا أن ننكهن بالوجهة التي يتّجهها الغيط الفلاحي. إنه لم يُعبأ بعد ضدّ الرأسمالية الزراعية ذات النمو المقاوم والبطيء. إنه يُلقي التبعة على الضريبة الملكية التي تبدو نسبتها ثقيلة جداً ولا سيما أنها ليست متماثلة في المملكة كلها، وظالمة جداً لأنّها تعفي إعفاء تماماً الثروة الأرستقراطية. ولذلك فإن التّمرد على الضريبة، في آخر القرن، يُدبر حد سنانه نحو النباء، لا نحو الملك. وسواء أكانت الطبقة النبيلة كهنوتيّة أم علمانية فإنّها تستقرّ الغضب الفلاحي، لأنّ النظام الإقطاعي قد فقد منذ زمن بعيد مسوّغاته وجوده، وزالت القناة، من جهة أخرى، عملياً: بيد أن الفلاح المالك لإقطاعية

ممنوعة ينبغي له أن يعطي، باسم ذلك الماضي، جزءاً من محتوله الكنيسة، وأن يدفع للقطاعي حقوق الإقطاع نقداً وعيناً، والسخرة، وحقوق الانتقال، وأن يخضع للصيد الأرستقراطي على أراضيه. دعك من الإلزام باستعمال فرن الإقطاعي ومطحنته ومصurnته. هذا الاضطهاد الاقتصادي والإنساني يشتد الإحساس به في آخر القرن ولاسيما أن الإقطاعي يتمسك به أكثر من أي وقت مضى.

و هنا أيضاً، يصطدم رد الفعل الأرستقراطي بدينامية مضادة تفتح أكثر فأكثر الريف لدعاعية المدينة ضد الامتيازات و ضد النظام القديم.

الملكية المطلقة:

إن من صلب مهنة الملك أن يُعدّ إنساناً لا تُكشف خبيثة نفسه. ولم يشد لويس السادس عشر عن قاعدة السلطة الشخصية هذه. فهو لم يتكلم كثيراً، ولم يكُد يكتب شيئاً، وعاني أكثر مما فعل. ولقد أكسبته نهايته الفاجعة هالة لا تستحقها دون شك حياته الواقعية - فوراء سريره، ووراء صمته، ووراء شجاعته، وبل وراء شجاعته نفسها أمام المقصولة، ليس هناك، دون شك، سوى التعلق بالتقالييد.

وُلد لويس السادس عشر، حفيد لويس الخامس عشر سنة ١٧٥٤ وغدا ملكاً في العشرين من عمره فهو من آل بوربون حقاً. ورث عنهم الخصائص الفيزيانية، أنف الأسرة الشهير، وأيضاً خصائص النزق، الشغف بالصيد وبالتنارين في الهواء الطلق؛ وبصيف إلى ذلك لذة لم تُهد في الأسرة من قبل، وهي لذة لا تناسب الملوك، في الحقيقة، الإصلاحات اليدوية. في مشيته ارتباك وحياة أدهشا المعاصرین: أمارة بسيكلوجية، دون شك، على شوهة فيزيانی لعله استلزم تدخلًا جراحياً وأبعده عن النساء وعن امرأته أيضاً طوال سبع سنوات، في مقطع شهر من «أحاديث الاثنين الجديدة»، ألح «سانت بوف» على هذا التوافق السيكولوجي والفيزيائي: «لم يكن لويس السادس

عشر عاجزاً، كما أن المرأة لا يكون تمتاماً لأنه آخر، لكنه هو نفسه زوجاً كان أم ملكاً، لم يكن سوى أخرق، خجل مُعوق». ولذلك يحق للحفيد أن يقول أكثر من جده المصاب بالإنهاك العصبي: «أنا رجل لا يُعبر عنه». ولنقبل بحكم أقربائه: «إنه لا يُحدّد الأجرُ بنا إذن أن نمضي إلى ما هو أكيد وأن نوضح كيف يتصور ويمارس هذا المزاج المتردد مهنة الملك. الفكرة التي يكونها عن ذلك هي الفكرة التقليدية. إنه لا يتشكّ، في أية لحظة، بالأساس الذي ينادي اتساع السلطة التي ورثها، وهو يمارس مهنته بنزاهة لكن برخواة شديدة، ودون التذبذب عميق بالشؤون السياسية، أو بالسيطرة على الناس. والمذمّات الشخصية التي يستمدّها من ممارسته للملك هزلية، تتمُّ على ميله إلى العلاقات البوليسية، والمراسلات السرية، وثرثرات البلاط والمدينة، والطرف الأخلاقية.

على أن الملك وإن نام أحياناً في جلسات المجلس، إلا أنه ليس عديم الذكاء السياسي: في السنتين الأوليين من ملكه يؤيد «تورغرو» ويسنده. وفيما بعد، في ١٧٨٧، عندما غدت الأزمة ملحةً، يعطي موافقته على مشاريع الإصلاح الضريبي التي أرغمه عليها «كاللون». لكنه يستسلم في اللحظة الحاسمة، أمام الهجوم المضاد من يحيط به، من نبلاته، كما استسلم دائماً لنزوارات امرأته في الإنفاق. وفي مواجهة الإصلاحات ينتهي باختيار التقاليد، تقاليده «هو». لأن الضعف الملكي ليس ضعفاً سبيكولوجياً فقط، بلـ إنه يبني أيضاً بالاستيلاء الأرسقراطي على السلطة، بتضامن طبقة.

كان للملكة شخصيتها القوية لكن لم يكن لها أي حس سياسي. وحين انفجرت أزمة النظام القديم كانت في ذروة لا شعوريتها. وبعد أن لقيت «بالنمساوية»، ها هي ذي تصبح «السيدة عَجْز مالي» ومنذ قضية العقد (في ١٧٨٦) التي لا يؤمن فيها الشعب ببراءة ماري انطوانيت، لم تجرؤ على الذهاب إلى باريز، لم تقم تلك الحفلات الكبرى في فرساي، وانزوت قرب أصدقائها - وأكثر فأكثر - قرب أولادها الذين بدت معهم أمّا حنوناً وساحرة.

وبالفعل إن طبعها ومصيرها الفاجع يمكن أن يخضعا في جزء كبير منها للتفسير السيكولوجي. كانت شهوانيةً لكن فاضلة، وكانت حياتها الزوجية بائسةً بل ومنذلةً بوضوح، طوال سبع سنوات. وقد اندفعت بلا تردد في الملاذات للتتناسى ولا سيما أنها ذات مزاج سوداوي كثيف: «وماذا تريدون، أخاف من الضجر!» ولعدم وجود زوج يعدل تأثير أمها، فقد ظلت معلقة بطفولتها، بجو «شونبرون» البسيط والعاطف. ومن هنا ميلها إلى اجتماعات الأصدقاء، في محيط «تريانون» الريفي، الذي يُستبعد منه جميع الذين يُضجرون ويُضجرون، أي الأغلبية الساحقة من رجال البلاط الذين أصبحوا أعداء لها. ومن هنا أيضاً الحماسة التي تدافع بهما عن مصالح النمسا حتى لو تعارضت مع مصالح فرنسا. ولقد لعبت ماري انطوانيت، دور الوسيط الإعلامي الأمين الذي لا بديل له، في خدمة أمها وأخيها، يوسف الثاني. ولعلها عرضت في السياسة خيانتها الزوجية بارادة القوة التي لا رقيب عليها والتي تدفعها للحصول بأي ثمن على رأس وزير أو على منحة محظي. ولفرط حساسيتها على مستوى حب الذات تبنّت خطأً من السلوك الرجعي لأن الشجاعة والكبراء يخاطران فيها ويعنعنها من أن تستسلم أبداً. لقد وعَت هذه المرأة الباشة، هذه الملكة المشؤومة، مصيرها الفاجع. إنها تصرّح وهي تبكي عندما قررت، في ١٧٨٨، استدعاء نيك من جديد: «على شرط أن ينجح... إن قدرِي هو الشوّم».

إن الملك وأسرته هم مركز باليه اجتماعي دائم هو قبلة أنظار المملكة: بلاط فرساي، أي خمسة عشر ألف شخص في خدمة الملك والملكة وأمراء الدم وأميراته، في الحاشية المدنية والحاشية العسكرية. وعليه الطبقة النبيلة متمركة منذ قرن حول القصر حيث تخدم الأسرة المالكة وتتسهر عليها وتسرّي عنها. لكن إذا كان الإطار هو نفسه فإن كل شيء تغير منذ قرن، لقد جعل لويس الرابع عشر من البلاط مكاناً لتجنّب الأристقراطية ووسيلة إلى

ذلك. أما في أواخر القرن الثامن عشر فقد أصبحت فرساي مكاناً لسلطتها ووسيلة إليها. غيرَت المؤسسة وجهتها.

ومن جراء ذلك، فإن هذا التمدن الاجتماعي المرهف الذي تفتح في فرساي يعبئ تدريجياً ضده، ببريقه نفسه، ما يمكن أن نسميه منذ الآن الرأي العام في المملكة: المدينة تتف في وجه البلاط. إن المدينة البرجوازية الحاسدة لهذا العالم الذي أبعدت عنه، المعادية لتمدنٍ مُترف هو نفي حياتها القائمة على التوفير، تسعى جاهدةً ضدّ هذا البلاط الذي هو رمز الامتياز الاجتماعي ذاته: لا بد أن يكون البلاط إذن، مُتألماً للمال، رجعياً، ماجناً، وأن يُعبأ ضده العقلُ والتقدمُ والأخلاقِ.

و حول هاتين النقطتين الأخيرتين ينبغي أن نسلم بأن في الاتهام البرجوازي قسطاً كبيراً من الصحة: إن البلاط يعيش في التبذير السياسي والأخلاقي، عاكفاً على اللحظة الراهنة، على الحاضر الذي تستمد منه نزعتها المحافظة العفوية. وفي آخر القرن، وبتحريضٍ من ماري انتوانيت وزمرتها الصغيرة، جاء القمارُ - هذا الرمزُ للمال السهل المنال - ليضيف إلى فضائحه ما اعتبره الرأيُ العام قصفاً دائماً. وقد صرَّح يوسف الثاني في زيارة له، أن فرساي مقررةً.

بقي عنصر الاتهام الأخير، وهو يزداد خطورةً إذ يصاغ إبان غرق مالية الدولة. مختلفٌ للمال، هذا البلاط؟ إنه يستهلك حوالي 6% من دخل الخزينة. لكن الرأيُ العام يخلط في لعنته بين نوعين من النواقف: نفقات البذخ والخلافات، ونفقات المناصب. وقد أشار أحد مؤلفي المذكرات إلى ذلك في عهد «تورغو»: «لعل بذخ البلاط الذي يدهشنا كثيراً هو أقل العيوب التي يمكن أن نلومه عليها. بهذه الكثرة من الشؤون المالية التي لا يبني يخترعها جمهورُ الخدم تضرَّ ضرراً أكبر...».

وبذلك يكون تبذير الإنعام في هذا الباب الثاني من أبواب النفقه، وليس ذلك في مصلحة «الخدم» وحدهم: هناك خلطٌ دائمٌ في فرساي بين المعاشات

والهبات، أجر الوظائف العامة، والبيع الرابع لمزايا الوظيفة، والتربيات المالية. تروي السيدة «كامبان» خادمة الملكة الأولى، بكل سذاجة هذه الحالة، في مذكراتها: مزينة الملكة التي كانت تقبض مائة ألف ليرة في العام لأقمشة البلاط وثيابه. كانت تتبع بعد ذلك لمصلحتها الفساتين «المصلحة» أي التي زال طرازُها في آخر الفصل..

ولو أن لويس السادس عشر شدد الوطأة على كل هؤلاء الأعيان «فخض» مخصصاتهم، لما أعاد إلى مالية الدولة توازنها. ذلك أن في الـ ٦% من واردات الخزينة المخصصة للبلاط نفقات لا بد منها ولا يمكن ضغطُها. لكن الملك كان سيصفى الجو البيكولوجي السياسي ببعض ملابس من الليرات: إن الثورة لم تولد فقط من الحركة الاقتصادية والاجتماعية، لكنها ولدت أيضاً من الطرفة المروية، من الفضيحة، من الحادث العارض. من المؤكد أن لويس السادس عشر لم يكن ليست العجز المالي باقتصاده الباهر للنظر في نفقات البلاط، لكن لعله كان سيُعمل لدى الرأي العام من فضيحة العقد المدوية ولم يَعْزِم على ذلك قط. وها هنا يُلقي الاتهام الإجمالي الذي وجهته الطبقة الثالثة إلى البلاط وهو اتهام قابل للاعتراض من الناحية الفنية والحقيقة السياسية: لأن رفض إصلاح البلاط كان حجر الزاوية في التضامن الملكي مع الطبقتين صاحبتي الامتياز.

لكن ما السلطاتُ الحقيقة لملك فرنسا في أواخر القرن؟ فيما وراء شخصه، يجب أن نحدد العمل الحقيقي للنظام السياسي الذي هو مركزه. إن الحكم المطلق يحتفظ بمظاهره وامتيازاته التقليدية: الملك الذي ليس عليه أن يؤدي حساباً لغير الله، يضم في يديه جميع السلطات. والأمر الملكي الاستبدادي، مع أنه نادر جداً، رمز لهذا الضم. الملك هو السيد الأعلى للسلطة القضائية، والسيد في الميدان التشريعي والتنظيمي، وهو أيضاً سيد السلطة التنفيذية بلا رقيب، أي سيد ببروقратية مركزية من المستشارين القانونيين

الذين يعيّنهم ويعزلهم. وفي قمة هذه البيروقراطية لم يبق رئيس للوزراء منذ ١٧٤٣ وهو تاريخ موت الكاردينال «فلوري». وهناك ست شخصيات: رئيسُ قُضاة فرنسا، حارس الختم الملكي، مراقب المالية العام، وأمناء سر الملك الأربع (الحرب، والبحرية، والشؤون الخارجية، والبيت الملكي) (وأختصاصاتهم أقل وضوحاً) وأكثر تشابكاً مما نوحى به التسمية الرسمية. وهم يجتمعون، بحسب وظائفهم، مع بعض الشخصيات العليا، من أمراء الدم أو من علية النبلاء، في مجالس الملك التي هي مجالس استشارية خالصة؛ وأهمها «المجلس الأعلى» الذي يسمى «المجلس» فقط، وهو يناقش سياسة المملكة العامة. ويرأسه الملك بشخصه. لكن، في أثناء القرن، وتبعاً لإهمال لويس الخامس عشر وأيضاً للتعدد المتزايد في مهامات المجلس، استقرت شيئاً فشيئاً عادةً اجتماعات المجلس التمهيدية: وهي تتضمّن، على الطريقة الإنكليزية، وفي غياب الملك، شخصيات الوزارة الرئيسية. لم تعد الملكية، كما كانت في عهد لويس الخامس عشر، مجرد حكومة الملك؛ لقد أصبحت بعض جوانبها ملك الوزراء والمكاتب.

ومنذ عهد لويس الخامس عشر كان الجهاز الإقليمي الأساسي للسلطة هو المُعتمد الذي يعينه ويعزله الملك، والذي جمع بين يديه شيئاً فشيئاً، في منطقته معظم الامتيازات الإدارية. ولقد استولت طبقة النبلاء على المعتمدات أيضاً، كما استولت على أكبر المناصب في فرساي؛ وهي تخدم في تلك المعتمدات الملك باستقلالية أكبر من الماضي، وغالباً، بكفاءات إدارية عظيمة. إن القرن الثامن عشر الفرنسي - الذي يبتكر العلوم الاجتماعية: الاقتصاد، علم السكان، والإحصاء وخاصة - بدأ يؤمن بالميزايا الفعالة للرقم والحساب والتتبؤ، لقد بعثت مكاتب فرساي حياة التحديث الإداري الذي ترك سجلات ثمينة. أصبحت الملكية الفرنسية، في أواخر القرن، أكثر «استنارة» بالمعنى الفكري لهذا اللفظ، من أي وقت مضى.

لكنها لم تفقد من طاعة الناس لها منذ زمن بعيد مثلاً فقدت الآن. لأن سلطتها الواقعية تصطدم بعقبتين غير متساوين: إحداهما تقليدية، تقنية إن صح التعبير، والأخرى جديدة، سياسية محضة.

هناك العقبات التقليدية في وجه الحكم المطلق: وهي تنشأ من طابع عدم قابلية التقادم للامتيازات المكتسبة، عن عدم المساواة في أنظمة الأشخاص والجماعات. وهي تتم أيضاً على عدم اكتمال المركزية الإدارية، وعلى تعدد السلطات المحلية القائمة. ليس لفرنسا في أواخر النظام القديم قانون واحد: إن بلاد القانون المكتوب الموروث عن القانون الروماني جنوبى اللوار، تناقض بلاد القانون العرفي الذي يحتوى مئات الأعراف. وملوك المملكة الإداري يؤمنون عبر كثير من الأنظمة الشاقولية في الدوائر: فبحسب ما يتعلق الأمر بالجانب العسكري أو القضائي أو الديني أو الاقتصادي هناك الحكومات، ومحاكم المشرفين الملكيين، والأبرشييات، والمناطق المالية. ومن جهة أخرى، حافظت بعض المقاطعات، بحسب الظروف وزمن التحاقيها بالمملكة، على استقلال واسع، تحت إدارة «دولها الإقليمية» التي هي بين أيدي ذوي الامتياز: إن «اللانغيدوك» يديرها أسقف أكثر مما يديرها معتمد الملك، و«بريتانيا» يديرها نبلاؤها، وأخيراً ينبغي أن نحسب حساباً، بصورة أعم، لمؤسسة تضمن لمعظم وكلاء السلطة الملكية استقلالاً قوياً: الطابع المُكلف والقابل للانتقال غالباً للمناصب العامة، قابلية البيع والشراء للوظائف التي تضاعف المملكة من أصحابها كي تملأ خزانتها. فالضابط يشتري فوجه، والقاضي وظيفته بالإيجار أو بالوكالة، والبرلماني مقعد المستشار.

في القرن السابع عشر، كان هذا الاستقلال التقني للوظائف العامة يُعوض بالخضوع السياسي الذي يفرضه الملك. أما في القرن الثامن عشر فإن الاستقلال التقني والاستقلال السياسي يجتمعان. ذلك أن المعارضة تُتصح عن ذاتها بواسطة أكبر ضباط المملكة، ولاسيما بواسطة طبقة النبلاء

البرلمانية. وغداة موت لويس الرابع عشر، استأنفت البرلمانات - وأول الكل، برلمان باريز الواسع الاختصاص - القواليد التي أوقفها الملك العظيم: تلك المحاكم القضائية الكبرى تغدو من جديد وسيلةً لنقل معارضة الحكم المطلق.

إن علية نبلاء الرداء تقدم للرأي العام الباحث عن مندوبيين، التعبير المتنوع والمتصلاً عن ضرورة مقاومة الحكم المطلق التي تجمع بين الأرستقراطية والشراح البرجوازية في الطبقة الثالثة. وهي تتجه إلى إنشاء الرقابة التشريعية للبرلمانات في «قانون المملكة الأساسية» فوق المشيئة الملكية.

وهكذا يسهم كلُّ شيء في إضعاف ملك فرنسا وعزله: تقدم المعارف والاختصاصات الإدارية وكذلك الأساليب البادئة التي حُوِفظَ عليها في النظام الحكومي. مطامح البرجوازية السياسية وكذلك الرؤْبة الأرستقراطية. لقد بقيت الأمةُ ملكةً على نحو عميق بقدر ما أصبحت معادية للحكم المطلق. فقبل ٨٩ ظلت الملكيةُ المطلقة قائمةً، بالحق لا بالفعل، وسوف تقتلعها الأزمةُ المالية.

* * *

الفصل الثاني

تمرد الطبقات

كل شيء ينطلق إذن من الأزمة المالية. إنها أكثر من فرصة، أكثر من شرارة. إنها تربط بين مجموع التناقضات الاجتماعية في النظام القديم؛ وهي تحملها إلى مستوى السلطة الذي هو أيضاً مستوى الثورات. وتكتفَ الدولةُ عن أن تكون ذلك التجريد البعيد والعلوي للأزمات الهدائة؛ إنها تفقد استقلالها، لأن المجتمع المدني يحمل إليها مأزقَه ومطامحه.

وذلك صحيحٌ إلى الحد الذي تذعن معه السلطةُ القديمة للتحكيم العام – وكأن إذاعانها إذعان مسبق، إن «كالون» الذي فقد كل ما لديه يرسم من جديد الإصلاحات الكبرى التي ترمي إلى عقلنة الأساس الضريبي للمملكة. في Yoshi إلى لويس السادس عشر أن يعرضها على جمعية من «الأعيان» للموافقة عليها، مقتراً أن تلك الجمعية ستقابل – طاعةً منها – بالمساواة الضريبية. وستكون الطريق أسهل «لتسيجليها» في البرلمان. هكذا تصور الملك وزيره هذا الإجراء، ولم يدركوا أن ذلك كان دوامة هي دوامة الرأي العام.

إن «أعيان» سنة ١٧٨٧ هؤلاء هم تقريباً أصحاب الامتياز: وها هم في مكان عملهم ينفذون مطلوبهم الكبير المعادي للحكم المطلق والذى يوحد الطبقة النبيلة الفرنسية في القرن الثامن عشر. كيف جاز للملك وزيره أن يعتقدا أنهم مطهعون؟ لقد أسقطوا «كالون» وأبوا على خليفته – وهو واحدٌ منهم مع ذلك – أيَّ تقدُّم على امتيازاتهم الضريبية. وعندما صرَّفُهم الملك، لم يكونوا قد

عبّروا الرأي العام ضد فرساي فحسب، لكنهم وجدوا البديل جاهزاً: البرلمانات. لقد سُنحت لكتاب الحكم الفرصة المواتية لشعبتهم.

ذلك أن مدن المملكة البرجوازية، في ١٧٨٧ و ١٧٨٨ تتكلّل باسم الحريات، حول ذوي الامتياز هؤلاء الذين يحركون الآلة الثورية. لكن هذه المدن البرجوازية لا تثبت أن تتجاوزهم باسم المساواة، ومنذ أوّلها ١٧٨٨، منذ أن اندفع النبلاء لعرقلة ديناميكية «الأنوار»، حدثت القطيعة. وبالاختصار فإن الآلة التي دفعت الأمة المستبررة إلى الهجوم على النظام القديم والتي حصلت على اجتماع مجلس عموم الطبقات في الأشكال الجديدة، آليّة ذات صدمتين.

الصدمة الأولى صدمة البرلمانات. بأي سرّ توصلت تلك المحاكم القضائية التي هي برلمانات النظام القديم الثلاثة عشر إلى لعب دور سياسي؟ بطريق «التسجيل» وهو إجراء عام إجباري لكل أمر أو مرسوم ملكيين، فإذا لم تستطع البرلمانيات في نهاية الطلب أن ترفض تسجيل القانون، فإن من حقها أن تقوم، في هذه المناسبة، «بالتبيه»، تبيه الملك، بل و تستطيع إجباره على أن يأمر هو نفسه بالتسجيل في جلسة استثنائية: وهذه هي «الجلسة الرسمية»، وعلى القضاة حينئذ أن يذعنوا.

ذلك هو على الأقل مذهب «الحكم المطلق»: لكن القضاء يتتطور تطوراً كبيراً من لويس الرابع عشر إلى لويس السادس عشر».

يجب أن نحسب حساباً في هذا التطور لكون البرلمانيين مالكين لمناصبهم، وهم يستمدون من ذلك استقلالهم إزاء السلطة وكذلك روح التضامن أو التشيع الظبيقي، إذا شئنا. لأن وظائف البرلمانيين لا تكفي غالباً فحسب، لكنها تمنح صاحبها النبلاء أيضاً، وهي قابلة للانتقال من الأب إلى ابن، بواسطة ضريبة. وفي مجتمع يسيطر عليه التشيع بالنبلاء أصبحت تلك الوظائف مطمح ثروات العامة التي جمعت في التجارة أو في عالم المال: إنها

وظائف لا تُربح نسبياً إلا القليل، وهي تفترض أن أصحابها لا يحتاجون إلى رواتب ملكية ولا إلى هدايا بيتزونها من المترافقين، لكي يعيشوا. إن نبلاء الرداء يرون دخل وظيفتهم الأساسية في زيادة دورهم السياسي.

في القرن الثامن عشر، ازداد الطموح البرلماني مع ضعف السلطة: وذلك أولاً في قضية «الجانسiniّة» التي استند فيها برلمان باريز أيضاً إلى الحساسية الدينية لدى الشعب الباريزي ليدافع عن استقلال كنيسة فرنسا في وجه روما وفي وجه فرساي. في النصف الثاني من القرن تتزعز البرلمانية المعادية للحكم المطلق عنها رداءها وتكتشف عن مطمحها السياسي: في ١٧٥٥ وفي ١٧٥٩، يذكر برلمان باريز الملك، بمناسبة «تتباهاته» أن البرلمانات تستمد حقوقها من أصول التاريخ الملكي ذاتها، أي من الجمعيات الفرانكية، ثم من جمعيات العصور الوسطى، وأنها ليست مجرد محكم قضائية، لكنها هيئه واحدة مؤتمنة على قوانين المملكة الأساسية، مع سلطة تشريعية؛ أن رفض تسجيل القانون يُعادل رفض هذا القانون. وهكذا فإن الامتيازات البرلمانية تُعيّن حدود واحدٍ من مميزات عصرنا، وهو الذي يفصل بين الاستبداد والملكية.

وهكذا فعلاً كان حكم هذه القلة النبيلة من كبار قضاة المملكة يضاعف من الأدلة على محافظته الطبقية. عبثاً يحرق الـ «أيل»، ويحكم بالموت على «كالا»، لقد كان يحتفظ بعطف الرأي العام المدني. وسواء أقاوم حكم القلة النبيلة تخفيض الضرائب أم قاوم إلغاء السخرة وإلغاء الطابع فإن المدن لا ترى في ذلك مقاومةً للمساواة الضريبية، وإنما تجلياً لنزعنة معادة الحكم المطلق، والمذهب القديم للضريبة المقبولة. يقول فولتيير: «إن الشعب الذي يكره البرلمانيين لا يرى في البرلماني سوى عدوًّا للضرائب. والأغنياء يشجّعون نذمر السوق».«

فَلَمَا يَهُمْ إِنْ جَوَهُ الأَشْيَاءِ: إِنَّ الْبَرْلَمَانَ يَقُومُ، وَقَتِيَاً، مَقَامَ الْجَمِيعِ الْمُنْتَخَبَةِ الَّتِي تَحْلُمُ بِهَا الطَّبَقَةُ الْثَالِثَةِ. وَكَلَّا أَرَادَتِ الْمَلْكِيَّةُ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ

عشر أن تهاجمه كانت تُضطر في نهاية الأمر أن تستسلم. و«تورغو» هو نفسه الذي أتاح للبرلمان والبرلمانيين الذين حطّهم رئيس القضاة «موبو» استعادة قوتهم، وذلك ليكسب العطف العام على تجربته التجديفية. ومنذ ذلك الوقت، لم يكف دورُهم عن التمازن، ومن الطبيعي أن يبلغ ذروته في ١٧٨٨ إنها إحدى الالتباسات السياسية في القرن الثامن عشر: إن الهجوم على نظام الحكم المطلق يمر بمؤسسة من أشد المؤسسات نموذجيّة في ذلك النظام القديم. لكن هذا الالتباس السياسي الذي غذاه القرن كله يزول مع أزمة النظام، وهذه هي صدمة المسارع الثانية. لقد صعدت المزایادات مغروط السرعة ومغروط العلو بحيث عجز البرلمانيون عن اللحاق بها زمناً طويلاً.

ومع ذلك فهم الذين أطلقوا الشعار الكبير: اجتماع مجلس عموم الطبقات. لكن مجلس الطبقات المقصود في أذهانهم هو مجلس الطبقات في شكله التقليدي، بالتمثيل على أساس الطبقات، وهو يمنح أصحاب الامتياز أكثرية آلية. إن برلمان باريز في سنة ١٧٨٨، يرجع بصرامة إلى طريق ١٦١٤.

لم هذا الحنين الرجعي، هذه الإرادة الأرستقراطية في احتكار الإشراف على السلطة الملكية؟ لقد كان العالم ذو الامتياز، العالم البرلماني على وجه الخصوص، طوال العصر كله، أحد الرسل الأساسيين للفلسفة الأنوار. وقد قبل قبولاً واسعاً جداً، في رؤيته للمستقبل، قراءة جديدة للاستحقاقات، توسيعًا جديداً لتسلسل المراتب لا يُستند إلى المولد بل إلى النفع الاجتماعي والموهبة: لأن الفلسفة، من مونتسكيو إلى «ماي» قد أشادوا أكثر فأكثر بالحرية والمساواة باعتبارهما قيمتين متكاملتين، وكلتا هما ابنه الحق الطبيعي. وهذا هي الليبرالية الأرستقراطية تنتصب، ساعة الاختيار، في وجه المدعى إلى المساواة وتعتصم بمضامينها.

ذلك لأنها تتحدد، من غير شك، بمضامينها أكثر بكثير مما كانت تظن. إن كره لويس السادس عشر ومكاتبته المركزية، والانفجار التحريري لـ

١٧١٥ وعهد الوصاية إن ذلك جوهريٌ حينئذ لفهم حساسية الطبقة النبيلة أكثر من تأملات مونتكيو ومارلوب. إن الدرجَةُ الفلسفية ولِبْسُ الليبرالية مَحَا من سماء الأفكار الحوافر العميقَة للجماعات، لكن عندما تحيي الفرصة لنقل مجتمع المساواة والحظوظ والترقية العامة إلى الواقع هذا المجتمع الذي رسم القرن ملامحه، فإن قوة أحكام النبلاء المسبقة التي هي قوة التاريخ تعود إلى الظهور بقوسَة. وفي غياب التحكيم الملكي تمزقُ الأهواء والمصالح المجتمع المتفق، عالم الأنوار الاجتماعي: امتيازات المولد ضد الحرمانات البرجوازية.

إنها لحظة من اللحظات التي هي مفتاح تاريخ فرنسا. وهي تُنبئُ عن الصعوبات التي ستقاها التسوية السياسية والاجتماعية في فرنسا النظام القديم. لأن الأرستقراطية برفضها التنازل عن أيِّ من امتيازاتها الأساسية، وباتباعها ذلك الحين البرلماني إلى الماضي توشك أن تسد الطريق أمام تشكيل ذلك المجتمع المتساوي في دفعِ الضرائب وهو المطلب الأعمَّ للرأي المستثير. وهي توشك أن ترتبط، من جراء ذلك، بمصير الحكم المطلق الذي كرهته كرهاً عيناً.

منذ ذلك الوقت يتَّارجح كلُّ شيء بسرعة إلى المعسكر الآخر. وفي ١٧٨٨، تظهر جمعية «فيزيل» أن هيمنة طبقة ثالثة مستيرة ليس شيئاً لا يُحتمل بالنسبة إلى بعض ذوي الامتياز الذين ظلوا أمناء لتربية القرن: ليس المطلوب الدافع عن المصلحة الخاصة لطبقة النبلاء، بل المضي قدماً نحو «أمة»، نحو بناء نظام سياسي واجتماعي جديد.

غدا التيار أشد استعصاء على المقاومة ولاسيما أن تدخلاً غير متوقع وحامِس قد اعترضه: تدخل الشعب. ذلك أن الأزمة الاقتصادية في سنتي ١٧٨٨ - ١٧٨٩ توضّع آثارها فوق آثار الأزمة السياسية. فالموسم الرديء يُطلق موكبه، موكبَ البُؤس الريفي، وتتدنى الإنتاج المدني، والبطالة والهياج الشعبي. لكن قدم هذه الانفجارات التورية يندرج هذه المرة، في سياق ثوري.

ومن المفهوم جيداً أنه لا يُسمم في تعديل مطلب المساواة. على العكس إنه يُعطيه قوته واندفاعاته، ولا سيما قاعدته الريفية، قاعدة العدد، ويستسلم الملك للتيار في آخر ١٧٨٨، مخالفًا البرلمانات ومخالفاً أغلبية نبلائه. فيستدعي نicker من جديد في آب ويقبل بمصاعفة تمثيل الطبقة الثالثة في كانون الأول.

فُتحِّبَكَ المأساةُ.

* * *

الأعيان والبرلمانات

أعد «كالون»، في صيف ١٩٨٦، إزاء فشل السنوات الأولى من إدارته، إصلاحاً عاماً للمالية الملكية. وفي مركز مشروعه الإصلاح الضريبي: إن المراقب العام يقترح إحلال ضريبة تُجَبِّي عن كل الأرضي دون استثناء وتناسب مع الدخل، محل العشرينين. إنها «الإعانة الإقليمية» التي ستدفع علينا: وهكذا تجد الفكرة الضريبية الكبرى لدى الفيزيوفراطيين مدافعاً جديداً.

وزمرة ثانية من التدابير المقترحة غرضها تنمية الإنتاج القومي: أهمها حرية تجارة الحبوب والإلغاء الكلي للجمارك الداخلية، وأخيراً أن يُتوَجَّح الاقتصاد العام للإصلاح بخلق هرم من الجمعيات الاستثمارية التي ينبغي لها أن تتضمّن رعایا الملك إلى إدارة المملكة. ويتصور «كالون» هذه الجمعيات دون أن يحسب حساباً للطبقات، لأنها ستُنتَخَب من جميع مالكي المملكة باقتراع دافعي الضرائب.

ويعتقد كالون بحق أن البرلمانات سترفض تسجيل الأوامر الملكية: ففكّر في عرض خطته على جمعية من الأعيان يعيّنها الملك، ويمكنه وبالتالي أن يأمل مُباباتها.

اجتمع الأعيان في فرساي، في ٢٢ شباط ١٧٨٧، وعددهم ١٤٧: مبدئياً كان عدُّ النبلاء بينهم ٣٩ ممثلاً، لكن عددهم في الواقع فوق ذلك، إذا حسبنا الأساقفة والبرلمانيين والمنوحيين النبلاء الموجودين في قائمة الطبقة الثالثة. ولقد توقّع كالون انصياعهم؛ لكن اتضح أن ضغط الرأي الباريزي أقوى من رأيه.

في خطبة الافتتاح التي ألقاها مراقب المالية العام، استخدم لغة ثوريةً إذ ندد «بالتعسفات» التي «تُنقل بوجودها كاهل الطبقة المنتجة والكافحة»، وبامتيازات رجال الدين، ولا شعبية ضريبة الملح. وقد قاده ذلك إلى الاعتراف بعجزٍ ماليٍ قدره ٨٠ مليوناً. ألقى الأعيان هذه الخطبة فطلعوا كشوفاً ماليةً، لكن كالون رفض وقام رقماً أعلى للعجز المالي مقداره ١١٣ مليوناً، وألقى المسؤولية على سلفه أي على «نيكر». ومنذئذ تجمع عليه، في ائتلافٍ واسعٍ، المدافعون عن الامتيازات وكل الرأي الإصلاحي المناصر لنicker، فيتخلى عنه فجأةً البلاط الذي ألقى هذا المشروع، ويصرّفه الملك تحت ضغط ماري انطوانيت.

بين الأعيان الذين عارضوا كالون، رئيسُ أساقفة تولوز «لوميني دي بربين» الذي تميّز بحدّته. وإليه عهد الملك بعد فاصل زمني قصير، في ١ نيسان بأأن يخلف كالون.

ولكي يكسب «بربيين» إليه جمعية الأعيان، أطعّلها على الكشف عن المالية، وأعلن بواسطته الملك عن ١٥ مليوناً من الوفر وإذا كانأسقاً فيلسوفاً، وكان فوق ذلك يُعد العدة لتفريق الجبهة المعادية للحكم المطلق، فقد اتّخذ تدابير تحرّرية، مثل الاعتراف بأحوال البروتستانت المدنية، مما أُسخط رجال الدين. ولكنه لكي يحصل على المال أكّره على الرجوع إلى برنامج «كالون» الذي يصيب النبلاء ورجال الدين.

وترفض الجمعية هذا المشروع معلنةً أنها غير مخولة بالتصويت عليه: ومعنى ذلك الرجوع إلى اجتماع مجلس عموم الطبقات الذي أصبحت الأرستقراطية بأسراها تطالب به. والواقع أن دعوة مجلس عموم الطبقات يمكن أن تجعل الحكومة الملكية شعبيةً وأن توطّد الملكية حين تتيح لها أن توقف مقاومة البرلمانات وجمعية الأعيان؛ لكن لويس السادس عشر يرفض وما عليه بعد الآن، إلا أن يصرف جمعية الأعيان. بيد أن البرلمانات ما لبثت

أن حل محل الأعيان في معارضه إصلاحات «بريين». وطلب برلمان باريز بدوره، منذ ١٦ تموز، دعوة مجلس عموم الطبقات، وهو وحده القادر على الموافقة على ضرائب جديدة.

ما كاد «بريين» يَصْرُفُ الأعيان حتى اشتبك في صراع مع برلمان باريز. كان على لويس السادس عشر أن يتّرأ «جلسة رسمية»، في ٦ آب ١٧٨٧ لتسجيل ضريبة على الطابع، وهي ضريبة ردّها برلمان باريز مؤكداً اعتقاده بأن مجلس عموم الطبقات هو وحده صاحب الصلاحية في الموافقة على الضرائب الجديدة. وفي اليوم التالي لـ ٦ آب أُعلن بالبرلمان أن تسجيل الأمس غير شرعي. فهتف الجمّهور للقضاء: «عاش آباء الشعب! لا ضرائب». حينئذ أمر لويس السادس عشر بنفي البرلماني من باريز إلى «تروي». لكن ديوان المحاسبات، ومحكمة المساعدين، وبرلمانات الأقاليم تضامنت مع برلمان باريز. وفي ١٧ آب جاء الكونت دارتووا إلى قصر العدل ليسجّل الأوامر الملكية فاستقبله عشرة آلاف هاجن بصراخ الاستكبار. وكما كان الأمر في الماضي، وبعد الكثير من الحفلات العامة، ساندت المدينة برلمانها ضد الملك. وأخيراً قرر «لوميني دي بريين» أن يفاوض لإنهاء النفي. ويتخلّى عن الإعانة الإقليمية وعن ضريبة الطابع، ويعود البرلمانيون عودةً مظفرة إلى باريز. لكن الوزير الذي أعزّزه المالُ ينوي أن يُصدر سلسلةً من القروض تجلب له ٤٠ مليوناً، ويُعدّ بدعةً مجلس عموم الطبقات حوالي ١٧٩٢.

بقي أن يُسجّل القرض. اختار لويس السادس عشر فجأةً الطريقة السلطوية فقرر، بناءً على نصائح «لاموانيون» حارس الأختام، أن يأمر بتسجيل القرض دون أن يُعلن البرلمان موافقته بتصويت نهائي. انعقدت الجلسة في ١٩ تشرين الثاني. وتكلّم فيها لويس السادس عشر ولاموانيون بلهجّة التهديد وصرحاً بأن الملك وحده يستطيع أن يحكم في ضرورة دعوة

مجلس عموم الطبقات. وفي لحظة التسجيل وقف «دوق دورليان» وأعلن أن الملك يرتكب عملاً غير شرعى. فرد عليه لويس السادس عشر: «بلى، هذا شرعى لأننى أريده». في اليوم التالى نفى الدوق إلى «فيلييه كوتريه».

استُونف النزاع منذ ٤ كانون الثاني عندما أعلن البرلمان أن الأوامر الملكية الاستبدادية مناقضة «للحق العام والطبيعي». ثم يقوم «بتبيه» الملك، في ١٣ نيسان، على التسجيل «اللا شرعى» في ١٩ تشرين الثاني. فيقرر حينئذ حارس الأختام أن يحطم المقاومة؛ فيتصدر من لويس السادس عشر مجموعة من الأوامر التي تضرب عنق البرلمانيات. وأهم هذه الأوامر تتوزع منها تسجيل المراسم لتعهد بها إلى مجلس عام يعيته الملك إلى مدى الحياة. فيردد البرلمان في ٣ أيار معلناً: «قوانين المملكة الأساسية»: إن الإعلانات المالية يجب أن يصوّت عليها مجلس عموم الطبقات التي تدعى بانتظام؛ يجب على البرلمانيات أن تتحفظ بحق مراقبة القوانين؛ يجب أن تلغى الأوامر الملكية الاستبدادية. وفي الحال، ينقض لويس السادس عشر قرار ٣ أيار، ويأمر بإيقاف اثنين من القادة: «دولال دبيريمينيل» و«غوالار دي مونتابير». ثم «يُعطَل» برلمان باريز، ويفرض تسجيل أوامر «لاموانيون». وحينئذ يأتي دور برلمانات الأقاليم لتكمل التمرد.

ليس التمرد البرلماني باريزياً فقط. إنه تمردُ جميع مدن المملكة: وهو يوجه ويركز الرأي المعادي للحكم المطلق الذي كونه تطور العصر الفكري. وهو يفعل ذلك بعمق شديد ولاسيما أن شبكة واسعة من الشعيرات الاجتماعية تربط العالم البرلماني بالبرجوازية التي تعيش على القضاء الملكي: من الضباط، المحامين، الوكلاء العامين وحجاب المحاكم، وجميع مستويات ما يُسمى قديماً: «رجال القضاء». إن عالم المنازعات في النظام القديم هو في الوقت نفسه أحد العالم التي تغلغلت فيه أكثر من غيره الأفكار الإصلاحية: إن الجمعيات الثورية سوف تثمر فيما بعد ب الرجال القانون.

إحدى تلك الأفكار بدأت تُلهم الرأي العام: فكرة مجلس عوموم الطبقات؛ لكنها نظر شديدة الغموض، في تشرين الأول ١٧٨٧ مَـ الخبير الزراعي الإنكليزي «آرثر يونغ» بباريز وتغدو بين جماعة لا تتحدث إلا عن السياسة: «كان في هذه الحلقة رأي غالب؛ وهو أنهم كانوا مقبلين على فجر ثورة عظيمة في الحكم؛ وأن كل شيء يدل على ذلك: البibleة الكبيرة في المالية، مع العجز الذي لا يمكن سدّه دون مجلس عوموم طبقات المملكة... كلهم متتفقون على القول: إن طبقات المملكة لا يمكن أن تجتمع دون أن تكون نتيجة الاجتماع حرية أعظم؛ لكن بين الرجال الذين لقيتهم، قلة هم الذين يملكون أفكاراً صحيحةً عن الحرية، ولا أعلم من أي نوع ستكون تلك الحرية الجديدة التي ستولد...».

إن أمانة ساكن الجزيرة تُنتهي هنا بالإجماع على المطلب الليبرالي، كما تُنتهي في الوقت نفسه عن عدم وضوح هذا المطلب.

لكن مدن الأقاليم والأقاليم هي التي تنظم عادات المجتمع، في صيف ١٧٨٨، أكثر من باريز. وبهب قضاة المحاكم العليا إلى نجدة زملائهم في برلمان باريز ويستهلون حركة هائلة. ومنذ الآن، لم تعد القضية قضية مقاومة لكن قضية ثورة.

وهي قبل كل شيء ثورة هيئة القضاء والنبلاء باسم «الحربيات» التقليدية. أصحاب الامتيازات في مقدمة الصراع. ورجال الدين في فرنسا يضمون تبعياتهم إلى تبعيات برلمان باريز. إن المناطق التي ما تزال تملك فيها الطبقة الأولى في المملكة موقع سياسية قوية لمركز التمرد هي الأشد ضراوةً في مقابلة الملك ومراسيم «لاموانيون». وهي التي لها مجالس طبقات إقليمية أو التي تتذكر أن قد كان لها مجالس فطالبت بها من جديد، ضد تلك «الجمعيات الإقليمية» التي لا سلطات لها والتي اجتمعت في أواخر ١٧٨٧، وهي حطام لا خير فيه لسفينة كاللون الغارقة.

ينتشر الهياج الشعبي في جميع مدن البرلمان، في «غرينوبول»، في «بو»، في «ديجون»، في «تولوز»، وهي عنيفة خاصة في «بيان» و«بريتانيا»، وفي «بو» حيث يُخشى من إلغاء مجلس طبقات المقاطعة، يُعيد الجمهور فتح قصر العدل في ١٩ حزيران، ويُسجن المعتمد ويعيد البرلمان إلى مكانه، فيصوّت فوراً، ويسنده النباء، للاحتجاج «على كل حكومة تتوي أن تطبق قاعدة متماثلة في مختلف الأقاليم».

كانت التظاهرات، في بريطانيا. أشد عفافاً، ولا سيما أن النزاع أقدم وأنه كمن طوال القرن: وتُعلن طبقة النبلاء مباشرة عن تضامنها مع البرلمان. وفي «رين»، ومنذ ٩ أيار، ينطلق النبلاء والمحامون والطلاب. وفي ١٠ يُهاجم معتمد الملك، مؤلفيل، والأمر العسكري، الكونت «دي تيار» بالحجارة ويُكرهون على اللجوء إلى قصر الحاكم. ويرسل النبلاء وفداً إلى الملك. لكن أهم الأحداث تجري في الدوفيني. إذ يحتاج البرلمان على مراسيم لاموني... ويعطل، لكنه يجتمع مع ذلك: فيبلغ الدوق «دي كلير موت تونير» الأمر في الإقليم رسائل النفي. وفي ٧ حزيران اليوم المقرر لرحيل القضاة، تشتعل الثورة في «غرينوبول». فتهب جميع الحراف عند نداء النفير. كان ذلك يوم السوق في مدينة مكتظة بالسكان، وفيه، كما في «بو»، ينزل الفلاحون من الجبل ليقدموا المعونة للمدينة. ويُرجم الجنود بالقرميد المرمي من أعلى السطوح ويبليغ الهياج الشعبي حداً من العنف يستسلم معه ممثل الملك ويدع البرلمان ليعود إلى انعقاده.

لكن الاضطراب لا ينتهي؛ وإنما تُديره «لجنة مركزية» يغلب عليها المحامون مثل «مونيه» و«بارناف» وتنطبع إلى بعث الحياة في مجالس الطبقات في «الدوфинي». وفي ٢١ تموز، تتشكل ثانيةً، بالرغم من معارضة حلف «كلير مون تونير» في غرينوبول، مجالس الطبقات الإقليمية، في «فيزيل»، في قصر تاجر كبير هو «بيريه»، الملقب: «بيزبيه ميلورب»

نظراً لثرائه العظيم. ويجتمع فيها (١٦٥) نبيلاً، و(٦٠) رجلاً من رجال الدين (لكن دون أساقفة)، و(٥٠٠) نائباً عن البلديات - وبشكل رئيسي من التواحي القرية من «غرينوبول».

الفرق الرئيسي مع «بيان» ومع بريتنانيا، والمنبئ بالازمة الجديدة هو أن الطبقة الثالثة هي الغالبة في جمعية «فيزيل» سلطة وعداً. ويطالب الاجتماع، للدوفينيه، بمجالس طبقات إقليمية مع مضاعفة تمثيل الطبقة الثالثة؛ كما يطالب، لكل المملكة، بمجالس طبقات لها الحق في الموافقة على الصرائب. ويضيف أنه مستعد للتنازل عن الامتيازات الإقليمية إن لزم الأمر، للمشاركة في جمعية وطنية، وهكذا لم يعد الأمر أمر مصلحة النبلاء الخاصة؛ لقد لفظت الكلمة العظمى وكشفت الطبقة الثالثة عن أوراقها: القضية قضية ثورة وطنية حقيقة، وبناء نظام جديد. وخلف الإجماع المعادي للحكم المطلق، يرسم في «فيزيل» الطموح البرجوازي.

في وجه هذا التمرد الذي يوحد المملكة، لم يسع الملك إلى استغلال الانقسامات الضمنية في الحركة. ويختار - لكن أما يزال يختار؟ - أن يستسلم: في ٨ آب، دُعي مجلس عموم الطبقات إلى الانعقاد في أول أيار ١٧٨٩. لقد آن الأوان: في ١٦ آب علقت مدفوّعات الدولة. وفي ٢٤ صرُف «بريين» واستدعى لويس السادس عشر «نيكر» وكأنه المُتقد.

الرجل الذي دعا الملك في آب ١٧٨٨، لم يكن من العامة فحسب، بل كان أجنبياً: إن نيكير ابنُ أستاذ معهدٍ في جنيف يوم باريز في سنة ١٧٤٧ مندوباً رئيسياً لمصرف «تيليسون» ثم يصبح شريكاً فيه، فييدي منذ ريعان الشباب عبقريةً في العمليات المالية. إنه ابن تلك البرجوازية البروتستانتية في جنيف التي ترعر بها أسواقُ أوروبا المالية. وبما أنه عرف مسبقاً بتوقيع صلح ١٧٦٣، فقد أثرى بمضاربات موقفة على أسهم شركة الهند فجمع في ثمانى سنوات ثروةً تقدر بثمانية ملايين ليرة. وبوسّس باسمه مصرفًا في

١٧٦٥ ويجعل منه قوة باريزية. لكنها إن الطموح السياسي يت-radiusه، وهو وحده يستطيع أن يمنحه التكريس الاجتماعي. إنه ينطلق مع معوقات جدية: فهو من العامة وأجنبي وبروتستانتي. وهو نتاج خالص لمصرف خاص، فليس له أي منصب في المالية أو الإدارة الملكية. ولحسن حظه أنه يملك صالوناً تبعث فيه الحياة السيد «نيكر»، وهي ابنة قس. ففي عشاء الجمعة، في قصر خاص من حي «المارية» شارع «ميشيل ليكونت» يزدحم الكتاب والعلماء المشهورون، ويكتسب فيه «نيكر» شهرة تتجاوز المالية. وقد فاز بجائزة الأكademie الفرنسية على «مدح كولبيير» ١٧٢٢، وهي ضربة أصابت هدفينا، فهي تمنحه رعاية وطنية مجيدة وهي تضعه بجانب التقاليد الملكية ضد ليبرالية الفيزيوغرابطين المتعصبة. وهو يداري رجال الدين والعلماء، ويتملّق روح القرن بحب للإنسانية غير صامت.

دعى إلى المراقبة العامة كمساعد أول، تم كمدير عام في حزيران ١٧٧٧: ولا يجرؤ أحد أن يمنح هذا البروتستانتي، هذا المصرف الذي لم يخدم الملك قط، اللقب التقليدي. وبهذا بالذات يحرم من دخول المجلس. لكن هذا الرجل الحديث النعمة الذي يريد أن يُنسى الناس مولده وطائفته وبلده في آن واحد هو أقل الناس صلاحية لقلب الأساس الضريبي ولجمالية الضرائب من ذوي الامتياز. لقد كان حبيس رغبته في الإرضاء، فمول حرب أمريكا بمساعدة القروض، مضاعفاً بخاصة السنادات مدى الحياة.

إن هذا التقني المصرف لا يتصدى إذن للمشكلة السياسية: لكنه يحافظ على شبنته. وفي سنة ١٧٨١ نشر «التقرير» ليبره على هجوم دسائس البلاط التي كانت تبحث عن خلف له، هذا التقرير موازنة ممزوجة تسكت عن نفقات الميزانية الاستثنائية يظهر فائضاً في الدخل مقداره (١٠) ملايين. وعندما أحل الملك «كالون» محله، في ١٧٨٣، ظلّ موضع تقدير أصحاب الدخل وعالم المال إلى أعلى درجة، مع احتفاظه بالدعم في فرساي. ومنذ عودته إلى

السلطة، في آب ١٧٨٨، يحصل من المالية على سلفة بـ(٨٥) مليون ليرة. ويفرض مليونين من ثروته الشخصية، لكن لم يكن له، وراء ذلك، كما لم يكن له سنة ١٧٧٨ خطّة عامة لإصلاح الدولة. فيستسلم للتيار، ويتخلى عن المجلس العام، ويرد التسجيل إلى البرلمانات، ويصرف «الموانئون» ومن جهة أخرى، لم يبق من حساب يُحسب إلا لاجتماع مجلس عموم الطبقات المُقبل.

الأزمة العامة:

في الوقت نفسه الذي يقف فيه الناس ضدّ الملك، ها إن السماء أيضاً تقف ضده: كلُّ شيء يبدأ، كما هي الحال دائماً بالموسم الرديء. فالامطار والفيضانات في ١٧٨٧، ثم الجفاف، وأخيراً البردُ في ١٣ تموز ١٧٨٨ الذي أتلف غرب فرنسا، كل ذلك يتضافر ضدّ حصاد ١٧٨٨ الفاجع. وتتدنى الإنتاج الريفي يسوق إلى تدني الإنتاج الصناعي وإلى البطالة. وتغدو مقاومة المشروع الصناعي أقل قوة ولاسيما أن المعاهدة التجارية الفرنسية الإنكليزية سنة ١٧٧٦ جعلته أكثر قابلية للطبع، حين خفضت رسوم دخول الإنتاج الإنكليزي فرنسا. وهذا صحيح، على الخصوص، بالنسبة إلى النسيج، وهو ميدان متّميّز للتقدّم الإنكليزي المبكر. وفي بداية ١٧٨٩، كان هناك ١٢٠٠٠ عاطل عن العمل في «آيفيل»، ونحو ٢٠٠٠٠ في «ليون» ويشير المعتمدون في كل مكان إلى زحف التساؤل والتشرد.

لكن أمارة الأزمة الرئيسة هي الارتفاع الشديد السريع في الأسعار: وبعد ذلك الهمود الذي يبدو أنها أصيبت به منذ سنوات ١٧٧٠، على الأقل بالنسبة إلى القمح، ها هي ذي تعود إلى الارتفاع بشدة وتعود إلى بُنْر الدخل الشعبي الذي أصيب من قبل بالبطالة. ولم تبلغ الأسعار قط طوال القرن هذه الدرجة العالية. فتضاعف سعر الخبز في باريز، وبلغ ثلاثة أضعاف في بعض الأقاليم. وبصورة عامة، تضاعفت كلفة المعيشة في حين انقطع العمل

أو غداً مقطعاً. ولذلك ارتفع الاستياءُ من كل مكان. ومنذ أواخر شتاء ١٧٨٨ - ١٧٨٩ الذي كان قاسياً، تفجر الاضطرابات في أماكن شتى من البروفانس إلى بورغوني، ومن بريتانيا إلى الإلزاس: الفلاحون والعمال ينهبون مخازن الحبوب، ويوقفون نقلها، ويهدون الإقطاعيين الذين يطلبون إتاواتهم. وفي باريز، ينهب جمهورٌ من البائسين المصنع الكبير للورق الملون الذي يملكه السيد «ريفيون».

في هذه الحركة الفوضوية التي تخنق فيها السلطة، ليس كلُّ شيء جديداً: فأمام أزمة الأقوات، يرتفع الاتهام الشعبي ارتفاعاً يبدو عفويَاً إلى الملك، بنوع من النزعه الملكية الساذجة - وكأنَّ الملك كان يأمر السماء - وأيضاً لأن تنظيم الأقوات يقع فعلياً على عاتق السلطة. الجديد في ربيع ١٧٨٩ هذا، هو البحث عن مخرج سياسي. أيلعن الفلاح الإقطاعي الضريبة؟ أيلقي العامل التبغة على المعتمد؟ على الملك؟ لا أهمية، في هذه اللحظة، لأن تكون مطالب جماهير المدينة من أجل التنظيم تعارض الليبرالية البرجوازية: هذه مشكلة سيطرحها المستقبل، لا الحاضر. أما في اللحظة الراهنة فإن الطبقة الثالثة بأسرها تتحدى ضد امتيازات الإقطاعيين، ضد أساس الضريبة، ومن أجل إصلاح الدولة التقليدية وكلها أفكار أنصجها ببطء الوجдан البرجوازي. إن انفراطه البائسين قد وجدت لها قائد أوركسترا. رب العمل يمشي مع أجرائه، ويشاركهم احتجاجاتهم. المدينة تتكتل يداً واحدة ضد النظام القديم. إنها تستند إلى التمرد الريفي وتأخذ على عاتقها الغضب على الإقطاعيين. إن الأزمة تجمع في حزمة واحدة جميع حرمانات الطبقة الثالثة.

لقد تنبأ «لاموانيون» بذلك في اللحظة التي ارتفع ضده التمردُ الأристقراطي: «لقد تجرأ أصحاب الامتيازات على مقاومة الملك: لن يظل هناك، قبل مضي شهرين، لا برلمانات ولا طبقة نبلاء ولا طبقة رجال دين». وبالفعل، وبعد شهرين ظلت البرلمانيات وطبقة النبلاء وطبقة رجال الدين، لكن

معزولةً وقد تجاوزنها مطالبُ الطبقة الثالثة. تفكّكَ فعلياً إجماعُ المملكة. وجاءت الأزمة السياسية لتتوسط فوق الأزمة الاقتصادية. وكلتاها تصافع الأخرى. وعندما وافق لويس السادس عشر على مجلس الطبقات في 5 تموز، ودعاه، في 8 آب، إلى الاجتماع في أيار ١٧٨٩، استأنف أحد نقاليد ما قبل الحكم المطلق، وهو تقليد توقف منذ ١٦١٤، لأن آخر اجتماع لمجلس عموم طبقات الأمة يعود إلى الزمن الذي كان فيه لويس الثالث عشر قاصراً، وهكذا فقد استسلم لديناميكيتين متلاقيتين، الليبرالية الاستقراطية والليبرالية البورجوازية: رجال الدين، والنبلاء، والطبقة الثالثة يتظرون كل شيء من مجلس عموم الطبقات، لكنهم لا ينتظرون الشيء نفسه.

لم يوضح لويس السادس عشر إن كانت الطرائق التقليدية لاستشارة طبقات المملكة الثلاث سُتوُاصل بصورة آلية. انتخابات على أساس الطبقة، تصويت محسوب على أساس الطبقة، مداولات منفصلة، وأخيراً نفس عدد النواب لكل طبقة. قلق أصحاب الامتياز على الفور من الصمت الملكي ومن إصلاح محتمل قد يضع نقوتهم التقليدي موضع الاتهام. ومنذ ٢٥ تشرين الأول يقرّر برلمان باريز «أن يطالب لكي يدعى مجلس عموم الطبقات ويُؤلَّف قانونياً، وذلك بحسب الشكل المتبّع في سنة ١٦١٤».

وفي تشرين الأول، رفض أعيان ١٧٨٧ الذين دعاهم «نيكر» بخطبته، أن يغيروا شيئاً من طريقة التعيين التقليدية. ويسند أمراء الدم، باستثناء «السيد» أخو الملك، الأعيان بمذكرة يرفونها إلى الملك.

ولا يلبث أن ينفرط عقد الائتلاف المعادي للحكم المطلق. فبرلمان باريز غداة قراره في ٢٥ أيلول، فقد من شعبنته بقدر ما لقي من التهليل في الماضي. لأن الطبقة الثالثة، حين حصلت على دعوة مجلس عموم الطبقات، عمّمت مثل «فيزييل»، إنها تطالب بمساعدة تمثيلها، وأن يكون التصويت لا على أساس الطبقة بل على أساس الرأس. وذلك اعتراف بأنها تتغى الوسائل

التي تسيطر بها على جمعية وحيدة، لأنها تتوقع انضماماً من الطبقة النبلية ومساندة الفتنة الدنيا من رجال الدين، وهي فتنة تعيش ببؤس عيشة الكفاف.

وهكذا يُسجّل صيف ١٧٨٨ تاريخاً رئيسياً في الآلية الثورية: فوراء المطلب الليبرالي، تنتقم الطبقة الثالثة بمطلب المساواة وترسم منذ ذلك الوقت نهاية المجتمع ذي الطبقات. ومن معركتها ضد الحكم المطلق التي انتصرت فيها، انتقلت إلى النضال ضد الامتيازات. إنها تملك العدد الأعظم، كما كانت دائماً، لكنها تملك أيضاً، في نهاية القرن الثامن عشر هذه، التماسك، وبعد النظر، والأفكار. ولقد عثرت على زعمائها وشعاراتها وإستراتيجيتها. إنها نسف وراء «الحزب الوطني».

الحزب الوطني:

الحزب الوطني: إن ائتلاف هاتين الكلمتين يدل دلالة كافية على أنه إذا كان كل شيء ينفك، فإن كل شيء أخذ، في الوقت نفسه، يتكون من جديد حول مستقبل آخر. وهذه الحركة المزدوجة تُعبّر عن نفسها بقوة شديدة تحطم معها بني المجتمع القديمة، وتُنقل الخيال والفكر إلى ما وراء الحدود الاجتماعية بكثير، نحو آفاق جديدة «لأمّة» من ٢٥ مليوناً من السكان ينبغي أن تحمل الإصلاحات السعادة لهم. وبذلك نفسه، إذا كانت الطبقة الثالثة تشكّل في جميع مدن المملكة وأقاليمها نواة حركة الرأي هذه المنسقة في القمة على يد لجنة من ثلاثين عضواً، فإنها لا تستبعد من جراء ذلك الانضمامات التي تأتيه من فوق لأن كثيراً من الكهنة ومن النبلاء يقبلون مع كلمة «أمة» بنهاية الخصوصية الأرستقراطية، ويستعجلون استعمال المنشقين إلى التفكير منذ ذلك المستقبل الفردي بعبارات السعادة الجمالية.

ولذلك فإن الحزب الوطني، بهذا المعنى، يعبر عن رأي عام إجماعي، عبر آلاف الكراريس.

بين رجال الطبقة الثالثة «بريسو»، وهو نموذج الريفي الموهوب، الطموح والفقر الذي قضى شبابه بسَد ثغرات تربته ومولده، وأخْ لآلاف الشباب القراء مثله الذين واتاهم الحظُ ليكونوا من الجيل الصالح.

لكن هناك أيضاً أبناء برجوازية مستقرة، مطمئنين إلى دوام اتصال أسرهم، دون أمل باجتياز الحاجز الأرستقراطي: «بارناف» وهو ابن محامي يملك بيته في غرينبل، وهو نفسه محامي شاب لامع. لكنه يُصاب بالضجر وبسمي في دفتره الحميم أسباب شفائه الاجتماعية، على النحو التالي «الرجل العظيم، أما يزال موجوداً حتى الآن؟... لا يكاد نور عقله الوليد يتمكّن من النظر حوله حتى لا يعثر على غير الصحراء. الطرق مسدودة من كل الجهات...».

ويغدو التيار عظيم القوة حتى إن كثيراً من النبلاء يضخّون من أجله سلفاً بأمتيازاتهم القديمة العهد: لفافيت «الأمريكي»، الدوق «دي لاروشفيك»، عدو أخلاق البلاط، وقربيه «ليانكور» الخبير الزراعي المحب للإنسانية والليبرالي الذي أثار إعجاب «آرثر يونغ»، دوق «أيغينون» أحد أغنى ملاكي المملكة، بيد أن هؤلاء الإقطاعيين الليبراليين يظلون متحفظين ولا يتصرّرون عملهم إلا ككتيف ضروري لدور الأرستقراطية الفائد في حياة المملكة. يجب أن يتغيّر كل شيء ليبقى كل شيء، إن الثورة البرجوازية تحس أنها أقرب تقليداً إلى منشقين اثنين أحدهما من رجال الدين والآخر من الطبقة النبيلة: «سييس» وهو ابن كاتب عدل، أصبح كاهناً قانونياً في شارتر، واحتسباً بأفضل الدساتير. و«ميرابو» بخاصة وهو ابن متفرّج من أبناء الطبقة النبيلة في الأقاليم، تكلّه هالة من البشاعة والفضيحة والموهبة، موقعاً على العديد من المؤلفات المالية أو السياسية التي لا نعرف مدى مشاركة من يحيط به.

لقد قيل ألف مرة: إن جميع رجال الحزب الوطني هؤلاء، من النبلاء والعامة، الحديثي النعمة أو القديمي النعمة، هم قبل كل شيء أبناء قرنهم،

وقد اغتنوا بفلسفة الأنوار. ذلك أنه إذا كان انطلاق الثورة وطرائفها تدين كثيراً للظروف أي لما هو عَرضي فليس، بالمقابل، من حركة فكرية بهذه الاتساع وذلك الإجماع ابْتَغَ التحوّلات السياسية والاجتماعية لـ ١٧٨٩ وهيأت لها.

إن تطور العصر الفكري بليء، من وجهة النظر هذه: فمنذ أواخر عهد لويس الرابع عشر أثير الشكُ في النظام السياسي الديني الذي صنع أعظم أيام الملكية المطلقة: لكن التطور إنما تسارع في الخمسينيات واندفع في السبعينيات. كان النقاش الرئيسي في النصف الأول من القرن فلسفياً خالصاً، وظل أكاديمياً نسبياً، مركزاً على نقد الدين المنزل. ويكون منتصف القرن نقطة الاتصال التي يتكاثر بدءاً منها الهجوم الفلسفى، ويتحدد، ويتسقى: في ١٧٤٨ تصدر «روح القوانين»، في ١٧٤٩ «رسالة حول العميان» والجزء الأول من «التاريخ الطبيعي»، في ١٧٥١ المجلد الأول من «الموسوعة»، في ١٧٥٤ «بحث في الإحساسات». وينتصر فولتير ويقبل روسو على طبع أعماله الكبرى. ويجدو الجدل كثيراً لا حصر له وعِنفًا، لكن المعركة في السبعين كانت رابحة في الجمهور المتفق، وأفحَمَ النظام القديم الديني والسياسي. وقد شهد آخر القرن أرستقراطية فرنساي تصفق لانتصار فيغارو على آلامفifa. وهكذا في مدة قصيرة نسبياً انقطعت علاقة أساسية في المجتمع القديم: تلك التي كانت تربط الدنيوي بالديني. ويُصاب نظام كامل من الشرعية والتسلسل إصابة لا سيل إلى علاجها.

إن لب فلسفة الأنوار - إذا شئنا، مع ذلك، الانسياق وراء تبسيطات لا بد منها - هو دون شك منهج فكري يقوم على الخوف من التعصب للأفكار المسبقة، وعلى البطل إلى التجريب والبحث العقلاني عن حقائق الحياة العملية. وهذا يصدق على علوم الطبيعة التي أتيح لها الشيوخ وأثارت شغفاً حقيقياً في الوقت نفسه الذي كانت تتقدم فيه تقنياً أساسياً، ولا سيما في ميدان الرياضيات

والكيمياء. وهو يصدق أكثر من ذلك أيضاً على الميدان الفلسفى والسياسي حيث تحلى الملاحظة والرحلة والدراسة التاريخية محل اليقين الميتافيزيكي وتفود إلى ما هو نسبي ولكنه معقول: إلى أخلاقية نفعية وإصلاحية اجتماعية. ولذلك فلا شيء أشد خطأ من لوم القرن الثامن عشر الفرنسي بالتجريد، وهو لوم أنحى به عليه الفكر الرجعى الذى أول تأويلاً بعدياً مونتسكىو بحسب «سبيس»، وروسو بحسب روبيبير، إن فلسفة الأنوار عاشت على فرضيات فلسفية بسيطة نسبياً - التأليهية، الحتمية الطبيعية، وأندر من ذلك المادية - ليست أنضج ما أنتجته ولا أكثره أهمية، وقد استخدمتها، على كل حال، كأطر عامة التحليل أكثر منها موضوعات للتأمل النظري. إن فكرة الحق الطبيعي لم تُوسع لذاتها بل لأنها تضع الأساس للمطالبة بمساواة مشخصة. لأن الفلسفة معنيون قبل كل شيء بالملاحظات العملية، بالحقائق الجزئية، بالمعارف الجديدة، وتلك هي مسيرة العقل الإصلاحي.

إلى أين يوصل عقل القرن هذا؟ إنه يتقدم، بالطبع، عبر الأفراد، والبدع، وأشكال الذكاء والموهبة والحساسية الشديدة التنوع، من مونتسكىو إلى ديبرو، ومن روسو إلى كوندورسيه، ويُعطيه فولتير شكله الأكثر كلاسيكية وحدة. لكنه، في نهاية الأمر، بالنسبة إلى جميع العقول المتقدمة، نوع من الوطن المشترك المصنوع من رواسب شتى تراكم دون أن يتلاف بعضها بعضاً. وهذا فربما لم يكن صحيحاً، من الناحية التاريخية معارضة تأليهية فولتير مثلاً بمادية هولباك، وتحررية مونتسكىو بديمقراطية روسو. كل جهد القرن الفكري يتوجه إلى نقد الكنيسة والاستبداد، ونحو التساهل والحرية والمساواة وحقوق الإنسان. إن معظم الرجال الذين قادوا الرأي العام في رباعي ٨٩ لم يُؤثروا في اختيارهم معلمًا على معلم: لقد تعلّموا منهم جميعاً أنه يجب الإيمان بالتقىم والتربية، وأن طريق السعادة البشرية يمرّ بتحويل النظام القديم. هذا التحويل قد جرى التفكير فيه بالتفصيل، لكن من ألف مؤلف ثانوي مجاهلين اليوم. وبدعاءً من الخمسينات كان الرأي العام، في باريز وفي مدن

الأقاليم الكبرى، يستعلم عن السلطة وعن النظام التمثيلي والمثال الإنكليزي والمساواة الطبيعية والمساواة الاجتماعية، وتوزيع الثروات، وتداول الحبوب، وعن جميع مواد الحياة الاجتماعية، كان يستعلم عن ذلك كله ويُفكِّر فيه. إن بورجوازيات النظام القديم تسترد كرامتها في الوقت نفسه الذي تحدَّد فيه مصالحها: برجوازية الضباط ورجال القانون، المستقلة نسبياً والحرصية مهنياً على القواعد القانونية الشاملة ضد التعسف، برجوازية الأعمال، المعنية مباشرة بحرية العمل والمبادلات.

لكن مجتمع الأنوار هذا بعيدٌ عن أن يكون «برجوازياً» فقط إنه يتقطَّع أيضاً وعلى نحو واسع مع الأوساط ذات الامتياز - البطالة الأرستقراطية والبيروقراطية الملكية. إن متعة الفن والانشغال بالنافع يرسمان هكذا حدوداً، فيما وراء حدود الطبقات، حدود مجتمع الثقافة الجديد، ويجلسان مسبقاً النخبة الجديدة.

في هذا الإزهار المثير للإعجاب لنشرِ إلى مكانة فكرة اقتصادية أثَّرت تأثيراً عميقاً في النصف الثاني من القرن وفي بدايات الثورة: هي فكرة المدرسة الفيزيوغرافية. ففي طابق منخفض في فرساي، وضع طبيبُ الملك، «كيسيني»، منذ الخمسينات أسسَ المطالب الليبرالية، ضد تقاليد الملكية الفرنسية التي وضعها «كولبيير». ليس من كبير أهمية، هنا أيضاً، للتفسير السماوي بالنظام الطبيعي، ولا للاحتكار الذي نسب إلى الأرض، احتكارها إنتاج الثروات: إن الفيزيوغرافيين أبناءُ زملائهم الذي يقودهم إلى تأييد شرعيَّة المطلب الليبرالي أو تفوق الدخل العقاري. لكنهم في الوقت نفسه المنظرون الفرنسيون الأوائل للحساب الاقتصادي الإجمالي وللنحو السنوي؛ وهم، على الخصوص، أصحاب مذهب سعر الحبوب العالي، والحرية الاقتصادية «حرية العمل وحرية المرور»، أي الرأسمالية الليبرالية. في الأصل، كان مؤسِّسو المدرسة ينتظرون جميع الإصلاحات من ملكِ مستير؛ لكن، مع الزمن، وبين

٥٠ و ٨٠ من كيسيني إلى «دوبون دي نيمور»، مد التلاميذ محاسن الحرية إلى الميدان السياسي.

وهكذا فإن رجال ٨٩ ألغوا أنفسهم، في مطلع عملهم السياسي، مستبددين إلى إعداد جماعي. ولم تأتهم أزمة النظام على حين غرة. فمنذ سنين وهم يستعدون لها كما دفّعوا النظر في العلاجات. ولسوف يقول ميرابو في الجمعية الوطنية: «إن لدينا أفكاراً معدة سلفاً».

ليس الحزب الوطني منظمة سياسية مركبة، بالمعنى الحديث لكلمة حزب. إنه أكثر من ذلك بكثير: إنه الرأي العام نفسه، أي رأي المدن، ورأي النواحي في المدن. لأن هذه النواحية، في آخر ١٧٨٨، تفتح من جديد أبوابها التي أغلقت قبل بضع سنوات على يد الوزير «بريتني»؛ وهذا هي تكتائرش الخاصة. وهي، في باريز، إزهار حقيقي: نادي «فالوا»، في «الباليه روبل» الذي يرأسه رب الدار «دوق دورليان»، مع كوندورسيه، لاروشفوكو، سيبس، مونمورنسى. وقريب منه «نادي منزل السيد ماسيه»، الذي يجتمع فيه القضاة والعسكريون والذي يسمى في فرساي «نادي المسعورين». ولذلك أيضاً «جمعية الراهن موريلاي» حيث تناقش كتابياً مشكلات الاقتصاد والمالية التقنية الخطيرة مع تاليران و«رودرد»، و«دوفين». و«لابورد ميريفيل»، و«نادي المستوطنين» الذي يبعث الحياة فيه كبار ملوك «سان دونغ»، و«جمعية أصدقاء السود» حيث يسلط على تجارة العبيد الكثير من أسماء الحاضر والمستقبل: ميرابو، لافازبيه، لافاييت، كوندورسيه، بريسو، كلافيير، الأخوان لاميت؛ وأخيراً «جمعية الثلاثين» التي أُسست في تشرين الثاني في منزل «ادريان دي بور»، المستشار في برلمان باريز، والتي يسيطر عليها البلاط الليبراليون من لافاييت إلى تاليران. بعض هذه النواحية كانت على اتصال بالإقليم الذي هو في أوج غليانه حيث الفكر البلدي القديم الذي أزعجه المركبة الملكية تتضمّن مطالبتها إلى مطلب البطالة والبؤس.

وتقوم اتصالات بين المدن، وتتسجع علاقات، عبر شتى المصالح الخاصة: ففي التمرد والخوف إنما توحدت أولاً المملكة القديمة.

لكن باريز نظل مركز المناقشة التي تتجاوز شيئاً فشيئاً تجاوزاً عريضاً إطار هذه الجمعيات المغلقة التي هي النوادي. إن العاصمة التي قطع لويس الرابع عشر رأسها تستعيد فجأة جميع حقوقها وتضطلع بالدور الذي هيأ لها القرن كله: الدور الأول. وفي ستمائة مقهى باريز أو سبعمائة تركت الألعاب أو التائق الباريزي المصطنع أو بساطة الروح الباريزية مكانها النقاش السياسي. لقد أصبح ابن أخي «رامو» مناضلاً.

هذا النمط من المشاهد كان كثيراً في قلب باريز، في أريادن «الباليه روبل» حيث بني دوق دورليان من ١٧٨١ إلى ١٧٨٦ عقارات للإيجار حول بستانه، مع أروقة تضم كل أنواع التجارة. ولم يكن النظام يحرم دخول البستان إلا على الجنود، والخدم ببزة الخدمة، والنساء بالأزررة أو القبعة. هذا المجتمع الخلط الذي يتحاذى فيه الإقطاعيون الكبار والقصاصون بالأجرة بضفي على الحدائق مساءً شكل ميدان روما؛ وتغطي أشجار الزيزفون بظلها همس الشهوات والنسية؛ ورجال دوق اورليان بخاصة يطوفون المكان ليشرعوا، في كل مناسبة، الكلمة اللطيفة وليعارضوا لبيرالية سيدهم بمشيئة البلاط المختلفة.

ما أهمية مؤمرة اورليان وما قيمتها الحقيقية؟ إنها مسألة يصعب البث فيها كما يصعب البث في الدور الحقيقي للماسونية – والمسألتان من جهة أخرى متربطتان لأن دوق اورليان كان المعلم الأكبر للشرق الأكبر في فرنسا منذ ١٧٧٣. إن مدرسة تاريخية بأسرها أرادت أن ترى في الماسونية المحضة الحقيقة للثورة – وإن كانت سرية: على مستوى كبار الأحداث السياسية لا يمكن إقامة الدليل على ذلك، والافتراضات المعاكسة متعددة. لكن من المؤكد أن المحافظ الماسونية التي انطلقت انطلاقاً سريعة في آخر القرن،

قد لعبت دوراً هاماً في تشكيل الروح العامة والحزب الوطني. بيد أن الماسونية ليس لها وحدة ايديولوجية، وليس لها فوق ذلك إرادة ثورية وهي أحياناً عقلانية، وتاليهية على نحو مم - لكنها ليست معادية لرجال الدين - وهذه هي الحالة العامة في باريز؛ وهي حيناً آخر صوفية وارثة للحلم الأفني القديم، كما هي الحال في ليون وستراسبورغ. وهي، بطقوسها الدينية التي تلامس الحضارة المسيحية في أعماقها، تصفي حيالاً وجدت، قداسة على القيم الأخلاقية لفلسفة الأنوار، التسامح، وحب البشر، والإباء الإنساني إنها تفتح الطرق للنزعنة الإصلاحية أكثر مما تفتح الطريق لثورة الجماهير. ومعنى ذلك أنها أسهمت في توطيد الحزب الوطني.

لأن المطروح، في هذه النهاية من ١٧٨٨، هو حِقاً رؤية متقابلة لتطور تدريجي: لقد استدعي نيكر مرة أخرى إلى السلطة، فهو ضامن لحسن النية الملكية. ولذلك كان المالي السويسري راغباً في التنازل للحزب الوطني: فبموافقة الملك وماري آنطوانيت اللذين لم يسوهما أن يُظهرا لذوي الامتياز أهمية ما يفعله نيكر، قبلَ في ٢٧ كانون الأول بمضاعفة عدد مندوبي الطبقة الثالثة في مجلس عموم الطبقات. لكن لم يذكر شيء عن التصويت الذي إن بقي على ما كان عليه أبطل قيمة التنازل: كان تحكيم لويس السادس عشر، مُفرط التردد، كعادته دائمًا، فلم يُريح شجع الطبقة الثالثة وأغضب طبقة النبلاء. وبذلك، زاد من تصلب الصراع بين الحزب الوطني وذوي الامتياز. ويشتد النزاع وتندلع الحرب الأهلية في بريطانيا. وتتجه الطبقة الثالثة نحو فرضيات أكثر جذرية. وفي شباط، أصدر «سييس» كراسه الشهير «ما الطبقة الثالثة؟» واستبعد ببرودة طبقة النبلاء من الأمة: «إن هذه الطبقة غريبة حقاً بخمولها عن الأمة».

الكلمة لمجلس عموم الطبقات.

* * *

- ∀ • -

الفصل الثالث

ثورات صيف ٨٩ الثالث

إن ما يريدونه الفرنسيون لدى افتتاح مجلس عموم الطبقات، يسهل ذكره أكثر من أي فترة من فترات النظام القديم: لقد تركوا لنا شهادةً على ذلك.

فقد جرت العادة، في كل منطقة قضائية، أن تحرر جمعياتُ الطبقات الثلاث عرائض تظلم يحملها النواب إلى مجلس الطبقات: في المملكة بأسرها، ما عدا الدوفينية، وما عدا بريتانيا بالنسبة إلى رجال الدين والنبلاء، تصنع أقل جماعة ريفية، أقل نقابة حرفية، عريضتها التي ترمي إلى أن تردد بمطالبها الخاصة مطالب المنطقة. ومن المؤكد أن الفلاح البائس والعامل المنزلي العاطل عن العمل لا يعبران عن نفسيهما في هذه العرائض تعبرأً مباشراً؛ فهما لا يعرفان الكتابة. إن ريشة الكاهن ورجل القانون أو التاجر تلطف، دون شك، من عنف التعبير ومن عنف المشاعر الشعبية. ثم إننا نعثر هنا وهناك على مشابهات في اللغة تتم على وجود نماذج منتشرة في باريز وفي مدن الأقاليم وفي الريف، لكن يبقى أن صدق العرائض لا سبيل إلى إنكاره؛ وكل عريضة من هذه العرائض قد نوشت وأقرت. وليس في التاريخ مثل آخر مثل هذه المشاورات المكتوبة لشعب بأكمله، ولا لمثل هذا الصرح من الأدبيات الوطنية.

هذه السَّعْةُ نفسها هي التي تُعَقِّدُ كثيراً الجواب الإجمالي عن المسؤول الشديد البساطة: ماذا يريد إذن فرنسيو ١٧٨٩ وأية أمنية جماعية كبيرة

يمكن استخلاصُها من ركام المطالب المحلية والخاصة الذي لا نهاية له والذي لم يُعرف إلا معرفة ناقصة؟ في المجال السياسي، الملكية المراقبة: الجميع متّفقون على ذلك، الحنين الأرستقراطي والترقية البرجوازية. لقد صورت لنا السيدة «دي لأنور دي بان» في مذكراتها مشاعر النبلاء في ربيع ١٧٨٩: إن عهداً الممتنى ثقة وأوهاماً لا حديث له إلا عن جعل الحكم في فرنسا كلها شبيهاً بال«لانغيدوك» حيث تسيطر طبقة النبلاء على المجالس الإقليمية. ويكتب أرستقراطي آخر، هو «دي سينغور» في ذكرياته: «إن ما كان يستفز نفاذ صبرنا هي المقارنة الحاضرة مع طبقة الأشراف الانكليز». إن الطبقة الثالثة تتحد مع ذوي الامتياز في كره معتمد الملك، وكره مكاتب فرساي والاستبداد الوزاري: فهي لا ترى أي تناقضٍ بين تفجر المصالح الخاصة الإقليمية ومطلب الحقوق العامة للأمة. على العكس: إن الأزمة الممثّلة بمجلس الطبقات، ستُفتح المملكة ستوراً ملгиًّا للمركزية ولبيراليا، وضامناً إلى الأبد حقوق الأفراد الطبيعية كما تصورها فلاسفة القرن: الحرية الفردية، الملكية، التسامح الفكري والديني، المساواة في الحقوق، التصويت الإيجاري على الضريبة من الجمعيات الدورية.

ليس شيء من ذلك متصوّراً على أنه معاد للملكية أو الملك، في فرنسا حيث الشعور الشعبي الذي هو في آن واحد دينيٌّ وبنيوي يحيط بالملك. في ذلك الدستور المثالي الذي تعرّضه بوضوح شديد عدّة عرائض، كل شيء يعتمد، بعكس ذلك، على الوفاق بين الملك والأمة. إن الطبقة الثالثة في باريس التي يُسيطر عليها حرصُها على «حقوق الأمة ومصالحها» هي التي تعبر عن ذلك أقوى تعبير: إن السلطة التشريعية تخصّ الأمة والملك معاً، والسلطة التنفيذية تخصّ الملك وحده. ويتخيّل البرجوازيون الباريزيون أيضاً التقديس الذي لا بدّ منه لهذا الدستور: «في كل سنة، وفي يوم إقراره من كل سنة، سوف يُقرأ وينشر في الكنائس وفي المحاكم وفي المدارس، وعلى رأس كل

هيئة عسكرية وعلى الأسطول؛ وسيكون هذا اليوم عيداً رسمياً في جميع بلاد السعادة الفرنسية».

هذه الرؤيا العلمانية دينياً للسعادة الاجتماعية الجديدة لا تتوقع أيضاً شيئاً من العنف. إن «الثورة المطلوبة» تُحدّد على أنها غاية وليس وسيلة أبداً. ففي فرنسا ١٧٨٩ التي تمزقها فتنٌ يثيرها الجوع، تتحد الصفةُ والشعبُ الفلاحين في أسطورة المصالحة، لا في تمجيد النضال: لقد رسمت فلسفَةُ القرن صورة الطفل الآتي، لطرايق وضعه. ويكفي هذا للقول إن الإجماع العام ينبغي أن يفي بكل شيء.

ينبغي أن يؤذن من ذاته إلى مجتمع متجدد سيكون مجتمع السعادة الإنسانية، قائم على النطابق بين ما هو أخلاقي وما هو نافع، مجرد من جميع المراجع فوق الطبيعية. وتصف عريضةٌ روعية صغيرة في منطقة قضائية هي منطقة محكمة القديسات، هذا الفردوس الوشيك الذي يصبح فيه الإنسان غاية ذاته، على النحو التالي: «ذلك يعني أن تلغى هذه الكلمات: ليت الملك كان يعلم! إن الملك، خير الملوك هذا الأب لأسرة كبيرة وحكيمة، سوف يعلم. ولسوف تُدمر جميع الرذائل. إن الصناعة الفاضلة السعيدة، والاستقامة، والحياة والشرف والفضيلة والوطنية والوداعة والصدقة والمساواة والوفاق والعمل والشفقة والاقتصاد، كل هذه الفضائل الجميلة سوف تُكرّم، وستسود الحكمة أخيراً وحدها. وسيرفع الحبُّ المتبادل بين الملوك ورعاياهم هذا العرشَ الذي هو وحده جديرٌ بملك الفرنسيين».

هذا بالنسبة إلى الإجماع الوطني، وإنها لثورة كاملة تجري. ووراء ذلك تظهر النزاعات الاجتماعية المتعددة، نزاعات فرنسا القديمة: وهي تقسم غالباً أولئك الذين يميل التحليل السطحي إلى المبالغة في تجانيهم، فتضيع مثلاً الفلاحين الأغنياء في مواجهة الأغنياء حول قسمة أراضي القرية، والتجار في مواجهة رؤساء النقابات حول حرية العمل، والأساقفة في مواجهة الكهنة حول

نشر الديمقراطيّة في الكنيسة، والنبلاء في مواجهة رجال الدين حول حرية الصحافة.

لكن خطُّ الشرخ الأساسي يظلَّ ذلك الخط الذي يفصل بين المدافعين عن الامتيازات وبين سائر المملكة: ذلك أن الطبقة الثالثة ليست فقط نصيرة التصويت على أساس الرأس، وهو التصويت الذي يرمي إلى توطيد تفوّقها السياسي. وهي لا تطالب فقط بالمساواة الضريبيّة التي انتهت معظم عرائض النبلاء بقبولها على كل حال. إنها تزيد أيضًا المساواة التامة في الحقوق، تزيد قبول الجميع في الوظائف العامة والرتب العسكريّة، تزيد إلغاء حقوق الأسياد بتعويض أو بدون تعويض: وبالاختصار إنها تزيد إلغاء المجتمع ذي الطبقات. إن فلاحين قرية في منطقة سيزان القضائيّة تطالب بذلك على النحو التالي: «نحن السكان الفقراء، الذين خدم الملك والوطن طوعاً أو كرهاً، ونحن الذين ندفع نفقة المدافع والقنابل والبنادق وكل العتاد العسكري، ونحن أيضاً الذين نتحمّل عبء إسكان المحاربين دون أن يكون لنا أملّ بأن نرى أو لأننا يصلون إلى المناصب العسكريّة العالية؛ إن الباب مغلقٌ في وجههم ويقال لهم بعد ذلك إنهم ليسوا أهلاً لأن يأمروا؛ لكن فضلاً عن هذه الأعباء، فنحن مُجبرون على أن ندفع للضابط النبيل مرتباته، وأوسمنته وتقادره ونفقاته وحكوماته، وعلى العموم كل النعم والهبات التي تغمره».

ومنذ أن أصبحت القضية قضية مجتمع جديد، لا قضية حكومة جديدة في الدولة، أبى النبلاء إعطاء موافقتهم على هذه الثورة الإضافية من أجل المساواة: إن معظم عرائضهم، إذا وضعنا جانباً، على سبيل المثال، مشكلة التصويت على أساس الطبقة أو على أساس الرأس، تُظهر ذلك جيداً.

تصوّر لنا العرائضُ إذن وضعياً سياسياً مثلاً يحظى فيه ملك فرنسا بالورقة الرابحة: لأنه إذا كان متزلاً أمام الثورة الليبرالية التي توحد مملكته كلها، فإنه يظل الحكم في مطلب المساواة بين الطبقة النبلية والطبقة الثالثة:

كلٌ يبحث عن سنته الرئيسي. لم يتدخل الملك في تحضير الانتخابات وتدوين العرائض؛ ترك المملكة تعبر عن نفسها. وبين يديه الآن جميع عناصر القضية، وهي عناصر يمكن أن تصبح العناصر الأساسية في برنامجه.

لكن الوقت يزحف، لأن العرائض وإن حددت أمني الأمة بسكونة ما هو اختياري، إلا أن المأساة الاقتصادية والسياسية هي التي أثاحت تدوين تلك العرائض. وللتحكيم في هذه المأساة، باسم الأمانة الوطنية، لا يملك الملك إلا القليل من الوقت. فالسرعة هي شرط نجاحه، أو فشله.

ثورة المحامين:

إن لائحة ٢٤ كانون الثاني قد حددت، بالنسبة إلى مجلس عموم الطبقات، إجراءً معمداً، بدرجةٍ أو درجتين أو ثلاثة حسبما يتعلق الأمر بالطبقة النبيلة أو بالطبقة الثالثة بالخورنيات الريفية أو بالمدن؛ لكن جميع الفرنسيين الذين تجاوزوا خمسة وعشرين عاماً كان لهم حق التصويت. والذين استخدموها هذا الحق، بنسبة يتعدّر تحديدها، انتخبوا (١١٦٥) نائباً، أي أقل من ٦٠٠ للطبقة الثالثة، وأقل من ٣٠٠ لكل من الطبقةين صاحبتي الامتياز.

انتُخب من رجال الدين الذين كانت النزاعات الداخلية شديدة بينهم: ٤٦ أسفقاً فقط بعضهم ليبرالي، مثل شامبيون دي سيسيه، من بوردو، أو تاليران الذي عُيِّن في العام الفائت في «أتون». أما الباقيون فكانوا من وضع متواضع يغلب عليهم الكهنة العاديون. وبين النبلاء كانت الديناميكية والشعبية والموهبة بجانب الليبراليين: ٩٠ نائباً، ثلث المجموع، تغلب عليهم كفاعة «دوبور»، ونفوذ «لافاييت» الأميركي. أما ذلك العدد الوافر من نواب الطبقة الثالثة فهو يدهش بتجانسه الاجتماعي والسياسي: ليس فيهم فلاحون ولا حرفيون ولا عمال، بل إنهم جماعة برجوازية متعلمة ورصينة تتوق بالإجماع إلى إقامة الدولة على أساس جديد. ولا يُحسَن فيها رجال القانون - وهم الكثرة - بأنهم

متميّزون عن البائعين والتجار. وتمشي فيها الأقاليم التي أزفت ساعةً صعودها حقاً، على قدم المساواة مع باريز، تشدّ أزرها انطلاقهُ القرن وأمجادُها المحليَّة: مونبلييه وبارناف من الدوفينيَّة، شابلبيه ولا نجويبيه من بريتانيا، توريه وبيزو من النورماندي، رابو سانت إتيين من نيم، روبيبيير من آرت، جميع هؤلاء ليسُ فيهم مركبٌ نقصٌ إزاء «بالي» الأكاديمي الباريزي. ومع ذلك، فإنها لعلامةٍ من علامات هذا الزَّمن الأرستقراطي أنهم أجمعوا على تقدير اثنين انتقلا إليهم من الطبقتين صاحبتي الامتياز: الراهب «سيسيس» الذي انتخب نائباً عن الطبقة الثالثة في باريز بعد كراسته المدوية التي نشرها في شباط، وهو فكرٌ ضيقٌ ومذهبٌ لكنه أيضاً صلبٌ في قناعاته، والكونت دي ميرابو الذي رفضته طبقته فانتخبه الطبقة الثالثة في «إيكس لي بروفانس»، وهو سيء السمعة لكنه يفيض بالموهبة.

كان على مجلس الطبقات أن يجتمع في فرساي في ٥ أيار في القاعة الكبرى في قصر «ميني بلزيير» الواقع على جادة باريز. وكانت المشكلة الكبرى التي لم تنتهي حصيلةً اجتماع مجلس ٢٧ كانون الأول هي مشكلة التصويت على أساس الطبقة. ولكي يذكر الملك الجميع بامتيازات المملكة التقليدية استقبل في (٢) الطبقات الثلاث كلاً على حدة؛ وفي (٤) أهانت التقاليد الرسمية في موكب الطبقات الطبقة الثالثة: لقد أفرَدَ بعناية، نوابُ العامة، على رأس الموكب، في أبعد موضعٍ عن الملك. وعند وصولهم إلى الكنيسة جلس هؤلاء كيما انقَضَ الأمر، في حين أن النبلاء ورجال الدين كانت لهم أماكنهم المُعلَّمة. وفتق أسفف نانسي الذي ألقى الموعظة، إلى الملك «ولاء رجال الدين، احترام النبلاء، والتضرعات المتواضعة للطبقة الثالثة». كل تلك الأمارات البروتوكولية المشوَّومة سيُحسَّ بها إحساساً حاداً في صفوف الطبقة الثالثة.

في ٥ أيار يفتح لويس السادس عشر الجلسة بخطبة قصيرة فُحصَّ بعناية طابعها المسكنُ والتقليدي. ويتنلوه حارس الأختام «بارانتان» فيتكلّم

بصوت منخفض جداً فلا يسمعه أحد. لكن خاتمة خطبه واضحة على الأقل وهي تحدث مجلس عموم الطبقات على «أن ينذر بسخط التجديفات الخطرة التي يريد أداء المصلحة العامة أن يخلطوها بالتغييرات السعيدة والضرورية التي ستجلب التجدد، وهو الأممية الأولى لصاحب الجلالة». وأخيراً، ها هو ذا نيكير، الذي كان بالأمس معبود مدن المملكة. إن خطبه التي عُرضت على الملك لطويلة جداً حتى أن مدير المالية العام كلف من ينوب عنه في قراءة محصلتها. وهي عَرْض تقني في ثلاثة ساعات عن الوضع المالي لا يعترف إلا بعجز مقداره ٥٦ مليوناً، ويقترح قرضاً بثمانين مليوناً. فكانه يقول للنواب، مخيباً أمل المملكة كلها، إن الملك يقيّد تقويضهم بالموافقة على الوسيلة المالية. ولا شيء عن دستور محتمل للمملكة، لا شيء، أو لا شيء تقريباً عن التصويت على أساس الرأس: لكن نيكير أوحى فقط أنه يمكن، بالنسبة إلى بعض المسائل، النظر فيها مستقبلاً. وهكذا تبدو السياسة الملكية متوجهة إلى التدبير المؤقت، فتفصل بالمساواة الضريبية وترفض أن تمضي إلى ما وراء ذلك.

لكن الأولان قد فات: ذلك أن الأزمة المالية كفتَ منذ زمن بعيد عن أن تكون مشكلة تقنية لتغدو شارة أزمة سياسية ووطنية. وحين رفض الملك التصدي المشكلة بهذا الاتجاه أو ذاك فقد صُرُفَ: ولو أنه أمر بفصل قاعات الاجتماع لكسب إلى جنبه النبلاء ورجال الدين؛ ولو أنه أمر باجتماع الطبقات لكسب الطبقة الثالثة. وفي كلتا الحالتين كان سيزيد من فرص الطاعة له، ولا سيما أن أحداً لم ينزعه بعد في ممارسة السلطة التنفيذية لكنه ينزع هو نفسه هذه السلطة عن نفسه بتزدهرها. وفي اليوم التالي لـ (٥) عمد النبلاء ورجال الدين إلى التحقق من صحة نية نواب كل طبقة بمفرداتها، فلا تتحرك الطبقة الثالثة. ويُشَلُّ مجلس عموم الطبقات. ماذا ستعلن الطبقة الثالثة؟ إن الوضع شديد الصعوبة بالنسبة إلى نوابها الذين يظلون في قاعة «مبني»

الكبيرى، وهي القاعة الواسعة بما يكفى لاحتواء الطبقات الثلاث مجتمعة. ورفضها الصريح والفورى للتصويت على أساس الطبقة يعني الفوز إلى الالاشرعية، إلى الثورة. وبعضهم قد استعدوا لذلك مثل نواب الـدوفينيين والنواب البريتانيين، لكن لا الجميع. وبال مقابل لا يرتفع أى صوت يدعى إلى الطاعة أو يدافع عن القاليد؛ لقد آثروا الانتظار: فالطبقة الثالثة محترسة من تنصيب نفسها كجمعية، ومن إنشاء نظام خاص بها، أو مكتب خاص بها. لكن الأمارة التي لها دلالتها أنها تسمى نفسها تسمية جديدة في ٦، وكان الاسم الجديد يغسلها من ذلها الذي مضت عليه قرون: إن ممثليها هم منذ الآن: «نواب الكومونات».

إن تراجعات رجال الدين الأولى ستنجم حقلاً للمناورة. ذلك أن الطبقة النبيلة إن تابعت طريقها وأعلنت أنها شرعية في ١١ أيار، فإن التجاذب بين الكهنة والأساقفة يقود رجال الدين إلى اقتراح مؤتمرات مصالحة بين مفوضين من الطبقات الثلاث. ولم تجرؤ الطبقة على الرفض، وهي الحريرية على تكتيكاتها المماطل؛ لكنها حريرية أيضاً على هدفها النهائي فلا تتنازل عن شيء فيما يتعلق بالجور وتقترح رسمياً على رجال الدين اجتماع القاعتين ويلجاً الأساقفة، أمام نفاذ صبر كهنتهم، إلى وساطة الملك الذي يقترح على مفوضي الطبقات الثلاث تحكيم وزرائه: وتبداً المؤتمرات في ٣٠ أيار، لكن مسائل الإجراء تُسفر بسرعة عن طابع الخلاف الذي لا يمكن رفعه. ويطعن النبلاء على المحاضر وعلى التسمية الجديدة للطبقة الثالثة.

هكذا نصل إلى ٩ حزيران. ولم يبدأ بعد شيء بداية حقيقة. ومع ذلك فالوقت يزِّحْم، والغليلان يتتصاعد، والجمهور يحتاج كل يوم منصات «قاعة» «مينو» الكبرى، وقد كتب «بارنتان» بذلك إلى الملك في ٢ تموز: «إن المشاهدين يؤثرون في الحرارة الموجودة في المجلس» لقد جاء وقتُ المرأة، وممثلو الكومونات مستعدون لذلك. إن شهر أيار الطويل هذا قد

شدّهم بعضهم إلى بعض وكشف لهم عن ذواتهم؛ ومنذ أواخر نيسان، تعود نواب بريطانيا أن يتشارووا خارج الجلسات وأن يدعوا زملاءهم من سائر الأقاليم إلى مناقشاتهم؛ ولدت روح جماعية، وتميّزت موهاب، وبرزت شخصياتٌ نافذة: وليس المقصودة سبيس وميرابو وحدهما، بل وأيضاً تارجييه، بارناف، مونيه، رابو، سانت إتيين، كاموا، مالويه، ليشابلليه.

في ١٠ حزيران، تقرر الطبقية الثالثة، بناءً على اقتراح سبيس، أن «خرج من عطالتها التي طال أمدها كثيراً». فتدعوا نواب الطبقتين الأوليين إلى الانضمام إليها من أجل تحقيق مشترك في صحة نيابة «جميع ممثلي الأمة»: سيعتبر الذين لا يمثلون غالبيين.

بدأت المناداة في مساء ١٢، لكن الطبقة الثالثة كانت وحدها. في ٣ انضم إليها ثلاثة كهنة من بواتو؛ وفي ١٤ ثم في ١٦ تتسع الحركة ببطء: يتّخذ ١٩ نائباً من الكهنوت - ومنهم الراهب غريغوار - مقاعدهم في الكومونات. حتى إذا انتهى التحقيق تصدّت الجمعية لمسألة كبيرة، عريضة، اسمها الجديد: ما هي؟ ماذا تريدون أن تكون؟ خلافاً لحيطة مونيه وميرابو، يستغير «سبيس» من أحد زملائه عبارة «الجمعية الوطنية» فيتم تبنيها بأغلبية ساحقة في ١٧. وبعد مناقشة دامت يومين، أُنجز العمل الثوري العظيم: لقد هدمت الطبقة الثالثة المجتمع السياسي القديم وخلفت سلطةً جديدة مستقلة عن الملك.

وبعد ذلك، على الفور، ارتبط النواب، بناءً على دعوة رئيسهم، الأكاديمي «باليلي»، بقسم الأمانة الرسمي للمهام التي حدّوها بأنفسهم. وفي اليوم التالي منحوا أنفسهم حق التصويت على الضريبة، ووضعوا «منذ الآن دلّني الدولة تحت حراسة الشرف والإخلاص للأمة الفرنسية»: وتلك طريقة للتعبير تقول للجمهور القريب من ذوي الدخل الباريزيين: «إن الإفلاس إن كان عادةً ملكية فإن الدفاع عن ديمقراطية الدخل تجديد ثوري».

الخلاصةُ أن سِيادةً جديدةً قد نشأت في فرنسا، لكن السيادة القديمة لم تعرف بها. وكيف تعرف بها دون أن تذكر نفسها؟ عليها أن تقاتل أو تستسلم.

إن المبادرة الثورية التي أقدمت عليها الطبقة الثالثة قد حفرت بالطبع انقسامات داخل رجال الدين بل وداخل النبلاء: في ١٩ أعلن أكثرية رجال الدين أنهم مع الاجتماع. وفي القاعة الأخرى الممتازة قبل به أيضاً ثمانون افتراعاً للنبلاء الليبراليين.

لكن مقاومة معظم الأساقفة وأغلبية النبلاء الساحقة قد ازدادت حدة: لقد تنازل مُطلقو الثورة هؤلاء لمصلحة السلطة الملكية وتطلعوا إلى لويس السادس عشر الذي طالما قاتلوه وانتقصوا منه. اكتشروا فيه مرة أخرى حاميه الطبيعي؛ وأسرعوا إلى «مارلي» حيث اعتكف الملك بعد موت ابنه البكر، في ٤ حزيران وحيث تجد الملكة ويجد الأمراء في غياب وزرائه الليبراليين الذين ظلوا في فرساي، متسعًا من الوقت ليوصوه بالمقاومة.

بين أغلبية وزرائه التي تقف مع مجلس عموم الطبقات، وبين المحبيين به الذين جنحوا إلى استخدام القوة. مال لويس السادس إلى المحبيين به. لكنه لا يقرر سوى شكل تحكيمه: ستتعقد جلسة ملكية لجميع الطبقات عُيّنت أولًا في ٢٢، ثم أُجلّت إلى اليوم التالي له. وريثما يأتي ذلك اليوم، وبحجة الاستعدادات الضرورية للجلسة، تُغلق قاعة «المينوبليزير» الكبرى.

في ٢٠، وجد نواب الجمعية الوطنية الذين لم يبلغوا، الباب مغلقاً إذن فتجمعوا تحت المطر في جادة باريز، وقصدوا قاعة قريبة، هي قاعة «لعبة الكف»: كانت هذه القاعة العارية تماماً تضيئها نوافذ عالية، وليس فيها مقاعد، وكانت خاليةً من كل زخرف على الجدران، وكانت تقطعها في منتصف علوها أروقة خشبية يحتلها الجمهور، هذه القاعة اُتخذت إطاراً رسمياً للقسم المشهور الذي حرّره «تارجييه»، وقرأه «بائي»:

«إن الجمعية الوطنية. لما كانت مدعوة إلى تحديد دستور المملكة، وإلى العمل على تجديد النظام العام والمحافظة على المبادئ الحقة للملكية، فلا شيء يمنع من أن تتبع مداولاتها، في أي مكان تُضطر إلى الإقامة فيه، وإنها حينما يكن أعضاؤها مجتمعين فهناك تكون الجمعية الوطنية؛ تقرر أن يؤدي جميع أعضاء هذه الجمعية في هذه اللحظة قسماً رسمياً على لا يفترقاً وعلى أن يجتمعوا حينما تقضي الظروف بذلك، حتى يؤسس دستوراً للبلاد ويرسم على أسس وطيدة؛ وأنه إذا ما أدى القسم المذكور فإن جميع الأعضاء، وكلّا منهم على الخصوص، يؤيدون بتوقعاتهم هذا القرار الذي لا يتزعزع». جميع النواب، ما عدا واحداً، أدوا القسم بين يدي بابي. إن الإرادة الثورية موسومةً منذ الآن بسمة اليمين المقسمة.

كان اليوم التالي ٢١ حزيران يوم أحد. في اليوم الذي تلا الأحد ٢٢ استقبلت الجمعية الوطنية التي لجأت إلى جناح كنيسة «سان لويس» (١٥٠) عضواً من رجال الدين، أوفياً لقرار الأغلبية في ١٠. لكن كل شيء كان منوطاً بالجلسة الملكية.

هذا أوان التساؤل، في صبيحة هذه الجلسة الملكية من ٢٣: ماذا يريد الملك؟ ماذا يوجد في هذا الرأس الصامت، أية إرادة سرية في هذا المظهر البليد؟

الأفضلُ الاقتصارُ على الواقع المعروفة، وهي ليست وافرة العدد. لقد عُقدت ثلاثة جلسات للمجلس، في ١٩ في مارلي، في ٢١ و ٢٢ في فرساي التي عادت إليها الحاشية. كان القصد إعداد الجلسة الملكية لمجلس الطبقات، وفي ١٩ عرض «نير» أخيراً خطته: لقد أشاد، وسندَه زملاؤه الليبراليون، موغوران، سان بريبيه والأسقف «لالوزيرن»، أشاد بالمساواة الضريبية، وبقبول الجميع في الوظائف العامة؛ وقبل بالتصويت على أساس الرأس لتنظيم مجلس عموم الطبقات الآتي - وذلك يعني أنه يعذ العدة لانتصاره في

المستقبل - لا في الوقت الراهن، ولكل ما يتعلّق بالحقوق الإقطاعية وبامتيازات الطبقتين الأوليين. أما القرارات الثورية التي اتّخذتها الطبقة الثالثة فهو ينصح بعدم نقضها صراحة، لكن بإصدار قرار، دون الوقوف عند مداولات ١٧ حزيران». .

أثناء جلسة طويلة (دامت الجلسة حتى حلول الظلام) انتقد حارس الأختام «بارنتان» تنازلات «نيكر»، لا المساواة الضريبية، لكن التصويت على أساس الرأس في مجلس عموم الطبقات الآتي، وقول العامة في الرتب العسكرية، ورفض النقض الواضح لتمرّد الطبقة الثالثة. وفي الأحد ٢١، قبل الملك إخوته في المجلس وتخلّى عن نيكير الذي تجمّد مشروعاً في اليوم التالي.

في ٢٣، يرفض مدير المالية العام إذن حضور الجلسة الملكية. فيُزجع غيابُ أكثر الوزراء شعبيةً الطبقة الثالثة التي كانت مستاءةً من نشر تشكيلة عسكرية ومن الانتظار المُذل على باب القاعة. ثم إن التصرّحين اللذين أمر لويس السادس عشر بقراءتهما خيّباً آمالها. ولا بدَّ من الوقوف عندهما مع ذلك لأنّهما وثيقتان تاريتختان هامتان ونوعَ من الوصية التي يُعين فيها الملك بحرىَّة، لأول مرة وآخر مرّة، الحدود التي تقبل الملكية الفرنسية ضمنها التطور الإصلاحي. ولم يكن مذهبُ لويس السادس عشر ومستشاريه واضحاً فقط كما هو واضحُ فيهما. في هذا اليوم عرف هذا الفاقد الإرادة ماذا يريد وماذا لا يريد.

ماذا يقول النصُّ الملكي؟ إنه يقبل بموافقة مجلس الطبقات على الضريبة وعلى القروض، وبالحرىَّة الفردية وحرية الصحافة، واللامركزية الإدارية؛ وهو يتمنى أن يقبل ذوى الامتيازات بالمساواة الضريبية. لكنه يلوذ بالصمت حول قبول الجميع في جميع الوظائف. وهو لا يعتبر التصويت على أساس الرأس إلا في بعض القضايا المحدودة. ويرفض بوضوح هذا التصويت

في كل ما يتصل بمجلس عموم الطبقات الآتي. وهو يحافظ بصرامة على التسلسل التقليدي للمجتمع الأرستقراطي. والخلاصة أن الملكية تحسب حساب المطالب الليبرالية، لكنها ترفض رفضاً مطلقاً المساواة في الحقوق. ولم تقبل من الإصلاحات إلا ما قبلته الأرستقراطية. وهكذا غدا التحكيم بذلك فاقداً لقيمه.

أحسست الطبقة الثالثة بذلك إحساساً شديداً ولاسيما أن البيان الملكي يلغى قراراتها في ١٧ حزيران وأن لويس السادس عشر اختتم الجلسة بخطبة متعلية يحوم فيها التهديد بحل المجلس. وكان الأمر بانفصال الطبقات وبالتشاور في كل طبقة على حدة، صريحاً. وحالما انصرف الملك يتبعه نواب الطبقة النبيلة والأساقفة، اقترب المركز الشاب «دي دريو بريزيه» رئيس التشريفات، من رجال الطبقة الثالثة الذين أصابهم الجمود وخيم عليهم الصمت وقال: «تعرفون، يا سادة، نيات الملك». في الدقائق التي تلت، نعلم أن الثورة البرجوازية تعثر على ثلاث صيغ مدهشة للتعبير عن الأزمة الجديدة. بابي: «إن الأمة مجتمعة لا يمكن أن تتألفي الأمر». سبيس: «أنتم اليوم كما كنتم بالأمس» ميرابو: «لن نغادر أماكننا إلا بقوة الحراب». وبالفعل نقرَّ الجمعية الإصرار على قراراتها السابقة وتعلن حصانة أعضائها. ترك لويس السادس عشر الأمور تجري على هواها: أكان يملك، منذ هذه اللحظة، الوسائل التي يفرض بها السياسة التي حدّتها مجلس ٢١ حزيران؟ ليس ذلك مؤكداً. على كل حال، إنه لا يحاول ذلك. في ٢٤، تعود أغلبية رجال الدين إلى الجمعية الوطنية التي يرأسها رئيس أساقفة «فيدين» مع «بابي». في ٢٥، تتفق مقاومة النبلاء ذاتها: فيحضر إلى الجمعية الوطنية ٤٧ نائباً من النبلاء، خلف «كلايرمون تونير، لاروشفوكو، دي بور، دوق دورليان. في ٢٧، يقبل لويس السادس عشر بالأمر الواقع فيدعوه رجال دينه ونبلائه الأولياء إلى الاجتماع مع الطبقة الثالثة. وفي المساء، تُتّور باريز.

لقد انتصرت ثورةُ نوابُ الطبقةِ الثالثة؛ وفي ٧ تموز، تعين الجمعيةُ الوطنيةُ اللجنةُ الدستورية. أولىست هي، بالفعل، منذ حزيران، الجمعيةُ التأسيسية؟

ها إن سيادتين تتواجهان إذن، منذ أواخر حزيران: السيادةُ القديمة، سيادةُ الملك، وسيادةُ الجمعيةُ الوطنية. وهم غير متعارضتين. لأن الأولى قد اعترفت ضمناً منذ ٢٧، بالثانية فحسب، ولكن لأن الثانية لا تسعى إلى أن تحل محل الأولى. لأن الثورةُ البورجوازية ليست ثورةُ الليبرالية.

الكثير منوطٌ إذن بلويس السادس عشر. لكن آليات قرارات الملك وطرائق عمله تظل مُحاطةً بالظلمام. ولا جدال أنَّ الباطل يفكَر في الثأر: إنَّ الملكة، وكانت دارتوا، وأمراء دي كوندي، دي كونتي بولينياك، بروغلي، تستنفرَ ضعفَ الملك في هذا الاتجاه. لكن هل هناك خطةً حقيقةً معادية للثورة؟ إنَّ كان هناك خطةً فإنها لا تظهر على المكشوف. والأكثرُ احتتمالاً ما رواه نيكير: «كان هناك منظمات سريةٍ وكان هناك منظماتٍ أشدَّ سريةً، ولم يكن الملك نفسه فيها، ولعلَّ الذين كانوا فيها يقصدون، بحسب الظروف، أن يجرّوا الملك إلى تدابيرٍ لم يجرؤوا أن يصارحوه بها.

والواقع أنَّ سياسة التركيز العسكري حول باريز أخذت تتضح يوماً في يوماً: في ٢٦، أمرَ الملكُ بتبسيير ستة أفواج، وفي أول تموز، وعلى أثر أعمال العصيان التي قام بها حرس باريز الفرنسي، أمرَ الملكُ بتبسيير عشرة أفواج أخرى معظمها من السويسريين والألمان. وكانت الحجةُ حفظ النظام في باريز الجائعةُ والخائفة؛ لكن الجمعيةُ الوطنية تلقّى: في ٨ تموز يشجب مشروع الثورةُ المضادة، وتصوَّت الجمعيةُ، في اليوم التالي على تقديم عريضةٍ للملك.

وتسبّقهم مؤامرةُ فرساي: فقبل أن تصل جميع القطعات التي استدعيت، نفى الملكُ، في ١١ تموز، نيكير، وصرف كل وزرائه الليبراليين. والوزارةُ

الجديدة، المؤلفة في الخفاء منذ عدة أسابيع، إعلانٌ عن الثورة المضادة؛ وقد ظل بارتقان فيها حارساً للأختام، وكان بريتي، وهو أرستقراطي مشهور، روح الوزارة، وتسلم المارشال «دي بروغلي» وزارة الحرب. وكان واضحاً لدى المملكة بأسرها أن ذلك يعني إعلان الحرب الأهلية.

والواقع أن عزل نيكر عملٌ مُجازف ولا سيما أن الغليان الشعبي والاجتماع الدائم يعتنان باريزي، في آخر حزيران. ويثير ارتقاض سعر الخبر والبطالة التي تضخمت بسبب الفيض السكاني المؤقت الذي ساقه شقاء الأرياف إلى باريزي، يثير سخط الأحياء الشعبية في وسط المدينة الكبيرة وفي غربها. وفي ١٤ تموز، تقع مصادفة رمزية، إذ يصبح سعرُ الخبر أغلى من أيام لحظة في القرن. ثم إن الخوف من الإفلاس يستفر المصالح، الصغيرة والكبيرة، جمهور أصحاب الريع والقلة التجارية والمالية المهيمنة.

إن اجتماع مجلس الطبقات، ثم ثورة نواب الطبقة الثالثة أليقظاً في الروح الشعبية حلم الخلاص القديم، الانتظار القلق لثأر القراء، سعادة المذلين: كل العقلية الثورية تستنشق بذلك تشبعاً عميقاً. أما في هذه الساعة، فباريز جائعة؛ والأنباء التي ترد من فرساي ليس فيها شيء يكذب ما سمعته العامة، منذ زمنٍ طوبل، «المؤامرة الأرستقراطية». لقد نهضت المدينة، وهي تترقب.

من يحكم المدينة؟ ما من أحد يحكمها. القلة البلدية المهيمنة التي يقودها رئيس التجار والذي يساعدته أربعة قضاة بلديين، تُمثل الملك أكثر مما تمثل المدينة. والجيش الملكي؟ في باريزي، علاوة على جند الرصد، فوجان من المشاة، والحرس السويسري والحرس الفرنسي، أي ثلاثة آلاف رجل أو أربعة آلاف. لكن جمود الحرس الفرنسي غير مأمونين. فبسبب استيائهم من قسوة ضباطهم، ولملاظفة البرجوازيين الذين كانوا يقدّمون المال والشراب لهم، وسريان تلك البيقظة الواسعة للروح العامة فيهم، انحرزوا إلى باريزي. في

٣٠ حزيران فتح جمهورٌ ضخم لكثير منهم كانوا مسجونين بسبب عدم انصباطهم، أبواب دير «سان جيرمان دي بري». وعندما رُفعت القضية إلى الجمعية الوطنية طلبت رأفة الملك، ولم يجرؤ لويس السادس عشر أن يرفض: يعود الجنود رمزيًا إلى سجنهم فيطلق سراحُهم على الفور.

في هذه الأزمة العامة للسلطة تُنَظَّم البرجوازية الباريزية نفسها. وتظل جمعيات الربيع الانتخابية على اتصال فيما بينها، وأولاً جمعية ٤٠٠ ناخب من الدرجة الثانية الذين انتخبتهم ٦٠ منطقة. وتشكل منذ آخر حزيران نوعاً من بلديةٍ نصفها سري ونصفها مسحوقٌ به، في قصر البلدية. وهي تقترح على الجمعية الوطنية تنظيم الميليشيا الوطنية التي ترمي إلى حفظ النظام في باريز، وعند الاقتضاء حماية النواب الذين لا يجرؤون على قبول ذلك ويوجلون الاقتراح.

في هذا الجو تعلم باريز يوم الأحد ١٢، عند الظهر، يعزل نيكر.

الثورة الباريزية:

إن عزل نيكر، بالنسبة إلى باريز، هو الدليل ذاته على المؤامرة الأرسقراطية؛ وهو عالمة الإفلات والثورة المضادة معاً. وتنصور المدينة، بناءً على أخبار الأيام الأخيرة، إنها مطوقةً بجنود الملك، وأنها لن تثبت طويلاً حتى تُباد وتُستباح. وهكذا، فالباريزيون لا يثورون لإنقاذ الجمعية الوطنية وانتصاراتها. بل إن ذلك نتيجة موضوعية لإرادتهم في أن ينقذوا أنفسهم. ثم أيهما كان مهدداً في الدرجة الأولى: الجمعية الوطنية أم باريز؟ الأكيد أن الملك عبأ ضدَّه مرةً أخرى، بنوعٍ من حتمية السلطات المنحطة، أكبر عددٍ من الخصوم.

ويأتي رد الفعل مباشرةً، بعد ظهر ١٢: الجو لطيف، وجمهور «باليه روويل» يحتشد حول خطباء مرتجلين قبل أن يحمل، عبر باريز، على الأكتاف، تماثلين نصفيين لنيكر ودوغ أورليان. ويصطدم للحظة، في ساحة

لويس الخامس عشر، بالفرسان الملكيين الألمان. وعندها خرج الحرُس الفرنسيون من ثكناتهم لينضموا إلى المهاجِ الشعبي. وفي الليل جاء «بيسنغال» الْأَمْرُ في باريز لدِي المارشال «دي بروغلي»، بجنه إلى «شان دِي مارس، ولم يغادروا المكان. ومنذ ١٢ بدأ أن وزارة ١١ تموز اندفعت في مغامرة، دون أن تقدر وسائل سياستها، بجند قليل العدد وغير مأمونين كثيراً.

بيد أن الشعب، في هذه الأثناء، يتحدى رسم الدخول ويطرد المستخدمين من «دار الجباية العامة» مجدداً للمرة الأخيرة الباردة القديمة المعادية للنظام القديم. لكنه في هذه المرة يبحث بخاصة وفي كل مكان عن الأسلحة؛ آلاف الرجال يُنشدون الأسلحة طوال يوم ١٣، في قصر البلدية. وفي هذا اليوم بالذات تجري، على رؤوس الأشهاد، الثورة البلدية؛ إذ يُعيّن ناخبو دائرة باريز لجنةً مكونة من ثمانمائة مواطن في كل دائرة، ترمي إلى السهر على الأمن العام. ومن المؤكّد أن هؤلاء البرجوازيين الميسورين الذين يتولّون شؤون الثورة البريزيّة يريدون أن يتقدّموا انطلاقها نحو الفوضى ونحو تدمير الممتلكات. وفي ليلة ١٣ إلى ١٤ سمعت باريز التي استارت بالأضواء بناء على تعليمات اللجنة وقع خطأ الحراس الأول للنظام الاجتماعي الجديد. لقد ولد الحرُسُ الوطني.

إن شعباً كاملاً يسهر؛ وعندما ينبلج فجر ١٤، يصبح إلى الأفاليد الرجل المكافِ في اللجنة الدائمة أن يطلب الأسلحة الموعودة. ولكي تُحضر الثورةُ الأسلحة تَقْصُد بعد ذلك الباستيل. ويأتي هذا الاختبار العجيبُ للهدف عفويًا، مرتجلاً. فهل كان حينئذ في أعمق أعمق الوجوهات المذلة، الشعورُ المبهم، أن تلك القلعة الكالحة التي تسد بأبراجها الشمانية الضخمة مدخل صاحبة «سانت انطوان» إنما هي رمزٌ ساطع للعدو؟ إن ذلك السجن الأسطوري، وتلك مفارقة تاريخيةٌ مدينية وبشرية وسياسية، قد ألهب شجاعة هؤلاء الناس.

ولم يكن تحت إمرة حاكمه «لوني» سوى حامية صغيرة، - ٨٠ عاجزاً و ٣٠ سويسرياً - فجلاً عن الساحات المقدمة وتحصن وراء الخندق: وقد وعد وفداً من قصر البلدية ألا يُطلق النار إذا لم يهاجم. لكن الجمهور توصل، نحو الساعة الواحدة، أن يحاصر الساحات حتى الجسر المتحرك: وقدر «لوني» أنه يهاجم فأمر بإطلاق النار وقتل من المحاصرين نحو مائة. فاعتقد الشعب خيانة الحكم وهقف متندداً بها.

أثار النباء، في قصر البلدية، بعد الظهر، الغضب الشعبي، بالرغم من محاولات توسط الناخبين. فجرَ المواطنين وثلاثمائة حرس وطني بقيادة ضابط الصف «هولان» و«إيللي» ملازم فوج مشاة الملكة، أربعة مدافع أخذت صباحاً من «الأنفاليد»، وأربضوها في مواجهة الجسر المتحرك.

في الساعة الخامسة، عرض «لوني» تسليم الحصن. قبل «إيللي»، لكن كيف يُقنع الشعب الهائج بذلك وهو يعتقد أن الحكم خانه، ويريد أن ينتقم لقتلاه؟ وما إن خُفض الجسر حتى انهال الجمهور إلى الداخل؛ وبدأ سلسلة المذابح الطويلة المذلة بوحشيتها والتي ستطبع بطبعها، لسنوات طويلة، جميع الأيام الثورية وجميع الانتقادات المعادية للثورة. قُتل ثلاثة ضباط وثلاثة جنود وجُر «لوني» عبر الأرصفة إلى قصر البلدية وهو يُضرب وبهان وُقتل في ساحة «الغريف». ولaci «بريفو» رئيس التجار المصير نفسه. وحمل الجمهور رأسيهما معلقين برمحين حتى القصر الملكي.

أمام المنتصرين على الباستيل - وهم شعبٌ خليط يغلب عليه مع ذلك حِرَقْيو سانت انطوان - يسحب بيسنغال جنده لقد حطمَت المدينةُ البلات.

لكن لا الثورة فكرت قط ولا البلات فكر بأن ذلك السجن هو رهان المعركة الأساسي. ولذلك استمرت الاضطرابات في الأيام التالية تخذلها الأنباء الكاذبة والخوف الجماعي. وبعد أسبوع من سقوط الباستيل، في ٢٢ أُوقف أحد رجال الوزير «برتي» وهو «فولون دي دوي»، واقتيد إلى قصر

البلدية؛ ورداً على الناخبين الذين يريدون أن يسجنه ليحاكم محاكمةً نظامية، أجاب الجمهور بصوت واحد «إنه أراد أن يغطي الشعب وإنه قال إنه سيعطمه عشاً، وإنه أراد أن يسبب الإفلاس...» وطلب أن يحاكم فوراً وأن يعاقب بالموت! وبالفعل فقد أخذ فولون عنوة من المكتب الكبير في قصر البلدية وشنق في الحال. ولaci صهره «بيرتييه دي سوفيني» معتمد باريز المصير نفسه بعده مباشرة، وكان يتهم «بأنه يأمر بحداد القمح وهو أخضر». لسنا ندرك من هنا ببربرية الأزمنة والأخلاق فقط بل ونفهم أيضاً كيف أن دمج التهمة الاقتصادية والتهمة السياسية قد غمر رجال «الاستبداد الوليزي» بالكره.

ومع ذلك فإن لويس السادس عشر قد استسلم. ففي ١٤، أدهش الناس بسلبيته. إن الملكة وكانت «آرتوا» يحثّنه على اللجوء إلى «ميتر»، بحماية الجندي الأماء؛ ويخالفهما الرأي أخوه، والمارشال دي بروغلي. فيرضي بالبقاء أي بالاستسلام. وفي ١٥، يجيء بنفسه ليعلن في الجمعية الوطنية صرفَ الجندي، فيصافق له النواب الذين أنقذهم من الثورة المضادة العصيّان الباريزيي المسلح، فقابلوا بفرح القبول الملكي الذي لا غنى عنه للنظام الجديد الذي يريدون أن يبنوه.

في ١٦، يستدعى لويس السادس عشر نيك وزملاه الذين صرّفوا في ١١؛ وفي اليوم نفسه يُعين «بابي» عمدةً ولافيت قائداً للحرس الوطني، ويدهبان لتسليم وظيفتهما؛ وفي اليوم التالي ١٧، في بداية ما بعد الظهر يقصد لويس السادس عشر باريز وسط زحمة الشعب يرافقه الحرس الوطني. الاستقبال بارد نسبياً فيها، لكن لدى عودته من قصر البلدية حيث علق الملك الشارة الزرقاء والحرماء على علم البلدية، اشتُد تصفيقُ الجمهور. باريز تصفيقَ الملك التائب. كتب شاهد عيان، هو الأمريكي جيفرسون: «وهكذا ينتهي هذا الإقرار بالذنب الذي لم يُقدم على منه ملكٌ من قبل، ولم يستقبل مثله شعبٌ من قبل».

هكذا فازت الثورةُ. وفي حين كانت البورصةُ تحبِّي النقةَ التي عادت بعد استئناف الأسعار، كانت المجرةُ الأولى تعبر الحدود، ويستهلّها كونت دارتو، أميراً كوندي وكونتي، مارشال بروغلي، بارانتن، بريتي، في ليل ١٥ إلى ١٦. في فرساي، كان القصرُ المترامي الأبعاد الذي هُجر نصفه يُعلَّم منذ الآن بالكلبة العادات الملكية. كان الجناح الشمالي، جناح كوندي خالياً تقريباً. وأغلق الجناح الجنوبي، الجناح اللذة، الجناح الكونت دارتو وأل بولينياك إلى الأبد.

كان انتصار باريز حاسماً، لكنه لم يكن وحيداً. فجميع مدن المملكة تقريباً تحدو حذو العاصمة، قائدَةً ومقنِّيةً لسيل الاضطراب الشعبي. وقد هيأها لهذا الدور كلُّ نطور القرن الثامن عشر الاقتصادي والفكري: وهذا قد جاءت ساعَةُ برجوازيات المملكة، بالمعنى الاشتقاقي لهذه الكلمة.

كان على المدن أن تأخذ بثأرها القديم من المركزية الملكية: فمنذ لويس الرابع عشر فقدت ما بقي لها من استقلال؛ كانت بيد أقليات مهيمنة، محدودة، مدينةٌ للملك أكثر مما هي مدينة لانتخاب الأهالي، ولم يكن لها من حرية سوى حرية قبول وصاية المعتمد. وفي ١٧٨٩، متَّحها اختفاء السلطة المركزية الفرصة لأن تغدو من جديد تلك «الكومونات» التي تدار بحرية والتي كانت تحنَّ إليها.

لقد جعل عزل نيكِر، والاضطراب الشعبي، والتهديدات التي تُذكر في كل مكان، من ذلك ضرورة لها. ففي هذه المملكة التي تتزلق إلى الفوضى، حيث المعتمدون بلا قوة والحكومات بلا جند، منْ الذي يستطيع أن يكون بديلاً عن السلطة الملكية سوى برجوازية المدن؟ إنَّ نبأ الأحداث الباريزية يُطلق في المملكة ديمقراطية بلديةً تسقَرَ بصورة سلبية. وهي، في الغالب، لا تهدِّم «هيئة المدينة» القديمة، لكنها تتوضَّع عليها وتزكيها لتحقِّص مطامعها، كما جرى في ديجون، روان، نانت، بوردو أو ليون. وفي أمكنة أخرى، مثل «فيرنون»

في النورماندي، تغرق البلدية القديمة في الهياج الشعبي بسبب الحنطة، وتخلّي مكانها للجنة من ممثّلي النظام الجديد.

وفي كلّ مكان، تحتكر هذه السلطاتُ الجديدةُ كلَّ الجدّة، الامتيازات لأنّها تحتكر دعمَ الرأي العام: وهي تتولّ الشرطة والقضاء والأقوات جميعاً - أي أكثر مما كان على عاتقِ معتمد الملك. وهي في الوقت نفسه، تُعدّ كما أعدت في باريز، وسائلُ النظام الجديد: الحرّاس الوطنيين. لكنَ المتطوّعين أكثر عدداً من الأسلحة التي يحصلون عليها حيشاً وجدوها في مستودعات الملك أو من ترسانته. في بوردو، في ٢٩ تموز، تسلاحُ الحرسُ الوطني بهدوء عند القائد العسكري الملكي الذي لم يجرؤ على المقاومة.

ها هو ذا إذن القرن الثامن عشر منتصراً. وها إن مطلب الليبرالية واللامركزية الكبير الذي ما فتئ هذا القرن ينادي به قد تحقّق في الواقع. لكنَ ليست طبقةُ التبلاط ومجالسها الإقليمية هي المستفيدة من ذلك، بل البرجوازية و«كوموناتها». وهكذا يتراافق تصدّعُ المركزية الإدارية مع الشعور الحاد جداً بالوحدة السياسية للمملكة، حول مبادئ الثورة: تبدأ المدن التي تلتف حول لجانها وحرّاسها الوطنيين بالارتياط بعضها ببعض، وعقد مواثيق المساعدة المتبادلة، «اتحادات» الكومونات منذ شهر آب. لقد نبذت من النظام القديم الظلم الإداري والضربي؛ وهي لا ترید، من النظام الجديد، رابطة سوى الحرية التي اهتدت إليها.

ثورة الفلاحين:

إن ثورة النّواب التي أنقذتها ورسختها باريز استندت إلى الثورة المدينية، بصورة تبدو طبيعية، والعكس بالعكس: ففي هذه المملكة التي جزّأتها الأسواقُ المحليّة، وبطءُ المواصلات والبقاء الإقطاعيّة، والتي حظّمتها ضعفُ السلطة وقوةُ الرأي العام، ثبّتت وحدةُ البرجوازيات الفكريةُ والسياسية الوحدة القومية. لكنَّها إن ثورةً ثالثةً تتكلّم لغةً أخرى تتقدّم، في الوقت نفسه: وهي

تحمل، في هذه الأزمنة الجديدة التي يغدو فيها التابع مواطناً والتي تميل فيها القوى إلى أن تصبح متناسبةً مع الجماهير، السند الرئيسي، سنـد العدد؛ لكنها تطالب أيضاً بنصيبيها الذي يجُنح براجوازيو المدن إلى نسيانه. إنها ثورة الأرياف.

هذه الثورةُ كامنةٌ منذ الربيع. فالظروف الانتخابية ولا سيما أزمة الأقواء تُشير بعنفٍ للفلاح ضد اقطاعيين: وتشهد عراضاً للتظلم على ذلك شهادة ربما كانت ملطفةً. إن التمرد الزراعي يهدّد قصور البروفانس في آذار، وقصور البيكاردي وكامبريزي في أيار. وفي ضواحي باريس وفرنسا، وهي مناطق الصيد الملكي على الأخص، أبىت الطريدة وخربت الغابات. ثم إن الأزمنة تسوق إلى الطرقات وحول الأكواخ مئات المسؤولين والمشرّدين الذين يقاومون من اختلال الأمن المزمن في أرياف المملكة. وفي السنة التالية في ١٧٩٠ - أي في ظروف تصحيحية - أسقطت لجنة التسْوُل في الجمعية الوطنية من سكان المقاطعات الجديدة بين الحمس والتسع من المعوزين فكيف كانت هذه النسبة، يا ترى، في تموز ١٧٨٩! وهكذا فإن الخوف من «قطاع الطريق»، الآتي من أعماق العصور، الذي غذّه الظروف الاجتماعية، يسيطر على القرية التي ترقد في الخوف.

في النصف الثاني من تموز، تتدلع الثورة الريفية في الوقت نفسه الذي تتدلع فيه ثورة المدن. وهي في بعض المناطق تمرد زراعي صِرَفْ، حربٌ أهلية حقيقة: في الحرج النورماندي، وفي «هينو» وفي الأزاس، وفي فرانش كونتيه، وفي وادي السون، يهاجم الفلاحون المسلحون القصر أو الدير ويحرقون، في غمرة الفرح الجماعي، ما فيهما من وثائق الألقاب التي ثبتت عبوديتهم: وكان تدمير مستندات الإقطاعيين تخلّصهم مرة وإلى الأبد من العشر ومن الضريبة الرعوية. ولم يُوفر البرجوازيون دائماً. ففي الأزاس دفعت الأقلية اليهودية غالباً ثمن عادتها في أن تكون دائنة المشاعters الريفية.

لكن العصيان الفلاحي ليس صريحاً على هذا النحو في كل مكان ففي سائر المملكة يتّخذ مجرى أشد تعقيداً، سماه المؤرخون مع جورج لو فيفر،

وبصورة غامضة جداً، «الخوف الأعظم». في فرنسا حيث العقليات راسخة الجذور في اللاعقلانية، وحيث ازداد تباطؤ وسائل المواصلات بسبب الوضع، يتّخذ إعلان الحوادث مظهر رؤيا نهاية العالم: إن الاستيلاء على الباستيل يبلغ مدريد قبل أن يبلغ «بيرون» وهي على مائة وثلاثين كيلومتراً من باريز. وتتوّقط هشاشة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية جميع أنواع الذعر الفروية. وبكفي حدث محلي صغير لخلفها. الزمن زمن الحصاد، وهو تاريخ رئيسي في الحياة الريفية، فيشتّد الخوف من «قطاع الطرق» المخربين. ويرى الخيالُ الفلاحي في كل مكان مرتزقي المؤامرة الأرستقراطية أو الغزو الأجنبي. في «الليموزان» يشيع أن الكونت دارتوا يهرب من بوردو مع جيشٍ من ستة عشر ألف رجل. وفي الشرق، يُخشى الآمان؛ وفي الدوفينة يُخشى أهل السافوا؛ وفي بريتانيا، وحتى في النورماندي، ينتشر نباً إزالٌ بحري إنكليزي في «بريسٍت». ومن قرية إلى قرية، يغتني النباُ الكاذب بالانفعالات وبالأساطير، ويندفع إلى أعماق الوادي والسهل والطريق؛ فيسهر الفلاحون ويتسلحون. ونستطيع أن نتتبَّع يوماً فيوماً ومن بلد إلى بلد مسيرة هذه «المخاوف» ونقرّ عاتها.

في مقاطعة واحدة هي الدوفينة، كان الخوفُ هو التمهيد المباشر للتمرد الزراعي: فيبين ليون وغرينوبل، في آخر تموز، يصرخ الفلاحون الذين عبّاهم ناقوسُ الخطر الآتي من المدن الصغيرة ضد الوصول الوشيك لجند «السافوا» «بما أنهم لم يجدوا الأعداء، فسوف يمضون إلى زيارة النبلاء والكهنة الذين يساندون النبلاء». وفي اليوم التالي، يبدأ النهبُ في القصور الأرستقراطية. لكن هاتين الظاهرتين ظلتا متّيمزتين، في باقي المملكة.

هذا هام بالنسبة إلى المؤرخ. لكن، ما الفرقُ، في تلك الأثناء؟ لقد هبَّ الفلاحون، في مطلع آب ١٧٨٩، وتسلّحوا بالبنادق والمناجل والعصي، سواء وكانت هبّتهم تمرداً زراعياً أو «خوفاً أعظم». إنها تدقَّ بعنف باب الثورة البرجوازية التي تتّرد في فتحه لهم.

إن الثورة التي حلم بها القرنُ ليست ثورة السلاح. وهي أبعد عن أن تكون ثورة البائسين. بيد أن البائسين يهُون بسلاحمهم، وهم جمهورٌ لا حصر له، خلف رجال القانون في الطبقة الثالثة، ويدمرون في الفوضى النظام الإقطاعي. لكن هذا العنف الذي ينفجر انفجاراً شديداً يهدّد اليوم مصالح أخرى غير مصالح النبلاء. أولاً لأن البرجوازيين الذين حصلوا على حقوق إقطاعية والذين أصيّبوا في الوقت نفسه، وبالضرر نفسها، لم يُعذوا برجوازيين. وثانياً وبخاصة لأن الحد بين الملكية الإقطاعية والملكية البرجوازية ليس من السهل رسمه دائماً: إن إلغاء ريع عقاري ذي أصل إقطاعي مثلـاً، وإلغاء ضريبة إقطاعية اكتسبها بعقد أحد العامة، أليس تعدّياً على مبدأ العقد نفسه، وهو أساس كل ملكية؟ إن العالم الأرستقراطي يحتمي بأن يُغافَل نفسه بالملكية البرجوازية.

وهكذا، فالثورة أمام اختيار صعب. إنها تستطيع أن تعيد النظام بالقوة، لكن ذلك تصديع لجيئه ١٤ تموز، وتوحد الميليشيات البرجوازية الجديدة والقطعات الملكية ضدّ شعب الأرياف، ووضع النفس تحت رحمة الملك. أو أنها تستطيع أن تطفئ النار تاركة للنار شيئاً كي لا تخسر كل شيء، لكن يجب عليها حينئذٍ أن تمضي أسرع وأبعد مما قررت في نزع ملكية النبلاء والكهنوت. ولا تكفي والحالة هذه، المساواة الضريبية، ولا التخلّي عما بقي في فرنسا من العبودية الشخصية القديمة.

إنها تنجح أولاً نحو الحل الأول. ومنذ ٣ آب تثور لجنة العرائض: «يبدو، بناء على رسائل صادرة من الأقاليم، أن الملكيات، أيًّا كانت طبيعتها، فريسة لأقطع أنواع اللصوصية. فالضرائب والإتاوات الإقطاعية، كل ذلك قد دُمر».

في ٤ آب مساءً، وعند افتتاح الجلسة يتقدّم «تارجييه» نائب الطبقة الثالثة الباريزية إلى الجمعية الوطنية، باقتراح لا يتنازل عن شيء:

«إن الجمعية الوطنية، لما كانت الاضطرابات وألوان العنف التي مُنيت بها أقاليم مختلفة تنشر الذعر في العقول وتنعدى أبشع تعدًّ على حقوق الملكية المقدسة وعلى أمن الأشخاص... تُعلن أن جميع الإتاوات والضرائب العينية المعتادة يجب أن تدفع كما كانت تُدفع في الماضي إلى أنت تأمر الجمعية بغير ذلك».

لكن الأكثرية قد فازت بها أخيراً، وفي اليوم نفسه، الستراتيجية الأخرى: التنازل عن شيء للحريق الفلاحي. ففي ليلة ٣ إلى تموز، قرر نحو مائة نائب جمعهم «النادي البريتاني»، أن يتغلبوا على تردد الجمعية الوطنية بالمبادرة إلى التنازلات التي لا بد منها. والذي أشار بذلك أحد أغنی أسياد المملكة، الدوق «ديغينون»: وكان القصد، من وراء ذلك، الإبقاء على التحالف بين الطبقة الثالثة وطبقة النبلاء الليبرالية وفئات الكهنوت الدنيا، وهو التحالف الذي سمح بأحداث حزيران الحاسمة.

لكن في ٤ مساءً، وبعد قراءة مشروع «تارجييه»، تكلم الفيكونت «دي نواي» فسيق الدوق ديغينون. وبصوت هذا الابن الأصغر لأسرة فقيرة استعمت الجمعية الوطنية للشكوى الشعبية الهائلة، شكوى عرائض الخورنیات: «لقد تقدمت الجماعات الكومونية بطلبات. فإذا طلبت؟ أن تُخفَّف حقوق الأسياد أو حقوق المعونة؛ لا يكون هناك وكلاء مفوضون؛ أن تُخفَّف حقوق الأسياد أو تستبدل. هذه الجماعات ترى ممثليها يهتمون، منذ ثلاثة أشهر، بما نسميه وبما هو بالفعل شأن الدولة؛ لكن شؤون الدولة تبدو لهم بخاصة أنها الشيء الذي يرغيون فيه والذي يتوقفون بحماسة إلى الحصول عليه».

وببدأ بعده الكونت «ديغينون» بتسویغ العنف الفلاحي: «إن الشعب يسعى إلى أن يخلع أخيراً النير الذي يثقل كاهله منذ قرون؛ ويجب الاعتراف، يا سادتي، بأن هذا العصيان المسلح، وإن كان مُذنباً، إذ كل تعدًّ عنيف مذنب، يمكن أن يجد عذرٍ في الأذى الذي كان الشعب ضحيته».

لكنه لا يلبي أن يضيف: «لا يمكننا أن نطلب من الإقطاعيين التخلّي عن حقوقهم الإقطاعية بلا قيد ولا شرط. فهذه الحقوق ملتهم وإنصاف يحرّم طلب التخلّي عن أية ملكية دون دفع تعويض عادل للملك».

ويردّد استنتاجات الخطيب الذي سبقه، في اقتراح أعدّ إعداداً منقناً المساواة الضريبية، إلغاء السخرة وجميع العبوديات الشخصية بلا قيد ولا شرط، التعويض عن الحقوق الإقطاعية بفائدة منخفضة. إن نسبة الفائدة هذه الشديدة الانخفاض - ٣,٣% - تشير إشارة كافية إلى أن هذا الإقطاعي الكبير لم ينسَ أن يقدّر إلى أعلى الحدود رأس المال الذي سيُسترد بالشراء.

استقبلت الخطيبتان بالهتاف العام: إن جو الفرح الجماعي لليلة ٤ آب الشهير قد وُلد. وهكذا فليس يدخل في هذا الفرح الحماسة الكريمة وحدها: إن الحساب السياسي يقوم على إعادة الحق الإقطاعي القديم بالمال البرجوازي، والإبقاء على الفائدة ما دام رأس المال لم يسترد. النبلاء يُنقدون الشيء الجوهرى، ومُلّاك الطبقة الثالثة يربحون كل شيء بالمساواة بين أرض النبلاء والأرض البرجوازية. لكن التخلّي عن المبدأ الإقطاعي هام جداً حتى إن سحر التجديد يستولي على الجمعية الوطنية: فقد تسابق النواب إلى المنبر للتنازل عن امتيازات العالم القديم. من النبلاء من تنازل عن حق الصيد أو حق برج الحمام، ومن الكهنة من تنازل عن ضريبة العشر. وتخلّي نواب بريطانيا وبورغوني والدوينيه والبروفانس عن امتيازاتهم الإقليمية وعن مجالسهم، وتخلّت المدن الكبرى عن إعفاءاتها التي مضى عليها قرون، وعن ميزاتها الاقتصادية أو الضريبية. وفي الساعة الثالثة صباحاً، ولكن تُشرك الجمعية الوطنية الملك رسمياً في ميلاد العالم الجديد، تُعلن لويس السادس عشر «مجدد الحرية الفرنسية».

لكن إجماع ٤ آب يتحطم، في الأيام التالية، منذ أن توجّب أن تُترجم حماسة الجلسة الشهيرة إلى قرارات. بدأت المناقشة في ٥ واستمرت حتى

١١. كانت مناقشة شديدة الحدة حول تعريف حقوق الإقطاعيين التي لا تخضع للاسترداد، وحول إلغاء ضرائب العُشر. وخلافاً لسيسي الذي دافع عن أن العُشر ملكية حقيقة وينبغي أن تستعاد بالشراء، أكد ميرابو أن العُشر لا يوجد إلا تبعاً للخدمة العامة التي تكفلها الكنيسة، وأن الأمة تستطيع إذن أن تُلغى دون تعويض، هذه الضريبة الباهظة؛ ولقد جعل انتصاره دعوى ميرابو رجال الدين الخاسرين الأول في تصفية النظام القديم.

وأخيراً جرى التصويت في ١١، وبذا القرار العظيم كما يلي: «إن الجمعية الوطنية تَهْدِم هدماً تاماً النظام الإقطاعي»، أي عملياً كلَّ النمط الاجتماعي في النظام القديم: وبُقْرَ القرار نهاية الامتيازات الشخصية وقبول الجميع في جميع الوظائف، والقضاء المجاني الذي يتساوى فيه الجميع، وإلغاء جميع بقايا العبودية الشخصية بلا قيد ولا شرط، وأخيراً إلغاء ضريبة العُشر الكنيسة. وفضلاً عن ذلك، فإن الجمعية البرجوازية الكبرى، إذ أوضحت باسترداد معظم الإتاوات الإقطاعية بالشراء، وباسترداد وظائف القضاء بالشراء، لم تزد في الواقع على أنها أحلت حقَّها المدني الخاص محل حقَّ الإقطاعيين.

لكن، لا يهم كثيراً، في تلك اللحظة بالذات، ألا يملك المزارع ما يسترد به الإتاوات القديمة العهد: إن المملكة لا تحفظ من ليلة ٤ آب سوى إلغاء النظام الإقطاعي.

الجمعية الوطنية والملك: أزمة أيلول - تشرين.

بعد أن سوت الجمعية الوطنية، في عنوان الأزمة، المسألة الإقطاعية، استأنفت المناقشة التي بدأَت في تموز حول إعلان حقوق الإنسان والمواطن. وما يزال الإعلان الأمريكي في ١٧٧٦ في جميع العقول. لكن خطباء معتدلين من الطبقة الثالثة يتخوّفون من نتائجه الاجتماعية في فرنسا. وقد عبر «مالويه» عن ذلك بوضوح، في مطلع آب:

«إن المجتمع الأمريكي المشكّل حديثاً، مكوّنٌ في كليّته من ملايين تعودوا المساواة، إذ لم يجدوا على الأرض التي يزرونها أيّ أثر للإقطاع: فمثّل هؤلاء الناس كانوا مهبيّين، بلا ريب، لاستقبال الحرية، بكل طاقتها، لأنّ أذواقهم، وأفلامهم، وأوضاعهم كانت تدعوهم إلى الحرية. أما نحن، أيّها السادة، فإنّ مواطنينا كثرة هائلة من الناس الذين لا ملكية لهم، والذين ينتظرون معاشهم، قبل كل شيء، من عمل مؤمن، وشرطة دقيقة، وحماية مستمرة... أعتقد، أيّها السادة، أنه من الضروري، في مملكة كبيرة، أن يرى الناس الذين وضعهم القدر في وضع تابع، الحدود الصحيحة للحرية الطبيعية لا امتدادها».

ويشاركه ميرابيو في هذه المخاوف البرجوازية. ويقترح خواص آخرون إعلاناً عن الحقوق والواجبات. لكن الجمعية تصرف النظر عن هذا الاقتراح، بناء على دعوة «بارناف»: وتقرّر في ٤ آب - قبل بعض ساعات من مناقشة المساء المحتملة - التصويت على وثيقة تحريرية عظمى، وقد سماها بارناف سلفاً: «التعليم الوطني». إن السلطة الجديدة ترثُ من السلطة القديمة إضفاء القدسية على السلطة.

استُئنف النقاش في ١٢ آب. وبين عدة مشروعات، احتفظ النواب أخيراً بمشروع المكتب السادس الذي يرأس مع رئيس أساقفة بوردو «شامبيون دي سيسييه». إن هذا المشروع الذي كثُفَّ، وحُوّلَ واكتسب راديكالية بمناقشة طويلة وتعديلات عديدة، سيغدو «إعلان الحقوق» الشهير الذي صُوّت عليه في ٢٦ آب. إن مواده القصيرة السابع عشرة الرائعة بكتابتها وبكلّفتها الفكرية لا تدين بشيء للحضر التكتيكي ولا للوجل البرجوازي: إن الثورة، إذ تحدد بحرية أهدافها وتنتائجها، تمنح نفسها بصورة طبيعية الرأية الشاملة.

لا شك أن فكرة حقوق المواطن هي في مركز النص أكثر من فكرة واجباته: لقد هزم اليمين ويمين الوسط في الجمعية الوطنية. سيكون الإعلان

تحريرياً. وقد أُعلن عن هذه الحقوق رأساً أنها «طبيعية ولا تسقط بالتقادم». وأن الجمعية اعترفت بها «بحضور الكائن الأسمى وبرعيته»: وهو ولاء مزدوج لفكر القرن، لتاليّية الفلسفة وطبيعة الفيزيوغرابيين. أية حقوق؟ الحقوق ذاتها التي تجاهلها النظام القديم القائم على تفاؤت المولد وعلى التعسف السياسي: فكان الذكرى الدائمة للمذلة والخوف القريب العهد، تحوم على جمل «الإعلان» المجردة.

في الأسطر السبعة الأولى للمواد الأولى قيل كل شيء. أولاً المساواة المدنية، انتصار آب الكبير: «يُولد الناس ويظلون أحراً، متساوين في الحقوق». ثم هذه الحقوق ذاتها: الحرية، الملكية، الأمن ومقاومة الاستبداد. تظل مسألة السلطة التي تحترس الجمعية الوطنية من نسيانها: فهي تعلم بالتجربة أنها الضمانة لكل ما سواها. ولذلك فإن المادة الثالثة تتزعزع من الملك سياته التي مضت عليها قرون وتنتقلها إلى الأمة: «ما من هيئة، ما من فرد يمكنهما أن يمارسوا سلطة لا تصدر عن الأمة صراحة». هنا أيضاً لم يقدّم اليسار تنازلات: على مستوى المبادئ، على الأقل، لم تقاسم الجمعية الملك. أما بقية النص فهو يبسّط نتائج هذه المبادئ: المساواة المدنية والضربيّة، الحرية الفردية، قبوليّ الجميع في جميع الوظائف، حظر التوفيق التعسفي، لا رجوعية المفعول في القوانين، حرية الرأي والكلام والصحافة، فصل السلطات، ضمان الملكية الخاصة. لقد حصلت الفردية البرجوازية منذ الآن على وثيقتها الكبرى للحق العام.

وغدت فرنسا موطنًا لها، قبل غيرها. لا لأن المبادئ الجديدة تخصُّها وحدها. فهذه المبادئ، شأنها شأن الثورات الحديثة، وليدة «دولية»، عمل أوروبا العالمي. فهي التي حرّكت الثوار الأميركيين، وهي التي حرّكت، في زمن أحدث، الوطّنيين الهولنديين ضد الحكم الإقليميّين، وحرّكت الديموقراطية البلجيكيّة ضد النمسا. لكن الفلسفة الفرنسيّين، في النصف الثاني من القرن، لعبوا الأدوار الأولى، وها هي ذي الجمعية تسمو إلى فكرهم

وأسلوبهم، مقدمة مثلاً نادراً على الكتابة الجماعية التي لا تقل عن كثير من إرهادات العبرية الفردية. وبذلك فهي تتجاوز المثال الأمريكي، وتلبي توقعات أوروبا فتعطيها «توراة» الأزمنة الجديدة.

صوتت الجمعية إذن على النصين الأساسيين للثورة البرجوازية: على قرارات ٤ إلى ١١ آب وعلى الإعلان. لكن هل هذان النصان نافذان مباشرة أم يحتاجان إلى توقيع الملك؟

إن أكثرية الجمعية الوطنية تعتبرهما صادرتين عن سلطتها التأسيسية، وإن فيما فوق المصادقة الملكية. لكن لويس السادس عشر يريد على العكس أن يكون الحكم. فكتب منذ ٥ آب إلى رئيس أساقفة آرل: «لن أوفق أبداً على تجريد رجال ديني وبنائي من امتيازاتهم.. لن أصادق على قرارات تجرّدهم من امتيازاتهم».

وفي النصف الثاني من آب، وفي حين تمت مناقشة «الإعلان»، أثارت مشكلة تنظيم السلطات العامة أول انشقاق داخل الحزب الوطني: وهو تاريخي رئيسي، لأنّه يشير إلى أول ت الخلاف في المعسكر الثوري المدعو إلى أن يعرف ت خلافات أخرى. وبعد عدة أشهر فقط من التجربة الثورية، ينهى كناس قادوا في حزيران مجلس الطبقات إلى التمرد المكشوف، ناس رحبوا بـ ٤ تموز، بسد طريق الآلة التي أطلقوها من عقالها.

سارت الأحداث بسرعة أشد مما كان يتمنى في حزيران الكثير من النبلاء الليبيراليين، والكثير من الكهنة. والكثير من المعطلين في الطبقة الثالثة. وإذا ببساطة المناقشة الدستورية تمنهم وسائل الاستقرار السياسي الذي يتغونه: إعطاء الملك حق النقض المطلق لقرارات السلطة التشريعية، ومضاعفة الجمعية الوطنية المنتخبة بمجلس شيوخ وراثي على النمط الإنكليزي. والذين سيمسمون «المملكيين المعطلين» ينسقون عن معظم الحزب الوطني حول هاتين الفكريتين. وهم يتجمعون من جديد حول «مونبييه» و«مالويه» و«كليرمون تونير» و«لالي نولندال»، تساندهم وزارة نيكر.

وفي مواجهتهم يتولّ «دوبور» و«بارناف» و«الكسندر دي لاميت»، قيادة الحزب الوطني الذي ينبع قلبه في النادي البريطاني: إنهم يبنذون كلَّ حقٍ ملكي للنقض، ويرفضون مع سبيس كلَّ تجزئة لسيادة الجمعية الوطنية. ليحدث الملكيون عن مصادقة الملك؟ فليبدأ إذن بالتوقيع على قرار ١١ آب على «الإعلان». ويتوسط «لافايبيت» دون جدو بين أصدقاء الأمس: ففي نهاية آب كانت القطيعة بين الملكيين والوطنيين مستعصية على العلاج.

في هذه الأثناء، أخذ «الباليه روبل» يتحرك ضدَّ «السيد والسيدة فيتو» وأنصارهما. وأدى التهديد بتدخل باريزي جديد إلى تقارب اليمينيين: أصبح المعزلون منطرفين. ويشير «كليرمون تونير» و«مونيه» على الحزب الأرستقراطي وعلى البلاط بإبعاد الجمعية الوطنية عشرين كيلومتراً عن باريز، إلى «سواسون» أو إلى «كومبيين» لكن الملك يرفض: ظل يرى في هؤلاء المستشارين الجدد أعداء الأمس. هذا السيل من التشدد يجمد اليمينيين.

حينئذ يقترح بارناف، في ٢ أيلول، تسوية: يقبل الوطنيون بحق النقض التعليقي مدة مجلسين تشريعيين مقابل الوعود بالمصادقة الملكية على ٤ آب. ويضمن «نيكر» العملية، وفي ١١ أيلول صوتت الجمعية الوطنية على حق النقض التعليقي بعد أن رفضت عشية أمس إنشاء مجلس ثان بـ ٨٤٩ صوتاً ضدَّ ٨٩ وامتناع ١٠٠. لقد سُحق الملكيون.

بقي تأمين المصادقة الملكية على قرارات ٤ إلى ١١ آب لكي يمكن نشرها. فتُفتح الجمعية من جديد، شادة إزراها بتازلها حول حق النقض. يجيب الملك في ١٨. ويختبئ أعداؤه خلف نقدٍ مدقّقٍ وقانوني للقرارات. وفي ٢١ في الحين الذي عادت فيه الجمعية إلى حملتها، يلجاً إلى حيلة جديدة مُمَاحكة: إنه يقبل بإصدار القرارات وينظاهر باعتبارها كأنها ينبغي أن تخضع لقوانين تفسيرية. ويرفض نشرها الذي يجعلها وحدة نافذة. وفي الوقت نفسه، يستقدم إلى فرساي فوج «فلاندر» من «دويه» حيث كان مربطاً، يصل في ٢٥.

وهكذا، وبعد أزمة حزيران، وبعد أزمة تموز، يحبك هو نفسه أزمة ثالثة مع الجمعية التأسيسية. ويملك الهجوم الملكي المضاد في أيلول، مزية سياسية جديدة بالنسبة إلى تموز: إن انشقاق الحزب الوطني وسع سنه البرلماني المحتمل. ولقد تضخم المعسكر الأرستقراطي بالبرجوازية المعتدلة. لكن الجماعتين نظلان متميّزين، ولا يُثق الملك إلا بالأولى. ماذا ي يريد الملك بالضبط، ماذا اختار أن يفعل في هذه النهاية من صيف ١٩٤٩ ومرة أخرى، لا يمكن تحديد ذلك إلا سلبياً، إذ ما من شيء أكيد إلا ما لا يريده: إنه يرفض انتهاء المجتمع الأرستقراطي وهو يُخادع الجمعية. وهو يستهل أزمة بيده أنه لم يفكّر في وسائلها. وهذا النوع من المقاومة السلبية أضعف من أن يغلب، وأقوى من أن يُغلب وهو يُجرّد الاتّصارات من سلاحهم ويعيّن الخصوم. وهذه آلية تموز.

لكن الأوّل، في أيلول، غير جائزة حول ردود فعل باريز المحتملة، لأنّ الإضطراب يتزايد منذ عدّة أسابيع في المدينة الكبرى. وقد غذّته الانتخابات البلدية: في ٢٥ تموز وأول آب، وبناء على نداء «بابي» انتخبت المناطق الستون جمعية من مائة وثمانين ممثلاً للكومونة، لتحق محل جمعية الناخبين. وحل محل هذه الجمعية في ١٨ أيلول ثلاثة عشر كُلفوا وضع دستور بلدي نهائياً. إن هؤلاء البرجوازيين المنتخبين في اقتراع دافعي الضرائب، والذين هم في الأغلب ذوو مواهب كبيرة مثل لافوارزييه أو جوسبيو، والذين سيَعمرون من جهة أخرى المجالس الثورية مثل بريسيو وكوندورسيه، لا يلعبون حينئذ سوى دور ثانوي. أما ما هو أعظم شأناً فهو الدفع الذي تمنحه الانتخابات الحياة المحلية.

المنطقة أولاً. فكل من السنتين منطقة تتّجه إلى أن تتصبّ نفسها في كومونة مستقلة، بإدارتها المحلية، ولجانها، وجمعياتها العامة. وغالباً ما يعترض أكثر الناس ثورية - مثل البريمونتريين والكورديليين على جبل

القيسية جنيفيف - على سلطة قصر البلدية، ويطالبون منذ الآن بالاستفتاء، بالديمقراطية المباشرة.

وكما كان دانتون بين الكورديلين، فإن مواطنين شباناً طموحين يتربون هناك على دورهم المُقبل. إنهم يشجعون بولع، وعيونهم شاحصة إلى الجمعية، أدنى أثر لنزعة الاعتدال البرلمانية: أخذت ملامح البديل تترسم.

وتمضي الأخبار بسرعة، من فرساي إلى الباليه روبل: ليس فقط عن طريق المشاهدين الذين تكتظ بهم منصات الجمعية والذين يهينون، عند اللزوم، الخطيب الرجعي، بل وأيضاً عن طريق الصحف التي كثرتها الحرية منذ تموز. ولم يكف «ديمولان» و«لوستالو» و«غورساس» عن التحذير من البلاط ومن الملكة، بشيء من المرح المطلق الحرية. ويُخَلِّد «مارا» الذي أسس «صديق الشعب» منذ أيلول، إلى الدفاع عن الفقراء والتطرف الشوري، مهاجماً بحق نيك وبابي ولافييت على أنهم مواطنون مع الأرسقراطية.

وتتابع بولع، في باريز، المناقشة حول حق النقض: ويندد فيها بالاتفاق بين الملكيين والأرسقراطيين للحصول على حق النقض المطلق، قبل أن يصبح ذلك الاتفاق فعلياً. وفي آخر آب، يُذْرِّي الاجتماع الدائم في الباليه روبل بالتحول إلى زحف على فرساي: فيقف القصر البلدي في وجه المحاولة. لكن هذه المحاولة أسهمت، دون شك، في الفشل الكلي لحق النقض المطلق. وحتى حق النقض التعليقي الذي صُوِّتَ عليه في ١١ يبيدو لمواطني الباليه روبل وكأنه استسلام.

وتنتسَع الأزمَّة السياسيَّة من جراء الأزمة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، كما كان الأمر في تموز. لكنها الآن أشد خطورة. إن حصاد ١٧٨٩ وافر، لكنه لم يدرس: لم تُلبِّي حاجات المستهلكين بين الموسمين؛ فاضطرابات الصيف صعبَت انتقال الحبوب وتزويد الأسواق بالمؤن أكثر من أي وقت مضى، ولم ينخفض سعر الخبز منذ الربيع. وتفاقمت البطالة بشدة بسبب هجرة أموال

الأسر الأرستقراطية الذين سرّحوا خدامهم وحرموا صانع الكماليات الباريزى من سوقه التقليدية. ويتجمّع العمال، ويطالعون بالعمل وبأجرة أعلى: عمال الخياطة والحلقة في ١٨ آب، وعمال الملاحم في ٢٢ أيلول.

في باريز هذه البائسة، الجائعة، الواقفة يتضافر الاتهام السياسي والاتهام الاقتصادي مرة أخرى: إن مؤامرة الأرستقراطيين والباطل مسؤولة عن بؤس الأرمنة. ويصل فوج فلاندرز إلى فرساي في ٢٣ أيلول وكان الأمر كان يحتاج إلى دليل جديد.

إن بلدية باريز والحرس الوطني ظلا، حتى آخر أيلول، وفي حين كان الغضب الشعبي يستشيط لأفل حادثة ويرى في كل مكان يد ماضيه في فرساي، ملجاً القانون في هذه الفوضى المدينية. ذلك أن بابي ولاقيت، على الخصوص، الأمينين للشرعية الجديدة و الذين يغضّدهما ثلاثون ألف متطرّع باريزى مشكّلين في أفواج منذ توزّع، يمسكان بزمام الأمور.

يثير وصول فوج فلاندر إلى فرساي، في ٢٣، استياء الحرس الوطني: فذكرى توزّع ما تزال قريبة العهد. فلماذا يستقدم الملك مائة ألف جندي إضافي من النظام القديم، لولا سوء الظن بالحرس البرجوازي الجديد؟ وماذا يعني أن يفعل بهم؟ وتسأل البلدية عن ذلك فيجيب الوزراء بكلمات مبهمة. فتحسّ باريز أنها مهدّدة من جديد، وتتحدّث عن مخطط عام للثورة المضادة، وعن هرب للملك إلى ميتز، وقد عبر «لوستالو» عن رد الفعل العام، في آخر أيلول، في «ثورات باريز»: «يحتاج الاتلاف إلى قطعات نظامية في فرساي. فهو يخشى المواطنين المسلحين في سبيل الحرية. فأية قضية مشوّمة تحضرّانا؟ لأنّا ذُرنا... لم يبق من مستقرّ وطني، ولابدّ من نوبة ثانية للثورة: كل شيء يتّهباً لها».

هذا «التحضير» الذي يتحدّث عنه لوستالو صراحة ما يزال إلى اليوم جدّ غامض. لكن المؤكّد أنّ مجموع الحزب الوطني، نواب فرساي، والحرس

الوطني، والديمقراطية الباريزية، تسلم في آخر أيلول، باحتمال يوم جديد لإكراه الملك على التراجع. ولا يمكن لبابي ولافايت أن يجهلا ذلك: فهما لا يضعان العراقيل. أما ميرابو فلم يكن من عادته أن يقاوم التيار، وإن كان نصيراً لسلطة ملكية قوية، ثم إنه بعد أن عرف قدرات لويس السادس عشر، دعم، بلا ريب، دسائس اورليان، التي يمكن لها إن نجحت أن توقف بين الملكية والشعبية،

جهاز الفجر هذا لا تنقصه سوى الشرارة: وجاءت الشرارة من إسهام الأسرة الملكية. إسهام الملكة وخاصة التي كان تهورها بالغ النشاط في أيام العاصفة هذه، حتى أن لويس السادس عشر بدا بالنظر إليها كالحكيم إذ كرس هذه الأيام، كعادته، للصيد.

في ١ تشرين دعا ضباط الحرس الملكي ضباط فوج فلاندر إلى الغداء، في الصالة الجميلة لأوبرافرساي. وفي نهاية المأدبة، التي شرب فيها الضباط كثيراً نخب الأسرة الملكية، ظهر الملك والملكة وهي تحمل ولی العهد بين يديها، في مقصورتهما. فاستقبلهما تهليل هائل اصطحبهما إلى مقرهما، داس فيها الضباط بأرجلهم الشارة المثلثة الألوان. لقد كان ذلك دليلاً على المؤامرة، بالنسبة إلى الثورة الشعبية الشديدة الانتباه للرموز، المنطبعه أشد انطباع بالرمزية الدينية. إن الأمم الفتية هي دائماً أشد الأمم إباء.

علمت باريز في ٣ تشرين الأول، عن طريق «الرسول» لغورساس، بمأدبة الحرس الملكي. وبصرف نict من جديد: فيغدو الهياج الكامن ثورة «الكورديليون» الذين هبوا للإلهانة التي مُنيت بها الأمة، أن يجعلوا حمل الشارة المثلثة الألوان إجبارياً. ويطلب الجميع بصرف فوج فلاندر وبمصادقة الملك على قرارات الجمعية. وفي نهار الأحد ٤، يطالب «باليه روبل» ذو الأيام المشهودة بالزحف على فرساي. إن باريز تبغي أن تنتقم وأن تتغذى في

آن واحد. وفكرة إرجاع الملك إلى باريز تولد وكأنها ضمانة مزدوجة، واقعية وسحرية، ضد البلاط ضد الجوع.

في اليوم التالي، يتطور العصيان المسلح سالكاً مسالك ما تزال تشوبها الأسرار ، لكنها مسالك أعظم تتضمن أن تكون متروكة للمصادفة. ويكتون موكب في قصر البلدية تغلب عليه النساء الآتيا من ضاحية سانت انتروان ومن الهال. أكان ذلك مجرد انعكاس للقط و الجوع اللذين أصابا أو لا خادمات المنازل وأمهات الأسر؟ لا ريب أيضاً أن في الخيال الشعبي هذه الفكرة اللاوعية وهي إثارة عاطفة الملك بعرض البؤس المنهك، وإهانة الملكة بتذكيرها التضامن الأكثر طبيعية. وبوضع الرتل الطويل على رأسه الحاجب «ماليار» أحد فاتحى الباستيل، وينضم شطر فرساي.

وبعد انطلاق الموكب، وفي حين كان ناقوس الخطر يدوّي في باريز، يتجمع الحرس الوطنيون في ساحة القصر البلدي: إنهم يريدون أن يتبعوا النساء إلى باريز. وعثاً يحاول لافاييت الذي يصل متأخراً في صبيحة ذلك اليوم - وكأنه يريد أن يضطلع بأقل قدر ممكن من المسؤلية، في هذه القضية شيئاً عن ذلك: بين الساعة الرابعة والخامسة، كان لا بد للقائد من أن يتبع جنده. وتضم إليه الكومونةُ مفوضين مكلفين أن يأتيا بالملك. إن السلطات الجديدة التي ولدت من عصيان تموز المسلح ظلت أخيراً وفيه لأصولها. الهدف السياسي واضح منذ الآن. وينطلق موكب ثان من خمسة عشر ألف حارس وطني، يتبعهم جمهور باريز يردد مسلح، مزيج من الشعب والبرجوازيين. لن يلقى الموكب أحداً. ذلك أن فوج فلاندر الحائر ظلَّ في ثكناته. ومن الشانزيليزيه مروراً بقرية «سيفر» التي أعمل فيها النهب، لا بد من بعض ساعات من السير للوصول إلى الملك.

المطر يهطل في هذا الاثنين الخريفي. وتصل النساء إلى فرساي ميللات، ملوثات بالطين، حوالي الساعة الرابعة والنصف، عبر جادة باريز:

كانت الجمعية قد تعرضت قبل قليل لرفض الملك المصادقة على إعلان الحقوق عندما حضرن إلى هناك: يُكَلِّف مونبيه الذي كان حينئذ رئيساً على رأس عمله أن يرافق وفداً باريزياً إلى الملك. ويستقبل لويس السادس عشر الذي رجع مسرعاً من الصيد النساء بكلمات لطيفة ويعُذ بتموين باريز. ويأمر باعطائهن عربات للرجوع: لكن معظم الجمهور يتبع انتظاره في شارع فرساي أو في قصر «المينوبليزير».

ظل مونبيه في القصر مع أحد عشر زميلاً من زملائه: لا بد من جواب حول المصادقة الملكية على قرارات الجمعية. وعند العصر، يعلم لويس السادس عشر، بعد أن أخبرته رسالة من لافاييت، بوصول الحرس الوطني والموكب الثاني: بعد أن فكر لحظة بالهرب إلى رامبوبيه إذا به يرخص. وفي الساعة الثامنة، يبلغ مونبيه كتابياً قبولة القرارات. ويجتمع المجلس ويوافق.

لكن وصول الموكب الباريزي الثاني يثير الأزمة من جديد: في الساعة الحادية عشرة مساء، يمثل لافاييت بين يدي الملك مع مفوّضي الكومونة الذين يطلبان عودة الأسرة المالكة إلى باريز. وتحبّك المأساة من جديد، لأن المسألة لم تُطرح من قبل. لكن لم يتصور أحد أنها ستكون قصيرة إلى هذا الحد.

رتب لافاييت قطعاته بالاتفاق مع ضباط الملك: لم يحتفظ الحرس الملكي والسويسريون إلا بمراكم القصر الداخلية. فيُحس لويس السادس عشر بالطمأنينة ويوَجِّل كلَّ قرار إلى اليوم التالي. ومنذ خمس عشرة ساعة والجمعية الوطنية تعقد جلساتها، وقد كانت بداية الليل صعبة: نساء باريز يقطعن أبداً بصر أخهن النقاش الجاري، شاتمات هذا النائب أو ذاك من نواب رجال الدين، مطالبات بالخبز وبميرابو. في الساعة الثالثة صباحاً، وبناء على رأي لافاييت المُطْمَئن. يرفع «مونبيه» الجلسة. وها إن الليل - آخر ليلة للملكية في فرساي - يلفُ بطمأننته الخادعة الشخصيات الكبرى في المأساة. الملك ينام، ولافاييت ومونبيه يذهبان إلى النوم. إن هؤلاء الرجال المتعلقين بالعادية وبالشرعية

يحترمون طقوس الحياة اليومية. وسوف يُلقب «ريفارول» لافايت بقبوسة «الجنرال مورفيه».

إنها لوحة عجيبة للمنعطف التاريخي والبديل الثوري: الشعب منتصب في حين ينام الاعتدال السياسي والباطل. ولا يستطيع الجمهور الذي يعسر في ساحة الأسلحة، أمام حاجز القصر، أن يعيش ليلة كالآخرين. إن التيران المشتعلة تقوم عنده مقام السكن والأنشيد الثورية مقام النوم. إنه يشرب نخب النواب الوطنيين ولا ينسى أنه جاء ليُرجع الملك إلى باريز. ويقع ما لا بدَّ من وقوعه في الساعة السادسة، عند مطلع الصباح: تجتاح جماعاتٍ من المتظاهرين ساحة القصر، ويُقتل عاملٌ على يد الحرس الملكي الذي يُضطر إلى الانسحاب، تاركاً الكثير من رجاله على الأرض. فيلاحقهم الجمهور عن طريق الدرج الكبير، حتى مدخل جناح الملكة. ولم تك ماري انطوانيت تجد من الوقت إلا ما يكفي لارتدائها ثيابها واللجوء إلى غرفة الملك مارةً بحجرة زينته. وفي هذه اللحظة هُرِّع الحرس الوطني وحموا الحرس الملكي الذين كانوا يدافعون عن مدخل الملكة، واستعاد الحرس الوطني السيطرة على القصر وتَأْخَى الجنود النبلاء والجنود الوطنيون.

هرع لافايت، بعد أن استيقظ، فأنقذ في طريقه جماعة من الحرس الملكي حاصرها الشعب. لكنه لا يصلح، مرة أخرى، إلا أن يكون رمزاً للنصر الشعبي: فمن الشرفة المذهبة للفناء المرمرى، حيث ظهر مع لويس السادس عشر الذي كان صامتاً مبللاً، ومع ماري انطوانيت التي حملت بين ذراعيها ولبيَّ العهد، كان يَعُدُّ ويُهَدِّئ . والجمهور يصرخ: «إلى باريز! إلى باريز». بعد لحظة عاد لويس السادس عشر إلى الشرفة وقال: «يا أصدقائي، سأذهب إلى باريز مع زوجتي وأولادي: إني أتعهد بأغلى ما عندي إلى رعاياي الطيبين الأمناء». وبما أن في هذه الشخصية الضعيفة حسًا حادًا بالشرف، ممترجاً بكثير من العجز، فإنه أضاف: «لقد افترى على حرمي الشخصي. إن

إخلاصهم للأمة ولـي يجب أن يحفظ لهم احترام شعبي». وإذا بالحماسة تدب في الجمهور: الأمر الآن كما كان في تموز، فانهزام الملكية يعيد إلى الملك شعبيته. وتجتمع الجمعية الوطنية في الساعة ١١ وتقرر أن تتبع لويس السادس عشر إلى باريز. ويتحرك الموكب الهائل المكون من ثلاثين ألف إنسان بعد الظهر: في المقدمة، الحرس الوطني وكلّ منهم قد وضع رغيفاً في رأس حربته. ثم تأتي النساء مسلّحات بالرماح أو البنادق، أو حاملات أغصان الحور وهن يرافقن عربات القمح أو المدافع. وفي الوسط، بعد جنود الملك الذين جرّدوا من سلاحهم ووضعوا على رؤوسهم الشارة المثلثة الألوان، الحرس الملكي، فوج الفلاندر، السويسريين، تأتي عربة الأسرة المالكة بطينة كعربة الموتى، وبقربها يتهدادى لافاييت على جواده. وتأتي بعد ذلك عربات النواب التي يمشي خلفها الجمهور ومعظم الحرس الوطني. وكأن هذه الرمزية المرئية للموكب لم تكن تكفي، فقد كان الشعب يصرخ: «لقد عُذنا بالخباز والخبازة والخادم الصغير».

عند حلول الظلام. وبعد أن استقبل الملك في القصر البلدي، يصل إلى «التويليري»، سجيننا في عاصمتنا.

* * *

- \ \ , -

الفصل الرابع

السنة السعيدة

بعد تشرين الأول أمكن التنفس، ومع الثورة ذاتها. احتلَّ الجزء الأساسي من الأرض، وإن لم يُنظم بعد، وانتهت الجولة: لقد ربحت الثورة، وخسر النظام القديم. ولا يعلم أحدٌ بعد بدقة ما النظام الجديد، لكن جميع الناس يشعرون أن ما جرى لا يقبل الارتداد. ومع آب وإعلان حقوق الإنسان بلغ نواب الطبقة الثالثة القدماء أهدافهم الأساسية. إن تشرين، إذ ردَّ الملك إلى باريز، منح هؤلاء النواب طمأنينة إضافية.

كل ذلك تم بسرعة لا تصدق. خمسة أشهر فقط بين مجلس الطبقات وعودة الملك إلى «التوليري»! هذان الأمران هما أهم ما في الثورة، وربما في تاريخ فرنسا: كل شيء يتدافع ويتسارع، والأحداث الحاسمة تتکاثر ويأخذ بعضها برقب بعض. ويبدو الزمن أنه قد غير إيقاعه، على نحو قاسٍ. وهذا هو أحد معاني كلمة «ثورة».

إن النظام القديم لم يُهيء الرجال لهذا التسارع ويعلم الله مع ذلك، إن كان قد انتقد وحرب وأصلاح قبل الأوان، وإن كان القرن قد حاصرته فكرة تحويله.

لكن الفكر السياسي للقرن الثامن عشر، وهو فكر جد باهر وجد غني، تقikitir في الغايات أكثر مما هو في الوسائل. إنه فكر أرستقراطي وبرجوازي

يحدد إستراتيجية إصلاحية، لا تكتيكاً ثورياً. لا شك أنه يريد أن يقلب النظام القديم؛ لكنه حين لا يفوت أمره إلى الملك يثق بالزمن وبالرأي المستبرير، ولا يثق أبداً بعنف الباشسين: إنه أقدر على تصوّر النتائج منه على تصور الكيفيات. والنتائج وحدها ضرورية. هذا هو المعنى الآخر لكلمة ثورة.

في هذه الحدود، كانت ١٧٨٩ نوعاً من مثال معكوس لـ ١٩١٧. لقد تتبأً والبلاشفيك تتبأً عجيبةً بشكل الانقلاب الروسي الكبير وتحالفاته وإيقاعاته. لكن رؤيتهم لمجتمع المستقبل ملأى بالطوباوية: وقد أخذ ستالين على عاتقة مهمة العودة إلى الواقع. أما برجوازية ١٧٨٩ الفرنسية فهي، على العكس، تعلم أكثر من ماركسيي ١٩١٧ إلى أين تزيد أن تمضي، وإلى أين تمضي. وهي، في حقيقة الأمر، أكثر فهماً للتاريخ الذي تصنعه. لقد كابررت في تشخيص العرضي. إنها لم تتتصوّر إطلاقاً بأي السبل الصعبة والدامية يمرّ دربها.

لقد أساعت تقدير مقاومة المجتمع السياسي القديم، وهي تهاجمه دفعةً واحدةً وبجرأةً: إن هؤلاء النواب الذين يغدون إلى فرساي في أول أيار، والذين كورتهم مونتسكيو وفولتيير والفيزيوقراطيون، والذين اجتمعوا بناءً على دعوة الملك، يتجاوزون نتفائياً المشكلة المالية التي هي الأصل في اجتماعهم. لقد جاؤوا من مقاطعاتهم ليصلحوا الدولة، ليمنحوها دستوراً. إن مناقشاتهم الأولى حول اجتماع الطبقات، والطريقة التي ادعوا بها لأفسفهم السلطة الدستورية مع السيادة تُظهر ذلك إظهاراً كافياً: إنهم يعلمون ما يريدون. لكنهم ينونون أن يفعلوا ذلك بمساندة الملك. بيد أن لويس السادس عشر يصبح في الحال ما لن يكف عن أن يكونه حتى المقصولة: رجل مقاومة مجتمع الطبقات. وفي ٢٣ حزيران يُعين إلى أن يريد أن يمضي: ضرب من الحرية السياسية، المساواة المالية - التي طالبت بها أو قبلتها معظم عرائض ذوي الامتياز - لكن مع الإبقاء على الطبقات. وإذا استسلم في ٢٧ لعدم رضوخ «طبقته» الثالثة،

فذلك في الحقيقة استسلام لقوة الأحداث وضعف مزاجه. وبعد أقل من خمسة عشر يوماً، طُرِح كُلُّ شيء ثانٍ على بساط البحث بسبب عزل نبكر. لقد فشلت الثورة الإصلاحية، ثورة المحامين، والنبلاء الليبراليين، والكهنة. إن الثورة التي حلم بها القرن، ثورة الرأي المستير، يسد لها الطريق لويس السادس عشر. ولا مناص من طريق أخرى.

أي إغراء منذئ، في إعادة بناء أحداث صيف ١٧٨٩ وكأنها زمرة من التسلسلات المُعلنة بوجود هدف سياسي مشترك: العصيان الباريزي والمديني المسلح يتناول الشعلة من أيدي النواب المهددين، والثورة الفلاحية مجهزة على النظام القديم. ليس من أهمية كبيرة للتسخير هنا. وسواء أكان ما جرى مؤامرة شريرة كما تعتقد الأرستقراطية أم نظر إليها مع الوطنين على أنه تولِّ السلطة لا بد منه، فإن الواجهتين تغطيان معماراً واحداً من التبسيط.

ذلك أنه لم تكن هناك ثورة واحدة في صيف ١٧٨٩، ولا حتى ثورات متعاقبة. هناك تصادم ثلاث ثورات مستقلة ومتزامنة، تُطْبِح بتفويم التزعنة الإصلاحية المستيرية: ثورة الجمعية الوطنية ثورة باريز والمدن، ثورة الأرياف الأولى هي وحدها ثورة الوعي السياسي الواضح وثورة مجتمع الغد. أما الآخريان فتمزجان الماضي والحاضر، الحنين والمستقبلية. لقد عبَّأَتهما الظروف أكثر مما عبَّأَتهما الفلسفة، وهمما تستعيران من نظريات الخالص القديمة العهد التي آمن بها الفقراء، متلماً تستعيران من أفكار القرن. وهما، وخاصة، تكشفان عن بعد جديد للأزمة التي يمرّ بها النظام القديم، كأنه الوجه الآخر للنظام: فقدان الصبر والعنف الشعبيان.

إن هذا اللقاء، بالنسبة إلى رجال الجمعية الوطنية، ليس إذن لقاء الانسجام المسبق، لكنه لقاء المفاجأة. فمن الذي استشارهم؟ لا أحد، لا باريز ثارت من أجلهم، والأرياف ضغطت عليهم صراحة. وليس مطلب عامة الشعب المدني بالتسخير، بالنسبة إلى هؤلاء الليبراليين، مذهبًا اقتصاديًا

سلیماً، وهو يؤذن بأوقات صعبة بالنسبة إلى رجال القانون والمحاكمات أولئك، إن عنف الائسين، واليقطة الدموية لشعب أمي اكتشافاً صعباً، لكن قوتهم الوحيدة، في مواجهة الملك والأristocrats، هي أن يقبلوا كلَّ شيء بالجملة، التيار والتيار المعاكس؛ ولكي يجعلوا منها تياراً واحداً، لابد من الرضوخ لهم أولاً.

وهكذا فإنهم لن يمضوا كثيراً أبعد مما كانوا يتمنون: إن قرارات آب وإعلان الحقوق تأتي مباشرة من فلسفة القرن. لكنهم يقولون أن يمضوا فيها بسرعة أكبر: إن التدخل الشعبي هو الذي يحول إيقاعات الثورة؛ وهو يمسّ محظواها بعد.

ومع ذلك، فإن هذا «الحادي» هام بالنسبة إلى المستقبل. ذلك أنه بلور، إلى جانب الرأي المستثير، عقلية ثورية شعبية لا تخدع. تستطيع الجمعية أن تنسن القوانين: بيد أن قوانينها يجب أن تُطبق، وقرارتها أن تُطاع، وسوف يربوها الفلاحون ذلك وهم يفرضون في الواقع إلغاء الحقوق الإقطاعية بلا قيد ولا شرط. هذه القوى الجديدة الطارئة المولودة من صيف ١٧٨٩، في المدن وفي الأرياف، تصعب مراقبتها. ولم يبق على الجمعية الوطنية أن تحسب حساباً لداء الملك فقط، بل ينبغي أيضاً لا تغفل عن مراقبة المزايدة الشعبية. إنها ترصد الانزلاق إلى اليمين وإلى اليسار. فما أصيق الطريق الوسط، في صيف ١٧٨٩!

هذه الطريق، في الحقيقة نظريةٌ وغير سالكة. فالوضع غير مستقر إلى حد بعيد، والأحوال الاقتصادية هشة إلى حد بعيد، والبلاد فوضوية إلى حد بعيد بحيث أن الجمعية الوطنية عاجزة عن إعادة النظام إلى نصابه دون الاستناد إلى الشعب. إنه لخيارٌ تكتيكي خطير سوف يشق بوطأته السنوات الآتية، وهو يقسم منذ أيلول الحزب الوطني. ولن يستمر بعده الملوكون لل碧 اليون. والواقع أن مسار الجمعية الوطنية الذي تعلم من تجربة الأشهر

السابقة يستند عن وعي وبصراحة تقريباً إلى باريز بينما يُلقى بموئليه وأصحابه إلى أحضان الملك. لقد رسخ الوطنيون المنتصرون هذه المرة التحالفَ بين ثورات الصيف، لكن لقاء انشقاقهم الأول. ومعظمهم ظل يتمنى التوطيدِ السلمي لعملهم، لكن المعادلة أصبحت منذ الآن ذات مجهولين: أيستطيع الملك الذي أُعيد إلى باريز أن يصبح ملك مملكة دستورية؟ هل تُهدّى ثورةُ الصيف والمحسوب الجيد المزايدة الشعبية، من جهة أخرى؟ إن الجمعية الوطنية قادرة على كل شيء، إلا على عقل الملك، وإلا على الرأي العام.

* * *

من فرساي إلى التويليري

في ٦ تشرين الأول ١٧٨٩، أُكره الملك والبلاط على ترك فرساي وعلى الإقامة في باريز. وفي قصر التويليري القديم الذي هجرته الملكية منذ لويس الرابع عشر، استهلّ أعباءه كملك دستوري. كان القصر العمودي على الرواق، من جانب الماء، يقع بين حديقة التويليري الحالية من الغرب، والكاروزيل من الشرق. وفي الشمال كان شارع «سانت أونوري» يجعله قريباً من مراكز الثورة الحساسة، الجمعية الوطنية ونادي العاقبة. وفي الجنوب، كان رصيف التويليري يُشرف على «السين». إن ذلك لإطار هزيل وحزين بجنب فرساي! وقد صُممَت الشققُ التي نُظمَت بعد أيام من الإقامة الموقته، بحيث تقرّب جهد الإمكان بين أعضاء الأسرة الملكية: في الطابق الأرضي حجرات الملكة الخاصة ومكتب الملك، في الدور المنخفض غرف الملكة، في الطابق الأول غرفة الملك، وغرفة ولد العهد. وبالرغم من ضيق الأمكنة، فإن تشريفات البلاط القديم استمرّت هنا: لا يُسمح بالدخول بعد نهوض الملك وقبل نومه إلا للبناء الذين يُقدّمون بحسب مراسم التشريفات، وعندما أُلغي في نيسان ١٧٩١ امتياز «المنضدة» العزيز على سان سيمون، استقالت «دو قتان».

بيد أنه إذا كان البيت الملكي ما يزال موجوداً، فإن الضرورات السياسية والمالية أدت إلى بعض التغييرات. فمنذ ٧ آب ١٧٩٠ استُبدلت بأمانة سرّ البيت الملكي وزارة الداخلية التي أصبحت إدارة البلاط دائرة تابعة لها. وفي تشرين الأول صوّنت الجمعية الوطنية على اللائحة المدنية التي يديرها معتمدٌ والتي تغطي منذ الآن نفقات البيت الملكي. ومن هنا اضطرار

لويس السادس عشر، في نيسان ١٧٩١، إلى إلغاء عدد من النفقات. وأوكل الحرس العسكري إلى الحرس الوطني، منذ أن حاول الحرس الملكي الدفاع عن فرساي أثناء أيام تشرين. واستمرت الحاشية العسكرية التقليدية - الحرس الشخصي والسويسريون - لكن كان يخشى من إظهارها كثيراً.

إن ما يُذهل، في مذكرات ذلك الزمن، هو قلة مبالاة الحاشية الملكية بإخفاء احتقارها للرجال المتعلقين بالمؤسسات الجديدة. وكان لويس السادس عشر نفسه يشكو من ذلك، خشية أن تؤدي أحاديثهم المشتبطة إلى هلاكه.

الجمعية الوطنية في «المانيج»:

لقد ترك الدستور المؤسس نظرياً على فصل السلطات، للملك إدارة السلطة التنفيذية، وبالتالي اختيار الوزراء. وحتى آخر ١٧٩٠ ظل الذين دعاهم الملك غداة ١٤ تموز، على رأس عملهم: نيكير للمالية، سان بريست للبيت المالك، ثم للداخلية، شامبيون دي سيسيه للعدل، لاتور دي بان للحربيه، لاوزيرن للبحرية، مونموران الذي يرجع تعينه إلى ١٧٨٧ للشؤون الخارجية. وكلهم - ما عدا نيكير - بناء لهم اتجاههم الليبرالي. لكنهم أصبحوا شيئاً فشيئاً مشبوهين في الجمعية الوطنية. وقد أدى فشل مشاريع نيكير المالية، والهجوم العنيف عليه من ميرابو وجماعة من أصحاب المصادر المنافسين، إلى استقالة في مطلع أيلول ١٧٩٠: إن ذهابه الصامت أثار قياس سقوط شعبيته السريع. ثم إن هجمات الجمعية، بين تشرين الأول وكانون، أدت إلى استقالة جميع الوزراء، ما عدا مونموران الذي كان مسجلاً في نادي العاقبة، ومرتبطاً مع ميرابو، فعدَّ منضوياً بإخلاص إلى الثورة.

أما الوزراء الجدد فلم يحز أحدٌ منهم ثقة الملك التامة: لقد كانوا رجالاً للاقليات تعهدوا بالولاء للنظام الجديد، باستثناء بعض الفنانين العظيمين القيمة وإن كانوا مغمورين، مثل تيفينار للبحرية، تاربيه للمالية. كان دبليسار الذي انتقل من المالية إلى الداخلية في كانون الثاني ١٧٩١ دستورياً معتدلاً. أما

العدل والحربي فأسندا إلى «دوبوردوتير» و «دو بورتاي» وكانا معروفيين، الأول لأنه أحد أعضاء كومونة باريز، والآخر باعتباره صنيعة لافاييت.

لكن هؤلاء الوزراء لم ينالوا أيضاً ثقة الجمعية. كانت الجمعية أشد احتراماً للملك من أن تفرض عليه وزراءه، وكانت تخشاه الخشية الكافية لأن تحذر من هؤلاء الذين اختارهم، فانتهى بها الأمر إلى أن أحْلَتْ هيمنتها الخاصة محلَّ ازدواجية السلطات النظرية.

لقد تبعت الجمعية الملك إلى باريز متأخرة بضعة أيام، في ١٩ تشرين الأول. وحلَّتْ مؤقتاً في رئاسة الأسقفية، ثم استقرت في ٩ تشرين الثاني في صلة «المانيج» حيث ستعقد حتى أيار ١٧٩٣ جميع جلسات الجمعيات الوطنية. لقد كان «المانيج» صالة قديمة لتعليم الفروسية بُنيت في مطلع القرن الثامن عشر، وتقع على محاذاة حديقة التويليري في شارع «سانت أورنوي». وكان لا بد من بناء مدرجات فيه بسرعة. أما المنصات المخصصة للجمهور فكانت سبباً في الفوضى الدائمة: إن التصفيق أو صرخات العداء كانت لا تنتي تقطع خطبَ الأعضاء. وكيف يعارضُ الأعضاء ذلك؟ وهم يعلمون أن قوتهم الوحيدة تكمن في الرأي العام، منذ تموز ٨٩.

في هذه الشروط تمَ العملُ التشريعي الحقيقى، لا في الجلسات العامة لكن فيما سُمِّيَ حينئذ اللجان. هذه اللجان تعددت شيئاً فشيئاً على اختصاصات السلطة التنفيذية. وكان عملها هائلاً، سواء في الميدان الاقتصادي (لجنة الزراعة والتجارة) والاجتماعي (لجنة التسول) أم في الميدان السياسي والدستوري (أنشئت لجنة الدستور في ٧ تموز). وبخاصة أنها أتاحت لهؤلاء النواب الذين لا تُكاد تُعرف أسماؤهم، والذين هم في غالبية الكفالية، والذين ندبهم الفرنسيون إلى مجلس الطبقات، أن يظهروا مدى قدراتهم، بعيداً عن الجلسات العاصفة التي كان يُهيمن عليها كبارُ الخطباء.

من الصعب اليوم تقدير مزايا مختلف الخطباء. والذي يُبيح لنا الاستشهاد ببعض الأسماء إنماء هو الانطباع الذي نقله عنهم معاصروهم وصحته قراءة خطبهم. ميرابو أولًا: «خطيب الأرستقراطية ونائب الديموقراطية» الذي كتب عنه شاتوبريان: «عندما كان يهزّ لبدته وهو ينظر إلى الشعب، كان يوقفه؛ فإذا رفع يده وأرى براثنه، ركضت العامة هائجة». لكن لا «بارناف»، ولا «روبيبيير» ولا، في اليدين غاراليس، استطاعوا أن يحرّكوا القاعدة كما فعل فيما بعد خطباء الجبروند. إن الجمعية التأسيسية تتميز، في تاريخنا البرلماني، بواقعيتها، لا بنزعتها الفظوية.

لا ينبغي أن نتصور أنه كان هناك، في ١٩٧٠، أحزاب، بالمعنى الحديث للكلمة. لأن أعضاء الجمعية التأسيسية كانوا، بهذه الطريقة، جاهلين بالحقائق الحزبية؛ فمثال مجلس الكومونات كان معروفاً جداً منهم. لكنهم كانوا يكرهون كلّ عميقاً كلّ تنظيم حزبي أو فئوي، لأن مثل هذا التنظيم كان، بالنسبة إليهم، عكس هذه الفردية وهذه الحرية الشخصية التي انتسبت بها العقلية الثورية البرجوازية. بيد أنه كان محتماً أن يظهر شرخاً ما أمام الخيارات السياسية. وكان تنظيم الجلسات ذاته يفسح المجال لذلك: فمفهوماً ما اليمين واليسار المدعوان إلى ذلك المستقبل السياسي، جاءا من المكان الذي جلس فيه النواب بالقياس إلى منصة رئيسهم.

إلى اليمين جلس جميع خصوم قرارات ٤ آب. كانوا يُسمون «الأرستقراطيين»، لكن هذه الكلمة اخذت تكويناً سياسياً أكثر منه اجتماعياً: إلى جانب النبلاء الحقيقيين الذي كان ممثّلهم الأكثر نفوذاً الفيكونت ميرابو (ميرابو تونو) وهو أخو الخطيب، كان يجلس كثيراً من العامة. وأحدّهم، الراهب «مورى» والذي قاد كل هجمات اليمين البرلمانية. كان موري ذا لغة ملوثة، شعبية برضاه، وكان لا يتردد في أن يشير بإصبع خشنة، إصبع ابن العامة، إلى الدناءات الواقعية والخيالية التي كانت تتسلط على عقله، وهو

ينتمي إلى هذه السلالة الخاصة بفرنسا، سلالة أبناء الشعب الذين يضعون حيلتهم ونفوسهم في خدمة التقليد، ويرتعشون بكل الحنين إلى الماضي. ولئن وُصف بأنه أرستقراطي فتلك عالمة حقبة كان الكره، لا نفاد البصيرة، هو الذي يعيّن خصوم النظام الجديد الذين كانوا يُسمون أيضًا «السود»؛ وأصل هذه الصفة السجالية ما يزال غامضًا: أهي إشارة إلى علم النمسا، وبالتالي إلى الملكة، أم إلى تأثير الكهنة في هذه الجماعة؟ ثم إن هؤلاء السود لم تكن لهجتهم واحدة: فإلى جانب المتعلّقين للقدح والفوسي، كان هناك رجال متقدّعون يدافعون بموهبة عن مذهب سياسي جاد. وكان أبرزهم نائبًا من ريفير فيردان (قرب تولوز)، هو «غازليس» الذي حاول الهجرة غادة ١٤ تموز ثم عاد ليجلس في الجمعية الوطنية. لقد كان «غازليس» نصيراً لملكية على النمط الإنكليزي، وكان مدافعاً عن أولية النبلاء، وقد أدرك أن الخطر الأساسي على النبلاء لا يأتي من الشعب بل من البرجوازية. وهو يحتاج على التمييز بين مواطنين سلبيين ومواطنين إيجابيين. وبذلك كان أحد الأسلاف الروحيين «لمنتوري» إعادة الملكية.

وأقرب من هؤلاء الملكيون الليبيراليون، وإن كانوا قد انحدروا من التيار الثوري ذاته. وقد رأينا كيف تكونت هذه الجماعة حول موئليه، في آب وأيلول ١٧٨٩. كانوا أنصاراً لأن يُعهد إلى الملك بحق النقض المطلق، وكانوا معادين لمجلس واحد: كانوا يُسمون من أجل ذلك «مقادي الإنكليز». وقد دفعتهم أيام تشرين إلى المعارضة. وانسحب موئليه إلى مقاطعته «الدوفينيه»؛ ولم يطل به الأمر حتى غادرها مهاجراً. واستمر آخرون - مالويه، لالي تولندا، كليرمونتونير - في تشكيل نواة مقاومة في الجمعية الوطنية، محدودة لكنها متقدّة. ولم يُشر إشارة كافية إلى أهمية هذه الجماعة الصغيرة في تاريخ الأفكار السياسية الفرنسية: إن فكرتهم المحركة، قيادة النبلاء في نظام محافظ وليريالي، سوف تتدفق بأشكال أخرى، وعلى أيدي رجال آخرين، حتى يمين الوسط «لجمهورية الدوقات».

ولا يعني ذلك أن النبلاء الليبراليين كانوا غائبين عن اليسار، على العكس. لقد سيطروا غالباً على المناقشات، وكان الحزب «الوطني»، كما كان يدعوا نفسه، فخوراً بأن بين صفوفه أشهر أسماء فرنسا: اثنان من آل لاروشفوكو، واحد من آل «مونمورنسى»، واحد من آل: «تاليران بيريغور». وكانت النبلة العسكرية التي اشتهرت في ساحات القتال في القرن الثامن عشر، ممثلاً بلافييت وبوهارنيه والأخوين لامييت. لكن القوة الحية بين الوطنيين كانت البرجوازية. برجوازيون هم الذين عملوا في لجان الجمعية. بورجوaziون هم الذين أصبحوا فيها تقنيين كباراً سيستفيدون فيما بعد من جميع الأنظمة: لتكره في «تروتسيه»، ميرلان دى دويه، لاجونيه.

أما في هذه اللحظة فتبرز أسماء أخرى. ثلاثة أقطاب ستتنافس خطوة اليسار. ميرابو. لقد جعلت منه بلاغته، منذ اجتماع مجلس الطبقات، زعيمًا من الطراز الأول، بيد أن ارتقاءه سيدمره، فمنذ شهر تشرين ١٧٨٩ سعى إلى الحلول محل نيك. ويختصر الشك الجمعية الوطنية وتصوّت على تعديل يمنع النواب من أن يكونوا وزراء. وفي أيار ١٧٩٠ ينتقل إلى خدمة البلاط مقابل تسديد ديونه ومعاش مقداره ٦٠٠٠ ليرة شهرياً. هذه الخيانة التي لم يبذل جهداً كبيراً لإخفائها أفقدته سمعته تدريجياً. ومنذ شهر كانون الأول، استطاع روبيبير أن يسحقه في نادي اليعاقبة. وعندما مات في ٢ نيسان، كان يُباع في الشوارع هجاء «لخيانة الكونت ميرابو العظمى». وكان بإمكان لاڤاييت أن يلعب دوراً عظيماً. كان قائداً للحرس الوطني، تحيط به شرذمة من الجنرالات ومن المصرفين ومن الصحفيين. وقد حظي، في الأشهر الأولى من ١٧٩٠ بشعبية حقيقة. لكنه أغضب جميع الناس: ميرابو الذي رفض خدماته والذي أوغر صدر الملك والملكة عليه. واليسار الذي اتهمه بالضعف حيال الثورة المضادة الأرستقراطية، هذا اليسار الذي صار هو والحزب الوطني شيئاً واحداً يحترس من شعبية لاڤاييت بقدر ما احترس من قابلية ميرابو للارتقاء. وهو يبحث عن زعامة بين النخبة التي كونتها القرن،

على الأقل في ذلك الشطر من النخبة الذي انضوى إلى النظام المولود في صيف ١٧٨٩، دون أن يُعرَض نفسه للشبهة ودون أن يتغيَّر جزاءً. وشيناً فشيئاً. يتشكل تالوثٌ لقيادة هؤلاء: أحد نبلاء السيف: الكسندر دي لاميٍّ؛ أحد نبلاء الرداء. دوبور؛ محام؛ بارناف. كان هؤلاء الثلاثة يحسدون لافليت، وإن لم يشاؤوا أن يقاتلوه جهاراً، وكانوا يعادون ميرابو الذي نذروا بدوره المعادي للثورة، وظلوا الرؤوس القوية في الحزب الوطني حتى آخر ١٧٩٠.

قوة جديدة: الرأي العام:

تجاوز الأهواء جدران «المانيج». وتشهد باريز فيضاً من الصالونات والجمعيات والنادي يتلاقي فيها النواب والصحفيون وكريات نساء الأристقراطية، وأعضاء المهن الحرة في الطبقة الثالثة الذين كانوا مغمورين حتى الأمس. وقد وصف شاتوبريان هذا الإزهار:

«ليس بوعي أن أصف مجتمع ١٧٨٩ و ١٧٩٠ بأحسن من تشبيهي له بالهندسة العمارية في زمن لويس الثاني عشر وفرانسوا الأول، عندما امتنزج الطرازُ المعماري اليوناني بالأسلوب القوطى... في جميع أنحاء باريز، كان هناك اجتماعات أدبية، وجمعيات سياسية، وعروض؛ وكان أولئك الذين سيدفعون صيغهم يطوفون بين الجمهور دون أن يعرفهم أحد، مثل الأرواح على شاطئ نهر النسيان قبل أن تستمتع بالنور».

وكان «السود» مُكرهين على بعض الحبيطة: ولذلك لم تكن تُعرف جيداً أماكن اجتماعهم. وفي نيسان ١٧٩٠، أنسواوا في الشارع الملكي «الصالون الفرنسي». وبعد أن أُجبروا هذا الصالون على حل نفسه في أيام، ظل مع ذلك موطنًا للمؤامرات الملكية: وهو الذي دبر في تموز، مشروع هرب الملك إلى ليون والعصيان المسلح في هذه المدينة.

واستقر الملكيون الليبراليون في كانون الأول ١٧٨٩، في شارع «الميشودير»، في «نادي الحياديين» وفيما بعد - نيسان ٩٠ - أنشئوا «النادي

الملكي» الذي جلب لنفسه العداء الشعبي من شارع «فوجيرار» إلى شارع «شارتر». ثم إنهم كانوا يستطيعون أن يلتقطوا في الصالونات مثل صالون السيدة «دي تيسيه» أو صالون الأميرة هيلين مع أعضاء الحزب الوطني. ويجب أن يُضاف إلى الصالونات التي يذكرها شاتوبريان، صالونات زوجات النواب النبلاء الليبيراليين والوزراء.

وظلت «جمعية ٨٩» التي أسسها سبيس والتي ما لبثت أن ضمت جميع أصدقاء لفابيت، أكاديمية محدودة، بسبب الاقتتب المطلوب: أعيان الدم والمال وحدهم كان يمكنهم أن يلتقوا فيها. أما جمعية أصدقاء الدستور فكانت هامة على نحو آخر. ولم ينل أصولها واضحة كل الوضوح. ففي ٣٠ نيسان ١٧٨٩ أسس النواب البريطانيون في مجلس عموم الطبقات، في فرساي، ناديًا ما لبث أن فتح أبوابه للنواب الوطنيين الآخرين. لكن الجمعية لم تتشكل إلا في كانون الأول ١٧٨٩. وهي تستقر في شارع «سانت أونوري»، في دير العيادة الذي سيشتهر باسمه. إن «نادي العيادة» الذي اقتصر في الأصل على «هيئة خباء» من نواب اليسار، فتح أبوابه لنجبة البرجوازية الثورية. وكان الاقتتب فيه ٢٤ ليرة- ينحى الفقراء جانبًا. وكانت طرائق عمله وأهدافه- المناقشات، الرقابة، مراقبة السلطات القائمة- تجعل منه متممًا للجمعية الوطنية وامتداداً لها. وقد أفلح النادي أن يُخضع له، بروابط الانضمام، الجمعيات التي هي من النمط نفسه والتي تتنظم في الإقليم. وفي حزيران ١٧٩١ كان نحو أربعينات وخمسون فرعاً تعرف بالجمعية الأم. وكانت كثافة هذه الجمعيات مذهلة أحياناً: عشرة نوادٍ في الراين الأعلى، عشرون في «الفولكوز»، خمسة عشر في «البوبي دي دوم». وهكذا نسج بيت عنكبوت البرجوازية الثورية حول نادي العيادة.

أدت حرية الصحافة إلى تكاثر حقيقي للصحف. وقد أمكن تصنيف مائة وخمسين صحيفة لسنة ١٧٩١؛ هذا مع أن هذا الإحصاء إحصاء ناقص،

مقتصر، جوهرياً، على الصحافة الباريزية. والكثير من هذه الصحف كان مؤقتاً، وبعضاها قُلد عدة مرات حتى ليصعب التمييز بين الأصل والتقليد. وكان لبعضها مع ذلك انتشارٌ واسع بسبب شخصية محررها الأساسي.

في اليمين، الصحافة المعادية للثورة لم تعوزها المواهب. وقد أسس ريفارول، في مطلع الثورة، مع الراهب «ساباتييه دي كاستر» «الصحيفة السياسية الوطنية» التي ظهرت، بشكل غير منتظم حتى تشرين الثاني ١٧٩٠؛ وفي الوقت نفسه كان يشارك بصورة مغفلة في «أعمال الرسل»، وهي صحيفة أُسسَت في تشرين الثاني، وغدت بعد ذلك، مع «سولو» صحيفة عنيفة وفظة من الخطأ أن نخلط بينها وبين ريفارول. كان ريفارول يفكّر، مثل «غازليس»، أنه يجب حتماً الاعتماد على الشعب لعزل البرجوازية. كتب يقول: «إن الملك، لن يعود ملكاً لفرنسا، إلا إذا برهن أنه لا يريد أن يكون بعد الآن ملك النبلاء» وليست هذه اللهجة لهجة «الصحيفة العامة للبلاد والمدينة» و«لغوتية الصغير». وفي «صديق الملك» كان الراهب «روابيو» وهو فكر نير وعميق، يقتصر على مساجلة أكثر اعتماداً على الحجة والبرهان.

لم يفلح المالكون الليبيون في إنشاء صحيفة لها نفوذها، وذلك بلا ريب لأن آراءهم القائمة على المحاكمة لم تجد فيها إطارها الملازم. وفي «المركور دي فرنس» إنما نعثر على جوهر فكرهم السياسي، بتقديم «ماليه دي بان». وهو يرى كما يرون هم أن أيام تشرين الأول آذنت ببدء مسيرة لا سبيل إلى مقاومتها، الثورة الاجتماعية، التي يشبهها بالغزوات البربرية الكبرى.

كانت الصحافة الديموقراطية هي الجدة الحقيقة. والصحف التي كان الناس يقرؤونها أكثر من غيرها هي: «الوطني الفرنسي» التي بث الحياة فيها «بريسو» صناعة لاقايتها لفترة من الزمن، و«ثورات فرنسا وبرابان» لـ لكميل ديمولان، وثورات باريز لـ «لوستالو»، والرسول لـ «غورساں»؛ وتستحق صحيفة مارا «صديق الشعب»، إشارة خاصة. إن مارا، بحدره إزاء الملك،

ولافايت والأعيان، وبيقظته المتشكّكة إزاء السلطات، وبحرارة قناعاته الديموقراطية (كان أحد النادرين الذين احتجوا على التمييز بين المواطنين السليبيين والإيجابيين) قد خلق لنفسه كثيراً من الأعداء. وقد كان غرضاً للتوجيه واللوم والمنع، عدة مرات. وفي آب ٨٩ لم يُمنح الحق في طباعة صحفته. بيد أنه أفلح في أيلول في إظهارها، لكنه اصطدم برقابة الكومونة، وفي تشرين الأول، اضطرَ إلى الهرب. لقد هُدِّد عدة مرات بالاعتقال، لكنه هرب، وعاد، وأظهر صحفته. ذلك أنه كان يعتمد على العامة في جيَهـ، - حي الأوديون الحالي - وعلى مساندة البرجوازية الصغيرة الباريزية. كانت الصحافة كالنادي، مدرسةً عظيمة تترَّب فيها البرجوازية الصغيرة التراب السياسي.

باريز:

عندما أنشأت الجمعية التأسيسية المقاطعات، فهي لم تَقصَد تحويل باريز إلى ٨٣/١ من تأثير فرنسا. ثم إنها لو أرادت ذلك فليست إدارة مقاطعة باريز - التي تضم حول العاصمة التواحي المبتدئ من بورجييه إلى «بورلارين» ومن «نانتير» إلى «شامبوني» - هي التي يمكنها أن تمثل الرأي الباريزي في تماماً.

دارت الحياة السياسية الباريزية الحقيقة حول ثلات مؤسسات: بلدية باريز، مناطقها، وحرسها الوطني. وقد عكست العلاقات المعقدة بينها اتجاهين دائمين في رأي المدينة العام: الميل إلى الحكم المباشر (ومن ثم الحذر من كل تمثيل)، والطموح إلى تضامن أساسي (ومن ثم رفض استقلال الحي).

بين ثلاثة مندوب في الجمعية البلدية لكومونة باريز، كان ستون منهم يشكّلون مجلس المدينة الذي كانت دوائره تهتم بالصالح النقفي (الشرطة، التموين، الصحة). وكان العدة باي يرأسها يساعد مكتب المدينة (واحد وعشرون ضابطاً بلدياً تنتخبهم الجمعية ويُكلّفون تسوية نزاعات الاختصاصات كما يكلفون في الوقت نفسه تعين المستخدمين). أما بقية

النواب - ممثلي الكومونة - فكانوا يجتمعون في برلمان لا اختصاص له، تحدّت سلطاته تحديداً سيئاً، واحتُملت احتمالاً أسوأ، وقد اقتصرت على نوع من الإشراف المعنوي.

كانت باريز، بالفعل، مناطقها الستين. وإذا كانت قاعدتها الانتخابية قد وسعت، في آخر آب ١٧٨٩، فإنها لم تكن تمثل سوى المواطنين الذين يدفعون ضريبة مباشرة وشخصية: أقل من %٢٠ بلا ريب من السكان الباريزيين. وكانت هذه المناطق بجمعياتها الابتدائية، وبجانها التي عهد إليها قرار ٥/ تشرين الأول رسمياً باختصاصات الشرطة، وبقراراتها ونماذجها، وعارضها، تقصد إلى الظهور على أنها التعبير المباشر عن السيادة الشعبية. ومن هنا حذرها من مندوبيها الخاصين إلى الكومونة: منذ ١١ تشرين الثاني، كانت منطقة الكورديليين (وكان مركزها حي الأوديون، حول شارع الطب) تفرض على ممثليها قسماً يتضمن التوكيل الإلزامي. ومن هنا أيضاً النزاعات المتكررة التي كانت تتواجه فيها مع المؤسسات التي ظلت قائمة فيها، مثل «شاتيليه» باريز: وأشهر النزاعات يتعلق بمارة وقد تقرّر أنه تحدث بأحاديث مهيبة، ودانرون - وكان إذ ذاك رئيساً لدائرة الكورديليه - الذي اعتُبر مُذنباً لأنّه تولّ الدفاع عنه. ومن هنا، على الخصوص، هذا الانبعاث الدائم لأجهزة الارتباط بين المناطق، في وجه البلدية، مثل جمعية رئاسة الأسقفية التي أعدّت منذ ١ آذار ١٧٩٠ خطة بلدية قائمة على الحكم المباشر. وحين استبدلت الجمعية التأسيسية، في أيار ١٧٩٠، بالمناطق الستين، ثمانية وأربعين قسماً، فقد أملت أن تضع حدّاً نهائياً لهذا الاضطراب الدائم، ولم ترد على أن نقلت - كما سنرى - المركز المرسل لموجات التخريب.

الحرس الوطني:

تشكلَ الحرس الوطني تلقائياً، في ربيع سنة ١٧٨٩ وصيفها، كان ميليشيات بورجوازية لبت هدفاً مزدوجاً: أولاً الدفاع عن الجمعية والثورة ضد

أي استخدام للقوة الملكية أو الأستقراطية، ثم المحافظة على النظام الثوري الجديد من أي تهديد بالطغيان الشعبي. هل الهدف الثاني يعلو على الأول؟ لنحترس من نقل أوهام اليوم الخادعة إلى الماضي. لأنَّ يكون للافايت قد تصور قيادته على أنها متراض للثورة المحافظة، شيءٌ مؤكَّد؛ ولكن عندما عارض الجمهور، في ١٨ نيسان ١٧٩١، ذهاب الملك إلى «سان كلُو» فإنَّ الحرس الوطني هم الذين أمسكوا بأعنَّةِ الخيل ومنعوا العربة من التقدُّم، وعيَّناً استفاض للافايت في الكلام على احترام الشرعية، وحرية حركة الحاكم الأول للدولة، إذ لم يلقَ أذنَاً صاغية. ولأنَّ تكون الجمعية التأسيسية قد قررت أن تخصِّ مواطنين الإيجابيين وحدهم بالاشتراك في هذه الميليشيا فذلك ما لا سبيل إلى إنكاره؛ لكنها لم تجرؤُ فقط أن تجرد «السلبيين» من سلاحهم، وهم الذين تطوعوا لحماية الثورة، في ساعة الخطير، بل إنها قررت، في كانون الأول، الاحتفاظ بهم نهائياً. والواقع أنه ما إن زال الخطير حتى لم يعد الحرس الوطني يجذب كثيراً من الناس: فبين ثمانين ألف مواطن إيجابي في باريز، لم يُسجَّل في السجلات إلا ما يقرب من ثلاثين ألفاً. وكان هذا التسجيل بالنسبة إلى كثير منهم مجرد إحدى الشكليات التي لا تكاد تُجبر على شيء. إن ارتداء البرزة الزرقاء أثناء الاحتفالات الرسمية، ونفوذُ الانتساب إلى ميليشيا النظام الجديد لم يكونا يُعوَضان بأي تعويض يومي. وببقى صحيحاً مع ذلك أنَّ التسجيل في سجلات الحرس كان يقتَمُ للبرحاجاوية، عندما تتطلب الظروف، ملاكاً تأسيسياً هو أصلح ما يكون للإعراب عن مشاعر الولاء للثورة. وفي مدن الأقاليم - أكثر من باريز - لأنَّ ملاكات أخرى موجودة فيها - إنما استغلَّ هذا الإمكان أوسع استغلال.

الاتحادات:

لم تَتَّخِذ ثورة تموز ١٧٨٩ البلدية طابعاً محلياً فقط، ففي مواجهة المؤامرة الأستقراطية التي كان الهلع يُغالي في اتساعها، فرض تضامن

الناس المتعلقين بالعمل الذي بدأته الجمعية التأسيسية روابط جديدة. وأمام الفراغ الذي أحدثه انهيار النظام القديم سعت البلديات وسعي الحرس البرجوازي، تلقائياً، إلى الاتحاد أي إلى أن يتوحدوا لا على شكل طاعة مشتركة، لكن على شكل إرادة جماعية: «أن يكونوا أحراراً معاً، لا أن يخضعوا كلُّ بمفرده». وهكذا نشأت الاتحادات، المظهر الأول لإعادة بناء قاعدة الوحدة الوطنية التي سعت جميع الحكومات الثورية إلى توجيهها دون أن تبلغ هدفها كلياً. ومنذ مطلع ١٧٩٠ اتسعت هذه الحركة وغيرت طابعها: إن الإيديولوجية تتقدم على هموم الأمن. ويتحول الاتحاد من وسيلة مادية ليغدو هدفاً: التأكيد على أن أمّة قد ولدت وأن مواطنيها لا يمكن التفريق بينهم بأية خصوصية محلية أو إقليمية. لتصبح إلى هؤلاء المتدينين الذين يمثلون، في شباط، بريطانيا والأنجو:

«نعلن على رؤوس الأشهاد أننا لسنا بريطانيين ولا انجبيين، لكننا فرنسيون ومواطنون من مملكة واحدة، ونحن نتخلى عن جميع امتيازاتنا المحلية والخاصة التي ننكرها باعتبارها امتيازات لا دستورية، نعلن أننا سعداء وأننا فخورون بكوننا أحراراً».

هذه الحركة كان يجب عليها أن تصل باريز. لكن لا الملك الذي كان حذراً من العفوية الثورية، ولا الجمعية التأسيسية التي كانت تخشى، شأنها شأن جميع الأجهزة الممثلة للثورة، حركة غير خاضعة للمراقبة قد تسمح للعناصر المعادية للثورة أن تُشعر بقوتها، لا هذه ولا ذاك كانوا يتمكّنون توسيع الحركة. فقرر إذن، بناء على اقتراح تاليران، أن الحرس الوطني وهذه يفوّض مندوبيه. وكان ينبغي اختبار تاريخ للاحتفال بوحدة الأمة، تاريخ يكون ذكرى ورمزاً في آن واحد: الاستيلاء على الباستيل.

كان عيد الاتحاد في ١٤ تموز ١٧٩٠. وفي الصباح، تجمع الاتحاديون في الشمال الشرقي من باريز، من باب «سان مارتان» إلى «الباستيل». قبل

أن يقصدوا «شان مارس». ولندع السيدة «دي ستال» تصف لنا الاستعداد للظاهرة ومجراها.

في «شان دي مارس» قُبالة المدرسة العسكرية، وغير بعيد عن قصر «الإنفاليد»، كان ينبغي أن يتم اجتماع الميليشيات الشعبية، كان لابد من إقامة نشرٍ من الأرض المعشبة حول هذه الساحة الواسعة ليوضع عليها المشاهدون. انضمت نساءٌ من مرتبة رفيعة إلى جمهور العاملين المتقطعين الذين جاؤوا ليساعدوا في استعدادات العيد. وأمام المدرسة العسكرية، قبالة النهر الذي يحاذى «شان دي مارس» أقيمت حادقة مع خيمة ليلوي إلية الملك والملكة والحاشية كلها. وقد نصبَ في الأرض ثلاثة وثمانون رمحًا عُلّقت فيها رايات المقاطعات، وشكلت دائرة، والمدرج الذي ستجلس عليه الأسرة المالكة جزء منها. وكان يُرى في الطرف الآخر من يجُح أعد للقدس الذي سيقيمه، في هذه المناسبة العظيمة، م. دي تاليران، وكان حينئذ أسفَق «أوتان». اقترب لافاييت نفسه من هذا المنجح ليُقسم يمين الولاء للأمة والقانون والملك، ووَلد اليدين والرجل الذي أقسم اليدين شعوراً عظيماً بالثقة، غمرت المشاهدين النسوة، بدا لهم الملك والحرية حينئذ متَّحدين تماماً. كانت الملكية المحدودة دائماً أمينة فرنسا الحقيقة: تجلَّت في عيد الاتحاد هذه لسنة 1790، آخر لحظة لحماسة قومية حقيقية».

كان ١٤ تموز ١٧٩٠ أكثر من احتفال: كان العيد العام الأكبر، كان يصحبه الرقص والرقصات الشعبية، وترتّيه الأكاليل والزهور، وينتهي بالولائم، وفيه ولدت تلك الأغنية التي لم يكُنْ الدعوة إلى المساواة فيها يحمّس الجماهير:

«من المشرع
كل شيء سينتم
من انتصَر رفعتناه
ومن ارتفع وضعناه..»

أكان عيد الطوباوية؟ لقد كان بخاصة صورة وحدة طوعية، واقفة
وسلمية تمنّت أن تكون فجراً لعهد جديد.

١٧٩٠: سنة النبالة الليبرالية والأوهام الصائعة:

لنقف لحظة عند ١٤ تموز ١٧٩٠. لنجاهل إرادياً ما سيأتي. ولنحاكِ
برجوازبي النظام القديم الذين كانوا يسجلون في يومياتهم انطباعات الزمن.
إن الصورة المسيطرة هي صورة لافاييت. كان بطلا العالمين، الأرستقراطي
الذي قاتل في المعارك الأمريكية، النبيل الذي طالب أمم «لومني دي بربن»
منذ ١٧٨٨ باجتماع الجمعية الوطنية، القائد العام للحرس الوطني، كان معهود
الجماهير. لقد استعار «البرت ماتيزير» من مارا عنوان أحد أجمل فصوله في
«الثورة الفرنسية»: لافاييت: عمدة القصر. ومع ذلك فهو يعلم أن لافاييت لم
 يكن فيه شيء من شارل ماريتبيل، ولا لويس السادس عشر من الملك الخامل.

لكن لافاييت هو، في الوقت نفسه، كاشفٌ ورمز: خلفه يزدحم هؤلاء
الأولاد الذين تحرّروا من النبالة والذين أوشكوا أن يكملوا، كما فعل إخوتهم
في إنكلترا، هذه الولادة بلا ألم للمجتمع البرجوازي الذي كان يحلم فيه
البرجوازيون أنفسهم. إن الحسابات الأولية بلغة في دقّتها الجافة. فيبين أربعة
وخمسين رئيساً للجمعية التأسيسية، ثلاثة وثلاثون ينتمون إلى الطبقة النبيلة.
وفي نادي اليعاقبة، تتالي على الرئاسة إلى جانب العامة، أشخاصٌ مثل الدوق
ديغينون، الكسندر دي بوهارنيه، فيكتور دي بروغلي. فكيف بالصالونات التي
كان الرأي الوطني العام تترسم معالمه فيها! وما بالك بجمعيات المقاطعات
والمناطق حيث الاحترام الموجل في القدم للطبقة الثانية ينفع بلا صدام مع
التعلق بالنظام الجديد! كان يبدو أن سنة ١٧٩٠ تثار للطبقة النبيلة من التدجين
الذي فرضته عليها الملكية المطلقة، كان ذلك ثأر بولافيليه، وسان سيمون،
ومونتسكيو، كان يمكن أن يكون ذلك إيذاناً بتوزيع جديد للوظائف، كما حفّته
الجزيرة المجاورة، ولم يتمّ شيء من ذلك. وسيوضع مجرى الأحداث ذكرى
هذه الكوكبة المضيئة من الأرستقراطيين المجددين بين الأوهام الصائعة.

عمل الجمعية التأسيسية: ترتيب المجتمع الجديد

المجتمع الجديد: الحرية والمساواة:

في نهار ١٤ تموز ١٧٩٠، بدا الإجماع إذن متحققاً من جديد بين جميع الفرنسيين: إنها الوحدة الروحية الكبرى في الوطنية. لكن الكلمة التي أصبحت مكرّمة جداً وموحية جداً، لا تشير إلى أي «فرنسا» كائناً ما كانت. إنها تُصح عن تعلق مُتحفته بتعصب فرنسا الجديدة المتحرّرة والمحرّرة. إن فاعلي الثورات أكثر حساسية، بطبيعتهم، للانقطاعات منهم للاتصالات.

فما هي فرنسا الجديدة هذه؟ جملة واحدة من إعلان حقوق الإنسان تحتوي كلّ شيء تقريباً: «يولد الفرنسيون ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق». الحرية والمساواة: هاتان هما الكلمتان العظيمتان اللتان تتفجر منهما ألوان الكبت الاجتماعية للماضي. وهذا يعنيان عن أن تكونا كلامتين مجرّتين، بل إنّهما تفصحان عن جميع حرمات المجتمع الأستقراطي. وهذا شبيه بالقول: إن النبلاء سيدفعون غالياً ثمن النظام الجديد حيث لم يتميّز بوضوح بعد الولع بالمساواة عن الانتصار التحرري.

الحرية؟ إنها قبل كل شيء نفي التّعسّف، أي أنها أمن الأشخاص، عدم التّوفيق التعسفي الإنكليزي. وهي على المستوى القضائي رفع يد الملك وأموريه الإداريين، ونهاية اجراءات التّفتيش وقدرة القضاة الكليّة: فمنذ تشرين الأول ٨٩ أفرجت لجنة إصلاح القضاء الجنائي عن المتهم بجرائم شبه آلي، بتنظيم قانوني للقبض على المتهم وللمثول أمام قاضي التّحقيق، وبالتالي تأكيد الدقيق لحقوق الإنسان. وفي ١٧٩٠ استُكمِل النظام بأن استعار شبيئين من النظام الإنكليزي: الطابع الشفهي والعام للإجراءات، وهيئة المحلفين المؤلفة من اثني عشر مواطناً يختارون بالفرقة من لائحة تحتوي على مائتي اسم ويكلّفون بالفصل في الجرم. وليس على القضاة بعد ذلك سوى تطبيق القانون المدون في القانون الجنائي الصادر في أيلول ١٨٩١، وهو يُناسب بين العقاب والجرائم، ويلغى إلى الأبد التعذيب على عمود التشهير، والكي بالحديد المحمي.

والحرية أيضاً حرية الرأي: حرية الصحافة والمكتبة التي ظلت غير محدودة تقريباً في أثناء الجمعية التأسيسية، بالرغم من ملاحقات «شانليه» - وهي ملاحقات ذهبت سُدى - لهستيريا «مارا» التشهيرية، وبالرغم من قانون صادر في آب ٩١ ولم يُطبق؛ إن وسائل التعبير السياسية، الصحف والكتب والنادي ظلت منذ ٨٩ بلا رقابة قمعية. لكن الحرية أيضاً هي حرية الضمائر ولا سيما الضمائر الدينية: وقد مُنح البرتستانت هذه الحرية منذ ١٧٨٧، من باب التسامح، على الأقل. لقد أكدّها الدستور، لكن الجمعية لا تجرؤ على الذهاب إلى أبعد من ذلك وعلى سن القوانين حول الممارسة العامة للعبادات غير الكاثوليكية، مثلاً.

لقد قالت كلمتها، على الأقل، في المساواة بين الحقوق الفردية: إذا أتاح التسامح حرية الضمائر، فهو لا يكفي لضمان تكافؤ الفرص - وهو المطلب الآخر الكبير للطبقة الثالثة، المطلب الوحدي الذي يخصه وحده. وفي هذا المجال، كان ٤ آب هو اللحظة الحاسمة الذي ألغى امتيازات الأشخاص، وإعفاءات الجماعات، وعدم تساوي الأرضي نفسها، وألغيت ألقاب النبلاء بعد ذلك بزمن قليل. في ١٩ حزيران ١٧٩٠ وهكذا تسارع تشكّل مجتمع المساواة الذي لا يتحدد فيه الناس بمولدتهم ولا يحميهم وسطّهم الذي مضت عليه قرون. لكنهم أحرار بمستقبلهم الفردي.

ومعنى ذلك أن الأقليات يجب أن تتحرّر أيضاً: يُعترف بالحقوق السياسية للبروتستانت منذ آخر ٨٩، ويستغل ذلك تاليران والراهب غريغوار وميرابيو ليطروا قضية الأقليات اليهودية. وبينما يهود الجنوب - يهود الجنوب العربي والجنوب الروداني - صفة المواطن الكاملة منذ كانون الثاني ١٧٩٠. أما يهود الأذراس، وهم في الغالب دائنو الفلاحين وهدف لعداء محلي شديد، فلنالوا تلك الصفة إلا في الجلسات الأخيرة للجمعية التأسيسية، في أيلول ١٧٩١.

ها هي ذي إِن مملكة فرنسا وقد غدت مجتمعاً من الأفراد المتساوين في الحقوق. وهذا ما تترجمه كلمة مواطن التي تستخدماها الثورة استخداماً واسعاً، وكأنها تريد أن تمحو نهائياً عالم الألقاب والمراتب، وكأنها تريد أن تدفع عنها مُسبقاً بالمفردات ما في هذه المساواة من هشاشة وتجريد: ذلك أن تاريخ المجتمع البرجوازي هو الذي يبدأ، لا تاريخ الفردوس الأخرى. وهو يبدأ حفأً بالتحرير: تحرير العمل والكفاءات والجداره والمواهب التي سينفتح المستقبل لها منذ الآن.

المواطنون غير المتساوين:

كان على مجتمع المساواة الجديد أن يصون القوى، وأن يتّخذ الاحتياطات، وأن يزن المخاطر. لقد كان يطلق من العقال ما يفوق التوقع مما لابدّ معه من بعض الضمانات البرجوازية حيال المستقبل: ولا ريب أن المقصود بذلك قبل كل شيء السلطة السياسية، أساس النظام الاجتماعي الجديد.

لقد تعلم رجال الجمعية التأسيسية جمِيعاً في كتب القرن، أن الأهلية حكم الناس تولد من التعلم ومن الاستقلال، إِنْ في الملكية، إِنْ من الرخاء. وهم يعرفون بالتجربة أن التدخل الشعبي، في السياسة، يمضي إلى العنف بسهولة أكبر مما يمضي إلى التسوية: طغمة النبلاء التقليدية أو جند الغواء العمى، الطريقان مكرهتان على حد سواء. ولذلك بدت المساواة في الحقوق السياسية، والتصويت العام، وما اللذان يحتوي عليهما ضمناً إعلان حقوق الإنسان، وكان الجمعية التأسيسية ترفضهما تلقائياً. جميع الفرنسيين متسللون أمام القانون، لكن لن يكونوا جميعهم مواطنين. والمواطنون أنفسهم لن يكون لهم الحقوق نفسها. فالمواطنون «الإيجابيون» الذين حددتهم قانون التصويت ينبغي أن يكونوا فرنسيين أو قد أصبحوا فرنسيين، وأن يكونوا مقيمين منذ سنة في الناحية، وألا يعيشوا في وضع الخدم، وأن يدفعوا أخيراً ضريبة مباشرة متساوية لأجر ثلاثة أيام عمل أو فوقها، أي ليرتين إلى ثلاثة سنواياً.

وبالرغم من الاحتجاجات المنفردة فقد كان اتفاق الجمعية عاماً جداً على إقصاء أشد الفرنسيين بؤساً وإقصاء الخدم من بين الذين يحق لهم الانتخاب، أي إقصاء ثلث الهيئة الانتخابية البالغة والمذكورة. لكن يبقى هنا أكثر من ٤ ملايين مواطن «إيجابي»، وهو رقم متقدم إذا قسناه، بعد خمسين سنة، بـ ٢٠٠٠٠ ناخب، في فرنسا لويس فيليب: إنه يضم، خارج الخدم الزراعيين، كلَّ الفقراء الريفيين، صغار الفلاحين والمزارعين، المياومين، كما يضم في المدينة جمهور الحرفيين والعاملين في المعامل المنزلية.

لكن هؤلاء الناخبين الشعبيين لا يقبلون إلا في الجمعيات الابتدائية: ذلك أن نظاماً انتخابياً على درجتين، صُوّت عليه في كانون الأول ٨٩ يضيف مفعوله الاصطفائي إلى مفعول العتبة الضريبية. إن الجمعيات الابتدائية تنتخب ناخبين من الدرجة الثانية، وهؤلاء أنفسهم ينتخبون النواب.

ومن هنا طبقتان عاليتان من المواطنين: الناخبون والمؤهلون لأن ينتخباً. وعلى الناخبين أن يدفعوا ضريبة تعادل أو تفوق قيمة عشرة أيام من العمل، أي من سبع ليارات إلى عشر سنوايا. وهو مبلغ زهيد يسمح للجمعيات الأولية باختيار اجتماعي واسع جداً. والمناقشة حول الشروط الضريبية لأهلية المواطن أن ينتخب هي التي تكشف للجمعية التأسيسية عن أشد الخلافات حدة: فالملكيون الليبراليون الذين سيطروا حتى أيلول ٨٩ على اللجنة الدستورية، أرادوا أن يجعلوا التقويض النبلي وفقاً على الملكية العقارية الغنية التي هي، في نظرهم، الضامنة الوحيدة للوطنية والاستقلال. بيد أن لجنة «توريه» الجديدة كانت أقل تشديداً: فهي تخضع حق المواطن في أن ينتخب نائباً لحيازة أي ملكية عقارية ودفع ضريبة تعادل ماركاً من الفضة، أي نحو خمسين ليرة. وهذا النبذ، نبذ مارك الفضة هو الذي يُولب أكبر قدر من الخصوم، في اليسار وحتى في وسط اليسار، من «بيتيون» إلى «ميرابو»: ذلك أن كثيراً من ذوي الموهاب الذين لا ثروة لهم أحسوا منذئذ أنهم مهددون بإحلال حاجز المال محل حاجز الطبقة. وقد علقت الصحافة الباريزية، وهي

التي تُنْصَحُ إِلَى أَعْلَى الْحَدُودِ عَنِ الْكَفَاءَاتِ وَالْمَطَامِحِ، مَعَ كَامِيلِ دِيمُولَانِ:
«يُكْفِي القُولُ، لِإِبْرَازِ سُخْفِ هَذَا الْقَرْأَرِ، إِنْ جَانْ جَاكْ رُوسُوكُورْنِي وَمَابْلِي
مَا كَانَ يَحْقُّ لَهُمْ أَنْ يُنْتَخِبُوا».

وَهَذَا يَبْدُو أَنَّ السِّيَادَةَ السِّيَاسِيَّةَ الْجَدِيدَةَ تَتَحدَّدُ عَبْرِ دِيمُوقْرَاطِيَّةَ وَاسِعَةَ
مِنَ النَّاخبِينَ وَقَلَّةَ مَهِمَّةَ مِنَ الْمَرْشِحِينَ. لَكِنَّ الْجَمْعِيَّةَ التَّأسيسِيَّةَ سَتَعْدِلُ
الْتَّوازنَ بَيْنَ هَذِينَ الْعَنْصَرَيْنِ فِي آخِرِ تَوْكِيلِهَا، فِي صِيفِ ٩١.

أَرَادَتِ الْجَمْعِيَّةُ التَّأسيسِيَّةُ بَعْدَ «فَارِين» وَبَعْدِ قَمَعِ «شَانِ دِيْ مَارِسُ»
ضَمَانَاتٍ أَكْثَرَ لِمُواجِهَةِ الْفُوضُى وَالْمَزَادِيَّةِ الثُّورِيَّةِ، وَهِيَ تَبْحَثُ أَيْضًا عَنْ دَعْمٍ
أَكْبَرَ لِدِيِّ أَصْحَابِ الْكَفَاءَاتِ الْمَعَادِينَ لِلْمَارَكِ الْفُضْيِّ. يُكَفِّي أَنْ يَوْضُعَ الْكَابِيَّ
الْسِّيَاسِيَّ فِي مَسْتَوِيٍّ مُتوَسِّطٍ، لَا فِي مَسْتَوِيٍّ أَعْلَى: إِنْ ضَرِبَةَ النَّاخبِينَ الْمُكْلَفِينَ
بِالْخِيَارِ نَوَابِهِمْ تَنَقَّلُ مِنْ عَشَرِ لِيرَاتٍ إِلَى رقمٍ يَقْعُدُ بَيْنِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ،
بِحَسْبِ الْحَالَاتِ وَالْأَمْكَنَةِ. لَكِنَّ الْجَمِيعَ مِنَ الْآنِ فَصَاعِدًا يَحْقُّ لَهُمْ أَنْ يُنْتَخِبُوا.

إِنَّ هَذَا النَّظَامَ، فِي حَالَتِهِ هَذِهِ، دِيمُوقْرَاطِيَّا عَلَى نَحْوِ وَاسِعٍ: وَإِذَا كَانَ يَسْتَبِعُ
مِنْ حَقِّ الْإِنْتَخَابِ أَشَدَّ النَّاسَ بُؤْسًا فِي الْمَدِينَةِ وَالرِّيفِ، وَإِذَا طُردَ الْفَقْرُ الْحَقِيقِيُّ مِنَ
الْمَجَالِسِ الْمُتَوَسِّطَةِ، فَهُوَ يَفْتَحُ أَبْوَابَ الْحَيَاةِ الْعَامَّةِ لِلْبَرْجُوازِيَّةِ الصَّغِيرَةِ الرِّيفِيَّةِ
وَالْمَدِينَيَّةِ بِأَسْرِهَا، لَيْسَ ذَلِكَ حُكْمُ الْأَعْيَانِ بلْ تَرْقِيَّةُ الْمَوَاهِبِ. إِنْ رِجَالًا، وَفِرَقًا أَشَدَّ
ثُورِيَّةً مِنْ نَوَابِ ٩١ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يُحْضُرُوا لِسَاعِتِهِمِ الْآتِيَّةِ وَأَنْ يَنْتَظِرُوهَا.

الطبقة الجديدة القائدة:

جَرْتُ الْثُورَةُ بِاسْمِ الْحَرَيَاتِ الْمُحْلَّيَّةِ وَبِاسْمِ الشَّعُورِ الْوَطَنِيِّ فِي وَقْتٍ
وَاحِدٍ. وَبِمَا أَنَّهَا مَعَادِيَةً لِلْاِسْتِبْدَادِ الْوَزَارِيِّ فِي النَّظَامِ الْقَدِيمِ، أَرَادَتِ إِطْلَالُ
مَرْكَزِيَّةِ الْمُكْلَفَةِ وَهِيَ تَوَحَّدُ هَذِهِ الْمُكْلَفَةَ، وَتَعْزِيزُ الْحَرَيَاتِ الْجَدِيدَةِ بِالْهَمْوَى
الْإِتَّحَادِيِّ الْكَبِيرِ فِي ٩٠-٨٩. وَالْمَوَاطِنُونَ الْجَدِيدُونَ هُمُ الْعَالَمُونَ لِهَذِهِ الْمَحاوِلةِ
الْهَشَّةِ، لَفِرْطِ مَا هُمْ مُسْكُونُونَ بِالْتَّاقْضِ الْمُتَفَاقِلِ نَفْسِهِ.

إِنَّ إِدَارَةَ الْمُكْلَفَةِ الْجَدِيدَةِ لَهُمْ طَبِيعَةً. وَلَهُمُ الْمَقَاطِعَاتُ وَالْمَنَاطِقُ، وَلَهُمُ
الْبَلَديَّاتُ: لِأَنَّ ذَلِكَ الْفَسِيفَسَاءِ الْكَبِيرَةِ الْمُخْتَلَطَةِ لِفَرْنَسَا الْقَدِيمَةِ تُخْلِي مَكَانَهَا

لتسلسل التقسيمات الإدارية. ففي الأسفل، على المستوى الضيق للحياة المحلية، أسس قرار ١٤ كانون الأول البلديات: أصغر قرية، كالمدينة، لها بلديتها التي ينتخبها المواطنون الإيجابيون من بين الذين تجاوزوا العتبة الضريبية عشرة أيام من العمل. وكذلك يجري التصويت لانتخاب العمدة كل سنتين، وهو رئيس الهيئة البلدية ووكيل الناحية المكلف بإدارة أملاكها والذي يعاونه مساعد في المدن الكبرى. وفي هذه المدن، على كل حال، إنما ترسّخ السلطات البلدية جذورها وتنمو، معضنةً بامتيازاتها الهمة، ولا سيما حفظ النظام.

وفوقها تأتي إدارة المناطق التي يعهد بها إلى مجلس عام في حالة مداولة، إلى مجلس إدارة أضيف يقوم بدور السلطة التنفيذية المحلية وإلى وكيل عضو في المجلس: وكلُّم تنتخبهم لمدة أربع سنوات الهيئات البلدية. والهرم الإداري نفسه موجود في المقاطعة: مجلس عام، مجلس إدارة، وكيل عام عضو في المجلس. جميع هذه الهيئات المنتخبة، المزودة بحقوق الشرطة والمصادر، ترتبط بالسلطة التنفيذية، أي بالملك، بمقدار ما هي مكلفةً تطبيق القانون. إذ ليس بينهما ممثل للسلطة الملكية، لم يشاً أعضاء الجمعية التأسيسية أن يحلوا أحداً محل المعتمد المكرّوه. كانوا أمناء للمطلب الثوري المزدوج، فضمّوا إلى توحد الإجراءات والتقسيمات الإدارية، التجزئة الانتخابية للسلطة. المبادئ نفسها والأطر نفسها تحكم إعادة التنظيم القضائي. في القضاء المدني قاضي صلح تنتخبه الناحية، ومحكمة منطقة من خمسة قضاة منتخبين أيضاً. وفي القضاء الجنائي، مجرد الشرطة في البلدية، قضاة الجنح لحاكم الصلح، الجرائم لمحكمة جنائية في المقاطعة: هيئة المحلفين الذين يؤخذون بالقرينة من لائحة المواطنين الإيجابيين هي التي تبت في الجريمة.

والاتهام نفسه لم يترك للسلطة التنفيذية، بما أنها موزعة بين مندوب الملك الذي يعينه الملك، ومُدعّ عام ينتخبه ناخبو المقاطعة. وتأتي على رأس هذا النظام القضائي محكمة للنقض تتّألف من قضاة تنتخبهم كلّ من جمعيات المقاطعة الانتخابية. ولا يمكن للجمعية التأسيسية أن تعبّر بوضوح أكبر عن

حضرها من السلطة التنفيذية، وعن استقلال السلطة القضائية، وهي تفتح في الوقت نفسه أبواب المحاكم الأساسية على مصاريعها لماموري لويس السادس عشر القضاةين القدماء، وهو وسط اجتماعي ملائم ملائمة خاصة لاختيار الثوري.

يبقى الجيش، وهو هيئه أرسنيراطية إلى أعلى الحدود، متحصنة بمرسوم ١٧٨١. ولا تجرؤ الجمعية التأسيسية على المساس بأسمه، على تأسيس التجنيد الإلزامي: إن برجوازيي المدن يرفضون المساواة في الخدمة العسكرية، بقدر ما يكره الفلاحون الميليشيا. لكنها تقضى على ما هو جوهري أي الرتب. لقد ألغت في ٤ آب امتياز النبلة، إنها تصفي بسرعة الوظائف العسكرية لتفتح الطريق هنا لنبوءة المواهب. ومن الآن فصاعداً سيعين الضباط على القدم أو بالمسابقة، ويغدو اختيار الملك محدوداً على نحو ضيق. وفي أوروبا التي سرعان ما تصبح مهدّة، لم تلْع الجمعية ضباط النظام القديم كما فعلت بالمعتمدين أو القضاة. لكنها تلغى نظامهم الاحتقاري خصوصاً أن الجندي البائسين أخذوا يرثون رؤوسهم.

وهي تضع وخاصة جيشاً جديداً يجنب الجيش القديم: إنه الحرس الوطني المنبع من أحداث صيف ٨٩، والمنظم في ٩١، والمؤلف من المواطنين الإيجابيين ومن الضباط المنتخبين. هذا هو الجيش البرجوازي الحقيقي، حارس النظام الجديد، جنود بلباسهم الأزرق بجنب الجنود وهم جنود الجيش الملكي القديم. الجيش منذ الآن مفتوح للمواهب: ويمكن لـ «كارنو» أن يتلأم تلماً أقل لأنه لم يولد نبيلاً.

ذلك أن نصيب ما هو مؤقت وما هو دائم ربما كان أقل أهمية، في هذا الجزء من عمل الجمعية التأسيسية، مما يمكن أن نسميه، على مستوى الحياة اليومية، ثورة الوظائف، وعلى مستوى التاريخ، ترقية مجتمع بأسره. جميع الdroits مفتوحة: السياسة، الإدارة، القضاء، الجيش؛ والشباب من العامة الذين

واتهم الحظُّ بأنَّ ولدوا بين ١٧٥٠ و ١٧٧٠ يحارون الآن فيما يختارون. قد ينقسمون - وهم منقسمون - حول المستقبل، لكنهم كثلةٌ واحدة ضدَّ الماضي، لأنَّهم مُستقرون ضده.

نقاوت السلطات

إنَّ هذا البناء الإداري الجديد، هذا التحرر الاجتماعي قد سبقتهما بادرة رئيسية أحسَّ المشرَّعون الجدد تلقائياً بأوليتها وثبتوا هذه الأولية: وهي مسألة السلطة - وهي المسألة المسيطرة في صيف ٨٩. ولا ريب أنَّ الحركات الشعبية قد حسمتها بقدر ما حسمتها الإرادة التشريعية الخالصة. لكنَّ أغلبية الجمعية تشاطر باريز رأيها، في هذه النقطة، حتى قبل أن تتفقى أثرها.

لقد أظهرت ذلك في آب وهي تصوَّت على مادة الإعلان: «إنَّ مبدأ كل سيادة يمكن جوهرياً في الأمة. وما من هيئة ولا فرد يستطيعان أن يمارسا سلطة لا تصدر عنها صراحة». وأظهرت ذلك في الأيام نفسها وهي تكتُّس المشروع الملكي بمجلس للأعيان محافظ. وفي الوقت نفسه التي استبعدت فيه أنصار النظام الإيكليزي من اللجنة الدستورية أصدرت قراراً باستمرارها وبمحضها إزاء السلطة التنفيذية. وهي تمنح نفسها حق اقتراح القوانين والتصويت عليها. السيادة القومية هي الجمعية. ولا يمكن لأحد أن يخطئ في ذلك.

ما العمل تجاه السلطة الشرعية القديمة التي أورثها إياها تاريخ فرنسا؟ لا أحد ينزع في وجود تلك السلطة وحتى في ضرورتها، ولا أحد طلب حتى الآن إلغاءها. ولكنها هي ذي وقد زالت عنها قداستها، وقد تفككت وأصبحت في المرتبة الثانية. ولم يعد لويس سوي «ملك فرنسا بنعمة الله وقانون الدولة الدستوري». وعليه أن يقسم يمين الولاء للأمة والقانون. وبالرغم من احترام الجمعية للماضي، أي لنعمة الله، فقد غدا ملكُ الحقِّ الإلهي منذ الآن مخلوق السيادة الوطنية. ومن الجلي أنَّ هذا التحول يمكن أن يكون صعباً لا على ضرب من الكبراء الغوفية فحسب، بل على نسق كامل من الاعتقاد.

إن العلاقات بين السلطةتين فجرت بوضوح عدم التساوي في القسمة. وقد حصل لويس السادس عشر في نهاية الأمر، على حق نقض قرارات الجمعية، لكنه نقض مؤقتاً، وهو حقّ تصعب ممارسته من جهة أخرى. إنه يعين وزراء الذين يختارهم إيجارياً من خارج الجمعية. لكن هؤلاء يمكن أن يمثلوا أمام السلطة التشريعية. ومعظم الموظفين الذين يختارون اختياراً منذ الآن أفلتوا من يد السلطة التنفيذية: ليس للملك من إشراف مباشر إلا على السفراء وكبار القادة العسكريين. وأخيراً، فهو يحتفظ نظرياً بإدارة السياسة الخارجية: لكن الجمعية، هي التي تبت، بناء على اقتراحه، بالسلم أو بالحرب، وهي وحدها التي تملك الكلمة الأخيرة حول المعاهدات، بعد أن يوقعها.

ذلك هو التنظيم السياسي الهش الذي دُعي دستور ١٧٩١، وأول دستور فرنسي في الأزمنة الحديثة، إنه يحاول تكير الثورة في وارثه، لكنه لا يحسن إخفاء عدم ثقته بالماضي وبالملك. ليس لويس السادس عشر سوى الموظف العام الأول، المأجور الذي تراقبه الأمة. إن إدارة المملكة، والسلطات التشريعية والقضائية تُقلّت من يديه لتنتقل إلى أيدي المجتمع البرجوازي الذي يرفض ضمناً - وهو يعلن العكس - أن يقاسمه الأدوار الأولى. فما يزال كل شيء حديثاً إلى الحد الذي لا يسمح للثقة بأن تسود: ليس النظام الجديد صريحاً إلا في ربيته.

التفريق بين المصالح:

في الميدان الاقتصادي تَتَّخذ احتياطات أقل مع الماضي لأن الماضي قد كفّ نهائياً عن أن يُعقل الحاضر بوطأته: إن سياسة كولبيير والسياسة التنظيمية في النظام القديم قد أبْقت عدداً من قيودها حتى الجماعة التأسيسية. لكن، منذ الخمسينات هدم النماء الاقتصادي والارتفاع البرجوازي أقساماً كاملة من البناء. ولم يكن رجال الجمعية التأسيسية أقوىاء فقط بهذا الارتفاع لطبقه بعينها أصبحت سيدة قطاعات حديثة في الاقتصاد، بل وأيضاً بنظرية اقتصادية تعلّموها من الفيزيوغرابيين وسادت إنكلترا منذ آدم سميث: إنها الليبرالية.

وهي ليست مذهبًا للقتال، بل للانسجام والتقدم الشامل: فمن التمجيد الميتافيزيكي - تمجيد النظام الطبيعي - وتمجيد الحرية الفردية، ينتقل الليبراليون إلى تمجيد المشروع الحر والمنافسة الاقتصادية، لكن ليجعلوا منها، وبجدل سيرته ماركس إلى نورهم، شرطًا النماء الاقتصادي والتقدم الشامل. إن الآليات الطبيعية للأسعار والأجور والأرباح وحدها تسمح بنمو الثروات اللامتهي: وتفاوت الناس الاقتصادي الناجم عن ذلك ليس متعارضاً مع تساويهم الطبيعي بما أن ذلك التفاوت قائم على أكثر العلاقات مساواة، تبادل الخيارات المتعادلة في السوق.

وهكذا فإن المجتمع المثالي والقريب جداً، بالنسبة إلى أعضاء الجمعية التأسيسية، هو ديموقراطية تنافسية بين صغار المنتجين الأحرار ومتوسطيهم، المالكين المستثمرين والمزارعين وأرباب العمل الصناعي، وأصحاب المعامل والتجار، لم يتصوروا أن مآل التراحم مكن أن يكون تحكم قلة من الأغنياء، وأن آمال الحرية، إفقار العدد الأكبر. الأزمنة الحديثة أرمنة التفاؤل: لن تغدو الليبرالية البرجوازية والديموقراطية متناقضتين إلا بعد ذلك بقليل.

المقصود بادئ ذي بدء إذن تحرير الإنتاج أي تحطيم كل ما هو احتكار وامتياز وتنظيم. وقد قيل الجوهري في ٤ آب، لأن قرار ٥ آب يعلن إلغاء «جميع الامتيازات الخاصة للأفراد والمقاطعات والولايات والمدن والهيئات والجماعات...» وبالفعل فإن الجمعية هدمت في وقت مبكر أوسع الامتيازات:صالح الكبri تصفيتها أكثر من الصغرى أو المتوسطة لأنها تبدو مبنية إلى أعلى حد على الاحتكار، وإن فهي مخالفة للطبيعة. وفي ربيع ١٨٩٠، انتزع من شركة الهند الكبيرة ملكيتها التي أحياها «كاللون» سنة ١٧٨٥، فاتحةُ المحيط الهندي لجميع المطامح. وفي السنة التالية جاء دور السنغال. وفي الوقت نفسه، وفي مجال مختلف كل الاختلاف، حولت الجمعية التأسيسية التشريع الملكي حول الاستثمار المنجمي: لقد أكدت مجددًا حقَّ الأفضلية

للفلاح المالك لسطح الأرض، ضد الشركة الكبيرة التي أرادت احتكار باطن الأرض باسم المنفعة العامة والقرار الملكي لسنة ١٧٤٤. إن فلسفة التزعة الفردية، والإيمان بالملكية الخاصة يغطيان هنا ديموقратية المصالح.

لكن مشكلة العمل المدني أكثر تعقيداً. والمرسوم الإجمالي في ١١ آب ١٧٨٩ لا يذكر الاتحادات الحرفية. ففي اليوم التالي للعصيان الباريزي المسلح وفي أوج الركود الاقتصادي، تراجع النواب أمام التقاليد وديموقراطية المصالح القابلية. وهم يلغونها فقط في ربيع ١٧٩١ بمرسوم ٢ آذار الذي يلغى الهيئات والاتحادات، وبمرسوم ١٤ حزيران الذي يحرّم الجمعيات المهنية، أو جمعيات أرباب العمل، أو الجمعيات العمالية. ينفي قانون «لي شابليه»، الوفي بدقة للمخطط الليبرالي، النقابية من الحياة الاجتماعية، بأساط إمبريالية العقد البرجوازي على عالم العمل. وإنها لعامة من علامات ذلك الزمان، أن أحداً من يسار الجمعية التأسيسية، لم يقف ليدافع عن حق العمل المأجور في الاتحاد.

إن للبييرالية البرجوازية، بالنسبة إلى المستثمر الزراعي الصغير، وجهاً آخر أيضاً: ذلك أن النظام المشاعي في الريف يحمي أصغر الفلاحين. و«ديك القرية»، المزارع الثري، صاحب المشروع الزراعي، هو الذي يطالب - ومنذ زمن بعيد - بفتح الأسواق والأسعار، بنهاية القيود الفرودية، بحرية المناوبة الزراعية، بالحق في تسبيح الحقول والمروج، وبنهاية الرعي الجماعي. لقد قال الغزيبورطيون ذلك من أجله: إنها شروط إنتاجية زراعية أفضل. لكنها أيضاً شروط رأسمالية ريفية. إن مراسيم ٤ آب حرّته من السيد الإقطاعي: بقي أن يُخلص من عباء البوساد.

وتتردد الجمعية إذ وقعت بين مبادئها وبين تحالفها الكبير الحديث العهد، مع مجموع العالم الريفي. وأخيراً توقف بينها: فتقرب حرية الأسعار، وتعد بحرية الزراعات، لكنها تقبل بالإبقاء على حق الرعي الشائع وعلى الأماكن

المشاريعية لمصلحة المعوزين. إن نظام ما قبل الرأسمالية يستمر حيّاً بعد قلب المؤسسات الاقتصادية، عبر الحقوق الجماعية القديمة، يعزّزه في ذلك تكاثر الملكية الفلاحية الصغيرة التي سُتُولَّ من الأموال الوطنية.

ولا يطرح تداول الثروات هذه المشكلات الاجتماعية: فحرية المرور جذرية على نحو أسهل من حرية العمل، على الأقل في المستوى الداخلي. إن الجمعية تلبي جميع مصالح المملكة إذ تؤسس حرية تداول السلع، والحركة الحرة للأسعار والأرباح. وذلك في مصلحة المنتج طبعاً. لكن عامة الشعب المستهلك يقبل أيضاً بالتخلّي عن الحماية القديمة التي أسسها «كولبير»، لأن الجمعية تلغي مع تأسيس هذه الحرية، ضريبة الاستهلاك التي لعنها في أن واحد الفيزيوغراطيون والطبقات الشعبية: ضريبة الملح والمعونات، ورسوم الدخول الكريهة تغدو ذكريات سيئة من ذكريات النظام القديم.

أما بالنسبة إلى التجارة الخارجية فإن هؤلاء النواب الذين وصفوا كثيراً بأنهم متذمرون لا يجرؤون على المضي إلى نهاية مذهبهم، أي إلى حرية التبادل: ولقد دلّهم النظام القديم، مع ذلك، على الطريق، في ٨٦، بالمعاهدة الفرنسية الإنكليزية، وفي ٨٧، بالسماح بتصدير الحبوب. لكنهم يستسلمون في هذه النقطة للخوف الكبير القديم العهد الذي أُجّجته أزمة ٩٠: إنه الخوف القديم من الجوع. فالرغم من المحصول الجيد لسنة ٩٠، منعت الجمعية تصدير القمح؛ ففرنسا الفلاحة تجرّ هنا فرنسا البرجوازية.

كيف ستتحيا الدولة الجديدة؟ لا يكفي أنها استخلصت الموارد غير العادية الناشئة عن بيع الأموال الكنسية. ينبغي تأميم إطعام الجيش، والمداخيل السنوية ولا سيما أن التعليم والمعونة العامة اللذين انتزعا من الكنيسة انتقلا إلى عائق الدولة. لقد أطاح بالنظام الضريبي القديم. أما الجديد فهو يعتمد المساواة: إنه يرفض التعسف والتقيش التعسفي ويقوم مبدئياً على العلامة الحقيقة للثروة، على المحصول الزراعي الصافي، وعلى الإيجارات

المدينية. وهو يميز ما خلطه النظام القديم، ويقرّ أنماط المداخل الثلاثة الكبرى: مدخل الأرض أولاً، وهو الأهم، - وهو الوحيد في اعتقاد الفيزيوفراطيين، - والضريبة العقارية هي التي ستعود بدخلٍ مقداره ٢٤٠ مليوناً. أما ضريبة الأموال المنقوله فلا يطلب منها سوى ربع هذا المبلغ. وأخيراً ضريبة المهنة التي تطال الربح الصناعي والتجاري.

هذه هي العدالة الضريبية المنشودة بحماسة في سنة ١٩٨٩ إن لائحة الضرائب الجديدة «تنقطع»، في الوقت الراهن، مع القديمة، وذلك بسبب قوّة الأشياء، نقص المعلومات وغياب الإدارة المركزية. لكن الذي تغيّر أكثر من التوزيع هو كيفية الجباية: لا تجرؤ الهيئات المنتخبة والتي غدت منذ الآن مكلفة، على إزعاج المواطنين الأحرار أو المسؤولين؛ وهذا يعادل القول إن حريةهم منذ الآن هي حرية الإفلات من الضريبة. وستغطى الأمة نفقاتها دون أن تقيدها على الثروة المنتجة: ولا بدّ أن تحول السندات منذ الآن إلى عملة.

هناك إذن الكثير مما هو وقتي في فرنسا الاقتصادية لسنة ١٩٩٠. وكان على الليبرالية البرجوازية أن تتألف، هنا وهناك، مع ديموقراطيةصالح الصغيرة الريفية والمدينية: كل واحد يريد أن يجني من التحالف الثوري الكبير قسطاً من الأجر، حياةً أفضل قليلاً. وعلى كل حال، إن التفاؤل الليبيرالي لم يتخيّل حتى الآن عدواً غير الامتياز الأرسقراطي: إنه يظل منفتحاً افتتاحاً عريضاً إلى اليسار، دون أن يرتاب في مزايا الديموقراطية. والخلاصة أنه إذا كان هناك عددٌ من الغالبيين فليس هناك سوى مغلوب واحد: في النظام الاقتصادي وفي النظام القانوني والاجتماعي، ففرنسا الامتياز هي التي ماتت. وفرنسا المشروع الحر هي التي تولد.

* * *

- ۱۴۴ -

الفصل الخامس

انزلاق الثورة

تموز ١٧٩٠. زال الخطر، وارتختي النابض. الرضا عن العمل الذي أنجز، والميل الطبيعي إلى النظام، والتغذية الشعبية التي صارت عادلة من جديد، كل ذلك يؤمل بمناخ من الاستقرار والسلام. وعلى الجمعية أن تعمل في هدوء لجاتها. وعليها أن تبني، على أنقاض النظام القديم، بيت الغد الجميل الذي حلمت به الطبقة الثالثة: بيّاناً منيراً، كبير الغرف، يجد فيه كلُّ واحد المكان الذي تهيئه له موهبته وشروطه، وتهيئه له أيضاً، وأكثر مما يظنَّ على العموم، هيبة التقليد. الثورة قد انتهت بالنسبة إلى من يحق لهم التصويت، وبالنسبة إلى ممثلينها.

١٦ آب ١٧٩٢. المأساة التي تجري في «التوبيري» تتجاوز كثيراً مصير لويس السادس عشر الشخصي ومصير الجمعية التشريعية التي طاغى عليها الشارع. إنه انهيار هائل. ففي البناء الذي أقامته الجمعية الوطنية التأسيسية يتهمَّ الجسر الأساسي. ويفتح التدخل الشعبي، هذه المرة، باب الاقتراع للجماهير، ويحل محلَّ الملكية جمهورية، بقوة الواقع إن لم تكن بقوة القانون.

أكانت هذه المسيرة حتمية؟ إن الجواب، من الجهتين المتطرفتين في الرأي، لا ليس فيه، إيجابيًّا. فبالنسبة إلى اليمين المتشدد، إلى مهاجرى تموز وذرِّتهم الروحية، إن الاستيلاء على التوبيري هو النضج الطبيعي لبذور الفكاك الاجتماعي وتدمير الدولة التي حلَّت بها المبادرات الأولى لمجلس

عموم الطبقات. وقد أحرَّ الملكيون الليبيون، ومن بعدهم «جاك مانفيلي» ثلاثة أشهر تحرك تلك الآلة التي لا رجوع عنها: إن أول استسلام أمام الهياج الشعبي في أثناء أيام تشرين الأول يجرّ جميع الاستسلامات الأخرى. أما في القطب الآخر، فهناك تقليد يساري يرى فيها مع المؤرخ السوفييتي مانفريدي «حركة الجماهير التي لا سبيل إلى مقاومتها». إن هذا العمل التاريخي الذي يذهب إلى أنه مادي يسمى، على نحوٍ مثيرٍ، الفترة ذاتها التي لم تستطع البرجوازية فيها أن تحقق أمنيتها، يسميها: «المرحلة الصاعدة للثورة البرجوازية».

هذه الاحتمالات مغربيةً أشدَّ إغراء. ولكي نفلت منها، لنطرح المشكلة بعبارات معكوسة بدقة. بأية شروط كان يمكن أن يستمر النظام الذي أرادته الجمعية التأسيسية؟ ولنجرؤ على القول: على أثر أية أحداث عارضة فشلت، في حالة الحاضرة، الثورة الليبية التي ولدتها القرن الثامن عشر والتي ستحققها بعد عقود من الزمن البرجوازية الفرنسية؟

الحدث المالي، بادئ ذي بدء. فحين أخذ أعضاء الجمعية التأسيسية على عاتقهم ديون الملكية القديمة، وحين زادوا من أعباء الدولة بالتزامات جديدة، وحين تخلوا عن جباية الضرائب - المкроهة جداً - التي مارستها الحكومة السابقة، فقد حكموا على أنفسهم بأن يبدووا من حيث انتهت الملكية المطلقة: العجز المالي واستدانة الدولة. والحلُّ الذي اعتمد، في نهاية الأمر، السند - العملة، كان لجوءاً إلى التضخم. وقد ولد، مع الزمن، فروقاً جيدة بين فئات المجتمع. فإلى المستائين من الدخل، إلى أولئك البرجوازيين الذين يعيشون عيشة نبيلة والتي سيقرّ بها كل شيء من المعارضة الأرستقراطية، سيضيف التضخم المستائين من الأجر الذين تضرروا بانخفاض قيمة العملة. بيد أن أعضاء الجمعية التأسيسية لم يكونوا أصحاب بدعة، في الشؤون المالية. لقد كانوا يفكرون، وهم شهدوا على المنحني الصاعد للقرن، أن صعوداً بطيناً وتدرجياً للأسعار يمكن أن يكون محراًضاً لأنشطة الاقتصاد. وإنكشف، أن حسابهم، في حينه، صحيح: كانت سنة ١٧٩٠ و١٧٩١، بالنسبة إلى القطاعات الرئيسية، سنتين مزدهرتين. وعلى مدى أطول، كانوا يرون المنافع

التي ستجنيها الدولة من الثروة المنقوله والعقارات المدينه بوجودها لها. ومعنى ذلك أن الصعوبات المالية، بدلاً من أن تَحْكُم الصعوبات السياسية، كما هي الحال في ١٧٨٧، حُكمت بها.

هل ينبغي تجريم الهجرة ومحاولات الثورة المضادة على الأرض الفرنسية؟ ينبغي أن نفترض فعاليتها تقديرًا صحيحاً. ففي «تورين» حيث التجأ منذ أيلول ١٧٨٩ الكونت «دارتووا» الذي أقام نوعاً من الوزارة، كان ملهمه الحقيقي، كالون، في لندن. وكان يلاحق هدفين اثنين: اختطاف الملك وأسرته، إثارة التمرد في المقاطعات التي يُعَدُّ أنها موالية. هدفان وإخفاقان. وسيدفع المسكين الماركيز دي فافرا، في شباط ١٧٩٠، حياته ثمناً لمحاولة اختطاف الملك. وباعت بالفشل الخطة الكبيرة لانتفاضة الجنوب الشرقي المنسقة مع غزو القطاعات الآتية من البيبيون. إن الثورة المضادة، وهي بلا دعم حقيقي، كان يمكنها أن تختلف في فرنسا فكرةً جماعيةً مستحوذةً عن مؤامرة دائمة، وأن تثير بذلك الاضطرابات. لكنها كانت عاجزة بالفعل.

ذلك الدعم ستقدمه إليها التدابير الدينية للجمعية التأسيسية. إن إيديولوجيتها القرن التاسع عشر، إيديولوجية المدرسة الثيوبراطية، وإيديولوجية المدرسة المتأخرة عنها المدرسة الراديكالية المعادية للأكليروس أشاعت فكرة تناقض أصلي بين الكنيسة الكاثوليكية والثورة. ومثل هذا التعرض لم يعه البَتَّة رجل ١٧٨٩؛ كان النواب، العلمانيون أو رجال الدين على حد سواء، كاثوليكين أو تربوا تربية كاثوليكية. وبين الديانة التقليدية والعبادة الجديدة عبادة الأمة، كانت وحدة لا طلاق. لكن الثورة ورثت من الملكية الاستبداد السياسي - الديني. ومن فلسفة الأنوار التسامح. وقد فادتها حرية الضمير إلى الاعتراف للبروتستانت ولليهود بالحقوق نفسها التي للكاثوليك. وأوهمت إزالة القداسة عن السلطة الملكية أعضاء الجمعية التأسيسية أنهم يستطيعون أن يقلدوا بلا مخاطر الإمبراطور جوزيف الثاني.

إن دستور الأكليروس المدني وهو قرارٌ وحيد الطرف من جانب الدولة يُعرَض على مجمع ببني، وقد أداه البلا، إن هذا الدستور سيمزق الصماائر.

والاشقاق لم يوجد داخل الكنيسة فقط، بل داخل الدولة أيضاً. لقد أهدت الثورة الجندي إلى هيئة أركان الثورة المضادة التي لا جد لها: العصاة من رجال الدين وأتباعهم.

بعد أقل من سنة، تقسم هيئة أركان الثورة ذاتها. أمطامح الأشخاص أم تنافس الجماعات؟ إنه بالأحرى انكسار أشعة تعديل المسرح السياسي إلى حزم متباudeة. المسرح هو باريز، مناطقها، جمعياتها الأخوية، إنها العامة التي تريد أن تسمع صوتها فيها. العمل والأجراء المنزليون الذين استبعدتهم النظام على اعتبارهم مواطنين سلبيين لم يشتراكوا بعد في هذه الجودة، لكن أهل الفكر من البرجوازية الصغيرة تتمي في نفسها الحقد على المارك الفوضي الذي سد عليها أبواب النهاية. ويرى أعيان الثروة والمولد فجأة احتكارهم السياسي مهندداً. وتكمّل المناقشات الاستعمارية التي يتقابل فيها، في أيار ١٧٩١، أصدقاء الزنوج وأصدقاء المستوطنين، انشقاق الأكثريّة الوطنية، وتشكيل حزب ملكي على غرار حزب ثوري، حول برناف ولاميت. لقد كانوا أمناء لروح إعلان حقوق الإنسان، لا لحرفيّة البيان الثوري، فأرادوا تثبيت مجرى الأشياء. ويقربهم المنطق من البلاط. لكن لويس السادس عشر يهرب، في ٢٠ حزيران ١٧٩١. وكانت «فارين».

هربُ الملك: نهاية أسطورة. كان لويس السادس عشر ملكاً دستورياً بالرغم منه، ولم تكن شخصيته لغزاً. فنحن نعرف اليوم اللعبة المزدوجة التي لعبها. ونحن نعرف الرسالة التي أرسلها، غداة أيام تشرين الأول، إلى ابن عمه في إسبانيا ليحتاج على الصكوك «المضادة للسلطة الملكية» التي «انتزعت منه بالقوة» فماذا كان رأي المعاصرين؟ إن قلة قليلة، قبل فارين، ومنها مارا الناطق المتنبئ باسمها، كانت تدخلها الريبة. ولقد مزّق هربه، وتوفيقه وعودته الهائلة والصادمة إلى باريز، مزّق الغشاء الذي كان يغطي تمثاليه. يستطيع بارنيف أن يقع الجمعية الفقة على ملكياتها بفكرة الاختطف. ويستطيع لويس السادس عشر أن يقسم يمين الولاء للدستور المعدل. لا أهمية لذلك! فالالية

السياسة المحافظة الكبرى تقصصها قطعةً أساسيةً: ملكٌ محبوبٌ ومحترم. ولا الجمعية التأسيسية ولا الجمعية التشريعية التي ثلثتها في ١٢ شرين الأول، ستنطلان قطبي القرار من الآن فصاعداً. وينبغي البحث في غيرهما، في نادي اليعاقبة الذي هجره المعتعلون، في الصحافة الديموقراطية، في شوارع باريز، عن الشعارات المعينة.

ولا تليث أن تغدو التعبئة حرباً. وهي حربٌ أرادها اليمين، لا ريب في ذلك. لقد كان لويس السادس عشر وماري انطوانيت ينتظران كل شيء من هزيمة تقى بفرنسا المذعورة بين أيديهما. وفيما عدا حفنة من المعتعلين الذين كانوا يلتقطون حول بارناف، كان النبلاء الليبيرون والبرجوازيون المحافظون يفكرون، مع لافاييت، أن حرباً قصيرة ستتيح للجنرالات أن يقهروا النوادي. لكن هذه الحرب كانت حرب الثورة. ومعارضة روبيير كانت موقفاً المنعزل. كانت الحرب، بالنسبة إلى حزب الحركة الذي كان «بريسو» وخطباء الجيرونوند حاملي نذر الحرب فيه، هرباً إلى الأمام. كانت سحب القلق والشك تنقل مناخ فرنسا الثورية: وكان لا بد لتلك السحب أن تتتساقط مطراً. وكذلك كان، وتلاشت معها آخر الفرص لثورة موطدةً.

على المدى القصير، ليس الرجل النافذ البصيرة روبيير بل بارناف. لقد تنبأ أن الهرائم الأولى ستتجزأ إلى اقتحام الجماهير العنيف للحياة السياسية وإلى نهاية الملكية. إن منعكساً شعبياً دفاعياً يجد اسمه أخيراً في: الوطنية، ينطلق ضدَّ المالك المتهم بالخيانة، ضدَّ الجنرالات الذين يرفضون القتال، ضدَّ أتباع «بريسو» الذين يتزدرون بين السلطة والمعارضة. وطنية ١٧٩٢ وهذه، وطنية «الوطن في خطر» وطنية ١٠ آب، وهي مركب من الأهواء والمصالح، يضمَّ ضدَّ الأغنياء المتهمين باللاوطنية، جميع الذين تعني الثورة بالنسبة إليهم الأمة والمساواة في آن واحد، هذه الوطنية ليست ابتكاً ولا اتصالاً: إنها ثورة ثانية.

* * *

الصعوبات المالية والدينية

كان على الجمعية التأسيسية، منذ عودتها إلى باريز، أن تحل على المستوى المالي مشكلة ثلاثة: تأمين الخزينة، تسديد ديون النظام القديم، أخذ الألهبة لتسديد الديون التي التزمت بها الدولة بلا تروّ.

المشكلة المالية؟ لا يبدو أن النفقات العالية زادت كثيراً: لقد ارتفعت من ٧٣١ مليون إلى ٨٢٢ مليون في ١٧٩١، لكن السلف القصيرة الأجل التي خلفها نicker سُددت في هذه الأثناء. المشكلة ليست في الموازنة وإنما في الخزينة إذ لم يعد ممكناً اللجوء إلى الوسائل التقليدية: فحين ألغيت قابلية الوظائف للبيع والشراء حُرم الطلب إلى محصلي الأموال ضمانة «حق الاقتراض» التي كان يحسمها عادة أرباب المصارف على أنها مسلفة على تحصيل الضرائب. أُنطلب السلف من صندوق الحسم؟ في تشرين الثاني، اضطر نicker إلى الاعتراف أن المكتشوف لديه تجاوز خمسة وعشرين مليوناً. الاقتراض؟ لقد جُرِب ذلك مررتين في شهر آب ولم يحصل سوى خمس المبالغ المرجوة: لم تكن الظروف مواتيةً كثيراً للقمة. مناشدة مشاعر التضامن البرجوازي؟ إن الضريبة الوطنية بربع العادات التي صُنُّوت عليها في ٢٦ أيلول، سيمضي عليها أكثر من ثلاث سنوات لتدخل صندوق الدولة. وكانت الضرائب القديمة تجبي بصعوبة: ٤% فقط من الدخل المقدر لسنة ١٧٨٩ ثم إنها ستلغى في ١٧٩١، ولن يغدو مردود الضرائب الثلاث المباشرة التي أنشئت حينئذ (العقارات وضريبة الأموال غير المنقوله وضريبة المهنة) محسوساً إلا في ١٧٩٣. ولا يمكن لضرائب الدولة القيمة التي قد تقدر

بخمس مليارات أَن تذكرها ثورة برجوازية. وكانت سياستها تتضمن أيضاً ديوناً جديدة: التعويض عن العشور القديمة المقطعة، إِحال الدولة إِزاء دائني الأكليروس، الدفع عن الوظائف الملغاة، أي نحو مليار إِجمالاً. ولقد دهش الناس من رفق النظام الجديد بدائني النظام القديم. لماذا أخذت على عاتقها ديون الأكليروس؟ لماذا لم تُنمِّ قابلية الوظائف للبيع والشراء ملغيَّة رأس المال الذي تمثله؟ هذا السؤال يعني أننا ننسى أن الثورة لا تتخلى عن كل شيء، وإنما يبقى فيها ترابطات أساسية. كان لا بدَّ إذن من العثور على المال دون نسف الأساس الاجتماعي للنظام الجديد: البرجوازية وأتباعها.

كانت هناك بالطبع الأموال الملكية التي طالبت عدة عرائض تشكّلها: كان ذلك قليلاً. وكانت ممتلكات الكنيسة تقدّر بنحو ثلاثة مليارات ليرة. ويعود الفضل في اقتراح تأميمها إلى أسقف - وهو تاليران بعينه - إن الحجج وإن تكن غير وطيدة من الناحية القانونية والتاريخية، إلا أنها كانت تؤثّر في هؤلاء الفقهاء الذين شُوّوا في تقاليد دولة الملكية المطلقة.

يقول أسقف «دوتان»: ليس رجال الدين مالكين على غرار المالكين الآخرين، لأن الأموال التي يتمتعون بها والتي لا يستطيعون التصرف بها قد وُهِبَت لا لمصلحة الأشخاص بل لخدمة الوظائف.

هذا التقسيم المتعلق بإدارة الثروة الكهنوتية أثار هياج اليمين. فحضر الراهب «مورى» المرابين واليهود الذين يستعدون للاستيلاء على هبات المؤمنين؛ وسعى إلى إثارة مشاعر الخوف لدى البرجوازيين المالكين: «إن ممتلكاتنا ضمانةً لممتلكاتهم نحن نهاجم اليوم، لكن لا تخدعوا. فإذا كان مجرداً من أملاكتنا فسوف تجردون بدوركم». ولم يجد ذلك؛ ففي ٢ تشرين الثاني، وضعت الجمعية تحت تصرف الأمة أملاك رجال الدين. وشكلت القسم الأكبر من الأموال التي ستنسَى منذ تلك اللحظة «وطنية».

كيف تستَخدَم؟ في ١٩ كانون الأول تقرَّر إنشاء صندوق استثنائي يرمي إلى تلبية حاجات الخزينة وفيما بعد إلى الوفاء بالدين، فنفت ملكية أول قطعة

من الأرض بقيمة ٤٠٠ مليون. وأصدرت، ربما تباع، سندات على الخزينة، بفائدة ٥% بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة كحد أدنى محولة على المبالغ التي ستنتج من العملية. فولدت الحالات الحكومية. لم ينجح هذا النظام. وإذا كان دافع الدولة المباشرون سيقبلون به طوعاً أو كرهاً، فإن الجمهور أظهر الاستياء. وسوف تصبح الحالة تدريجياً عملة ورقية. وفي ١٧ نيسان أُنزلت فائدتها إلى ٣% وغدا تداولها إجبارياً. وفي ٢٩ أيلول ألغيت الفائدة. وتم الإصدار عن قطعة ثانية تتجاوز المليار. وهبط الحد الأدنى للقطع النقدي إلى مائة ليرة (٦٦ آب) ثم إلى خمسين (٨ تشرين الأول) وأخيراً إلى خمس (٦ آيار ١٧٩١). إن نتائج الحل المعتمد لا ينبغي أن تقدر من وجهة نظر التقنية المالية وحدها. فلا جدال في أن الجمعية التأسيسية حين سمحت بمبادلة الحالات بالنقود إنما سوّقت قانونياً إقامة سعررين للبضاعة مما سرع خفض قيمة العملة. وهذا سينضاف إلى انخفاض سعر الصرف الخارجي الذي هو أسبق من القرارات المالية (بلغ نحو ٦١٠% في تشرين الأول ١٧٨٩). انخفاض رسمي لسعر الصرف الداخلي يبلغ حوالي ١٥% في ربيع ١٧٩١. وإذا نشط التضخم المالي الصناعة والمبادلات وقتياً فإنه كان يؤدي إلى إفقار ذوي العوائد الثابتة: أصحاب الدخل وأصحاب الأجور.

ومع ذلك فلم تحدث حتى خريف ١٧٩١ أزمة خطيرة. والذي سيحول الانخفاض الهادئ وغير المحسوس في الليرة إلى موجة تضخمية عميقة إنما هي الانعكاسات السياسية، ثم الحرب.

إن الهدف، على الخصوص، لم يكن مالياً فقط، بل كان سياسياً، يهدف إلى خلق جماعة متراصة من المالكين الجدد المشدودين إلى الثورة. وسوف يرسخ تحالفات الطبقة الثالثة عرض البلديات الأملاك الوطنية للبيع، والمزاد، بمحض قد تهبط إلى خسمائة ليرة، مع تسهيلات واسعة للدفع. فالللاجون، وبخاصة البرجوازيون الذين حصلوا على تلك الأموال وحدوا بين مصيرهم

ومصير النظام الجديد. وليس مدهشاً أن رجلاً سياسياً مثل جان جوريس يتحسّس هذا الجانب من السياسية المالية للجمعية: «الحالة - العملة أنقذت الثورة». لكن ماذا كان رأي الضحية في ذلك؟

إن جمهور رجال الدين والمؤمنين اعتنوا القضية الوطنية. ولم تُنسد علاقات الكنيسة بالدولة لا قرارات شهر آب. التي تلغي ضريبة العشر، ولا تصوّرت الثاني من تشرين الثاني الذي ألم أراضيها. لقد احتاج احتجاجاً شديداً «سيسي» والراهب «غريغوار»: ظلت الأولوية لتعلقهما بالثورة. ثم إن الدولة خصّصت، منذ ١٣ نيسان ١٧٩٠، للعبادة الكاثوليكية ميزانية نفقة كانت تعنى بالنسبة إلى معظم الكهنة حياة أفضل. لكن الكنيسة لا تخترل في الكهنة: إنها تتصرّف نفسها، من حيث هي منظمة زمنية، كهيئات روحانية لا يمكن أن ينفصل فيها الرأس عن الأعضاء.

ولسوف تتفتح الهوة شيئاً فشيئاً بين الكنيسة والدولة حول نقطتين: التسامح وتدخل السلطة الزمنية في المجال الروحي.

احترب إعلان حقوق الإنسان من الكلام على حرية العبادات: فكلمتا «حرية الضمير» لا توجدان فيه. لكنه حين أكّد أنه لا يجوز أن يزْعَج أحدٌ من أجل آرائه الدينية، فقد خلق حالةً فعلية: التسامح. ولم يعترض أحدٌ على ذلك. بيد أن الجمعية التأسيسية أزعجت الكنيسة عندما منحت البروتستانت (قانون الأول ١٧٨٩) ثم اليهود «البرتغاليين» من الجنوب الغربي (قانون الثاني ١٧٩٠) صفة المواطنين كاملةً: أفلًا يوشك أن يؤدي التسامح إلى علمانية المملكة؟

وأشد خطورةً من ذلك ادعاء رجال القانون الذين نشّروا على احترام التقاليد الاستبدادية - البابوية - التي كثيراً ما نخلط بينها وبين الغاليكانية الكنيسة - الحق في البت النهائي في قضايا تتعلق في آن واحد بما هو روحي وبما هو زمني. وهو ادعاء أكّد أحياناً بتكتير: «إن لنا بالتأكيد السلطة لتغيير الدين، لكننا لن نفعل ذلك». هكذا هتف كامو الذي كان مع ذلك مدافعاً عن

الكنيسة. ادعاء يتأكد على الخصوص في الواقع. فمنذ ٢٨ تشرين الأول أحيلت النذور الرهبانية؛ وفي ١٣ شباط ١٧٩٠ منعت تلك النذور وحُلت الجمعيات ذات النذور الاحتقانية ما عدا المكرّسة للمعونة والتعليم. وينزعج أسقف كليرمون:

«ما لا أعتقد أنه شرعي في تصرف هذه السلطة أنها تدمّر وحدها الحواجز التي لم تضعها، ذلك أنها تمنج، دون مساعدة الكنيسة، الحرية لأناس نذروا أنفسهم بملء حريتهم».

يحقّر «بارناف» هذه الوساوس: «يكفي ألا تتفق حياة هؤلاء الرهبان مع حاجات المجتمع حتى يُقضى بإلّغائهم». فهو مان يتقدّم أحدهما يقوم على المنفعة الاجتماعية، والآخر يقوم على أولية الروابط الروحانية الأبدية.

في ١٢ كانون الثاني، تذهب الجمعية إلى أبعد من ذلك. لقد قصدت، بحسب الدستور الاكليروس المدني، أن تمنح خدمة العبادة مكانةً منسجمةً مع مجموعة الوظائف العامة. فقد خفضت الأبرشيات من ١٥٠ إلى ٨٣ لتناسب مع عدد المقاطعات. وسوف ينتخب الكهنة والأساقفة على أيدي «ناخبين» من رجال الدين الذين مارسوا خدمتهم الدينية مدة خمس سنوات بالنسبة إلى الكهنة وخمس عشرة سنة بالنسبة إلى الأساقفة. وباعتبارهم مأجورين من الدولة فإن عليهم أن يؤدوا يمين الولاء للدستور. ولن ترتبط الرسامة الروحية بالبابا: يرسم الكاهن من أساقفه، أما الأسقف فيرسم من رئيس الأساقفة أو من أسقف آخر. وظلت الكاثوليكية دين الدولة.

كان هذا الإصلاح، في ذاته، مقبولاً من الكنيسة: ألم تتحمّل الكنيسة إعادة للتنظيم بمثيل هذه الفظاظة من جوزيف الثاني في بلاده؟ ومن جهة أخرى، فلو استثنينا معظم الأساقفة الذين عارضوا ذلك بسبب عدائهم الكلي للثورة الاجتماعية، كان جمهور الكهنة مستعداً لقبوله: وبناء على نصائح «شامبيون دي سيسية» و«واجيبلان» إنما صدق لويس السادس عشر هذا

المرسوم. لكن الكنيسة كانت تشرط شرطاً لابد منه: إن مثل هذا الإصلاح لا يجوز أن يكون قراراً من جانب الدولة وحدها، بل ينبغي أن توافق عليه سلطة روحية. مجمع ديني وطني؟ رفضت الجمعية التأسيسية ذلك. ثم إنها لو قبلت به فلن المشكوك فيه أن يلقى النجاح. ذلك أن كنيسة فرنسا وإن كانت غالياً كانية إلى أنها ظلت أشدَّ تعلقاً بالسيادة الروحية لبابوية روما من أن تقبل الموافقة على إصلاح لم يحصل على رضاها حتى لو كان ضمنياً، وكان «بي السادس» لا يستشعر سوى الكره إزاء أولئك المجددين في فرنسا. كان هو نفسه أرسنطراطياً، يأخذ بنصيحة سفير فرنسا الكاردينال دي بيرني الذي كان يخدم كنيسة بلاده في روما - وكان مستاءً من أحداث «آفينيون»، فأدان، في مجمع ديني سري، مبادئ إعلان حقوق الإنسان ولم يعلن موقفه من دستور الإكليلوس المدني إلا في آذار ١٧٩١، وذلك لكي يلقي الحرمان على القانون الذي «يطوّح بأكثر العقائد قفسية وأشد الأنظمة رسمية».

لم تنتظر الجمعية التأسيسية. فنوابها المسؤولون عن النظام العام لم يكونوا يرضون أن يسمحوا بتتمامي جوّ الضيق والحبرة الذي لا يمكن إلا أن يفید منه أعداء الثورة. كانوا يعون أنهم يبنون عالمًا جديداً فأفغوا أن يدعوا العالم القديم يوّفهم. ولذلك أعطوا مهلة شهرين للكهنة الذين يمارسون وظيفة عامة لكي يقسموا يمين الولاء للدستور وإذن الولاء لدستور الإكليلوس المدني المدرج في ذاك. فكان الانشقاق. قبل ثلث الأعضاء الكهنوتيين في الجمعية أن يقسموا اليمين في كانون الثاني ١٧٩١. أما في البلاد فأقسم سبعة أساقفة فقط، ثلاثة منهم بلا أبشريات ورفض بعضهم لأسباب اجتماعية أكثر منها دينية، مثل رئيس أساقفة «ناربون» «ديلون» الذي قال هذه الكلمة الفكهة: «يا إلهي، لو لم أكن سوى أسقف فلربما سلّمت كالآخرين، لكنني كنتُ نبيلاً». وأنف معظم الأساقفة، حتى الذين كسبتهم الثورة، أن يحيثوا بالتزاماتهم. أما عامة الكهنة فالتقدير أن حوالي نصف الكهنة كانوا، في البدء، «دستوريين». وفيما بعد، بعد المنشورات البابوية، نقض الكثيرون عهودهم. كما أن شروحاً أخرى

ستظهر مع تالي الحوادث، وهكذا فإن كهنة ملفين رفضوا أن يقبلوا في كنائسهم «الدخلاء» أي الكهنة الجدد الذين عيّنهم الأساقفةُ الدستوريون دون أن يحصلوا على الرسمة الكنيسية. إن هذا الانشقاق، بالرغم من محاولات تهدئة الجمعية التأسيسية التي نظمت، في أيلار ١٧٩١، حرية العبادة العاصية للدستور، سيحدث في العقليات افساخاً رهيباً. ففي الرأي الثوري يغدو الكاهن العاصي ومن يركن إليه متهمين «بالرأستقراطية وبالثورة المضادة». ومنذ ذلك، ضمن الإستراتيجية المعادية للثورة، كتلة مناوره هائلة على خط القتل.

الثورة المضادة:

عندما نفكّر في الثورة المضادة نميل إلى اعتبارها ككتلة واحدة. الواقع أنها متعدة تتوعّث الثورة نفسها. إذ تمرّج بالتقاليد الأристقراطية الليبرالية التي تعود إلى أيام فينيلوون وبولانفيلييه، تقاليد الحكم الاستبدادي المستير والحكم المطلق التام. كان، في البدء، هجرتان. كان الكونت «دارتووا» يدير بإيمان كالون من «تورين» التي لجأ إليها في ١٥ أيلول ١٧٨٩، الهجرة السياسية والتربوية. ومعه طبقة النبلاء القديمة المعهودة في البلاط، تنفق بسخاء وتجهز بصوتها وتهاجم فرنسا الثورية، أما في البلاد المنخفضة وفي رينانيا وفي سويسرا فإن المهاجرين الآخرين لم يُبدوا أية نية عدائة نحو مسقط رؤوسهم. في سنة ١٧٩١ فقط حدث تجمّع واضح. فحوال أمير «كونديه» المقيم في «ورمس»، شكّل صغارُ نبلاء الأقاليم الذين سافروا بلا مال، بسبب إخلاصهم لملوكهم، زمرة شجاعة جديرة بالاعتبار، وفي «كوبلانس» التي انتقل إليها «دارتووا» انتعشت، كما هي الحال في «تورين»، عادات نبلاء البلاط السطحية والباهظة التكاليف. وقد وجد التعارض التقليدي بين النبلاء المعهودين في البلاط وبين نبلاء الأقاليم، في كوبلانس وورمس أقطاباً جداً لخصومة قديمة.

أعظم خطراً كانت المحاولات المعادية للثورة في فرنسا. فلجنة «تورين» تابعت، أثناء سنة ١٧٩٠، خطتين: العمل على فرار الملك، وإثارة

العصيان المسلح في بعض الأقاليم. ولم تؤدّ الخطة الأولى إلا إلى الفشل؛ في المرة الأولى خطرت لأحد متعهدي الضرائب خطة فرار الملك فوشي به. ثم حاول المركيز «دي فافرا» أن يُعيد الكرّة، ولعل الكونت «دي بروفانس» دفعة إلى ذلك، فأوقف في آخر كانون الأول وشنق في شباط. أما انتفاضة الأقاليم، وإذا ضربنا صفحًا عن بعض عصابات النبلاء التي تشكلت في وقت مبكر في «بواتو» و«أوفيرني» و«الألزاس»، و«فرانش كونتي»؛ فإنها لم تكن تتطوي على تهديد جدي إلا في موضعين: الجنوب الشرقي (منطقة «نهم» و«غار» و«ارديش») حيث انصاف النزاع الجديد إلى الحرب التقليدية الدينية بين الكاثولييك والبروتستانت، و«ليون» التي كان عمدتها «امبرت كولوميس» على صلة «بالصالون الفرنسي». لكن لا معسكر جاليس في «فيفاريه» الخطة الكبرى للمؤامرة الليونية في كانون الأول ١٧٩٠ بلغاً غايتهما. كان هذا دليلاً على أن الثورة المضادة، إذا قصرت على قواها الخاصة، فإنها تظلّ ضعيفة.

ولنحضر مع ذلك من الخلط بين السببية الواقعية والحافز السيكولوجي. إن ظاهرة الذهان الجماعي الذي هزَّ البلاد إبان الربع العظيم لم ينقطع فجأة في تشرين الأول سنة ١٧٨٩ إن فكرة المؤامرة الأرسستقراطية المرتبطة بالتدخل الأجنبي ظلت تثير في فرنسا ١٧٩٠ ولا سيما في أقاليم الجنوب ذرعاً مولداً لمعكسات دفاعية عنيفة أحياناً. هناك أسطoir تصنّع التاريخ الحقيقي: كانت المؤامرة الأرسستقراطية واحدةً من تلك الأساطير.

المزايدة الثورية:

إن الكلمات التي نستعملها لم تتحذّد دائمًا الدلالة ذاتها. فكلمة «جمهوري» نلقاها في كثير من الكتابات في بداية الجمعية التأسيسية: إنها تدلّ في معظم الأحيان على التعلق بمحتوى الثورة السياسي - السيادة الشعبية بدلاً من السيادة الملكية - ولا تدلّ على الميل إلى شكل من أشكال الحكومة. ونادرون هم الذين أعلنوا - قبل فرار الملك - أنهم أنصار الجمهورية. مثل

ذلك الصحفي «روبير». وكذلك «الديمقراطيون»: فهكذا كان أعداء التيار الجديد يسمون في ١٧٨٩ جميع الذين يعارضون التعسف بالدستور. ومع ذلك فإن الكلمة تتحدد شيئاً فشيئاً وتبرز دلالتها الاجتماعية: إن معارضة مرسوم «مارك الفضي» تظهر أن المقصود بهم جماعات المتقين من البرجوازية الوسطى الذين حرمتهم الموهبة بلا ثروة من أهلية الانتخاب. ففي باريز وخاصة، كان الاستثناء شديداً عند إلغاء المناطق في أيار ١٧٩٠. وكان يمكن لعادة الإدارة الذاتية أن تتربي في تلك الأقسام الجديدة الخاضعة لبلدية الأعيان. وسيؤمن البديل النوادي الشعبية والجمعيات الأخوية. وكان أهمها جمعية حقوق الإنسان والمواطن التي تأسست حوالي شهر نيسان في دير «كور ديليين». وسجل فيها «مارا»، «دانتون»، «ليجندر»، «سانتير». وكان تركيبها البرجوازي الصغير جوهرياً يجعل منها منظمة أقل استشارية وأكثر نضالية من نادي اليعاقبة. وفي موازاتها تكونت عدة جمعيات شعبية بشكل عفوي وائتلت حول لجنة مركزية في أيار ١٧٩١. وكانت مراكز للتربية السياسية التي حافظت بين الجماهير على جو من اليقظة المشككة التي لا توفر أحداً. بيد أننا لا يجب أن نرى فيها منظمات عمالية ولا حتى محاور لاسقطاب المطالب الشعبية للامتيازولين كما ستفدو فيما بعد. لقد كان تمرين باريز، في هذا الوقت، مؤمناً تقريباً، وإذا كانت التكتلات العمالية قد أوقفت بقانون «لي شابيليه»، وإذا كانت المشاغل التي يشغل فيها العاطلون قد الغيت، فإن الأزمة تظل سياسية أكثر منها اجتماعية: إنشاء اجتماع الجمعيات الابتدائية التي دُعيت في حزيران لانتخاب الجمعية التشريعية فإن المارك الفضي لا التمييز بين السليبيين والإيجابيين هو الذي كان في مركز مطالب العامة.

أصدقاء السود وأصدقاء المستوطنين:

كان للثورة في المستعمرات، وبالخصوص في «سان دومينغ» أصوات يسهل التتبؤ بها. في الواقع، وجد كبار المستوطنين أنفسهم في تناقض كبير: كانوا يأملون أن يجدوا في أحداث فرنسا فرصة للتحرر من الوصاية الاقتصادية والسياسية للبلاد الأم، وذلك يستتبع حلاً على نمط الاستقلال

الأمريكي، لكنهم كانوا بحاجة إلى البلد الأم لاحتواء مطالب الناس الأحرار الملونين - المولدين - ولا سيما العبيد. وكان نادي «ملكسياك» في باريز، يمثل مصالح المستوطنين. وكان فيه ملكيون معتلون مثل «مالويه»، ووطنيون مثل لاميت، وأصحاب مصارف مثل «لابورد»: وكانوا يملكون مزارع وعيادة. وأصبح «بارناف» وهو صديق «لاميت» الناطق باسمهم في الجمعية. لكن المولدين وجدوا في جمعية أصدقاء السود (التي أسست في ١٧٨٣) داعم نشطة: بريسو، روبيبيير، الراهب غريغوار الذين تولوا الدفاع عنهم. لأن محاربة الاسترقاق - وهو الهدف الأولي للجمعية - كانت في مركز نشاطها: إن مشكلة الاسترقاق نجحت من الجمعية التأسيسية على نحو مطلق؛ نائب مغمور واحد من «فير ماندوا» هو «فيوفيل دي زيسار» قدم في أيار ١٧٩١ مشروع الكلمة «عبد»، مما يعني الإبقاء على نظام الرق، والمعركة الكبرى بين أصدقاء المستوطنين وأصدقاء السود دارت حول الحقائق السياسية للمولدين الأحرار. وفي تشرين الأول، على أثر القضاء على حركة تمرد المستوطنين في «سان دومينغ»، طرح بارناف لتصويت الجمعية تسوية: ففي مقابل إعادة سلطة البلد الأم على الجزر تتبعه الجمعية لا تقوم بأية مبادرة حول السود والمولدين إلا بناءً على طلب صريح ومحدد من الجمعيات الاستعمارية.

لكن المولدين في «سان دومينغ» يضطربون: وينظم أحدهم، وهو «فنсан أوجي» حملة عرائض؛ في شباط ١٧٩١ سيُجلد في الساحة العامة ويُعدم. ويبثور النقاش في الجمعية في أيار ١٧٩١، وتتبع الأغلبية أنصار المساواة السياسية، بالرغم من «بارناف». ويظهر «لاتجونبيه» أن التهجين جعل من المولدين «أولاد أم واحدة، وأخوة، وأبناء أخوة وأعمام» للمستوطنين والتفت إلى اليمين هازناً بمزاعم النساء العرقى:

«أنتم لا تريدون أن تدعوهن يقاسمونكم حقوقكم لأن لونهم ليس أبيض كلونكم؟ أستطيع أن أقول لكثرين ممن يثرون هذه المزاعم المضحكة: انظروا إلى أنفسكم في المرأة واحكموا!»

وبيرهن روبيبيير، في مداخلة ذكية، أن العرقية إزاء المولدين سيكون من نتائجها أن ترمي بهم بين أيدي العبيد. وفي ١٥ أيار منحت الجمعية الحقوقية السياسية للملونين الذين ولدوا من أم حرة وأب حر. ونتم انشقاق اليسار.

حزب ثوري:

أثار ربيع ١٧٩١ قطاعي الحزب الوطني أحدهما على الآخر، على نحو متزايد. ومنذئ لم يعد «مارا» الذي أبت حتىّه أن تهادأ، منعزلاً في تنديه بالثروة المفترنة باللا وطنية. فاضطراب العامة، والتدابير المقيدة أكثر فأكثر التي اتخذتها الأغلبية إزاء التعبير العام، تُفاقِر رجالاً سياسيين مالت أفكارهم في الاتجاه الديموقراطي. «فتوomas لينديه» يكتب إلى بلدية «بيرني» قائلاً إن إلغاء مشاغل البر والإحسان كان خطأً. ويحتاج روبيبيير على مراسيم ١٨ و ٢٢ أيار التي تمنع النوادي والأقسام من اتخاذ القرارات وتقديم العرائض. وتأخذ السيدة «رولان» بالهجوم على «طبقة الأغنياء». وإذا كان «مارا» يحارب قانون «لي شابيليه». فمحاربته له بسبب محتواه الاجتماعي وهو محظى سيدهش كثيراً كارل ماركس أقل مما هي بسبب ما يهدف إليه هذا القانون من منع المواطنين «الاهتمام المشترك بشؤون الدولة». إن خلاص الثورة، بالنسبة إلى هؤلاء الديمقراطيين، يرتكز على المحافظة التي لها الأولية، المحافظة على التحالف بين البرجوازية والشعب.

ردت الأغلبية البرلمانية في اتجاه معاكس. فما تخشاه في هذا التحالف هو الثمن الذي سيندفع. وهي تتبع ثالوثها الذي قربه موت ميرابو (في ٢ نيسان) من البلاط، والذي فصلته مسألة المولدين عن الديمقراطيين: كان برنامجه تعديل الدستور بقوية سلطات الملك وبرفع شروط ضريبية الانتخاب. وفي ١٧ أيار عرض «ادريان دي بور» الخطوط المرشدة للجماعة: «انتهت الثورة. يجب تثبيتها وحمايتها بمحاربة العنف. يجب تقييد المساواة، الحد من الحرية وتثبيت الرأي العام. ويجب أن تكون الحكومة قوية، متينة، مستقرة»

هذا هو برنامج حزب كبير على نمط حزب «ثوري». لكن هذا الثالوث حين سار على طريق قصر التوبيليري صادف عقبة اصطدم بها من قبل أنصار الملكية الدستورية: هذه العقبة هي الملك.

فرار الملك:

فهم المعاصرون فهمًا سيئاً نيات لويس السادس عشر. وظنَّ أنَّ من الممكن فصلها عن نيات ماري أنطوانيت. لكن الصورة التقليدية «لهذه النسواوية» التي تدفع زوجها الضعيف في طريق ملتوية للعودة إلى الحكم المطلق صورة لا تصمد لتحليل الوثائق. إن برنامج لويس السادس عشر وماري أنطوانيت هو برنامج ٢٣ حزيران ١٧٨٩: إنه يقبل بالحد من الحكم المطلق، بمبدأ الدستور؛ وهو يرفض إلغاء الامتياز، إلا في الميدان المالي. نعم للحرية، ولا للمساواة.

ومنذ تشرين الأول ١٧٨٩، تتصل لويس السادس عشر، في رسالة سرية إلى ملك إسبانيا، من الأعمال التي أجبرته الثورة على تصديقها. كتب إلى شارل الرابع:

اخترتُ جلالكم باعتباركم رئيس الفرع الثاني، لأضع بين أيديكم الاحتجاج الرسمي الذي أرفعه ضد جميع الأعمال المناقضة للسلطة الملكية والتي انترعَتْ مني بالقوة منذ ١٥ تموز من هذا العام. وأرجو جلالكم أن تتحفظوا بهذا الاحتجاج سراً حتى الفرصة التي يمكن فيها أن يكون إعلانه ضرورياً.

أية فرصة؟ الفرار. كان الملك والملكة حذرين من مبادرات الكونت دارتووا. وأملاً زمناً طويلاً، مع قصر نظرهما السياسي المزعج، أن تقترن الثورة ذاتها أبناءَها أنفسهم. كتبت ماري أنطوانيت، في كانون الأول ١٧٩٠: «المقصود انتهاز اللحظة التي تكون فيها الرؤوس قد صحت صحوة كافية

لتجعلها تتمتع بحرية عادلة خيرة، كما تمناها الملك دائمًا، بعيدًا عن الإباحة والفووضى..» سيكون دعمُ أوروبا دبلوماسياً.

فلماذا إذن قبلاً بفكرة الفرار، منذ شهر تشرين الأول ١٧٩٠، دون أن يعتمدا خطّة محدّدة؟ بسبب الخطأ في تقدير يومومة الثورة. وبين شباط وأيار تسرّع الواقع الجديدة تحقيق المشروع إذ تهاجر في شباط سيدات فرنسا، عمات الملك، ويثرن بذلك الشكوك الثورية. وفي ١٨ نيسان، عندما أراد لويس السادس عشر أن يغادر «التوليري» ليذهب إلى «سان كلود» كما يفعل كل عام، أجبره الجمهور على العودة على دراجه. فيقرر الفرار في ٢٧ أيار، وهو مقتطع بأن الوضع لا يسمح بغیر إمكان واحد هو الفرار، وراغب في الضغط على القوى الأجنبية التي آلمه قعودها، ويخرج في ١٩ حزيران. وقد أجل الموعد في آخر لحظة، أربعاً وعشرين ساعة.

ثلاثة رجال كانوا مسؤولين عن العملية. البارون «دي بريتي» الذي هاجر منذ ١٤ تموز وأخذ على عاتقه الحصول على موافقة القوى الخارجية. المركيز «دي بوبيه» الذي قضى حياته العسكرية في حرب السنوات السبع وحرب الاستقلال الأمريكية والذي أظهر صلابته حين قمع العصيان في الجيش، في آب ١٧٩٠. كان يقود قطعات اللورين والأبرشيات الثلاث. وهو الذي سيهتم بالاستعدادات العسكرية؛ ففي كانون الأول أرسل ابنه ليعرض على الملك خطّة السفر، موصيًا بأن يكون موقع «مونميدي» ملحاً. وكانت أصعب مهمة «الكسي دي فزان». فهو الذي تكفل بعده السفر، مشتريةً من بارونة روسية، هي المدام كروف، عربة سفر أوصت عليها. وهو الذي عمل على خرق الشقق الملكية ليقيم أبواباً بينها. وقدّ أن يكون الخروج من القصر من شقة أرضية شغلها الدوق «دي فيليكييه» قبل أن يهاجر، وتطل على باحتي «التوليري». لم يكن باب هذه الشقة يحرسه الحراس الوطنيون، وهو ما يثير الشك في مسؤولية لافلييت: أكان ذلك لتسهيل الأحاديث الليلية

الكثيرة بين «فرزان» والملكة؟ أكان ذلك مجرد طيش؟ ربما أراد لفافييت الذي كان يعتبره «غوفنور موريس» بارع الحيلة، أن يسهّل سفر الملكة. هذه الاستعدادات كانت تتطلب احتياطات لم تتوافر فعلاً. قبل ٢١ حزيران بكثير جرت وشایات: خادمة الملكة السيدة «دي دوشروي» كانت عشيقة «غوفيون» الذي كان الامر الثاني للحرس الوطني؛ وقد وُشت، بسبب غيرتها من السيدة «كامبان»، بمشروعات الهرب في آخر أيامه. وأشارت الصحفية الديموقراطية مراتٍ إلى معلومات نقلها إليها مخبرون متقطعون.

لم يكن الهرب مؤامرة مدبرةً تدبّراً حسناً. فاختيار الرجال، وبطء السفر، وبقطة الرأي العام الثوري قضت عليها بالفشل. كان «بوبيه» قد أرسل الدوق «دي شوازيل» وهو عقيد شاب شجاع، لكن تقصّه التجربة، ليوفر الأمان للمسافرين. سافر شوازيل في ٢٠ حزيران نحو الثالثة بعد الظهر مع مزين الملكة، وكان عليه أن يلحق بمفرزة الخيالة الأولى التي أرسلها «دي بوبيه» إلى «بون دي سوم فيل» لكنه أرسل في ٢١، نحو الساعة الخامسة بعد الظهر، بعد أن أفلّه ما أثاره حضور الجندي من غليان لدى الفلاحين، وحين رأى أن الملك لم يأت، أرسل ليونار إلى المفارز المهيأة في موقع الأبدال التالية يخبرها أن بإمكانها أن تُريح خيلها وجندوها. وبدلًا من أن يتراجع هو نفسه على الطريق المباشرة، دلف إلى طرق ثانوية، ناشراً الانفعال لدى الفلاحين.

لماذا لم يكن الملك هنا؟ كان «بوبيه» قد طلب عربتين خفيتين؛ وكانت عربة السيدة «دي كورف» تتطلّب ستَّ جياد وتؤخر البيل: كان هناك تسعة عشر بدلاً ونحو مائة جواد. ونصح «بوبيه» أن يُؤتى برجل قوي، هو المركزiz «داغو» ليقود السفر: ففضلت ماري أنطوانيت عليه مربيّة الأطفال الملكيين، وعندما عرض «فرزان» نفسه، رفض لويس السادس عشر. وكان «بوبيه» قد وقت السفر بحيث يصل الملك إلى «بون دي سوم فيسل» نحو الثالثة بعد الظهر. لكن الأسرة الملكية لم تحترم التوقيت منذ

السفر (الذي كان في الساعة الثانية بعد منتصف الليل بدلاً من منتصف الليل، وانته التأخر في الطريق لأن الملك ما إن سافر من باريز حتى غمره الفرح باستعادة حريته وكان يوقف كثيراً ليريح ساقيه من خدرهما. فكان دم «البيارنيه» عاد ليحيا فيه: «إذا ما اعتليت السرج فسأكون إنساناً آخر». وعندما وصل إلى «بون دي سوم فيسل» كانت الساعة السادسة والنصف ولم يكن هناك خيالة.

حينئذ أصبح موقف الأهالي هو العنصر الحاسم. وفي «سانت مينشولد» التي لم يكن فيها خيالة خيل إلى رئيس البريد «دروويه» أنه يرى الملك. لكنه لم يكن واثقاً من نفسه فترك العربية تمر. إن الشكوك الجماعية أمام وجود الجندي هي التي حدت بلدية «سانت مينشولد» إلى اتخاذ قرار مزدوج: إرسال «دروويه» وصاحب له لمطاردة المسافرين، نزع سلاح الجندي. هذه المبادرة غير القانونية من بلدة صغيرة بلجعة الدلالة على ريبة فرنسا الثورية. ومنذ ذلك الأمر. ففي «سانت مينشولد» جرد الحراسُ الوطنيون والجمهورُ الجندي من سلاحهم. وفي «فارين» حيث وصلت العربية في الحادية عشرة مساء، ضاعت نصف ساعة في البحث عن جياد. واستطاع «دروويه» أن يسبق ركب الملك ويستقر البلدية، ويعمل على سدَّ الجسر. ويُسِّجن لويس السادس عشر.

الغضب والخوف:

فضلت السيدة «رولان» ليلة أمس، رسالة كانت تستعد لإرسالها وأضافت هذه الأسطر:

«هرب الملك والملكة». أكتب إليك على عجل وعلى قصف المدفع وفي أعظم الغليان. ها هي ذي الحرب المعلنة. ومن غير الممكن تقريباً إلا يكون لفابييت متوطناً. الناس يضطربون في كل مكان».

استيقظت باريز وهي بلا ملك. غليان لا فتنة. إن غضب الشعب الذي يهاجم المشيوهين، ويحطم تماثيل الملك النصفية وزهور الزنبق، ويلتهم هباء

«الخنزير الأكبر» و «توانيت النمساوية» - توجهه السلطاتُ الثورية. ولا شك أن الفراغ الذي وجد على هذا النحو يشجع أنصار حل الاستبدال: الديكتاتورية على الطريقة الرومانية، كما كان يقترحها «مارا» منذ زمن بعيد، وصاية ٢٣ دوق «أوريليان» على العرش، الذي ينضوي في الوقت المناسب في حزيران، إلى الواقعية، الجمهورية على الخصوص، إذ يتکاثرُ أنصارها؛ وإلى الصحفيين بريسو، غورساس ينضاف رجالُ سياسيون مثل «كوندورسيه»، وإدارات كاملة مثل مقاطعة «بوي ودوم» ومقاطعة «هيلو». لكن شكل الحكومة، بالنسبة إلى الثوريين النافذين البصيرة. مسألة ثانوية. والشعوران المسيطران هما الغضب والخوف. الغضب على لويس السادس عشر الذي يريدون محاكنته. والخوف من مؤامرة هائلة يديرها المهاجرون والأجنبى وتتلو إنذار «فارين». لقد احتفظ روبيبيير، في ساعات الربع هذه برباطة جأشه. وكانت تعليماته أن لا تطرح مسألة نظام الحكم، وإن يُعد الشعب للرد على الهجوم المعادي للثورة، وأن يعاقب لويس السادس عشر.

لم تكن السلطات تفهم الأمر على هذا النحو. وقد أصدر لافاييت الذي تحدث مع بابي والكسندر دي بوهارنيه وكان رئيساً للجمعية في هذا الشهر، أمره في إعادة الملك «الذي اختطفه أعداء الثورة». من الذي خطرت له فكرة تحويل الفرار إلى اختطاف؟ الفرضية الأكثر احتمالاً هي فرضية «مرسية رينار». إن «دارندريه» وهو نائب خبير بالمناورات البرلمانية هو الذي يكون قد أوحى بذلك إلى لافاييت، بطل العالمين. وكان على الجمعية التي اجتمعت في التاسعة صباحاً أن تتخذ تدابير مباشرة دون أن تعلم بالبيان المضاد للثورة الذي تركه لويس السادس عشر قبل سفره. فقررت أن تستولى على السلطة التنفيذية محولة السيطرة الفعلية التي كانت تمارسها إلى دكتاتورية قانونية. وأخذت برأي بارناف عندما طلب تحاشي تدخل الشعب قبل كل شيء.

كان الشعب، مع ذلك متجمعاً، في ٢٥، ليشهد عودة الملك. ويصف لنا المشهد «بيتيون» وهو أحد المفوضين الثلاثة الذين أرسلتهم الجمعية لمقابلة الملك: «كان تراحم الجمهور هائلاً. وبدا أن كل باريز وضواحيها كانت

متجمعة. كانت سطوح المنازل مغطاة بالرجال والنساء والأطفال وكانت الحواجز تتواء بهم، وكانت الأشجار ملأى بهم. كان الجميع يضعون قباعاتهم على رؤوسهم؛ وكان الصمت الجليل يسود».

«شان دي مارس»:

في اليوم ذاته قررت الجمعية تعليق سلطة الملك وتتأليف لجنة للتحقيق في ظروف «الاختطاف». وقدمت هذه اللجنة تقريرها في ١٥ تموز: كان الملك بريئاً. والمذنبون الوحيدون هم «بوببيه» (الذي أخذ الحيطة فهاجر) والحرس الخاص. وقد آل الأمر، هذه المرة أيضاً، إلى «بارناف» ليستخلص المعنى العميق لهذا القرار:

«هل سننهي الثورة؟ هل سنبدوها من جديد؟ لقد جعلتم جميع الناس متساوين أمام القانون؛ كرستم الحرية المدنية والسياسية، أخذتم للدولة كل ما كان منتزعاً من سيادة الشعب. خطوة أخرى ويهدو كل شيء مشوّهاً ورهيباً، خطوة أخرى في خط المساواة تعني تدمير الملكية».

هذا البيان الموجه إلى الملوك لقي القبول. بيد أن الأغلبية البرلمانية وجدت نفسها واقعة في نزاع مثلي. لقد وجد اليمين في توقيف لويس السادس عشر مناسبة للقطيعة المكشوفة، للانفصال العنيف عن النظام الجديد. انسحبت من الأكثريية: ٢٩٣ نائباً رفضوا الاعتراف بصحة قرار تعليق سلطة ملك له حصانته وطلبت صراحة تدخل الأجنبي. جاء في «غوتينيه الصغير»: لا يمكن لفرنسا أن تتجدّد إلا بحمام من الدم». وكتب «غوفرنور موريس». في مذكراته: «إن التزاماً جاداً ومتيناً سيكون نفعه، فيما أعتقد أكثر من ضرره». إن نسيان هذه التهديدات والتغاضي عن رسائل الضباط المهاجرين التي صادرتها السلطات سيحرم الحلول المعتمدة من بعد ضروري لفهمها الكامل.

لم يكن الديمقراطيون بحاجة إلى الإثارة. لقد ضاعت نادي الكورديلين والجمعيات الأخوية من عرائضها ومن تظاهراتها. كانت تطلب

بأن تستشير الجمعية الشعب. كانت تطالب بأن يعاقب لويس السادس عشر، لكن العاقيبة، وأولهم روبيبيير، كانوا يحتمون الشرعية: بما أن الجمعية قررت فلن يذهبوا إلى شان دي مارس». وفي ١٧ تموز اصطدم أربعة آلاف إلى خمسة آلاف شخص من الحرفيين والأجراء البيتيين والعمال، بالحرس الوطني الذي رفع العلم الأحمر، علم القانون العرفي. كان هذا اليوم، كغيره من «الأيام الباريزية» داميًّا على أثر طلقة نارية انطلقت من مكان مجہول. لم تكن مذبحة: كان هناك نحو خمس عشرة ضحية. لكن هذه أول مرة تطلق فيها الميليشيا الثورية النار على الشعب. إن لون القمع سيغدو في التاريخ لون التخريب: العلم الأحمر.

اليعاقبة و«الفويان»:

لم تكن الأغلبية تقصد إلى القطيعة مع الثورة، كانت التعبير ذاته عنها. كان الابتعاد عن الهيئات غير البرلمانية، ومكافحة الصحف والناس الذين قد يشعلون الحرب الأهلية والأجنبية، وترسيخ النظام، تلك كانت أهدافها.

أما الهدف الأول فقد تم بلوغه منذ ١٦ تموز، ذلك أن المعتدلين هجروا العاقبة وحلوا في الشارع نفسه «سانت اونوري»، لكن في دير «الفويان» وتبعد كلُّ النواب تقربيًا؛ وبين ٢٤٠٠ مشترك باريزي سار على الدرب نفسه من ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠. وفي الأقلام كان الرأي السائد رفض الانشقاق والدعوة إلى الوحدة: إذا كان «الفويان» يقودون خمسة وأربعين فرعاً. وإذا كان العاقيبة يحتفظون منذ البدء بستة وعشرين، فإن أكثر من مائة وخمسين ينحازون إلى الوحدة. وكان يجب انتظار آخر السنة ليضمَّ روبيبيير هؤلاء الوحدويين إلى البيت القديم.

نظم القمع على يد لجنة بحوث الجمعية. أهي عدالة طبقية؟ إنها تضرب يميناً كما تضرب شمالاً. وإذا كان النادي الكورديلين سيفلغ مؤقتاً، وإذا لم يجد «ديمولان» قادرًا على إظهار صحفته، فإن «سولو» والراهب «روبو»

يلاحقان. وليس المقصود العقاب بقسوة، لكن محاصرة الحريق. وقد عارضت الأغلبية إنشاء محكمة استثنائية اقتربها نائبٌ من اللورين، وجاء عفو ١٥ أيلول ليكمل إفراج السجون.

بيد أن النضال على جبهتين يفترض استراتيجية. وكانت استراتيجية «بارناف» أن يقطع، على نحو ما، طرف في عجة البيض: أن يفصل من أقصى اليمين المتشدد يميناً وسطاً معتدلاً يدعم تعزيز السلطة الملكية، وأن يعزل بعض النواب اليعاقبة - روبسيير، بيتيون بوزو، غريغوار - عن كثلة النواب الوطنيين. هذه الاستراتيجية فشلت. ولم يجر «مالويه» معه أصدقاءه الوطنيين الذين لم يشجعهم البلاط على التسوية؛ وفي جميع النقاط الهامة تبع معظم النواب الوطنيين اليسار. التعديل الوحيد تعلق بالضريبة الانتخابية التي أُلغيت في مقابل إلغاء المارك القضي. لم يحصل الملك على سلطات جديدة، لكنه جاء إلى الجمعية ليقسم اليمين. وأقيمت احتفالات كبيرة، في دار البلدية، وفي «نوتردام»، وفي الأوبا احتفاء بلقيا الملك والبلاد. وعندما انفضت الجمعية التأسيسية أعلنت: «بلغت الثورة نهايتها».

الجمعية التشريعية:

تألفت الجمعية التشريعية التي اجتمعت في الواحد من تشرين الأول، من رجال جدد. وكان روبسيير قد طلب تصويت الجمعية التأسيسية على عدم قابلية أعضائها للانتخاب. اختارت الهيئة الانتخابية تمثيلها تبعاً للتجربة وللمسؤوليات التي اضطلعت بها هيئات الشرعية - المقاطعات والمناطق والبلديات - أكثر مما اختارت بالنسبة إلى انشقاقات الحياة السياسية الباريزية. وحين وصل الوافدون الجدد باريز انقسموا، فانتوى مائة وستة وثلاثون إلى اليعاقبة، ومائتان وستون إلى «الفويان». أما معظم الجماعة - أكثر من ثلاثة وأربعين - فرفضوا أن يختاروا بين الفئات المتحزبة. وقد أبعدهم تعلقهم الأساسي بمبادئ الـ ٨٩ وانتصاراتها عن جماعة كانوا يخشون تلوّتها بالباطل، وعن مركز للضغط كانوا يخشون طرائقه.

ثم إن الأبطال تعبوا. فلا فاييت يترك مركزه وينسحب إلى أراضيه في ٨ تشرين الأول: ولن يعود إلا في كانون الأول. وفي ١٤ يستعيد روسبيير في «أراس» جوًّا مسقط رأسه. ويُنتخب «بيتون» عمدة، ويعين «رودورر» وكيلًا تقليديًا في بلدية باريز فيمثلاً باريز المتعلقة لا بباريز المضطربة.

هذه الاستراحة توقف إلى لحظة الحركة الثورية. لتنستغل هذه الوقفة. هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٧٩١ هي غروب عصر جميل وعظيم. إن من السهولة بمكان، بعد مرور زمن طويل، السخرية من نفائس سياسية أصحاب «الفويان» فالعائق التي كانت تواجهها سياستهم - لعبة القصر المزدوجة، شكوك البرلمان، عداء الجماهير - كل ذلك وعاه أصحاب «الفويان». ولقد عملوا ما بوسعهم للمحافظة على الهدوء الداخلي، وعلى السلام في الغد.

ثورة في فرنسا أم ثورة في أوروبا:

كيف استقبلت أوروبا الثورة الفرنسية؟ إن التعاطف الذي لقيته، في البدء، الثورة الليبرالية كان شديدًا في الأسرقاطية الأوروبية الراغبة في النضال ضد الحكم المطلق المركزي. لكن الطبقة النبيلة وعت، بعد مراسيم ٤ آب، وبعد وصول المهاجرين الأول، الطابع المساواتي في أحداث فرنسا، فتغلب التضامن الطبيعي على النزاعات الصغيرة مع الحكم المطلق. في تشرين الثاني ١٧٩٠ نشر «بورك» أفكاره حول الثورة الفرنسية، التي ستصبح كتاب صلوات الثورة المضادة. وبقي التعاطف جليًّا في الأوساط المنتقدة من البرجوازية أو من الفئة الليبرالية في طبقة النبلاء. وظل أمثال كانت وفخته ورياشتيف وبراييس يتوجهون بأبصارهم إلى فرنسا. بيد أن إلغاء الحقوق الإقطاعية إنما وجد إشعاعه الكبير في طبقة الفلاحين. ولم يبلغ هذا الإشعاع البلاد المجاورة وحدها - مثل السافوا وسويسرا وبلجيكا ورينانيا - وإنما نرى الفلاحين في مدينة صغيرة من مملكة «نابولي» يجتازون ساحة السوق

صائحين: «نريد أن ن فعل مثلاً فعل الفرنسيون». إن الثورة الفرنسية كانت تحمل، بطبيعتها بذرة الثورة الأوروبية.

فاقت الحكومات لأسباب أخرى. ففي لبيج والبلاد المنخفضة النمساوية، انفجرت ثورتان في ١٧٨٩، قضت عليهما النمسا، لكن الدرس كان مثراً: فالخوف من العدوى الثوري لم يختف قط، ولا سيما أن قانوناً عاماً دولياً جديداً أخذ يتأكد في فرنسا بصدق الأمراء الألمان وأمراء «آفينيون». لقد أثار إلغاء الحقوق الإقطاعية غضب الأمراء الألمان المتكلمين في الألزس والذين كانوا يعتمدون بمعاهدات «وستفاليا». فرددت عليهم الجمعية التأسيسية، وهي تعرض عليهم تعويضاً، أن الألزس فرنسيّة، لا بحق الاحتلال، لكن بانضمامها الطوعي إلى الاتحاد. وثارت «آفينيون» على البابا، وطلبت في حزيران ١٧٩٠ وحدتها من جديد مع فرنسا. وترددت الجمعية التأسيسية فرفضت أولاً، ثم أعلنت في آيلول ١٧٩١ ضمّها، إن هذه الأمور القليلة الخطورة في ذاتها فقدمت إلى محل الأول مفهوماً جديداً ومعادياً للسلالية الملكية في العلاقات الدوليّة: فبعد حقوق الإنسان يجيء حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ونحن نفهم كيف أن مدافعاً عن الحكم المطلق مثل «غستاف» الثاني ملك السويد وأن الجبارية كاترين الثانية في روسيا يتقدّم حقداً على الثورة. لكن الملوك، في مجتمعهم، احتظوا برباطة جأشهم. فأبْلَت إنكلترا القيام بأي غزو: إن فرنسا ضعيفة أقل إعاقّة لتجارتها. أما القوى الصغيرة - إسبانيا، سردينيا، نابولي - فلم تكن تستطيع شيئاً بذاتها. كان كل شيء منوطاً بالإمبراطور. وكان الإمبراطور، حتى شباط ١٧٩٠، جوزيف الثاني، ثم «ليوبولد»، وكلاهما أخو «ماري انطوانيت» ولم يكن شغلهما الشاغل فرنسا، بل تركيا وبولونيا. ذلك أن النمسا أُلقت بنفسها سنة ١٧٨٨، بالاتفاق مع روسيا، في حرب ضد السلطان. وقد ترك ليوبولد الصراع منذ تموز ١٧٩٠، وظللت كاترين ودهما في معاهدة جاسي (قانون الثاني ١٧٩٢) لتنقية من انتصارها.

بقيت بولونيا التي بدأت في ٣ أيار ١٧٩١ نهوضاً متأخراً لكنه لامع، والتي كانت تهدّها المطامع الروسية؛ وضدّها تقارب بروسيا والنمسا منذ حزيران ١٧٩١. وكانت المسألة الشرقية بالنسبة إلى قوى أوروبا الوسطى، أي قوى أوروبا العسكرية الحقيقية، الرهان الأساسي على الرقعة الدبلوماسية.

نحن نرى أن التهديد بالحرب لم يكن موجوداً جدياً بالنسبة إلى فرنسا، من الجانب الأوروبي. لكن لويس السادس وماري انتوانيت حين أخطرتا «ليوبولد» بسفرهما، وحين حرصاه على تهديد الثورة، سيسوّقانه إلى ارتکاب خطأ بسيكولوجي. ففي ٢٥ آب ١٧٩١، وقع مع ملك بروسيا إعلان «بيلينيتز»: «إن جلالة الإمبراطور وجلاله ملك بروسيا، بعد أن استمعا إلى رغبات السيد أخي الملك والسيد الكونت دارتووا وعروضهما يعلنان معًا أنهما ينظران إلى الوضع الذي يوجد فيه حالياً ملك فرنسا على أنه موضوع ذو أهمية مشتركة بالنسبة إلى جميع ملوك أوروبا».

وبالفعل فإن التعبئة كانت خاضعة لاتفاق مفترض مع القوى الأوروبية الأخرى. لكن ذلك كان، في نظر الثوريين تدخلاً غير مقبول في شؤون فرنسا الداخلية، ومسوّغاً لمخاوفهم. إن مذكرة المستشار «كونينتر» المهدّدة، والتحالف النساوي البروسي، الموقّع في شباط، وموت ليوبولد الذي خلفه في أول آذار الشاب فرانسو الثاني، كل ذلك سيُنقص من مقاومة الحرب. لكن المبادرة إنما جاءت من فرنسا.

نواحي الضعف العسكري في الثورة:

إن ميزان الوسائل العسكرية التي تملّكها فرنسا في بداية ١٧٩٢، ليس مناسباً. ولا شك أن نوع التسلح ممتاز: مدفع «غربيوفال» وبندقية ١٧٧٧ مشهوران في أوروبا. لكن الكمية ناقصة: إذ يجري صنع مائة وخمسين مدفعاً وخمسة وعشرين ألف بندقية في العام وسطياً. والمشكلة الحقيقة تكمن في القيادة، في معنيات الجندي، في صصف التجنيد.

كان ضباط ١٧٨٩، في معظمهم، أعضاء في تلك الطبقة النبيلة في الأقاليم التي سرت أرسنال طبقة البلاط طرقها. وفي بدء الجمعية التأسيسية كانوا يأملون الكثير من النظام الجديد الذي كان يمكن أن يهبهم إمكانات الترقى. لكن عداءهم أخذ يشتد منذ شهر ١٧٩٠ الأولى: كانوا مرتبطين بالملك، بالشرف الإقطاعي، فكان لا بد من قسم يمين الولاء للدستور؛ وكانوا نبلاء فكانوا لا بد لهم من قبول إلغاء طبقتهم، وتطويع الضباط الكبار بالمسابقة. وكانت الهجرة قليلة العدد، قبل فارين، فتسارعت بعد ذلك: فمن بين تسعة آلاف ضابط، فر نحو ستة آلاف. ولسد مكانهم نصفيًا دعي صفُ الضباط، أما النصف الباقي فدعى إليه شباب البرجوازية الذين خدموا في الحرس الوطني. وبين الضباط القدامي الذين بقوا والذين شُك في أنهם ينونون السفر وبين الضباط الجدد القليلي الخبرة، كان هناك حذر متداول.

تأثرت بذلك معنويات الجندي. وكانت الثورة بالنسبة إليهم تحررًا من انضباط الجيش القاسي: كان الجنود يختلطون بالمواطنين، ويتكلمون في النوادي، ويرسلون العرائض. وكانت سنة ١٧٩٠ سنة تمرد: فالبحارة في سفنهم، والعامل في مصانع الأسلحة، والجنود في وحداتهم كانوا يرفضون كثيراً طاعة رؤسائهم ويتمردون. وكان العصيان المسلح الأكثر دوياً عصيان السويسريين في كتيبة «شاتوفيو» في نانسي.

لم يكن هؤلاء الجنود عديدين. ولم تكن الجمعية التأسيسية قد عدلت تجنيد جند خط المقاومة الذي كان يحتوي على نحو مائة وعشرين ألف رجل. وعند فرار الملك تقرر تجنيد كتائب من المتطوعين في الحرس الوطني، لكن من بين مائة ألف جندي مقدرين كان ثلاثة وثلاثون ألفاً تحت السلاح في نيسان ١٧٩٢.

مع فقدان الانضباط، والهجرة، ونقص الوحدة: كانت الحرب بالنسبة إلى فرننسا مجازفة باهظة الثمن.

الحرب التي أرادتها الثورة:

أسهم لويس السادس عشر وماري انطوانيت في السير إلى الحرب، وإن لم تكن المبادرة منها. لقد تمنياها منذ هربهما إلى «فارين». كانا يبغيان الهزيمة. كتب الملك إلى «بريتوني»:

«ستكون هناك حرب سياسية بدلاً من الحرب المدنية، وستكون الأشياء أفضل. إن حالة فرنسا المادية والمعنوية تجعل من المستحيل تحملها».

وكان وزير البحريّة، «برتران دي يولغيل» يشجع، من جهته، ضباطه على التفاف عن واجباتهم، وهذا يعني حثّهم على الفرار. وهكذا فعندما صوتت الجمعية في تشرين الثاني على المراسيم الثورية، احتار الملك. فرفض أن يصادق على المراسيم التي تهدّد المهاجرين والكهنة العصاة، لكنه قبل بفرح مرسوم ٢٩ الذي كان يدعوه إلى أن يطلب من ناخبي «تريف» و«مانيس» تفریق المهاجرين المتجمعين على أراضيهما. وفي ١٤ كانون الأول، جاء إلى الجمعية ليلاقي خطبة حرية بنوع خاص.

لكن هذه السياسة أثارت القلق مع ذلك، حول الملك، في الوزارة، وفي المجلس السري الذي يحركه الثالث. وقد بذل «بارناف» و«ديليسيير»، وزير الخارجية، جهدهما بتصاحهما للملك وكذلك برسائلهما للإمبراطور، في المحافظة على السلام. لكنهما كانا قد ضعوا في حزبهما ذاته. أما الأخيرة «لاميت» وهم ضباط فلم يكونوا بعيدين عن تطلعات «لافاييت»: إن حرباً قصيرةً ومحددة تسمح للجنرالات الذين يملكون القيادة أن يفرضوا ثبيت الثورة. وكان تكتل كامل يرتاد منزل السيدة «دي ستال» التي أصبح عشيقها «ناريون» وزيراً للدفاع. وكان في هذه الكتلة الشباب المتأهرون للنبلة العسكرية الليبيرالية: الدوق دي بيرون، بوهارنيه، لاتورموبورغ.

ولسوف يفدي أيضاً، بفضل «كوندورسيه»، زعماء اليسار أنفسهم. وكان رجل الحرب «جان بيير بريسو» المولود سنة ١٧٥٤ من أسرة من المرممين

في «البُوس»، والذي سافر كثيراً وقرأ كثيراً. قد نال، منذ بدء الثورة، بعض الشهرة بفضل صحفته «الوطني الفرنسي». وحين انتخب عن باريز إلى الجمعية التشريعية، اجتذب الخطباء الامعين، نواب الجبروند: فيرجينو، غاديه، جنسونيه، ولما كان قابلاً للتأثر بكثير من اللاجئين السياسيين الذين كانوا يفدون من بلجيكا ولبيج وهو لاندا وريانيا وسويسرا ليدخلوا النادي، فقد بسط بحرارة، في الجمعية وبين العاقبة، حجمه. لا بد من حرب ثورية: بتدمير «كوبلانس»، يُجبر الملك على أن ينكشف، ويعود الهدوء إلى الاستقرار. ستكون الحرب سهلة، وستنهض الشعوب لتحطم أغلالها. وأخيراً فإن من الواجب أن تندِّد العون إلى ثوار أوروبا. إنها صلبية الحرية.

أما روبيسيير الذي كان مناصراً في البدء، فقد أصبح متحفظاً، ثم أصبح معادياً بصراحة. وبرأيه أن مركز الشر إنما هو باريز قبل «كوبلانس». من الذي يريد الحرب؟ الملك ولا فاييت. ومن سيقودها؟ هما، هما دائماً. إنه يخشى الدكتاتورية العسكرية، وينبذ بمثالية «بريسو»:

«إن أغرب فكرة يمكن أن تولد في رأس سياسي هي الاعتقاد بأنه يكفي الشعب أن يدخل بلد شعب أحجمني وبهذه السلاح ليحمله على قبول قوانينه ودستوره. لا أحد يحب المبعوثين المسلحين».

لكن روبيسيير منعزل؛ وكلما مرَ الوقت تعاظمت الموافقة على الحرب، وأكثرت النادي والجمعيات من عرائضها.

في ١٠ آذار اتهمت الجمعية «ديليسير» فيستقيل وزراء «الفويان» ويدعوا الملك الديموقراطيين أصدقاء «بريسو» إلى الحكومة: في الخارجية «ديموربيه، في المالية كلافير، في الداخلية زوج السيدة رولان، في ٢٠ نيسان يصوت سبعة نواب فقط ضد الحرب المعلنة على «ملك بوهيميا وهنغاريا» وهذه الصيغة تُؤْكَل غالباً على أنها الحرص على إبقاء ألمانيا خارج النزاع. وهي من الناحية القانونية مطابقة للأعراف: ذلك أن فرسوا الثاني لم يتوج إمبراطوراً بعد.

إن «بريسو» ومن سوف يُدعون الجيرونديين لا ينبغي أن يحملوا مسؤولية الحرب وحدهم. فالتحدي الذي وجّه إلى أوروبا كان تحدياً جماعياً. وكون الجيروندي قد أسبغت على النزاع لوناً خاصاً، هو لون المثالية الفاتحة، أمرٌ مؤكّد، وكونها تختل في تاريخ الحساسية الفرنسية مكاناً متقدّراً أمراً لا ينكره أحد. لكن إرث الحرب الثورية التي ستنتمي معها لأكثر من قرن القومية الفرنسية يفضي إلى كليمنصو مثلاً يفضي إلى لامرتين. «الموت من أجل الوطن» لم يكن، قبل الكسندر دوماس، نشيد الجيرونديين وحدهم. ففي مواجهة الحرب، شكّلت الثورة الديموقراطية كتلة واحدة. وصمّمت في الجمعية أصوات الجيليين الآتين. وصمّمت أيضاً «مارا» منذ 15 كانون الأول. وانتهى دانتون وديمولان إلى هجران روبيبيير. ثم إن معارضة روبيبيير للحرب قد بولغ في دلالتها على نحو اعتباطي. وقد كتب روبيبيير ذاته بعد ذلك بقليل: «إني لم أعارض الحرب فقط، لكنني قلت إنها لا ينبغي أن تقوم إلا بعد تأكّدكم من أعدائكم الداخليين».

في داخل الاستراتيجية المشتركة بين جميع اليساريين، وهي استراتيجية تصبّ في ثورة أخرى، إنما حدث التباين التكتيكي الذي سيضعه في مواجهة الأغلبية العظمى من أصحابه. لقد أثار الإعجاب بصفاء ذهنه. ومع ذلك يحق لنا التساؤل إن كان تكتيكه، بالنسبة إلى منظوره، مجزياً. من الذي يوسعه أن يؤكد أن تطوراً محافظاً لن ينتصر لو ظلت فرنسا في السلم؟ لعل المثالية الجيروندية هي التي كانت، بالنسبة إلى اليسار، الحل الواقعى.

ذلك لأن النزاع سيؤدي إلى نتائج خطيرة توقعها بارناف وقلة من المعتدلين. فهم في كفاحهم المستمر للحفاظ على السلم كانوا يقدّرون المخاطر التي كانت تترصد الملكية، ومعها النظام الليبيرالي والبرجوازي على هو قلوبهم. وقد انتصرت لعبة البلاط المزدوجة، وتبجّحات جنرالات لافاييت الوهمية، على صفاء أذهانهم.

مطالب اللامتسرولين:

تلاقي وقوع الحرب مع أزمة اقتصادية خطيرة، لا كما كانت الحال في ١٧٨٩، الفحط الذي سببه سوء الموسم. أزمة ١٧٩١ وكانت عادلة. أما هذه المرة فهناك قضية الحالة الحكومية - التي تحولت قيمتها إلى ٥٧٪ من المبلغ الاسمي في حزيران ١٧٩٢ - وهناك رفضُ الفلاحين أن يسلموا الحبوب مقابل عملة هابطة، وهناك الارتفاع الشديد في أسعار المحصولات الاستعمارية ومردّه إلى تمرّد عبيد «سان دونونغ». لقد أضافت سنة ١٧٩٢ اضطرابات الأقوات إلى الثورات الفلاحية المستمرة منذ الصيف السابق. ففي ٣ آذار قتل عده «ليستامب»، سيمونو على أيدي الجمورو الذي كان يطالب بالتسعير. وأجبر شعب الضواحي، في باريز، منذ ٢٠ كانون الثاني، البغالين على خفض سعر بيع السكر؛ وفي ١٤ شباط نهيت غسالات «غوبلان» الحوانين.

وأول مرة ثبت نفسها حركة شعبية مستقلة تجمع بين المطالب الاقتصادية وضرورة ديموقراطية سياسية حقيقة. أهي حركة بروليتارية؟ كلا. فهي تضم إلى العمال، عمال البيوت، والحرفيين وأصحاب الدكاكين الصغيرة. وما يحركهم ليس زيادة الأجور، بل تسعير المواد، وكره المحتكرين، والخذر من البرجوازيين المتهمين بالتواطؤ مع العدو. وهم يسمون «اللامتسرولين»، لا لأنهم لا يرتدون البنطال، وكان نادراً في ذلك الزمان، لكن لأنهم يحقرون السراويل ذات الجوارب الحريرية التي يرتديها الأغنياء، النبلاء والبرجوازيون.

إن نزعة «اللامتسرول» تنتشر في الجمعيات الأخوية التي تفتح من أجل المواطنين السالبيين. وهي تبلغ أوج حماستها في الحالات الوطنية الكبرى. في ١٥ نيسان، تنتظاهن باريز تكريماً لسويسريي «شاتوفيو» الذين عُفِي عنهم وخرجوا من السجون، وتكريماً للحرية. ويجد الأخوان المتعاديان: «أندريه شينينيه» و«ماري جوزيف شينينيه» في ذلك مناسبة للسجل الشعري الذي يشرف وجانهما السياسي أكثر مما يشرف موهبتهما الشعرية. ورداً على الثاني الذي ينشد:

«عادت البراءة، وانتصرت بدورها»

يقول اندريه:

«هؤلاء الأبطال الذين أجلسهم على مقعد الأشغال الشاقة قرارٌ مهين، والذين لم ينبحوا سوى القليل جداً من إخواننا، ولم يسرقوا سوى القليل جداً من المال...»

لم تكن أسرة شينبيه الوحيدة التي تقسمها حركة الامتسرولين. على المستوى الاقتصادي، ظلت البرجوازية موحدة في وجه مطالب الامتسرولين. ومن بارناف إلى روبيبير ظلت هذه البرجوازية متعلقة بعقيدة الليبيرالية، معادية لكل تسعير يذكر بنظام الأمس الكريه، وبهند الملكية الخاصة. لكن المسألة سياسية أيضاً. ألن يحطم الاضطراب الشعبي وحدة الطبقة الثالثة؟ وهل ينبغي الإبقاء، مهما كلف الثمن، على هذه الوحدة، أو التعرض، عن علم، لخطر القطيعة؟

لم تكف الاضطرابات لدى «الفويان» عن شحد عزمهم على تحطيم الديموقراطية. الشعب، بالنسبة إليهم، هو الأمة المجردة في «إعلان حقوق الإنسان». كتب أحد صحفييهم: «الشعب هو اجتماع جميع الأفراد الذين يشكلون الأمة. إن المشاغبين يسيئون استعمالها ليقعوا مائتي رجل جاهلين أنهم الشعب، وأنهم، من ثمَّ السيد الحاكم». لكن شعب السليبيين استيقظ، ويجب إبقاءه بالقوة في مكانه. وعرض «دوبون دي نومور» الهدف بوضوح: «إن إلغاء النوادي سيعيد السلام في الداخل وفي الخارج. يكفي أن تُحطِّم آل العصيان المسلَّح».»

في الجمعية وعند اليعاقبة تميز الأكثرية البرجوازية ما هو اقتصادي عمّا هو سياسي، وكثيرون يفكرون مثل «بيتيون» «أن البرجوازية والشعب مجتمعين صنعا الثورة»، وان «اجتماعهما وحده هو الذي يمكنه أن يحافظ عليهما». وهل يمنعون الفلاحين في شهر حزيران، إلغاء التعويض عن

الحقوق العارضة التي لا يستطيع الإقطاعي أن يثبت حيازتها. لكنهم يرفضون كل طلب للتعسیر، وبعاقبون قاتلی «سيمونو» وينظمون على ذكراه احتفالاً وطنياً.

روبيبيير كان، مع «مارا» بلا شك، أبعد نظراً فهو يعارض التصويت على تكريم «سيمونو» الوطني، دون أن يدافع عن أصحاب الفتنة. بل يذهب في جريده إلى نشر عريضة «دوليفيه»، كاهن خورنة في منطقة «إيتامب»، يسوّغ فيها طلبات التعسیر. لقد كان روبيبيير حسّاساً للموجة الشعبية الصاعدة التي توشك أن تغمر الثورة البرجوازية والشرعية التي يتمسّك بها، فأبدى استعداده للتنازلات تفادياً للمغامرة.

الهزائم الأولى تُشير الشعب على الملك:

ما من حرب كانت سياسية إلى حد كبير وكانت عسكرية إلى حد جدّ فليل مثل هذه الحرب. كانت خطبة «يمورييه» تتصّنّ على هجوم سريع يتبع لأهالي البلاد المنخفضة أن تثور. لكن الجنرالات اقتصرّوا على الدفاع لأن عيونهم كانت متّجهة إلى باريز. وعشية إعلان الحرب، أرسلوا إلى الحكومة مذكرة تقضي بقطع الفوضى الداخلية وباحترام الحرية الدينية. الهجوم؟ إن «ديلون» الذي كان ينبغي له أن يستولى على «تورني»، يتراجع لدى مرأى النساويين، ويرى جُنده أنه قد خانهم فيتشتّون ويقتلونه. ويعطى «بيرون» الذي ذهب ليسولى على «مون» الأمر بالانسحاب مع تفوقه العددي. ويسقط في «روشامبو» ويصل عدم الإحساس بلافيديت إلى أن يكتب في ٦ أيار، إلى وزير الحرب: «لا أستطيع أن أتصوّر كيف أعلنت الحرب دون أن تكون مستعدّين في أي شيء». وفي ١٨، يقرّر جنرالات الجيش الثلاثة أن يعلّقوا العداون في الواقع.

كيف لم يحتاج الديموقراطيون على الخيانة؟ بالنسبة إلى لاافيديت الذي لم يكف مارا وروبيبيير عن التتّهيد به، كان الشك ثابتاً: في ١٧ أيار أرسل لاافيديت رسولاً إلى العدو يعرض عليه وقف العمليات والسماح له بالزحف

على باريز بجنه، لكن الشعب تصدى بخاصة للبيت المالك و«اللجنة النمساوية» الذي رימה نصته. كان «بارناف» وأصحابه مُستهدفين. بذل «بريسو» والوزارة جدهم، طوال شهر تقريباً، لحماية الجنرالات، لكن بلا جدوى! لم يتحرك الجيش وتکاثر فرار الضباط. حينئذ حاولوا تخويف البلاط، فتدروا بدورهم «باللجنة النمساوية»، وطروحوا على التصويت ثلاثة مراسيم: أحدها يتعلق بالكهنة العُصاة (٢٧ أيار)، الثاني يقضي بحلّ حرس الملك الشخصي (٢٩ أيار)، والثالث (٨ حزيران) ينص على تكوين معسّر في باريز من ٢٠٠٠٠ اتحادي. فشل التخويف، إذ رفض الملك المرسوم الأول والمرسوم الثالث، وسرّح الوزارة الجيروندية في ١٢ حزيران واستدعى «الفويان».

كان الغليان شديداً في الشعب. ففي ٢٠ أيار استنفرت صاحبة «سان مارسو» على أصوات التحدّي. وفي ٢٠ حزيران، نُظم «يوم» كبير ولم تطلق المبادرة لا من روبيسيير الذي كان وفياً دائماً لكتيّكه على أنه المدافع عن الدستور، ولا من الجيرونيين الذين أرادوا الاحتفال بموعد يمين «لعبة الراحة» بوليمة مسالمة. وقد حدّ حركة ذلك اليوم مترعّمون مغمورون برباط بيبيهم «سانتيير» صانع جعة غني في صاحبة «سانت انطوان». وقرر «بيتيون»، عدة باريز، أن يفعل كما فعل لاقليت أثناء أيام تشرين الأول: توجيه الجماهير بواسطة الحرس الوطني، وهو يأمل، دون شك، أن يضغط على البلاط.

انطلق اللامتسرونون المسلّحون، نحو الساعة الخامسة صباحاً، من صاحبتي «سان مارسو» و«سانت انطوان» وبلغوا الجمعية وأجبروها على استقبال حاملي العرائض، واستمر عرض الرماح والقبعات الحمراء أكثر من ساعة. ثم حطم الجمهور باباً يفصل بين «المانيج» وحقيقة «التوبيليري»، وبعد أن نكّس في ساحة «كاروزيل» دخل القصر. صمد الملك ساعتين، وهو محصور في فرجة النافذة، للمتظاهرين الذين كانوا يصيحون: «يسقط حقُّ الفوضى». ليس القيمة الحمراء، وشرب نخب الأمة، لكنه لم يتازل. ونحو الساعة الثامنة، أخلّت

«التويليري» بعد تدخل متأخر «بيتيون». واستمر الاضطراب في ضاحية «سانت انطوان» حيث ظلت الحوانيت والمشاغل مغلقة أسبوعاً.

أكان ذلك اليوم بلا نتائج؟ لا يُعقل ذلك في فترة ثورية. إن فشل المتظاهرين أعاد، في حينه، إلى الملكيين الخجلين والمتربدين شجاعتهم. وقد سلم «دوبون دي نيمور» أمام كاتب عدل موثق عريضة عليها، كما قيل، عشرون ألف توقيع. وترك لافاييت جيشه ليذر الجمعية، في ٢٨، بتقريع النوادي. وأوقف «بيتيون» عن عمله. لكن لم يتذكر أيُّ قسم باريزى لـ ٢٠ حزيران. إن المد الثوري سيتدعم بدلاً من أن يتعطل.

الوطن في خطر:

صممت الأقسام الباريزية والبلديات الإقليمية أن تلتقي على حق النقض الملكي. وتعطي الجمعية مبادرتها صفة الشرعية في ٢ تموز: بحجة الاحتفال بالاستيلاء على الباستيل، سوف يتوجه الاتحاديون نحو باريز. ويلتقي الجبرونديون الذين القوا في المعارضة مع روبيبيير، وفي ٣ تموز ألقى «فيرنيو» في الجمعية اتهاماً حقيقياً للملك. وفي ٦ علم بدخول البروسينين الحرب. في ١١ تعلن الجمعية أن الوطن في خطر. وينبغي لجميع الهيئات الإدارية وجميع البلديات المناوبة المستمرة، ويدعى جميع أفراد الحرس الوطني إلى السلاح، وتُجند كتاب جديد من المتطوعين؛ في الأيام التالية، يشرع، على منصات عظيمة، بتجنيد الوطنين. لكن الدلالة السياسية أهم من عدد المتطوعين الذين جندوا على هذا النحو. إنها مصادر السيادة.

هذه الحركة وطنية، وهي بذلك ثورية. إن التعبئة المدنية تجري ضد العدو الداخلي كما تجري ضد البروسينين. هذا الطابع ازداد حدة بوصول الاتحاديين الذين حملوا، منذ ٨ تموز، من أقاليمهم عقلية أشد عنفاً مما هي في باريز إزاء السلطة التنفيذية. ومنذ ٢٧ حزيران أعلن مجلس مرسيليا العام أن يكون الشعب هو الذي يعين هذه السلطة ويعزلها. وعندما دخلت الكتاب

المرسيلية العاصمة، في ٣٠ تموز رافقهم صبّتْ دائع على أنهم ثوريون متطرقون. والنشيد الذي كان على شفاههم والذي سيحمل اسمهم، في التاريخ، لم يكن منهم. ما أهمية ذلك! إن نقيب الهندسة الذي ألقه في ستراسبورغ لجيش الرين عبر فيه عن الانفعال الوطني لسنة ١٧٩٢. إن كره الطغاة، والغاردين، وشركاء «بوبيه»، وحب الوطن الغالي، إن ذلك يُسبغ على مقاطع نشيد «روجييه دي ليل» لوناً تاريخياً خاصاً: لون ١٠ آب.

العاشر من آب:

في أول آب عُرف في باريز البيان الذي وقعه، قبل خمسة أيام، دوق برونسويك، قائد جند العدو، فأجابت العاصمة بالعصيان المسلح، وكانت المدينة قد حرَّضها الاتحاديون الذين قدموها، منذ ١٧ تموز، عريضة تدعوا إلى تعليق سلطات الملك، ثم طالبوا بجمعية تأسيسية تُنتخب بالتصويت العام. لكن الأقسام الباريزية هي التي تلعب الدور الحاسم. وحينئذ تجري ثورة حقيقة في الأقسام؛ إذ يقتسمها المواطنون السليبيون ويسخرون على إدارة الأقسام، ولا يغادرونها، ويشكلون في قصر البلدية مكتباً مركزياً على اتصال بلجنة الاتحاديين المركزية.

أمام العصيان المسلح الذي يُحضر في وضح النهار، تتعارض من جديد خطتان لدى البرجوازيين الديموقراطيين. فيحاول «بريسو وأصحابه التقرب من البلاط وتقادى الانفجار بتغيير وزيري. ويدرك روبيبيير الذي ظلَّ حتى الآن مدافعاً عن الشرعية لا يلين، أن الحرفة لا سبيل إلى الرجوع عنها. ولما كان راغباً قبل كل شيء ألا يفسخ الوحدة مع الشعب، وكان حريصاً على أن يمهد لشرعية جديدة نشرَ في الشعب، في خطبة عظيمة ألقاها في ٢٩ تموز، الشعارات العفوية الصادرة عن الاتحاديين والأقسام: سقوط الملك، انتخاب جمعية تأسيسية وطنية تُنتخب بالتصويت العام. ولن يشارك شخصياً في اليوم الشعبي، شأنه شأن بقية الزعماء الديموقراطيين.

في ليلة ٩ إلى ١٠ يُعلن النفير، ويصل إلى قصر البلدية بين ساعة وأخرى المفوضون الذين انتدبهم الأقسام، وفي الصباح الباكر يشكلون كومونة ثورية ويطرون البلدية القديمة، ويُقتل «ماندا» القائد العام للحرس الوطني، ويحلُّ الشعبيُّ «سانتير» محله. ويضغط طرفاً كمَاشة ضخمة على التوپليري. ويتجه نحو القصر رتلان، أحدهما من ضاحية «سانت انتوان»، والآخر من الضفة اليسرى يعضده المارسيليون والبريستيون. ووصلت الأولى متأخرة جداً. وكان لويس السادس عشر قد جرَّ أسرته إلى صالة «المانيج»، نصبه بذلك «رودر»، وأقتعه به الاستقبال الباهت الذي خصَّه به الحراس الوطنيون. وبعد ذهابه بدأ الترشق بين السويسريين الأولياء والمتظاهرين، ووصل الامتسرولون من «سانت مارغريت» في الوقت المناسب ليحطموا مقاومة السويسريين والنبلاء.

ولا تكفي «المانيج» لحماية الملك. فتحت ضغط الرماح قررت الجمعية تعليق سلطات لويس السادس عشر، وإحلال مجلس تنفيذي موقت محله ريثما يُنتخب المؤتمر الوطني بالتصويت العام.

لم يكن منتظهِرُو ١٠ آب حذلة الشعب. فيبين ثلاثة وست وسبعين قتيلاً أو جريحاً، نحو الربع ينتمون إلى الاتحاديين وكلهم من برجوازية الأقاليم. وبين الباريزيين، دفع صغار التجار والصناع والأجراء ضريبة الدم. وتميزت الضواحي، مرة أخرى. إن مشاهد التمرد هذه أكثر كثافةً للسلوك البسيكولوجي القديم منه للشيخ الاجتماعي.

أتم ١٠ آب ما كان قد بدأه الفرار إلى «فارين». ورفض نهائياً برنامج «القولان» الذي كان يهدف إلى ترسیخ نتائج ٨٩، وإقامة نظام ثابت حول الحرية والملكية البرجوازية، وعدم قبول المساواة إلا على اعتبار أنها مساواة في الحظوظ لا في الحقوق، وألغى من الحياة السياسية بارناف، دوبور،

لاميت، دوبون دي نيمور، إلغاء موقتاً أو نهائياً. ويحاول لافاييت عبثاً أن يزحف بجنه على باريز، وسوف يهرب إلى خصوم النظام الذي باركه.

إن فشل «الفويان» يعود، في قسم كبير منه، إلى شخص الملك. لقد تربى الملك في تقاليد الحكم المطلق، ونشأ على الاعتقاد بأن مشيئته هي الشرعية الوحيدة، وغضض الأرستقراطيين وخاصة، فلم يقبل بأي جديد منذ برنامجه في ٢٣ حزيران ١٧٨٩. ومنذ هذه اللحظة، انتهى دوره، هو أسيير وسيكون ضحية غداً. وحكم البرجوازيون للثيراليون على أنفسهم بالانتحار لأنهم لم يجرؤوا، في ١٧٨٩، أن يغيروا الأسرة المالكة، كما فعل الإنكليز في ١٦٨٨.

الساعة ساعة البرجوازيين الديموقراطيين. لقد وفَّد الديموقراطيون من أكثر فنات البرجوازية تواضعاً فلم يكن لديهم هذا الاحترام الفطري للنخبة، وهو احترام قاد «الفويان» إلى أن يتوجوا أنفسهم بشارة النبلاء الليبراليين. لكنهم يشاركونهم احترام الملكية. وإذا كان عليهم أن يقبلوا المساعدة الشعبية للكفاح ضد الأرستقراطية وأوروبا، فإنهم لم يكونوا ليقبلوا أن تطغى عليهم تلك المساعدة، ولا أن يتخلوا عن زمام الأمور. كانوا قد انقسموا أول مرة حول مدى التنازلات التي يجب أن يقدموها للشعب. وستظهر من جديد هذه الانقسامات. وعندما تُقدَّم هذه الانقسامات إلى المقام الأول، وعندما يتواجه روبرت بريسيو في إعداد ١٠ آب فسوف تتعرض للتحطم تحطماً مصطنعاً

الوحدة الأساسية للفترة التي تبدأ: فترة الديموقراطية السياسية.

الديمقراطية الاجتماعية: ذلك ما ترغب فيه بشعور جليّ جلاء يكبر أو يصغر، عامة الشعب في المدن والأرياف. أما الفلاحون فيهمَّهم أن يتحررُوا كلياً من القيود الإقطاعية الباقيَة وأن ينالوا حظاً أوفَر من الغنية التي وضعتها البرجوازية في الساحة العامة: الأملال الوطنية. وفي باريز عاد أصحاب الحوانِت والصُّنَاعَة وعمال المعامل البيئية إلى المناداة بحلم المساواة الذي

حلمت به «الليغ» و«الفروند». وأصبح اللامتسرونون قوة مستقلة ومخيفة. وفي نظرهم أن يوم ١٠ آب نصر غير كامل. وسوف ينبع من ذي الآن بثقله الآخذ بالاشتداد. وكأن التاريخ يمكن أن يُكره إكراهاً، وكأن قوى رأس المال الحية يمكن أن تُفسر، وهي لم تكن تتحرر، على الرجوع إلى أغلال الجماعات الفاضلة والفقيرة في العصور الوسطى. ولو لا الرباط الايديولوجي القومي الذي قدمته الحرب، لتبدَّل بسرعة مثل هذا التيار المعاكس. لقد غدت الوطنية الثورية ديناً له شهداؤه. وسيكون لها غداً، مع المهزائم، تقبيشها ومحارقها.

* * *

الفصل السادس

الرومانسية الثورية

إن الثورة الديمقراطية، ثورة ١٠ آب، تُغلق مؤقتاً في وجه البرجوازية الفرنسية الطريق الكبرى التي سقودها إلى ليبرالية القرن التاسع عشر السلمية. للنجف معها إلى الطريق المنحرفة التي سلكتها والتي رمتها فيه الحرب. لقد اختفت من المسرح السياسي مع «الفويان» النخب التي كونها القرن. ومنذ الآن، يبقى في الساحة رجال يدينون بكل شيء للظروف، وسترفعهم ظروف استثنائية إلى مسؤوليات لم يؤهلهم للاضطلاع بها تكوينهم ولاجرى حاتهم. وطوال سنة تقريباً سيتواجه فريقان. فعلى الديمقراطيين الباريزيين الذين حركوا الكومونة الثورية في ١٠ آب ثم جلسوا على المدرجات العليا للمؤتمر الوطني، على هؤلاء «الجبيليين» الذين ظلوا أقلية دائماً، ستؤثر البورجوازية الثورية طويلاً أولئك الذين سماهم معاصروهم «البريسوتيين»، لكن التاريخ جعل منهم، بعد لامارتين «الجيرونديين».

كان القرن العشرون أشد قسوة إزاءهم من القرن التاسع عشر. فحماسة لامارتين، ومحاباة «ميشيليه» وفهم «جوريس» المنصف والمترن، كل ذلك يلقى القليل من الأصداء في العمل التاريخي المعاصر. ذلك أن الجيروندي الذي ارتبطت بالحرب الثورية، كانت تجد في وطنية القرن الماضي -التي كانت وطنية يسارية- تعاطفاً يأبه عليها اليوم اليمين الوطني واليسار السلمي. وذلك أيضاً لأن التجارب المعاصرة للديكتاتورية تمبل إلى أن تؤثر إيجاداً تراجعاً

الحلقة الجبلية، وأن تُقْيِ في الظلمة ما سبّها. بيد أن التعارض، في بادئ الأمر، بين الجبرونيين والجلبيين كان طفيفاً. فمن الوجهة الاجتماعية كان هؤلاء وأولئك ينتمون، في أغلبِّهم، إلى البرجوازية الوسطى، ومن الوجهة السياسية هم ديموقراطيون، ومن الوجهة الثقافية - وروبيير، بهذا الصدد أبعد من أن يُجسَدُ الجبل - كان يحدوهم نفس الاحترار للدين والكهنة. وستمنح الظروف، وروح التكثُل، وتضامن الفرق الوزارية، هذا النزاع، أبعاد صراع حقيقي، في هذا الجانب وذاك دون تكبير.

إن تاريخ الجبرونيين مرتبط ابتدأً وثيقاً بـ تقلبات الحرب. وقد رأينا أنهم هيّروا هذه الحرب، وشنّوها. هل يسعهم أن يفرضوا التدابير الضرورية ليربحوها؟ بهذا الشأن يُرجى لهم أن يحافظوا على السلطة. لكن الكره الذي يحسّونه إزاء الفريق الباريزي الذي ينافسونهم السلطة سيقودهم إلى رفض الوسائل الاستثنائية التي نادى بها. لقد أرادوا الحرب لا وسائلها، وأرادوا الثورة لا قيودها، فأثاروا في الجمهور الوطني والبرجوازِي ردود فعل متناوبة: في فترة الاستراحة، عندما يبدو أن الخطر المعادي للثورة تلاشى، يستفيدون من الدعم العظيم للنواب الذين تثير حنقهم اليقطة المشككة والتحقيقية لدى الزعماء الباريزيين، لكن عندما ينعكس مصير الجيوش، وعندما تصبح الثورة نفسها مع الوطن في خطر، عند ذلك يكفّ أولئك المساندون عن السير وراءهم.

كان هناك موازاة دقيقة بين جمهور الجبرون في البلاد وبين نجاح العلم المثلث الأولان.

لم يُزل ١٠ آب التهديد الأجنبي. ففي آخر الشهر اجتازت الحدود الجيوش النمساوية البروسية. فتسلّم «لونغوي» ثم «فردان». وتحبك، في الداخل، مؤامرة أُرستقراطية، في «بريتاني» و«فانديه». وبالرغم من دانتون الذي يحاول أن يُؤلّب على العدو طاقات الجمعية التشريعية والكومونة، فإن

التحفظات الجبرونية تركت للجمعية الباريزية مبادرة تدابير السلامة العامة. وترسم الخطوط الأولى لما سيكون، بعد سنة، حكومة ثورية: التدابير القمعية، مطاردة المشبوهين، المراسيم ضد الكهنة العصاة، الحث على الدفاع الوطني، البحث عن الحبوب لدى الفلاحين وإحصاؤها. ويتخاذل الجبرونيون فيتركون غيرهم يعمل ويساركون على كره منهم. لكن بطء المحكمة غير العادلة التي أنشئت في ١٧ آب تولد انفجاراً من الهياج القمعي في باريز: من ٢ إلى ٤ أيلول يندفع اللامتسرلون إلى السجون ليذبحوا دون تمييز العصاة ومحكمي الحق العام. ويغفر الجبرونيون المذابح، في حينها، دون أن يوافقوا عليها. لكنهم سرعان ما يسعون إلى الاستفادة من رد الفعل المعادي للإرهاب الذي نما في البلاد ل يجعلوا منها سلاحاً لمحاربة الكومونة. وسوف يوصف خصومهم أو منافسوك بأنهم قتلة أيلول.

ينعقد المؤتمر الوطني في ٢١ أيلول. ويفيد الجبرونيون من شهرتهم في الجمعية السابقة، إلا في باريز. وهم يفرضون أنفسهم دفعة واحدة كزعماء لأكثرية -المستيقن أو السهل- متعلقة بالثورة قبل كل شيء. ثم إن انتصار «فالمي» الذي ما لبث أن تبعه الجلاء عن الأراضي المحتلة، وغزو بلجيكاً وضفة الرين اليسرى ونيس وسافو، يعني رد الفعل المعادي للإرهاب قوة جديدة. ويستطيع الجبرونيون، وهو سادة المؤتمر الوطني، أن يمسكوا باليد التي مدّها إليهم دانتون، وأن يتناسوا الماضي ليعيدوا تكوين وحدة اليموقراطيين. لكن أحقاد منزل السيدة «رولان» والتشبت الفنوي بالرأي، والبالغات اللفظية تتغلب، عند أشدّهم حماسة، على الشعور بمصالحهم الخاصة. وهم إذ يحتكرون مناصب اللجان يضايقون الكثير من نواب «السهل» ويقتربون شيئاً فشيئاً من الجبل. وحين يهاجمون بلا انقطاع باريز وأبطالها يعرضون أنفسهم لنهمة النزعة الاتحادية. ولا تبلغ زعامتهم أية سياسة بناءة. إنهم لا يريدون أن يشركوا بلا تحفظ في الحكم على الملك، لكنهم لا يستطيعون أن يحولوا دون إعدامه. ولقد كتب أنهم كانوا عاجزين عن

خوض الحرب: كانوا، على الخصوص، عاجزين عن إقامة سلام. وكان كثيرون منهم يشعرون مع ذلك بضرورته. والنتيجة هي التحالف الذي ظلت إنكلترا العنصر الأساسي فيه لمدة عشرين سنة.

سيكون ربيع ١٧٩٣ شوّماً على الجبروند. فمن جميع الجهات كان البناء يتصدّع. ومرة أخرى، تعرّض الهزائم والخيانات الوطن للخطر. إذ يجلو «كوستين» عن ضفة الرين اليسرى، ويُخسر «ديموربيه» بلجيكاً ثم ينحاز إلى العدو مصطحباً معه من سيكون «لويس فيليب». وبثير تجند ثلاثة ألف جندي في «الفانديه» عصياناً مسلحاً بدا أنه يُكنس كلّ مقاومة. وفي باريز، يزداد تهديد الامتسرولين بعد أن أثار سخطهم غلاء السلع الغذائية. لكن الجبرونديين يأبون التنازل الذي قبّلوا به بعد ١٠ آب. فيصوّت «السهل» ضدّهم، في آذار ونisan على جملة من التدابير الثورية التي قدمها الجيليون. وكلما أحسوا بأنّهم مهددون، حبسوا أنفسهم في خط من السلوك يجمع خلفهم، وعلى غير علم منهم، جميع ما تعدد فرنسا ملكياً ومعادياً للثورة. وتغدو مرسيليا ولويون، بتحريض منهم، في حال تمرّد مكتشف. ويجدّد «اسنار» تهديدات بيان «برونشويك» ضدّ باريز.

عصيان الامتسرولين المسلح يُحضر في وضح النهار، ويبذل روبيبير وما را وسعهما للحدّ منه، ثم يتركان الأمور تسير في مجريها. لم يحصل الامتسرولون إلا على تدابير جزئية في ٣١ آيلار. في ٢ حزيران، يصوّت المؤتمّر الوطني الذي أحاط به ثمانون ألف رجل مسلح، على توقيف نسعة وعشرين نائباً من أبرز الجبرونديين. فينتهي دورُ الجبرونديين السياسي.

لكن التاريخ يمنح هؤلاء الرجال المتّوعين الذين اعتبرهم معاصرّوهم كتلة واحدة، مكانة متّيزة في مجرى الثورة. إنّ أصولهم الاجتماعية لا تكاد تسمح بتمييزهم عن الجيليين: الصحفيون والمحامون. معظمهم خرجوا من البوقة التي ذاب فيها المالك السياسي الديموقراطي. لقد أكدّ «ماتيير» أنّهم

كانوا يستشعرون إزاء الشعب نفوراً فيزيائياً، كان الشعب يلومهم على أنهم استسلموا لمفاسن الحياة المدنية. لكن لا شيء يسمح بالتفكير في أن ما في حياتهم من جد ومن تواضع يستحق التلذب، ولم يكن روبيبير، شأنه شأن «فيرجينو»، يطيق الرعاع وتبذل المظهر، ولم يكن دانتون وديمولان يحتقران الصالونات الكبيرة والصغيرة. ولنفترس من اعتبار الكره الغريزي الذي يحمله الامتسرولون الباريزيون لليس ورفاهية العيش مرأة أمينة.

الأصلة السياسية؟ على مستوى المبادئ لا شيء يفصل أساساً الجيرونديين عن سائر الديمقراطيين. ولا شك أنهم انتهوا بالاعتماد، وبالرغم منهم، على جميع أعداء الثورة، حين قبلوا القطيعة بين البرجوازية والشعب. لكن ضراوة خصومتهم مع «الجبل» هي التي دفعتهم شيئاً فشيئاً على هذا المنحدر، أكثر من أن تكون المحاكمة السياسية المترامية.

إن فردية الجيروندي تبدو بخاصة على مستوى العقليات والبسيكولوجيات. ومع الجيروندي، ينبئ من الثورة نمودج إنساني. إن الجيرونديين الذين طبعهم القرن الثامن عشر بطبع قوي ليشعرون بشوق عارم إلى الحرية، وإلى المتعة، وإلى النقاول والحياة. ومن الهزة الثورية احتفظوا، على الخصوص، بازالة سود المراتب الاجتماعية، والإمكان العظيم الذي حظيت به الموهبة ونفوذ الكلام. هذا ما يُسبيغ على ذكر أهمل لوناً من الشباب الدائم، غير المسؤول، والأخاذ.

* * *

جمهورية المواهب

إن الزمرة الجيروندية بعيدة عن التجانس، وعندما بدأ صيتها يذيع، أي قبل إعلان الحرب فإن «بريسو» هو الذي كان يهيمن على المناقشات، كما رأينا. لكن تبز، منذ ذلك الوقت، إلى جانب نائب باريز، جماعة لها نفوذها، مؤلفة من أربعة شباب أصدقاء جمعتهم المهنة والأصل وتشابه الآراء السياسية. كانوا نواباً من الجيروندي، وكانوا مدینين بكل شيء - أو معظمها - للظروف الثورية. كان ثلاثة منهم محامين، «دووكو» وحده كان تاجراً، لكنه مرتبط برجال القانون منذ زمن بعيد. كان عمر أكبرهم «فيرنيو» ستة وثلاثين عاماً عند الاستيلاء على الباستيل. كان جيروندياً بالتبني. كانت أسرته من «الليموسان»، واستفاد من رعاية «تورغو» الذي عرف أهله أثناء معتمديته في «ليموج» وبفضله حصل «بيير فيرنيو» على منحة دراسية لإنتهاء دراسته في باريز، في معهد «بليسي». وبعد ثلاث سنوات في المدرسة الإكليريكية، تردد على الصالونات الباريزية، واطلع على الأدب. لكن أسرته أرسلته إلى بوردو ليدرس الحقوق. وبواسطة «دوباتي» الذي غدا أمين سره، اتصل بالأوساط المستيرة في العاصمة الجيروندية. وفي ١٧٨٩، كان مثل روبيبيير، في «آراس»، محامياً معروفاً محلياً، عضواً في أكاديمية المدينة، محاولاً قرض الشعر عندما تسنح الفرصة، لكنه كان دون ثروة. وتفتح له الثورة الدرب لكون إدارياً ورجل سياسياً. فُيُنتخب وهو نقيب في الحرس الوطني، وعضو اليعاقبة في بوردو، في إقليم الجيروندي، ثم يُنتخب إلى الجمعية التشريعية. لقد كان أعظم خطيب في الجيروندي، وفي الجمعية التشريعية من غير شك. لكن مزاجه الرخو، واستقلاليته الفكرية الكبيرة،

جعلاه غير أهلٍ لدور الزعيم البرلماني. وكان، في الجمعية التأسيسية وخاصة شديد التحفظ، مرات عديدة، إزاء الهجمات التي حمل بها أصدقاؤه على اليسار. ذلك أنه كان أشد حساسية من الجيرونديين الآخرين لضرورة المحافظة على وحدة الديمقراطيين. ومع ذلك، فسوف يتصدى فما بعد، بكل بلاغته، «لكتون» ولوبيسيير.

«إننا ننتم، ويُنادِّي بنا، كما أنهم القتلة في ٢ أيول! لكننا نعلم أن «تيريوس غراوكوس» هلك على أيدي شعب ضال طالما دافع عنه. وليس في مصيره ما يرعبنا: إن دمنا للشعب، ولسنا نأسف إلا على شيء واحد هو أننا لا نملك المزيد من الدم لننهيه إياه.»

وكان ذلك فروابط الرعاية والأتباع التي تميز النظام القديم الاجتماعي هي التي تقسر البدايات في حياة «غادييه». ولد «غادييه» في «سانت ايمليون» في ١٧٥٥، وكان ابنًا لموظف صغير. ويعود الفضل إلى برجوازيين محليين أغنياء في تمكينه من متابعة دراسة الحقوق. وقد جعلت الثورة من هذا المحامي الصغير عضواً في الإقليم ثم رئيساً للمحكمة الجنائية. وتتميز عن «فيرنيو» إذ انتخب معه، بمزاية العمل وبرصانة الفكر. كان خطيباً ردينًا وسرعان ما استسلم لإغواء الجدل الشخصي.

ويظفو «جنسونييه»، بأصوله، من الخمول. وموقعه كحمام، في ١٧٨٩، راسخ. وبسبب من عيب في نطقه لقب «بطة الجيروندة». لكن م坦ة الملفات التي يرافع فيها، وبرصانة معلوماته، ووضوح استنتاجاته تفرضه بسرعة. وسينضم، فيما بعد، في المؤتمر الوطني إلى عنف أصدقائه اللفظي.

أصغر الجماعة لم يكن محامياً. كان عمر «دوكيو»، وهو تاجر من بوردو، أربعة وعشرين عاماً إبان الأزمة الثورية. ولقد كان أصفى ذهنياً من النواب الجيرونديين الآخرين الذين تربطه بهم الصداقة والذكريات المشتركة، في قراراته السياسية. فهو يسعى طويباً إلى تفادى القطيعة مع «الجبل»،

وسيطلب «مارا» عشية ٣١ أيار أن يُحذف اسمه من لائحة الإبعاد. لكن الروابط العاطفية، وتأثير صهره «بوببيه فرونفي» ستكون عوامل أقوى من الشعور الثوري.

هؤلاء الجيرونديون الشباب، وهم شخصيات لامعة لكنها غير متماسكة، ينادون بجمهورية تكون فيها الموهبة هي المعيار الأساسي في الاصطفاء الاجتماعي. وهم بسحرهم، وبواسطة الصالونات - مثل صالون السيدة دودان، ساحة الفندوم - حيث يُحتفى بهم، يجذبون إليهم جمهوراً مختلطًا من الطامحين والساخطين ولكنهم يجذبون أيضاً رجالاً من أهل الذوق الذين لا تعني الديموقراطية عندهم انعدام الثقافة.

وأكثر الناس استقلالاً بين المتعاطفين مع الجيرونديين «كوندورسيه». كان سلوكه السياسي متراجعاً. كان عضواً في جمعية ٨٩ وصديقاً للافاييت وسيس، فساعد على تقاربهما مع «بريسو» عندما طرحت مسألة الحرب. وقداه فرار لويس السادس عشر إلى قبول الجمهورية، على أن تكون جمهورية الأنوار التي يعارض بها الفوضى. وكان صديقاً لبريسو إلا أنه عارض هجوم الجيرونديين على «روبسبير» في بداية المؤتمر الوطني. وخطة الدستور التي قدمها تتخطى على جرأة ديموقراطية قصوى، لكن «الجل» يصدّه فيظل صديقاً للجيرونديين.

ومنذ انعقاد الجمعية التشريعية تجمع بشكلٍ عفوٍ حول بريسو أو حول خطباء الجيروندي عددٌ من السياسيين. وفيما بعد، في المؤتمر الوطني سينضم إليهم آخرون. بين الأول وهو صاحبُ معلم في الجنوب «إيسنار» الذي كانت بلاغته الصافية والواسعة الخيال تنتقل من أكثر النبرات ديموقراطية إلى التنديد الحاقد بباريز. وبين الآخرين نجد «بيتيون»، كان صديقاً لروبسبير فقد شعبنته بسبب دوره المتردد في ١٠ آب. وهو يتقرّب من الجيرونديين لأنّه يشاركتهم أحقادهم.

تلعب الصداقاتُ الأجنبية دوراً كبيراً. فباريز تتعجب باللأجئين السياسيين الذي ي يريدون أن يبيتوا في فرنسا الثورية أهواهم ورغبتهم في الانتقام. وبهذا المعنى تغدو باريز الجبرونديين مركزاً للثورة الأوروبية. ويغدو المصرفي «كلافير» الذي طرد من جينيف في ١٧٨٢ بسبب أفكاره الديموقراطية، وزيراً للمالية.

وتحت اسم «الرولانديين» ينتهي خصوم الجبرونديين بإدانة الجبرونديين. والحق أن أصدقاء منزل «رولان» شكلوا، داخل حزبهم، نواةً أصيق كان تأثيرها شوماً على الجماعة بأسرها.

ومع ذلك قلا شيء كان يؤهّل «جان ماري رولان دي لا بلاتير» لدور زعيم زمرة. فقد كان رجلاً كبير السن - ولد في سنة ١٧٣٤ - عندما اندلعت الثورة. كان ينحدر من أسرة نبيلة بنبلة الرداء، فعمل، في ظل النظام السارق، في سلك الوظائف العامة العليا، مفتاشاً للمعامل، وارتبط بالاقتصاديين، وسمح له اختصاصه أن يكتب عدّة مؤلفات.

تزوج رولان، في سن متاخرة - في ١٧٨٠ - بفتاة من بيئة أكثر تواضعاً وهي «جان - مانون فليبون». وهناك عدة مؤشرات ترکت أثراً لها في نفس هذه الفتاة الرقيقة المشبوبة. تأثير جان جاك روسو الذي طبعت قراءته بالتاليهية مزاجها الميال بطبيعته إلى التصوف؛ تأثير بلوتارك وكورني اللذين أسلماً في أن ينميا في نفسها الميل إلى مصير ماجد. مصير ماجد، أو بشكل أبسط، مصير فردي؟ ذلك أن مجتمع القرن الثامن عشر يضيف إلى العوائق الكلية الموضوعة أمام الموهبة، أشد الموانع والمحرمات تقيداً للمرأة. مما الذي يُدهش إن كان سحرُ الفردية العام قد صعدَ عندها إلى حلم «بمصير» يتتجاوز المتداول العام؟ ومن المستبعد أن يكون زواجهُ برولان، وهو أكبر منها بعشرين عاماً، قد استطاع أن يرضي متطلباتها العميقية. والثورة بالنسبة إليها أيضاً، هي الفرصة التي تحلم بها للإفلات من حياة الريف المملة المكررة. فهي صالونها، في شارع «فينيغو»، تجمع أبرز شخصيات اليسار.

وفي ربيع ١٧٩٢ يُعين «رولان» وزيراً للداخلية وتترك مانون شارع «غينيغو» لتحل في الدار الفخمة التي كانت تقام في المكان الذي يقوم عليه مصرف فرنسا حالياً.. لكن عزل الوزير الجিروندي في حزيران سينديقها مرارة السلطة المفقودة، ولذلك فعندما استعاد «رولان»، في ١٠ آب، منصبه، تقرر أن تمارس نفوذاً سياسياً. في أيّ اتجاه سيمارس هذا التأثير؟ حتى ١٠ آب، يبدو أنها رأت بوضوح كاف الفائدة من اتحاد الديموقراطيين: فتبذل كل ما في وسعها لاجتذاب روبيبيير؛ وهي تلوم «بريسو» والجيرونديين على مساواتهم مع البلاط وعلى ترددتهم في قيادة الحركة. لكن حسدها لمانون الذي تحجب شخصيته القوية جميع أعضاء المجلس التنفيذي يُوحى إليها بكره متزايد الشدة للجيرونديين. ولو ظلّ هذا الكره في نفسها لما كان له كبيرُ خطر، لكنها حاولت أن تدفع الأصدقاء الشباب والمعجبين الذين يزدحمون في صالونها إلى التعصب معها: الروائي «لوفيه»، والمندفع «باربارو»، والعاشق «بوزو». إن أصدقاء منزل رولان سوف يُقدّون مجموع الحزب الجيروندي الثقة به من جراء عنفهم واستمرار هجماتهم.

كومونة باريز:

إن العصيان المسلح في ١٠ آب حدث بالرغم من الجمعية التشريعية التي غدت مشبوهة في نظر الأقسام الباريزية والاتحاديين. وكانت سياسة الديموقراطيين - وبخاصة روبيبيير - تسهيل التسوية المؤقتة بين سلطة الأمر الواقع الجديدة، الكومونة، وبين السلطة الشرعية القديمة. وهكذا تظل الصورة البرلمانية محترمةً.

تكمّل الانتخابات لجنة العصيان المسلح. ويبلغ عدّ أعضاء مجلس الكومونة العام الجديد الذي يجتمع بلا انقطاع باعتباره جمعية وطنية، مائتين وثمانين وثمانين عضواً. وهو يعكس، اجتماعياً، أوساط النزعة النضالية الباريزية. عاملان فقط، نحو مائة من الحرفيين وأصحاب الحوانيت، خمسة

وأربعون عضواً من المهن الحرّة، عشرون موظفاً، ثلاثة وعشرون من رجال القانون وخمسة كهنة: بالاختصار، إنها جمعية من اللامتسوّلين يقودها البرجوازيون الديموقراطيون الذين سيشكلون غداً الحزب الجبلي، وفيها يبدأ الممثل القديم «كولو ديربوا»، وعضو الجمعية الدينية القديم «تاليان»، تربّهما السياسي. ويبّرر في ذلك الوقت رجال سيكونان الناطقين باسمها: روبسبير و«هو غينان». في ١٠ آب يبلغ هوغينان الجمعية بوضوح أن الكومونة إن أولّته الثقة مرة أخرى فلن تعرّف بالجمعية «حكماً على التدابير غير العادلة التي حملتها عليها الضرورة ومقاومة الظلم». ويُفهم من هذا حقد البرلمان الذي أهين على هذا النحو.

لم يبق في الجمعية، على كل حال، غير قلة داومت على الجلسات. إن إزالة اليمين والوسط وفارارهما يتركان للجيبروند الإشراف على نحو مائتي نائب باق. وهي تستيقن منهم لتنشئ نوعاً من منظمة الدفاع، لجنة الاثني عشر. لكن اللجنة البرلمانية ليست حكومة. وتُوكّل السلطة التنفيذية إلى مجلس من ستة وزراء وما على الجيبرونديين إلا أن يدعوا «رولان»، و«كلافير»، و«سيرفان»؛ وبينديبون صديقهم «ليبران» إلى الخارجية، وإلى البحرية «مونج» أما اختيار «دانتون» للعدل فيمكن أن يُدهش: لقد ظنَّ، حسبما قال كوندورسيه أن وجود زعيم شعبي من قسم المسرح الفرنسي يحمل الكومونة على احترام المجلس التنفيذي. وقد تتّضح أن هذا الحساب مخطئٌ مرتين، لأن المجلس لم يكن أكثر شعبية من الجمعية، ثم إن دانتون أُسخط زملاءه بقوة شخصية.

الإرهاب الأول:

يستولي الخوف على وجdan الجماهير، كما كان في صيف ١٧٨٩، وكما كان في وقت «فارين». فأسطورة المؤامرة الأرستقراطية الواسعة التي لم يضع حدّاً لها ١٠ آب تهيّج الرأي العام غير المطلع. وتنتشر في شوارع باريز أشد الشائعات شوئاً.

ومع ذلك فالتفاوت بين مثل هذا الذعر والواقع واضح. لاشك أن هناك مخاطر تترصد الثورة. وظل «الفوبيان» الذين طردوها من الجمعية، يسيطرؤن على معظم الإدارات الإقليمية. وكثير منها يحتاج على ١٠ آب. بل إن إدارة «الكروز» تذهب إلى رسم خطة لاتحادات إقليمية ضد باريز. وفي «الآرددين» تتبع السلطاتُ لافاييت الذي يحاول أن يجر جنده ضد باريز؛ وفي جيش الرين يرفض كثير من الجنرالات الاعتراف بالأمر الواقع. لكن التهديد ليس ذا خطر؛ إذ ليس «للفوبيان» قوة حقيقة منذ خروجهم من التيار الثوري، لأن البرجوازية المعتدلة تعرف المصير الذي ينتظرونها إذا ما قدر للثورة المضادة أن تنتصر. ومثالٌ لافاييت يُؤور: لقد لجا إلى النمساويين. فظل سنين أسيراً في قلعة. بين الثورة الديموقراطية والثورة المضادة لا يمكن أن يوجد حزبٌ ليبيّراليٌّ مهما يكن مطابقاً لمقتضيات القرن العميقة.

أكانت الثورةُ المضادة تعرّض البلاد للخطر؟ إن مجموع محاولاتها يفضي في كل مكان إلى الفشل. في كل مكان دلت الأرستقراطية على ضعفها، في «فنديه» حيث تغلبت انتفاضةُ النبلاء على «شاتيون سورسيفر» لكنها فشلت أمام «بريسویر»، في «بريتاتي» حيث وُشي بالمؤامرة إلى السلطات، في الجنوب الشرقي حيث شنت معركةُ «جاليس» بسهولة. هذا الخوف الذي عظّم من مخاطر المؤامرة الأرستقراطية تعظيمياً لا حد له أين يجب أن نبحث عن أصوله؟ الإهانات الاجتماعية التي كَسَّها القرنُ والتي تجعل أدنى خطر للرجوع إلى الماضي أمراً لا يُطاق؟ أم، على نحو أعمق، انبعاث الربع القديم الذي يستبدّ دورياً بالمدليّن؟

الخوف يُفضي إلى القمع. والكومونة التي تبعتها مع شيء من التأخّر جمعيّةً كالحّة، تبادر إلى سياسة إرهابية تؤذن بإلهاب ١٧٩٣.

منذ ١٤ آب، فرضَ قسّمَ جديد «للحرية والمساواة» على الموظفين وعلى جميع الذين يريدون أن يستخدموها حقوقهم المدنية. وعدم حُلْفِ القسم

يعني التعرّض للشّبهة. وقد خول مرسوم ١ آب البلديات إجراء تحقيقات بوليسية وخول المقاطعات أن تصدر أوامر بالقبض. وفي باريز يُفلت الأمن العام نفسه من المقاطعة والكومونة: الأقسام هي التي تشکل لجان الإشراف وتُراقب باريز بدقة ويعيّث فيها التفتيش وكبس المنازل والتوقيف. وفي الأيام الخمسة عشر التي تلت ١٠ آب يُحبس نحو خمس مائة شخص. أصحاب ذلك على الخصوص، الصحفيين وسياسيي «الفويان» والخدم الملكي.

كانت معاقبة «المذنبين» هي مركز الاهتمام. ومنذ ١٠ آب مُرسَّم الانتقام الشعبي بشكل عفو ضد سويسريي «التوبيليري» البائسين؛ وجرى الحديث منذئ عن تطهير السجون. وفهم الزعماء الجليون أن عليهم أن ينظموا القمع قانونياً إذا شاؤوا أن يتقدّموا أن ينفّادوا المذابح. «حيث يبدأ عمل وكلاء الأمة يجب أن ينتهي الانتقام الشعبي»: أخذت الكومونة برأي دانتون هذا وفرضت على الجمعية المتمردة إنشاء محكمة استثنائية ينتخب أعضاؤها من الأقسام. فيستقيل روبسيير الذي يريد أن يحافظ على مستقبله السياسي والذي يخشى أن يخسر نفوذه. وكانت نظرته صحيحة، ذلك أن محكمة ١٧ آب لن تُشعّب الأهواء التأديبية، وستبدو رحمتها، هي أيضاً، مشبوهة.

لم يعد الوفاق ممكناً بين الدين والثورة. فالجمعية والكومونة يتفقان، في أغلبيتهما، على احتقار الشؤون الدينية.

أصابت الضربة أول ما أصابت العصابة. إذ جدّ مرسوم صادرٌ في ٢٦ آب العقوبات التي يتعرضون لها وزاد عليها؛ أمهلوا ثمانية أيام ليطلبوا جوازات سفرهم وليخرجوا من المملكة؛ فإذا انتهت هذه المهلة نفوا إلى «الفويان». وحتى الذين ليسوا موظفين عاملين، وليس عليهم أن يقسموا بيمين ٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٠، نالهم هذا المرسوم إذا لم يقبلوا بيمين ١٤ آب. وإذا كان بعض رجال الدين، مثل مدير «سان سولبيس» قد قبلوا بهذا الإجراء الذي لا يلزم عقيدتهم في شيء، فإن كثرين خسروا من المجازفة بوجданهم. في

باريز يُرفض منح جوازات السفر، ولا تحرّك الجمعية ساكناً؛ ويُصبح العاصي رهينة.

إن هذه التدابير التي تؤذن بمحو حقيقي للمسيحية لم تُصب العصاة وحدهم. فمنذ ١١ آب تأمر الجمعية بإغلاق الأديرة الباقيّة، وفي ١٨ أغشت الهيئات التعليمية والاستثنائية. ويدفع من «مانويل» تحظر الكومونةُ التطواف الديني العام وتنتزع الأجراس من الكنائس. فتشتد المقاومةُ الشعبيّة، حتى في الأقسام التي يسيطر عليها الامتسرولون. ونوارد هم الرجال السياسيون الذين يتباهم القلقُ على قطبيعة ممكّنة مع الجماهير؛ يمكن أن نذكر مع روبيير «ديمولان»، الذي يخاطب «مانويل» بسخرية «يا مانويل العزيز: الملوك نضجوا أما الرب الرحيم فلا».

إن أغلبية الجمعية، وإن لم تؤيد معاداة الكومونة الضيقّة للإكليريكيّة، إلا أنها غير مبالّية، أو معادية لرجال الدين، حتى للذين أفسموا اليمين. وهي لا تجهل أنهم أبواء، في جملتهم، خلع لويس السادس عشر. وهي تسجل، على نحو أعمق، شيئاً من نفور البرجوازية الديموقراطية إزاء العبادات. وقيل أن تتفضّل الجمعية صوتَت، في ٢٠ أيلول، على إنشاء الأحوال المدنيّة وإباحة الطلاق. إن هذه العلمنة للمجتمع والدولة تُصبّب الديانة التقليدية بجرح أعمق كثيراً من دستور الإكليروس المدني.

طالبت الأرياف والمدن بشّمن المساندة التي قدمتها للثورة. كان الفلاحون ما يزالون يرثّون، من حيث المبدأ على الأقل، تحت عباء الحقوق الإقطاعية التي تُنقل الأرض، والتي لم تُلغّها مرسوم ٤ آب إلا مقابل تعويض باهظ الثمن. ومن جهة أخرى فإن المشكلة المثيرّة؛ مشكلة الأماكن القروية المشاعة التي كان الإقطاعيون ينزاعون الجماعات القروية عليها لم تُصفّ. وأخيراً فإن الأماكن الإكليريكيّة التي عُرضت للبيع لا يمكن أن تتفّع صغار الفلاحين إلا إذا كان اتساع الحصص ضئيلاً. في جميع هذه النقاط،

قدمت الجمعية الحريصة على الإفلات من العزلة، نتازلات هامة. فمنذ ١٤ آب تبنت مبدأ القسمة إلى حصص صغيرة سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الأموال الوطنية الباقية للبيع أم بالنسبة للأملاك القروية التي ستقسم. وألغت، في ٢٦ آب الحقوق الإقطاعية الواقعية بدون تعويض، ما عدا ذلك التي يستطيع الإقطاعي أن يقدم مستنداتها. وفي ٢٨ منحت الجماعات القروية ملكية أراضي القرى. لقد كانت الثورة الثانية مجزية للفلاحين كالثورة الأولى.

كانت متطلبات سكان المدن أعظم خطورة إن شهري آب وأيلول ١٧٩٢، وها الفترة الواقعة بين حصادين، يرزاخان، فوق ذلك، تحت تقلين: التضخم المالي وسوء موسم ١٧٩١. وفي باريز نفسها ظل الخبر رخيصاً- فلسين - لكن بصورة مصطنعة: إن السلطات تتبع بالخساره الحبوب التي تشتريها: وفي الأقاليم تعود إلى الظهور اضطرابات الأقواف، مع المطالب التقليدية: المصادرات والتسعير. هذه التدابير تأثر منها البرجوازية الجبروندية والجلالية على حد سواء. لكن الضرورات تفتح ثغرات في جدار الليبرالية. فالبارغم من «رولان» سمح قانون ٩ أيلول بمصادرات الحنطة؛ وفي ١٦ يتم إحصاء الحبوب. لكن التسعير مرفوض، إلا من أجل تموين الجيش. إن الوضع العسكري يفسّر هذه التشويهات للمذهب.

الغزو:

في آخر شهر آب، اجتاز العدو الحدود. النمساويون أو لا الذين انطلقوا من بلجيكا ودخلوا شمالي البلاد؛ لكنهم لم يهاجموا أي موقع حصين بسبب قلتهم وترددتهم. أما الضربة الرئيسية فجاعت من الجيش البروسي بقيادة الدوق «دي برنسويك». أية مقاومة يمكن أن تواجه بها الجيوش الفرنسية ثمانيين ألف نمساوي وبروسي؟ في سيدان، كان تحت إمرة «ديموربيه» الذي خلف لافاييت عشرون ألف جندي. وفي اللورين، كان «لوكنر» يقود خمسة عشر ألف رجل. ولا يمكن سحب جيش الشمال ولا جيش الرين.

في ١٩، دخل البروسيون فرنسا. وفي ١٠ أصبحوا أمام «لونجوي». أمكن للحامية أن تدافع عن نفسها، لكن السكان الذين تعرضوا للقصف، أجبروها على الاستسلام. في ٢٣ يراوح الأLMان بضعة أيام في وحل اللورين، ثم يستأنفون تقدمهم باتجاه «فردان» المعزولة. يُصمم قائدُها «لوربير» على الدفاع عن المدينة، لكنه وُجد ميتاً في ليلة ١ إلى ٢ أيلول، والأرجح أنه قُتل في مكتبه. وفي اليوم التالي تستسلم «فردان» ويدخل إليها المهاجرون والعصاة مع متاع الجيش البروسي. ويُعلن في باريز أن أهالي لونجوي «قراء وغير مستحقين إلى الأبد أن يمارسوا حقوق المواطنين الفرنسيين». المخاطر الخيالية يتلوها تهديد واقعي: أصبحت طريق العاصمة مفتوحة.

وصل نبا الاستيلاء على «لونجوي» في ٢٦ آب حين كانت الخصومة بين السلطتين على أشدّها. ذلك أن الجيرونديين الذين ساءهم التوفيق التعسفي والمصادرات التي لا أساس لها والتي أكثرت منها الكومونة، قد أرادوا التخلص منها. وحاولوا ذلك في ٣٠، عندما أمرت الجمعية، بناءً على طلب «رولان» بإلغاء الكومونة وبانتخاب كومونة شرعية. كان الأولان قد فات! فالنكبات العسكرية تفرض الوحدة، وبعد ثلاثة أيام ألغى المرسوم.

كان لا بدَّ من تدابير مباشرة للدفاع الوطني. منذ ٢٦، وبينما كانت الكومونة تُغلق الحواجز قبل أن تأمر بتجريد المشبوهين من سلاحهم، قررت الجمعية تجنيد ثالثين ألف رجل في باريز والمقاطعات المجاورة. ومن أجل تنظيمهم يرسل المجلس التنفيذي مفوضين يختارهم دانتون من أعضاء الكومونة. في هذه الأيام الصعبة، يجسّد دانتون هوى الوحدة الثورية. وتظل الكومونة وروبيسيير يستبدُّ بهم كر هم للجيروند. ويختصر لرولان وأصحابه أن ينسحبوا إلى ما وراء اللوار بل إلى كورسيكا. ويعارض دانتون تشريع البعض ومخاوف الآخرين. ويهز الجمعية بكلامه القوي مرتين: «كل شيء ملك الوطن عندما يكون الوطن في خطر» هذا ما قاله في ٢٨. وفي ٢ أيلول،

عندما تعلم باريز أن «فردان» محاصرة، ألقى خطبته الشهيرة: «كل شيء يضطرّب، كل شيء يتزلّل، كل شيء يتحرّق للقتل... وإذا سمعتم ناقوس الحرب يدق فهو ليس نذير الخطر وإنما هو خطُّ الحملة على أعداء الوطن. ولكي تنتصر عليهم، يا سادة، لا بد لنا من الجسارة، ثم من الجسارة، وستُنَدَّ فرنسا».

بفضل المراسيم التي حمل الجمعية على التصويت عليها، سيكون هناك دفعٌ جديد لمتابعة الحرب. في التوقيت الثوري، ساعةُ الخطر هي دائمًا ساعة دانتون: إنه رجل الوطن في الخطر.

مذابح أيلول:

بعد ساعتين من خطبة دانتون دعا مدفع الإنذار وناقوسُ الحرب والطبلُ، الباريزيين إلى التطوع في «شان دي مارس» حيث قررت الكومونة تجنيد جيش من ستين ألف رجل. في هذا الجو المحموم ستبداً مذبحة السجناء. والضحايا الأولى كانت جزءًا من قافلة تُساق من دار البلدية إلى سجن «الآبي» قرب «سان جرمان دي بري». وعند المساء، حكمت «محاكم شعبية» مرتجلة على السجناء الذين انتزعوا من جميع السجون الباريزية: «شارم وفورس» و «شاتليه». ويستمر الإعدام في الأيام التالية، ولا ينتهي في سجن «فورس» إلا في ٦.

لسنا نعرف القاتلين والمقتولين إلا معرفةً ناقصة. وبحسب أصح التقديرات، يتراوح عدد الضحايا بين ألف ومائة وبين ألف وأربعين، أي نحو نصف سجناء العاصمة. وكان نحو ثلاثة أرباعهم من سجناء الحق العام المкроهين أشد الكره لأنهم كانوا يصنعون في سجونهم حالات رسمية ممزورة. وبين الضحايا السياسيين، يبدو أن «العصاة» كانوا هدفًا مقصودًا بنوع خاص. أما صانعوا المذبحة الذين نعرفهم فهم ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية التي صنعت ٢٠ حزيران و ١٠ آب، من أصحاب الحوانيت والحرفيين والحرس الوطنيين والاتحاديين. ليس في مقدورنا إذن تفسير

المذابح بانبعاث مفاجئ لحمّاء الفساد في العاصمة: إن الذين أجروا الدماء في السجون هم البرجوازيون الصغار لا المجرمون ولا السوقية الأنذال.

أكان ذلك من تحريض الصحفيين؟ الحق أن صحافة اليسار المنطرف كانت تجذب الانتباه الشعبي، منذ ١٠ آب، إلى المتأمرين المسجونين. والذي أُجَّج التبران أكثر من «مارا» - وقد كفَّت صحيفته عن الظهور في ١٩ آب - إنما هو فريريون، في «خطيب الشعب». لكن اللامتسرولين لا حاجة بهم إلى التحرير. إن وسواس الخيانة وفكرة أن المتطوعين سيغادرون باريز تاركين نساءهم وأولادهم تحت رحمة المتأمرين في السجون، إن ذلك يلقي ظلمته على الضمائر. وينبعث مرة أخرى من ظلمات اللاشعور ذلك الخوف القديم المزمن، خوف بؤساء هذا العالم، الخوف الذي ينفتح هذينما هو هذين العنت الجماعي. كتب «جوريس» بمناسبة هذه المذابح: «إن الخوف ليس قوة ثورية». ولا شك أنه محق لأنّه يفك في الثورة على أنها ظاهرة طويلة الأجل، على أنها الانتقال الضروري إلى مرحلة عليا من النقم البشري. لكن ثورة الضروري والعقل هذه لم تستطع على وجه الدقة، وقبل ١٠ آب بكثير، أن تفرض نفسها إلا بإيقاظ قوى تخضع ديناميكيتها لقوانين أخرى؛ على المدى القصير كانت ثورة الشقاء والأهواء والعنف القصاصي هي التي تحتل المقام الأول؛ ولا تستطيع الأولى شيئاً دون الثانية. وحينئذ بماذا يُردُّ على روبيسيير عندما يسُوَّغ المذابح: «أتريدون ثورة بلا ثورة؟ وعلى هذا الأساس أي شعب يستطيع أن يخلع نير الطغيان؟».

كان موقف السلطات، في حينها، مرتباً: أحست جميعها أن الأمور تجاوزتها وأحسست بالخوف. فلا الكومونة ولا لجنة الإشراف حضرتا لهذه المذابح. وإنما تركتها تجري وهمما تسعين إلى الحد من مداها. فدانتون، وزير العدل امتنع عن كل تدخل. و«رولان» ذاته كتب في ٣ أيلول. «كان أمس يوماً ربما وجّب أن يُسدل الستار على أحدائه».

لم يوافق الرأي العام الثوري، في مجلمه، على الحديث لكنه سوّقه. فالقوى الداخلية ضد فرنسا في حربها، والشائعات المستحوذة عن مؤامرة ربما حُبِّكت في السجون، كل ذلك، كان يشجع الشهود أن يتبنّوا هذا الخيار الصعب

الذي عبر عنه «فورساس» المسلح: «إما أن نهلك بأيديهم، وإما أن يهلكوا بأيدينا، ذلك هو الخيار القاسي». بعد أن هدأت النفوس أعلناً عليناً عن كثير من الارتدادات أما في أتون الأحداث فالشعور السائد هو العزاء النذر.

وبالمقابل فإن الاستخدام السياسي لانفجار العنف هذا قد بدأ مباشرة. ذلك أن الجيليين، ولا سيما روبسيير، هم الذين سببادرون، تدفعهم أهواهم الحزبية، إلى توجيه الغضب الشعبي ضد الجيرونوند. لقد اتّخذ روبسيير مقالة «لكارا» ظهرت في تموز ذريعة له لينند، في الكومونة، في ٢ أيلول، بالجيرونديين على اعتبار أنهم مذنبون بعرضهم العرش على دوق «بورك» ودوق بروتسويفك. وهي تهمة تخلو من الجدية لكنها خطيرة. في الليلة نفسها أمرت لجنة الإشراف بتفتيش منزل «بريسو». وتتصدر أوامر بإيقاف «رولان» وبعض النواب الجيرونديين، فيقف حينئذ دانتون حائلاً دون ذلك ويمنع الملاحقة. وهكذا يغدو مفهوماً الكرة الذي سيحمله منذ الآن الجيرونديون للذين جعلوا من الإرهاب الشعبي محوراً لمناورة سياسية.

وسرعان ما يقع الثأر. وبعد بضعة أيام سار الرأي العام في اتجاه متزايد العداء للإرهاب. فالكثير من الأقسام الباريزية تدين المذابح وتحمي موقع العرائض «اللا وطنية» الذين كانوا يعتبرون مشبوهين. وحينئذ يُدير الجيرونديون ضدّ خصومهم السلاح الذي استخدموه في بداية الشهر. استنداً إلى الإعفاء العام، فاتهما الجيليين بتنظيم المذابح تمهدّاً لدكتاتوريتهم. واتّهم رولان مفوّضي الكومونة الذين أرسلهم دانتون إلى المقاطعات؛ فيُستدعون في ٢١ أيلول. ويحمل «فيرنيو» على الكومونة التي تُلغى في ١٩. وهكذا فإن خصومات فنوية تافهة تتضاف إلى العنف الشعبي. لكن إيقاف الغزو سيسمح للجيروند بالزيادة في الحاجة إلى الاستراحة، التي عمت البلاد.

فالمعنى:

بعد الاستيلاء على لونجوي، تعرّض سير العمليات لضربٍ من التأرجح. إن «ديموربيه» الذي أصبح قائداً عاماً لجيش الشمال، يتمسّك

بالخطة التي أعدّها وهو وزير: غزو بلجيكا. ففي ٢٩ آب، جمع مجلساً حربياً وقرر دخول بلجيكا ليمعن برونسويك من متابعة زحفه على باريز. لكن أوامر المجلس التنفيذي والاستيلاء على فرдан حملته على التخلّي عن خطته. وسوف يتمركز وراء «أبواب فرنسا الساخنة»، الآرغون، بينما يتلقى «كيليرمان» أمراً بالانضمام إليه مع جيش الوسط. ويناشد «ديموربيه» وطنية الأهالي ويرتّب جيشه بعناية. ولم يكن قائد التحالف من جهته، مستعجلًا لبدء المعركة. كان جنده مقسمين إلى قطعات متّميزة، وكانت تتقدّم ببطء، محاولة مراقبة الممرات. ويظهر «برونسويك» أمام «الآرغون» في ٧ أيلول. وفي ١٤ يحتل أحد قادته ممرًّا «كرروا أوبوا» مما اضطرَّ ديموربيه إلى الانسحاب إلى «سانت مينهورل». وفي ١٩ ينضم جند «كيليرمان» إلى جنده. وأما ملك بروسيا الذي أصابه ما أصاب المهاجرين الفرنسيين من نفاذ الصبر، فيأمر «برونسويك» أن يتحكّ بالفرنسيين. لقد أدار البروسيون ظهرهم لطريق باريز، وسيُشرعون في المعركة على جبهة معكوسة.

في ٢٠ أيلول صباحاً، عندما وصلت طليعة الجيش البروسي إلى علو فالمي، استقبلت برمي المدفعية. وفي حوالي الواحدة بعد الظهر، تلقى المشاة أمراً بالهجوم على المواقع الفرنسية. ولم تستطع المدفعية الفرنسية أن تحول دون تقدّمها. حينئذ صاح «كيليرمان» صيحته المشهورة: «تحيا الأمة!». وعلى أصوات الحماسة فوجئ القادة البروسيون وتزدداً. فيأمر برونسويك «باتوقف»، وفي المساء، تسكّت المدفعية. لم تكن معركة «فالمي» بلا أهمية، من الناحية العسكرية. كانت من أوائل الاشتباكات التي شاركت فيها المدفعية مشاركة كبيرة. ودُمرت أسطورة «معركة الأوبريت». بيد أن القيمة البسيكولوجية والأخلاقية كانت، في الحقيقة، أعظم. وإذا كانت جملة «غوتة» التي تجعل من تاريخ فالمي «عهداً جديداً في تاريخ العالم»، متأخرة عن الحدث، فهي تعتبر مع ذلك عن الشعور بأن قوانين الحرب ستتغير مع النداء إلى الأمة المسلحة. في نفس يوم «فالمي» أخلت الجمعية التشريعية مكانها للمؤتمر الوطني.

بدايات المؤتمر الوطني:

اجتمعت الجمعية الثالثة للثورة في ٢٠ أيلول، في صالة «المانجو».

لماذا المؤتمر الوطني؟ إن هذا المصطلح الذي هو من أصل إنجليزي والذي شهـرـه الاستقلال الأمريكي دخل الأدبـياتـ السياسية ليشير إلى سلطة تضطلع على نحو استثنائي، بمهماـتـينـ: إقامة دستور جديد، والممارسة المؤقتة لجميع خواصـ السيـادةـ.ـ كانـ يـنـبغـيـ أنـ تـجـريـ الـاـنتـخـابـاتـ،ـ منـ النـاحـيـةـ النـظـرـيـةـ،ـ بالـتصـوـيـتـ العـامـ عـلـىـ درـجـتـيـنـ.ـ أـمـاـ فـيـ الـوـاقـعـ،ـ فإنـ خـصـومـ ١٠ آـبـ،ـ مـنـ الـأـسـتـقـراـطـيـيـنـ إـلـىـ الـفـوـيـانـ،ـ نـحـوـ جـانـبـاـ أوـ تـحـوـاـ بـأـنـفـسـهـمـ.ـ فـفـيـ بـارـيزـ حـيـثـ كـانـ التـصـوـيـتـ عـلـىـنـاـ وـبـصـوـتـ عـالـ،ـ مـنـعـ مـوـقـعـ الـعـرـاضـ الـمـلـكـيـ الـقـيـمـةـ مـنـ التـصـوـيـتـ.ـ أـمـاـ جـمـهـورـ السـلـبـيـيـنـ فـقـدـ خـشـيـ منـ استـعـمـالـ حقـوقـهـ المـدـنـيـةـ أوـ جـهـلـ استـعـمـالـهـاـ.ـ وـإـنـ فـانـ أـقـلـيـةـ مـلـتـرـمـةـ سـيـاسـيـاـ هيـ الـتـيـ عـيـنـتـ أـعـضـاءـ الـبـرـلـمـانـ الأـشـدـ جـرـأـةـ فـيـ تـارـيـخـناـ.

ينتمي أـعـضـاءـ المـؤـنـتـرـ الـوطـنـيـ إـلـىـ الـبـرـجـواـزـيـةـ،ـ ماـ عـدـاـ اـسـتـثـانـيـنـ اـثـنـيـنـ تقـرـيبـاـ.ـ وـكـثـيرـ مـنـهـمـ -ـ نـحـوـ مـائـتـيـنـ وـخـمـسـيـنـ مـنـ سـبـعـمـائـةـ وـتـسـعـةـ وـأـرـبعـيـنـ -ـ قـانـونـيـوـنـ.ـ وـتـجـمـعـ الـجـمـعـيـةـ الـجـدـيـدـةـ،ـ عـلـىـ وـجـهـ الـخـصـوصـ،ـ نـخبـةـ الـمـلـاـكـ السـيـاسـيـيـنـ الـذـيـ كـوـنـتـهـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ مـنـ الـثـورـةـ:ـ أـكـثـرـ مـنـ أـربعـمـائـةـ نـائـبـ كـانـواـ أـعـضـاءـ فـيـ الإـدـارـاتـ الإـقـلـيـمـيـةـ وـالـمـلـحـلـيـةـ،ـ وـسـتـةـ وـتـسـعـونـ نـائـبـاـ كـانـواـ أـعـضـاءـ فـيـ الـجـمـعـيـةـ التـأـسـيـسـيـةـ،ـ وـمـائـةـ وـتـسـعـونـ فـيـ الـجـمـعـيـةـ التـشـرـيعـيـةـ.ـ تـسـتـطـيـعـ الـبـرـجـواـزـيـةـ الـفـرـنـسـيـةـ أـنـ تـلـتـهـمـ بـعـضـاـ مـنـ أـبـنـائـهـ،ـ إـلاـ أـنـهـاـ تـسـتـمـرـ فـيـ تـقـدـيمـ الـسـيـاسـيـيـنـ الـذـينـ تـنـتـطـلـبـهـمـ قـساـوةـ الـزـمـنـ بـخـصـبـ لـاـ يـنـفـذـ.

لا تـبـدوـ الشـروـخـ السـيـاسـيـةـ،ـ فـيـ هـذـهـ الـأـيـامـ الـأـخـيـرـةـ مـنـ أـيـولـ،ـ بـالـوضـوحـ نفسهـ.ـ إـذـ نـجـدـ لـدـىـ الـبـيـاعـيـةـ حـيـثـ اـنـتـسـبـ نـحـوـ مـائـةـ مـنـ النـوابـ فقطـ،ـ الـزـعـامـ الـجـيـرـونـيـيـنـ وـزـعـامـ الـجـبـلـ أـيـضاـ،ـ وـاستـبـعادـ الـجـيـرـونـيـيـنـ وـالـسـيـطـرـةـ الـخـالـصـةـ لـلـجـبـلـيـيـنـ لـاـ يـجـريـ إـلـاـ تـدـريـجـيـاـ،ـ وـلـاـ بـدـ مـنـ القـوـلـ إـنـ النـاخـيـنـ -ـ فـيـماـ عـدـاـ بـارـيزـ

- أعلنا رأيهم لا مع الأحزاب المتنافسة أو ضدها، بل مع الثورة والديمقراطية أو ضدها، الثورة التي ولدتها ١٠ آب. ففي «أور» حيث انتُخب «الجبروندي» «بوزو» والأخوان «لنديه» مجتمعين، وفي مرسيليا حيث لا تمنع سلطة «باربارو» من سيطرة الجيليين المستقلين، وفي كل مكان أو قريباً من ذلك، تفرض نفسها وحدة الديمقراطيين. ويُنتخب زعماء الجبرونديين في كثير من المقاطعات لكون الجبرونديين قد هيمنوا على الجمعية التشريعية وقادوا المجلس التنفيذي فأضحوها معروفة أكثر من غيرهم: انتُخب «كارا» سبع مرات، و«بريسو» ثلاط مرات، و«كوندورسيه» مرتين. أما في باريز فترفض أية تسوية، ويضمُ النوابُ إلى جانب روبيبيير ودانتون أركان الكومونة: الشاعر «فابر ديجلانتين»، والممثل «كولو ديربوا»، والأستاذ «بيوفارين»، والصحفي «ديمولان» ويعين «مارا» بالرغم من تحفظ الكثير من الجيليين، ودوق أورليان الذي أصبح «فيليب المساواة»، بالرغم من روبيبيير. في البداية بدا الجبرونديون كأنهم يسيطرون، وربما كان عددهم مائتين مقابل نحو مائة من الجيليين. وكانت تساندهم الشهرة والموهبة. ولم تعد الحرب التي كانوا نذراً لها عائقاً في وجههم. منذ أن أُبعدت «فالمي» لفتره، خطر الهزيمة. وأمام طبقة سياسية أُغتيت، منذ ١٠ آب، نختبئها الراسخة القدم منذ زمن بعيد يَعرضون، بتصرف الحديثي النعمة الجارح قليلاً، موارد الكلام لا تتقد. لكن لا شيء أسوأ، في النظام البرلماني، من أن يسحر المتكلمون عن الجمعية دون أن يكونوا على رأس حزب له الأغلبية. ولقد كانوا بعيدين عن كونهم أغلبية. والذين يكتونها يشكلون «السهل» أو كما يقول المنشعون عليهم «المستقع». إنهم يجسّدون الثورة البرجوازية في اتصالها. وكان وجوهُها السياسيون: «بارير»، كاميون، سبيس، يحسون بأنفسهم قريين من الجبروند إذا كان المقصود الدفاع عن الملكية والحرية ضدَّ غلوَ اليسار. لكن العدو الرئيسي يظلُّ الأرستقراطية، الثورة المضادة؛ فإذا حانت ساعة الخطر

ساندوا الجهود الاستثنائية التي يطلبها الجبل. وكثيرون يرون، مع «كونتون» النائب المنشول عن «بوي دي دوم»، أن هناك حزبين منظرين، حزب أصحاب المبادئ المبالغ فيها، وحزب الدهاء، الحاذقين، المتأمرين، والطامحين بخاصة إلى أقصى الحدود. إن الجبروند إذ تؤكد سيطرتها، وإذ تحكر الواقع في اللجان البرلمانية، ستجرّح كبراء الكثيرين، وسيبعد عنها رجالاً مثل «سيسيس» المتعاطف مع أفكارها وإن كان يأبى قبول وصاية محامين من أبناء الخامسة والعشرين.

هل الوفاق ممكن بين هذه الفئات؟ إن الجلسات الأولى للمؤتمر الوطني تسمح بهذا الأمل؟ ويفق دانتون مدافعاً متحمساً عن الوحدة؛ ويجري مع زعماء الجبروند أحاديث عدداً من المرات؛ وهو يحمل الجميعة، منذ ٢١ أيلول، على الإدانة الإجمالية للديكتاتورية وللقانون الزراعي، ذلك التهديد المزدوج للحرية والملكية البرجوازية اللتين ما فتئ الجبرونديون يثيرونها. وعند المساء، يقع الإجماع نفسه لإلغاء الملكية. وبهتف «غريغوار»: «الملوك في المجال الأخلاقي مثل الوحش في العالم الفيزيائي. وتاريخ الملوك هو تاريخ شهداء الأمم». لم تعلن الجمهورية: إنها تتسلّ في اليوم التالي بطريق مداورة. عندما يقرر أن تُورّخ جميع الصكوك الرسمية بدءاً من العام الأول للجمهورية. لن تُمد الأبدى إلى غصن الزيتون الذي مده «دانتون». فمنذ ٢٣، يعمد «رولان» وأصحابه إلى استغلال موقعهم البرلماني لاحرّ باريز وكومونتها وثلاثيتها: مارا، روبيبيير، ودانتون. وتنستمر المعركة طوال شهر تشرين الأول. المنتجة التي حصل عليها الجبرونديون؟ لقد طالبوا بتشكيل حرس في المقاطعات غايتها حماية المؤتمر الوطني، وقصرّ باريز على «واحد من ثلاثة وتسعين من تأثيرها» حسبما يقول «لاسورس»؛ لم يتابعهم المؤتمر الوطني وإذا أرسلت بعض المقاطعات اتحاديين فإنهم لا يلعنون الدور الذي كانت تنتظره الجبروند منهم. لقد حصلوا على تجديد الكومونة؛ لكن إذا كان العدة الجديد «شامبو» معتدلاً، فإن المجلس العام يظل من اللامتسوولين أو من

اليعاقبة؛ ويعين «شوميت» نائب الكومونة العام، و«هيبير» وكيلًا له. لقد أُولع الجبرونيون بمهاجمة ذلك الثلاثي؛ لكن إذا كان دانتون قد ضعف لأنه لم يستطع أن يقدم بياناً باستخدام الأموال السرية التي تصرف بها وهو وزير، فإن روبسيير ومارا لم يُصابا بسوء. كانت ردة الفعل الجبرونية، على المستوى السياسي، نصف الفشل.

وبالمقابل، كانت تلك الردة فعالة في نقطتين. استثار الرأي العام للتجازرات الإرهابية في أيلول يغدو أقوى بعد «فالمي». يتبع الجبرونيون هذا الانقلاب في الأفكار، ويتوسعونه. تحرير السجناء، إعادة جوازات السفر، الحرية النسبية في الصحافة، كل ذلك يسبق إلغاء المحكمة الثورية في ٢٩ تشرين الثاني، وهي المحكمة التي أُنشئت في ١٧ آب. والنجاح نفسه في ردة الفعل المعادية للتسعيرون. ذلك أن قانون ٨ كانون الأول يلغى تدابير التقتيس والتضليل التي اُخذت في أيلول ويعيد الحرية الاقتصادية. لقد استطاعت الجبرونية أن تقف في وجه الحركة الإرهابية والتسعيرونية فتستغل مخاوف البرجوازية الثورية المُجمعة.

محاكمه الملك:

ماذا سيفعلون بالملك؟

حبس لويس السادس عشر منذ ١٠ آب، مع أخته السيدة اليزابيث وزوجته ولدها في برج من العصور الوسطى في سور «التامبل». وتولت الكومونة حراسة الملك، بالرغم من جهود رولان، وعزلته عن ذويه تدريجياً بمن فيهم ولـي العهد، منذ ١١ كانون الأول. تدابير أخذت قيودها تتزايد شيئاً فشيئاً.

هل ينبغي أن يُحاكم؟ إن الأوراق التي قُبض عليها في «التوليري» والتي سلمتها الكومونة، فيما بعد، إلى لجنة برلمانية من أربعة وعشرين نائباً تتسم بالمحاكمة. ثم إن اكتشاف خزانة حديدية سرية، في ٢٠ تشرين الثاني، تحوي عدة وثائق تكشف عن صلات الملك بالثورة المضادة، يجعل المحاكمة

أمراً لا مفرّ منه. وتصدر عن المؤتمر الوطني ثلاثة مواقف. ففي اليسار يعارض المحاكمة «سان جوست» روبيير. وكانوا معزولين تقريباً حتى عن «الجب». وقد ذهب الأول، في خطبة كبيرة له في ١٣ تشرين الثاني، أن لويس السادس عشر مجرم لمجرد كونه ملكاً؛ وتجب معاقبته لا محاكمة. «أنا أقول إن الملك ينبغي أن يحاكم كعدو، وإن علينا محاربته لا محاكمة... أية صلة من العدالة إذن بين الإنسانية والملك؟». أما روبيير فتوصل إلى النتيجة نفسها مستنداً إلى حجج أشد إحكاماً. فمحاكمة الملك، في نظره، محاكمة للذين خلعواه، أي إخضاع الثورة لمحكمة الاستئناف. «إذا لم يكن الملك مذنباً فالذين خلعواه مذنبون. ومحاكمته هي دعوة المحكمة للتحقيق». ويخلص إلى العقاب دون محاكمة.

رفضت أغلبية النواب هذه النتيجة، مع تأثيرهم بهذه الحجج. كان لويس مذنباً، في أعينهم؛ لكن يجب أن تجري محاكمة نظامية، لكي لا يشك الرأي العام في فرنسا وفي الخارج بشرعية الحكم. وينفصل «مار» عن روبيير وسان جوست. كتب: «لويس يجب أن يُساق إلى المحاكمة. وهذه الخطوة ضرورية لتنقيف الشعب: لأن من المهم أن نوصل جميع أعضاء الجمهورية إلى القناعة، بطرق مختلفة وتشابه لطبيعة العقول». وفي ٥ كانون الأول يقرر المؤتمر الوطني أن المحاكمة ستتم وأنه هو نفسه سيحاكم الملك. وفي ١٠، قدمت «ورقة الاتهام بجرائم لويس». ولا شك أن على يمين المؤتمر من كانوا معادين للمحاكمة، لكنهم سكتوا.

في ٢١ كانون الأول ١٧٩٢، مثلَ لويس السادس عشر لأول مرة، أمام المؤتمر. ومنْح مدافعين، فاختار «ترونشيه»، وقبل خدمات الوفي «ماليرب»؛ هذا المستشاران كلُّا محامياً شاباً «دي سيز»، بالمرافعة. في ٢٦ بسط «دي سيز»، بحضور الملك، أدلة، وكانت أدلة لا غبار عليها من الناحية القانونية، لكنها كانت ضعيفة جداً من الناحية السياسية. أظهر أولاً أن حصانة الملك منصوصٌ عليها في دستور ١٧٩١؛ فإذا ما عمد، مع ذلك، إلى محاكمته فهو

لا يُحاكم كملك بل كمجرد مواطن، وحيثُنَّد يجب أن يستفيد من الضمانات نفسها: هيئة ملَّفَة مزدوجة (اتهام ومحاكمة)، سماع الشهود، خبرة الخطوط. «وأنا أبحث بينكم عن القضاة فلا أحد سوى المتهمن». ثم أشاد بالبدایات «الليبيرالية» للملك. وأنكر اتفاق لويس السادس عشر مع الأجنبي. ويشعر المؤتمر أن المرافعة تُخفي تحتها الجوهر السياسي الحقيقي للمحاكمة. فيهنق «سان جوست»: «ليس للعدالة من الناحية المادية، وسيلة لايقاف التستر على الجرائم الكبرى. إننا لا نرى الجريمة، لكننا نُصاب بها».

بذل الجبرونديون وسعهم لتأخير المحاكمة، دون أن يُعارضوها. وحاولوا أن يُغرقوها في إدانة عامة لآل «بوربون»، وذلك لكي يعرضوا على الخطر الجبليين مع «فيليب المساواة»؛ في ١٦ أيلول، يُطرد جميع آل بوربون. وعندما شرع في المحاكمة طالبوا بالرجوع إلى الشعب ليؤيد حكم المؤتمر الوطني أو ينقضه. ويُعلن «فيرنيو»: «الشعب هو الذي منح الملك الحصانة، بحسب دستور ١٧٩١، والشعب هو الذي يستطيع أن يسحب منه هذه الحصانة». لكنهم يصطدمون برفض مزدوج: الرفض المبدئي، لأن الرجوع إلى الشعب يشكك في النظام التمثيلي والنابلي الذي كان الجبرونديون أنفسهم المدافعين عنه في وجه الأقسام الباريزية؛ والرفض السياسي، لأن إخضاع محكمة لويس السادس عشر للجمعيات الأولية يعني نشوء الحرب الأهلية. وقد رد «بارير» على «فيرنيو» في خطبة كبيرة ألقاها في ٤ كانون الثاني. كانت مداخلة «بارير» هذه حاسمة، كل مداخلاته. وباريير أكثر من صوت، إنه صدى. «فالسهل» هو الذي يرفض معه المشاركة في المناورة الجبروندية.

تبدأ المناقشاتُ الحقيقة في ١٤ كانون الثاني. كان على النواب أن يعلنو عن موقفهم، من على المنصة عند دعوتهم باسمهم، إزاء ثلاثة مسائل: الإجرامية، الرجوع إلى الشعب، العقوبة. وأجاب الحاضرون بما يُشبه الإجماع عن المسألة الأولى بالإيجاب. أما الرجوع إلى الشعب فرفضه بأربعينية وثلاثة وعشرين صوتاً مقابل مائتين وستة وثمانين، وحول العقوبة إنما خاض الجبرونديون آخر معاركهم. فيتطلب «لانجونييه» أن يتّخذ القرار

أولاً بناءً على أغلبية الثنين. ويعلم دانتون على رفض هذا الاقتراح. ثم يُعلن «مِلْه»، أول نائب بُدعى، موقفه، فيصوت على الموت، لكنه يطالب بوقف التنفيذ. ويتبعه الكثير من الجبرونديون. وكانت نتيجة التصويت ثلاثة وستة وستين صوتاً مع الموت من سبعمائة واحد وعشرين صوتاً، أي بأكثرية خمسة أصوات. لكن المناداة التأكيدية أظهرت أن الأغلبية كانت حاصلة بالضبط دون أنصار وقف التنفيذ. وفي ١٩، جرى التصويت على وقف التنفيذ فرفض بثلاثمائة وثلاثة وثمانين صوتاً مقابل ثلاثة عشرة أصوات.

إن النيات العميقة هي التي تستحق أن تُنْحَصَّ، أكثر من جزئيات التصويت. إذ لم يكن ثمة أيٌّ قد شخّصيَّ بحرّك التوابل ضد لويس السادس عشر. وقد اعترف روبيبيير نفسه بذلك. «أحسستُ بالفضيلة الجمهورية تتداعي في قلبي بحضور المذنب المهاهن أمام السلطة المطلقة». وكان الحكم فراراً أساسياً. كان لا بدَّ بالنسبة إلى الأغلبية – إلى قاتلي الملك – من قطع الجسور مع كل أمل بالتسوية، ومن جعل الثورة المضادة مستحيلة، وهي تعني التخلّي عن المكاسب السياسية والاجتماعية لسنة ١٧٨٩، ومن طمأنة الحاصلين على الأموال الوطنية وجميع المصالح المرتبطة بالنظام الجديد. وعندما يُقطع رأس الملك تحدياً للثورة المضادة تتمّ الحيلولةُ عن قصد دون العودة إلى الوراء.

إن البواعث العميقة التي حدّت «المستأفيين» أصعب تمييزاً. لم يكن أيُّ منهم ملكياً. لا شك أنه كان لديهم، كما كان لدى دانتون، على كل حال، الأمل بأن تدابير الرحمة تمكّن من بعض التهدئة لأوروبا؛ لكن هذا الحساب كان على تناقض مع سياسة الجبروند الخارجية. وبيدو وخاصة أنهم كانوا حبيسي منطق الواقع المتّخذة منذ أيلول ١٧٩٢، لقد سجلوا ووسعوا ونظموا انقلاب الرأي البرجوازي من أجل الاسترخاء وتبعهم المؤتمر الوطني في هذا الطريق. وكانوا يعتقدون أنهم ما يزالون يستدون إلى تلك القوى العميقة

نفسها وهم يسعون إلى إنقاذ الملك. لكنهم كانوا عمياً هذه المرة، لأن الثورة البرجوازية آثرت أن تتفقد نفسها.

موت الملك المسيحي:

في ٢٠ كانون الثاني، نحو الساعة الثانية، توجّه «غارا» و«لبيران» إلى «التامبل» ليبلغا لويس السادس عشر بقرارات المؤتمر الوطني. فيتقدّم لويس بثلاثة مطالب: مهلة ثلاثة أيام استعداداً للموت، السماح له بمشاهدة أسرته دون شهود، السماح له باستقدام كاهن لم يخلف يمين الولاء للدستور المدني، الراهن: «إيدغيوريت دي فيرمون» الذي كان مُعرفَ السيدة اليزابيت - ويقبل المؤتمر الوطني بالطلبيين الآخرين، وفي نحو السادسة عاد «غارا» إلى «التامبل» يصحّبه الكاهن.

في تلك الأمسيّة، تحدّث لويس السادس عشر طويلاً مع مُعرفه ووَدَعْ ذويه. ونحو العاشرة قَدِمَ له خادمه العشاء. وروى أن «الملك أكل بشهية جناحي دجاجة، وقليلًا من الخضر، وشرب كأسين من الماء والخمر، وتحطّى بقطعة صغيرة من البسكويت بالملعقة وشيشًا من خمر «مالاقا». ولم يكُن يستيقن حتى نام نوماً عميقاً.

استيقظ في الساعة الخامسة، في ٢١، تابع قداس الكاهن، وعَدَّل عن الحديث الأخير الذي وعد به الملكة. وطالب دون جدو بالحق في أن يقصّ شعره بيده. وفي الثامنة والنصف فتح الباب: كان الآتي «سانتير» القائد العام للحرس الوطني الذي جاء لإحضاره. وفي الفناء الثاني «لتامبل» انتظرته عربة، لا شك أنها عربة الوزير كلافين.

استغرق الطريق من شارع «التامبل» حتى ساحة الثورة ساعة ونصف. كان الجو ماطرًا، والضباب ينتشر في الشوارع حيث كانت أبواب الحوانيت ونوافذ البيوت مغلقة بأمر من السلطات. وتبع الموكب في مروره سياج صامت من ثمانين ألف رجل مسلحون بالبنادق والرماح.

وفي الساحة التي ستكون ساحة «الكونكورد» نُصب مقلةً، مقابل «التويليري»، بين قاعدة تمثال لويس الخامس عشر (في مكان المسلة الحالية) و«الشانزيلزيه» واتخذ عشرون ألف رجل أماكنهم: أفواج الحرس الوطني، الاتحاديون الإقليميون، مسلحون من الأقسام.

توقفت العربة نحو الساعة العاشرة. بقي الملك فيها بضع دقائق ثم نزل وتطلع إلى المقلة. وخلع ثيابه بنفسه، لكن كان عليه أن تربطه يداه، صعد درجات السلم، مستنداً إلى «إيدغیورت»، بينما كانت الطبول تقرع. وعندما وصل المنصة، حاول أن يقاوم وأراد أن يخاطب الشعب. وتنسب إليه الأسطورة الملكية هذه الكلمات: «أيها الشعب، إني أموت بريئاً! وأنا أغفر لمسبي موتى: وأرجو الله ألا يقع عباء دمي على فرنسا». لكن اشتداد قرع الطبول غطى صوته. وفي الساعة ١٠،٢٠ سقط رأسه. وانطلقت من الجمهور صرخات الحماسة: «تحيا الأمة!» «تحيا الجمهورية!» «تحيا الحرية!» «تحيا المساواة!» وبينما حمل الجسد إلى مقبرة المادلين تشकّلت الرقصات الريفية حول المقلة.

ما صدى موت الملك في البلاد! هناك حقاً، في الجانب الملكي انتفاضات، من الأسى. في عشية موته قُتل أحد حراسه الشخصيين القماء، «بير دي باريز» النائب «لبيليتييه» دي سان فارجو» الذي صوت مع موت الملك. وفي الأقاليم، ظهرت هنا وهناك علامات الاستياء، وفي أورليان وليلون ليس الناس ثوب الحداد؛ وفي «مونريسون» تظاهر الناس. لكن الرأي العام الملكي متذمّر، في مجلمه، والإعياء يتغلب فيه على السخط. والفتور نفسه في الجانب الثوري، إذ لم تستثمر محاكمة لويس السادس عشر أية حماسة، فيما عدا باريز والجمعيات. إن هذا الصمت لشعب كامل أمام موت ملكه يشير إلى انقطاع عميق في تاريخ الحساسيات الشعبية. الممسوح من الرب، الشافي الغريب، الملك صانع المعجزات يُغَرِّ في التراب مع رأس لويس السادس

عشر. ويمكن بعد عشرين عاماً إعادة الملكية: لن يبعث ذلك الإيمان الروحي بالملكية المقدسة. إن العلاقات بين أوروبا والثورة هي التي تتعذر أكثر من النزاعات الداخلية.

انتصارات الجمهورية:

كانت «فالمي» مُنطلقاً لنهاية قوي. فالبروسيون الذين غدا تموينهم صعباً والذين جذبوا بولونيا من جديد انتباهم حيث تناور كاترين الثانية، جلوّا عن الأرض الفرنسية، دون عجلة، في خمسة عشر يوماً. بيد أنه لا «ديموربيه» ولا «كيلير مان» فعلاً شيئاً لمهاجمتهم. لكن الشعور السادس، في حينه، هو الحماسة أمام تحرير الأرض.

ولا سيما أن الجيوش الأخرى انتقلت إلى الهجوم، في الوقت نفسه. ففي الآلب، انتصارات أخرى «مونتسكيو»، في ٢٣ أيلول للأمر بدخول السافوا؛ وهو لا يصادف فيه أدنى مقاومة. ويحتل «نيس»، وهي ملك آخر لملك سردينيا، جند «أنسليم» في ٢٩ أيلول. وفي الرلين، يستولي «كوستين» على «سبير» في أكتوبر الأول، ثم على «ورمس» و«فيليسبورغ»؛ وبعد انسحاب قصير، يستأنف الهجوم، ويستولي على «ماينتس»، ثم على «فرانكفورت» (٢٢ تشرين الأول)، والعملية الخامسة هي احتلال جند ديموربيه بلجيكا. وبعد اشتباكات جزئية لكن شديدة، بدأت المعركة في ٦ تشرين الثاني صباحاً، حول قرية «جيماي» قرب «مونس». وفيها أقام البلجيكيون معاقل حصينة على المرتفعات التي تسعد مدخل «مونس». فيهاجم الفرنسيون على مجموع الجبهة؛ لكن شيئاً من الانتصار يقع في الوسط وعلى اليمين، وكان لا بد من طلقات ديموربيه و«إيغاليته الابن» (لويس فيليب في المستقبل) ليُستأنف الهجوم؛ وفي المساء ينسحب البلجيكيون.

إن أهمية «جيماي» في تاريخ الثورة العسكرية يتتجاوز أهمية «فالمي». وإذا ظلت تقنية الهجوم - الهجوم الجبهي بدلاً من تركيز الضربات الموجة

- تقليدية، فإن تكوين الجندي - حيث يشكل المتطوعون الأكثريية - والحماسة والعدد، إن كل ذلك يجعل من هذه المعركة أول معركة ثورية.

كلن يمكن أن تلي «جيماپ» حملة على «الرين» لو لا أن «ديموربيه» الراغب في مهاجمة هولاندا لم يضمّ أنذيه عن أوامر المجلس التنفيذي: فالنمساويون يمكنهم أن يتحصنوا «بالموزيل»، والبروسيون يمكنهم أن يستولوا مرة أخرى على فرانكفورت وضفة الرين اليمنى. عندما أوى الجند إلى ثكنات الشتاء كانت بلجيكا محظلة، لكن الجيوش العدوة لم تكن قد دُمرت بعد.

طرحت الانتصارات الجمهورية على الجمعية التأسيسية مشكلات رهيبة: هل بالإمكان عقد الصلح الآن؟ وما مصير البلد المحظلة بما أن الحرب لم تعد تقتصر على الدفاع عن أرض الوطن؟ جميع الأحزاب منقسمة، لكنها جميعاً حبيسة الدوامة التي تحركت في نيسان ١٧٩٢: الكلام على الصلح، منذ الآن، يعني شبهة معاداة الثورة. ولذلك فلا الجيرونديون ولا دانتون، الذي كان الصلح، مع ذلك، رغبته الكامنة، يجرؤون على الدفاع علينا عن سياسة المفاوضات. كتب الجيروندي «بريسو» إلى «سيرفان» في تشرين الثاني: «لا يمكننا أن نطمئن إلا إذا اشتغلت أوروبا، كل أوروبا». والحق أن بعضهم، مثل «بريسو» نفسه، يبدون محبيذين لإنشاء «جمهوريات أخوات»، بينما سمعت في اليسار أصوات تحذّد الضمّ. «شوميت» الجبلي اليساري، هو الذي يعبر أروع تعبير عن ريح الإمبريالية المحمومة التي تنتهي بجرف أشد الروّوس برودة: «إن الأرض التي تفصل باريز عن بطرسبرج وعن موسكو ستُضفي عليها عما قريب الصفة الفرنسية والصفة البلدية وصفة اليعاقبة».

إن صلبيّة الحرية تصطدم، في الواقع، بصعبيات عملية. ففي البلدان المحظلة، يتعلق الوضع بموقف السكان تجاه فرنسا، وبسياسة الجنرالات الذين تركوا بلا تعليمات فتصرّفوا كلّ على هواه. في السافوا التي يرتبط سكانها بفرنسا برابطة اللغة والعلاقات الاقتصادية، يتّخذ «مونتسكيو» موقف الحياد

ويسمح بتشكيل «مؤتمر وطني للسكان المتحدررين من أصل غولي» يطالب، منذ آخر تشرين الأول بالوحدة مع فرنسا. وفي «نيس»، وهي قرية إيطالية لغةً وقلباً، يَسْنُد «انسلِيم» بعزم المستوطنين المارسيليين الذين يطلبون بطبيعة الحال، الانضمام إلى فرنسا. وفي الرين، يساعد «كوسٌتين» بوضوح الثوريين اللاجئين حتى تلك اللحظة في فرنسا أو الأوفياء للثورة. أما في بلجيكا فالمشكلاتُ تطرح نفسها على نحو آخر. أولاً لأن «ديموربيه» الذي كان يَعْلُم نفسه بأمل قيادة دولة بلجيكية مستقلة بعد البلجيكيين باحترام حرياتهم وحقهم في تقرير مصيرهم. ولا سيما أنَّ ليس بين الأحزاب البلجيكية حزب يرغب في الانضمام: لا «الستاتين» أنصار العودة إلى مجلس الطبقات الأرستقراطي، ولا «الفونكيون» الراغبون في نظام ليبرالي لكن مستقل عن فرنسا. الضم هنا سيفرض بلا قيد ولا شرط.

إلى هذه الصعوبات المحلية التي تمنع المؤتمر الوطني من اتخاذ قرار مبدئي حتى أواسط تشرين الثاني، تتضافر الضرورات المالية التي أشار «كامبون» إلى أهميتها منذ البداية: إذا أردنا تحرير جميع الشعوب فعلق على الفرنسيين وحدهم تحمل أعباء الحرب؟ ينبغي فرض الحالات الرسمية. ومنذئذ يصبح التناقض كامناً بين إرادة التحرير والظلم الضريبي؛ أسطورة الوحدة الإرادية وحدها تستطيع حلَّ هذا التناقض، على مستوى المبادئ، على الأقل. إن انتصار «جيماپ» يثير حماسة نقضي على المقاومات الأخيرة.

ويجري التصويت على مرسمين. ففي ١٩ تشرين الثاني، وبناء على اقتراح الجبروندي «لارييفيلير ليبو» يقرّر الوطني: «إن الأمة الفرنسية تمنع الأخوة والمساعدة لجميع الشعوب التي تود أن تتمتع بحريتها»؛ وتعتبر الحكومات الأجنبية هذا المرسوم تحريضاً على الحرب الأهلية الأوروبية. لكن «كامبون» يطرح على التصويت، في ١٥ كانون الأول مرسمًا جديداً يعين الشروط الفرنسية لتحرير أوروبا: إلغاء الامتيازات، إلغاء ضريبة العشر، إلغاء أملاك الإكليلروس، إدخال الحوالة الرسمية، حرب إبادة ضد الشعوب التي ترفض الحرية والمساواة.

ويُغيّر الضمُ شيئاً فشيئاً تسويفه. ففي ٢١ تشرين الثاني تضم «السافو» بتصويب المؤتمر الوطني الإجمالي، تلية لأمنية أعرب عنها بحرية. لكن عندما يتعلّق الأمرُ ببلجيكا، حيث احتج «ديموربيه» عبّاً على مرسوم ١٥ كانون الأول، فإن فكرة حدود فرنسا الطبيعية التي ظهرت منذ شهر تشرين الثاني، تنتقل إلى المقام الأول. وفي ٣١ كانون الثاني يصوت المؤتمر الوطني على ضم «نيس». فيقترح دانتون حينئذ ضم بلجيكا: «أقول: عبّا نعد إلى التحويل من بسط مساحة الجمهورية. إن حدودها قد عيّتها الطبيعة» وبعد بضعة أيام أوضح «كارنو» وهو يسند هذه النظرية الجديدة بالحج التاريخية: «إن حدود فرنسا القديمة والطبيعية هي الرين والآلب والبيرينيه؛ والأجزاء التي اقتطعت إنما اقتطعت اغتصاباً. إن المثل الأعلى لجمهوريّة شاملة» يتجسد، على هذا النحو، في واقع يُراد تفسيره بالجغرافية والتاريخ؛ ونزع فرنسا التوسيعية العاطفية تتضاف إلى الصليبية التحريرية.

«بيت» والتحالف:

إن سياسة المؤتمر الوطني في الضم وإعدام لويس السادس عشر أسلمه في تشكيل تحالف ضد فرنسا سيدوم أكثر من عشرين سنة، بالرغم من توافقاته العابرة والجزئية.

وستكون إنكلترا هي العنصر المحرك لهذا التحالف. لا شيء، مع ذلك، حتى تشرين الثاني ١٧٩٢ يحمل «وليام بيت» على الخروج من سياسة الحياد أو على الانسياق وراء الصليبية المعادية للثورة التي دعا إليها «بيرك». لكن المصالح الاقتصادية والمخالف السياسي ورفض قبول التعديلات التي أدخلتها الثورة على القانون الدولي تفسّر القطيعة، في الجانب الإنكليزي. فحين أعلنت الحكومة الفرنسية في ١٦ تشرين الثاني أن «الإيسكو» مفتوحة للملاحة، وحين أرسلت أسطولاً فرنسياً إلى «أنفير»، طالت بذلك هولندا، وألغت بنداً من بنود معاهدة «ويسفاليا» وهددت أمن التاميز. ثم إن استقبال

الديموقراطيين الآتين من وراء المانش أخذ يقلق بيت: فبعد أن استقبل المؤتمر الوطني «توماس بين» المحكوم في بلاده بسبب كتابه عن «حقوق الإنسان» رحب بمندوبي الجمعيات الراديكالية الإنكليزية، وقد رحب «غريغوار» بأحددها» معناً أمله بأن الجمهورية ستقوم قريباً على صفات التاميز.

ومنذ شهر كانون الأول، أخذ «بيت» بعد الأسلحة العسكرية والبحرية. واستصدر قانوناً يخضع الفرنسيين المقيمين في إنكلترا لرقابة السلطات؛ وفي ٢٦ كانون الأول حجزت حمولات القمح المتوجهة إلى فرنسا. وكرس إعدام الملك القطعية، إذ طرد القائم بالأعمال الفرنسي ولبس البلاط الحداد.

إن مسؤوليات هذه القطعية تبدو أقل وضوحاً، في الجانب الفرنسي. ومرة أخرى تقسم الأحزاب. ويبدل أعضاء المجلس التنفيذي وسعهم، سواء دانتون بعد ١٠ آب أم ليبران حتى إعلان الحرب، ليكتبوا هذه الحركة. ولم يتتردد الكثير من الزعماء الجيرونديين، مثل «بريسو» و«فيرنيو» في إظهار مخاطر الحرب ضد الأمة الإنكليزية، يدفعهم إلى ذلك الحب الصادق للإنكليز أو الحرص على مداراة مصالح تجار بوردو. ويكتب «مارا» من اليسار، في ٢٧ كانون الأول: «الحرب التي يبدو أن إنكلترا تهدّنا بها تأتي فقط من فتح الإيسكو الذي سيضر ضرراً كبيراً بتجارة سكان الجزء هؤلاء». ومع ذلك فإن المؤتمر الوطني بأغلبيته العظمى، يمضي في طريقه، ولم يُبدِ روبيبيير في محاربة هذا النزاع الجديد من الحماسة ما أبداه قبل سنة، وهو ما أخذه عليه «جوري». لم هذا التباين بين نفاذ بصيرة الكثرين والموافقة الصامتة لدى الجميع؟ لا شك أن الأوساط الصناعية، خلافاً للتجار، رغبت في محو نتائج «المعاهدة المخزية» لعام ١٧٨٦؛ وسوف نرى ذلك غالباً عندما تُظهر الحرب الاقتصادية ومذهب الحماية والحرصار إرادتها في إلغاء المزاحمة الإنكليزية. لكن أن يُنسب إلى مقاولي ١٧٩٣ التأثير في قرارات المؤتمر الوطني أمرٌ أدخل في باب الرأي القبلي المنهجي والمفارقة التاريخية. المصالح هنا أقل أهمية من الأهواء والعادات الذهنية، إذ تبدو إنكلترا للشعب

وكانها بلد الأنانية والثروة التجارية والفساد؛ وبالنسبة إلى جمهور البرجوازيين من مدرسة الفيزيوفراطيين الذين يرون أن القوة الاقتصادية للبلد ما تأتي من موارده الخاصة، كانت إنكلترا التي يستند تفوقها إلى الثقة والتجارة الخارجية، خصماً واهياً سريع العطب؛ وبالنسبة إلى السياسيين المنخرطين في المسيرة الثورية، كانت معارضة الحرب تعني الشبهة بميل انهزامية، وتعني القطيعة مع الأهواء السائدة. في أول شباط ١٧٩٣ أعلن المؤتمر الوطني الحرب على ملك إنكلترا وعلى الحاكم الإقليمي لهولاندا.

سبقت البلدان الأوروبية الأخرى إنكلترا أو تبعتها. وكان البابا ودوق «بارم» ودوق «مودين» وملك «نابولي» قد أخطروا بقطيعتهم. وجرَ مجلسُ الإمبراطورية التشريعي جميع الدول الألمانية. وفي آذار، أعلن المؤتمر الوطني الحرب على إسبانيا. وسمح التقاسم الثاني لبولونيا الموقع بين بروسيا وروسيا بعد يومين من إعدام لويس السادس عشر، لبروسيا باستئناف قسط فعال من نشاطها على الجبهة الفرنسية، وسمح لروسيا بالقرب من إنكلترا. وفيما عدا الدول الشمالية وسويسرا وجمهورية فينيسيا ودوق توسكانا الأكبر – وهو مع ذلك، من آل هابسبورغ – فإن أوروبا بأسرها تحالفت ضد فرنسا.

أحس الجبرونديون بمخاطر هذا التحالف، ولم يستطيعوا مقاومة الانجراف الذهني أكثر مما استطاع الجبليون. سيكونون أول من يُصاب لأن الوضع الجديد يتطلب نصراً كلياً يأنفون من وسائله.

الربيع المأساوي:

في بضعة أسابيع، في ربيع ١٧٩٣، ضاعت «الحدود الطبيعية». وفي آخر شهر آذار أخذت أختيليت بلجيكا كلها، وفي بداية نيسان أخذت صفة الرين اليسرى. في هذه اللحظة، لم تكن فرنسا تحتل، خارج حدودها القديمة، سوى قلعة «مانيس» التي يحاصرها العدو.

لمْ هذه الهزائم؟ الأسباب المستراتيجية تسمح بتفسيرها جزئياً. فديموربيه الذي تمسك بخطة غزو لهولاندا، تأخر، بعد «جيماپ» في الالتحاق بجيش

الشمال الشرقي الذي يقوده «كوسين»، رغم أوامر المجلس التنفيذي؟ هذه المهلة أتاحت للنمساويين والبروسيين بتعزيز قواتهم بحيث أن المنطقة التي يحتلُّونها شكلَّت في شباط، نوعاً من زاوية على طول «الموزيل»، من كوبلانس إلى اللوكسمبرج، تصل بين الجيشين الفرنسي ذات الموقع حصين جداً. لكن نواحي الضعف الأساسية في الجانب الفرنسي ذات معنوي، وسياسي بخاصة. فليست مساندة الأهالي هي التي تتقصص وحسب، بل إن عداءً عنيفاً لبلد النهابين والحوالات هي التي تتلو ذلك. وقد ظهر هذا العداء في «فرانكفورت» حيث هبَّ الأهالي في كانون الأول، عند وصول البروسيين، وذبحوا الفرنسيين؛ وسرى ذلك في آذار، في بلجيكا، حيث أثار الضم استكتاراً عاماً. وأخطر من ذاك أيضاً وضع الجيوش المعنوي والمادي. فالجنود سيئون المأكل والملبس. وقد أحاط «ديموربيه» نفسه بطغمة من المتعهدين الذين يضاربون على السوق. ومنعاً لهذه التصرفات، شكَّ وزير الحرب «باش» إدارة للمشتريات مهمتها أن تحل محل المتعهدين؛ لكن هذه الإدارة التي هاجمتها ديموريه والجيرونديون بضراوة يلغىها المؤتمر الوطني في كانون الثاني. والكثير من المتطوعين استدروا إلى مرسوم كانون الأول ١٧٩١ الذي يسمح لهم بترك الجيش بعد حملة ١٧٩٢، وعادوا إلى بيوتهم. وتكرر حالات الفرار. ويمكن أن يقدر عدد الذين ظلوا تحت السلاح في أول شباط ١٧٩٣ بمائتين وثلاثين ألفاً من مجموع قدره في أول كانون الأول ١٧٩٢ أربعين ألفاً. وبحسب التقرير الذي قدمه «دوبيوا كرانسي» في ٢٥ كانون الثاني، فإن ملاكاً من خمسين ألفاً هو الحد الأدنى الضروري. ثم إن هذا الجيش الذي تقلص عدده، منقسم انتقاماً عميقاً: الأفواج النظامية وكتائب المتطوعين تحافظ بنظام متميَّز؛ فكتائب المتطوعين تنتخب ضباطها، وتحظى براتب أعلى، وتتخضع لنظام أقل قسوة. وعباً اقترح «دوبيوا كرانسيه» في ٧ شباط، المزج بين البيض والزرق أي المزج في

نصف لواء (الفوج سابقاً) بين كتيبة نظامية وكتيبة متطوعين. عرض الجنرالات ذلك وساندهم الجيرونديون.

وراء جميع أسباب الضعف هذه، نجد الثغرة الرئيسية ذاتها: غياب قيادة متجانسة وفعالة. لقد راهن الجيرونديون بكل شيء، منذ فالمي للحد من الإرهاب وتدابير القمع؛ أبوا قبول حكومة وحدة وطنية اقتربها دانتون و«السهيل»، بلسان «بارير»، عدة مرات، وبدوا عاجزين عن القيادة بأنفسهم. في أول كانون الثاني انتخب المؤتمر الوطني لجنة للدفاع العام من أربعة وعشرين عضواً، أغلبيتها جيروندية: لكن هذه الجمعية أجرت مداولاتها على، وبما أن جميع النواب استطاعوا الحضور فإن صراع الفئات أطل مناقشات المؤتمر الوطني. في المجلس التنفيذي «باش» هو الذي يهتم بشؤون الحرب. لكن باش ملأ مكاتبته باللامتسرولين فكرهه الجيرونديون، وأكثر منهم ديمورييه الذي حصل في ٤ شباط على إحلال «بيرنونفيلي» محله. وأخيراً فإن الجنرالات هم الذين حصلوا على القدر الأكبر من المسؤوليات، ولكن لهؤلاء أيضاً نياتهم السياسية، وبخاصة «ديمورييه» الذي أحاطت الأسرار بإقامته في باريز أثناء محاكمة الملك. هذا العجز الجيروندى عن تقديم قيادة سياسية للحرب، هو، في آخر المطاف، السبب الرئيسي للهزائم.

لتابع مراحل هذه الحرب. كانت خطة ديمورييه تهدف إلى احتلال هولاندا، وبموجبها ينقسم جيشه إلى ثلاثة مجموعات؛ إلى اليمين «ميراندا» الذي يحاصر «متسريك» ويحافظ على مرات «الرور»؛ ويستقر «فالانس» على «الموز» الأوسط؛ وعلى «ديمورييه» ومعه المجموعة الرئيسية أن يذهب من «آنفير» ليحتل هولاندا. هذه الخطة المجازفة من الناحية العسكرية، تفترسها نيات القائد العام السياسية. لقد كان ينوي - إذا صدقنا مذكرةه - دولة بلجيكية هولاندية مستقلة، فإذا رفض المؤتمر الوطني القبول زحف على باريز وأعاد الملكية لمصلحة دوق «شارتر»، «المساواة الابن» الذي كان جنرالاً قائداً في جيشه.

بدت الخطة، أول الأمر، في سبيلها إلى التنفيذ، ففي ١٦ شباط، انطلق مع عشرين ألف رجل، ودخل هولاندا واستولى بسهولة على بعض الأماكن المحسنة. لكن الجيش النمساوي الذي يقوده أمير «كوبور» ينقض على جيش بلجيكا في أول آذار، فينسحب «ميراندا» و«فالانس» إلى ما وراء «الدليل». وفي ٨، يكشف دانتون وديلاكروا العائدان من بلجيكا عن فداحة الخطط؛ ويعجلان بتجنيد ثلاثة ألف رجل بمرسوم كان قد صدر في ٢٣ شباط، ويأمر المجلس التنفيذي «ديموربيه» بالعودة إلى بلجيكا ليتولى قيادة جنده. لكنه يترك في هولاندا حملته ويعود وحده إلى بلجيكا، بالرغم من الأوامر المرسلة. وفي ١٢ آذار، يكتب إلى المؤتمر الوطني رسالة يحمل فيها مسؤولية الهزيمة الوزارة، والممثلين المسلمين، وسياسة المؤتمر الوطني إزاء البلجيكيين. وتثير هذه الرسالة التي تذكر برسالة لافاييت في أيار ١٧٩٢ غضب بعض الجيليين الذين يطالبون بتوجيه الاتهام إليه. وفي ١٦ آذار يتحقق «ديموربيه» على أيدي الإمبراطوريين الألمان في «نيروندن» جنده إلى «لوفان»؛ ويكسر مرة أخرى، فيرسل، منذ ٢٣، مساعديه العسكري إلى «كوبور»، لتبدأ مفاوضات سرية: يَعِد «ديموربيه» بالجلاء عن بلجيكا دون قتال؛ في ٢٩ آذار مساء تقرر عزله وأُرسل «بيرنونفيل» وأربعة مفوضين من المؤتمر الوطني لتنفيذ هذا الأمر. فيوفهم «ديموربيه» في أول نيسان، ويبعث بهم إلى العدو. ويحاول أن يجرّ جيشه على باريز، لكنه يصطدم بجنه الخاص؛ وفي ٥ نيسان يلأ إلى النمساويين يصحبه بعض الجنرالات منهم فالانس و«الابن المساواة». وقد كلفت خيانة «ديموربيه» فرنسا خسارةً بلجيكا، لكن وطنية الجيش أنقذت الثورة.

على الرين كان الوضع قد ضاع. ذلك أن «كوستين»، وهو سبأف ممتاز، لكنه ستراتيجي هزيل، مركز معظم قواته - خمسة وعشرين ألف رجل من خمسة وأربعين - في مایانس ذاتها؛ وهو لا يستطيع ولا يجرؤ، بما بقي له من الجند، أن يمنع البروسيين من أن يلتفوا على الموقع، ويقطع ملك بروسيا الرين في «بشاراش» نحو أسفل «تبجن»، ويتبع حركة ثانق

حول مانيس. فيجاو «كوستين» عن صفة الرئيس اليسرى وينسحب في ٤ نيسان إلى لاندو. ومن فتوح الخريف لم يبق سوى «مايانس» المحاصرة.

في الـ «فانديه»: الأرياف ضد المدن:

إن تجنيد ثلاثة ألف رجل المقرر في ٢٣ شباط كان، بتعسقه، سبيلاً إلى الاستثناء. ولما كان المؤتمر الوطني ينفر من الخدمة العسكرية الإلزامية، قرر أن يعده، كما في تجنيد الفرق السابقة، إلى تحديد سُوفَّة لكل مقاطعة بين العزاب أو الأرامل من عشرين إلى أربعين عاماً. يُستدعي المتقطعون أولاً، لكن المادة الثانية تنص على أن المتقطعين إذا لم يكفوا «يلزم» المواطنين بإكمالهم في الحال، ويعتمدون، لهذه الغاية الطريقة التي يجدونها أنساب بأكثرية الأصوات»: ذلك يعني إدخال الصراعات السياسية في تعين الجنود والتنكير بالقرعة البغيضة جداً، لميليشيات النظام القديم. وأكثر من ذلك فقد أُغفى الموظفون وأعضاء الإدارات، مما يُحابي قسمًا هاماً من البرجوازية الثورية. وليس مدهشاً، في هذه الظروف، أن تقع الاضطرابات هنا وهناك. ففي منطقة «هازبروك» وفي الأنزا، وفي «بوبي دي دوم» انفجرت الانتقادات؛ وفي أورليان هوجم عضو المؤتمر الوطني «ليونار بوردون» وجُرح جراحًا خطيراً. ومع ذلك، فإن هذه الانتقادات كانت تُقمع بسهولة، إلا في الـ «فانديه». لا بد من البحث وراء الظروف المباشرة عن الأصول العميقة للعصيان الفاندي المسلح.

وكلمة «فاندي» غير دقيقة على كل حال. ذلك أن المنطقة المتمردة لا تشمل إدارياً مجموع مقاطعة الـ «فانديه»، وهي بالمقابل تتجاوز حدود الفانديه إلى المقاطعات المجاورة: «دي سفر»، «المين وللوار»، اللوار الأسفل. وهي، من الناحية الجغرافية، تغطي مجموع البلاد ذات التربة الأولى، الكتومة، الغرانيتية، والحريجات النضدية، في حين أن «السهول» الكلسية تظل وطنية. إن «أندرية سيفريدي»، في «اللوحة السياسية لفرنسا

الشرقية»، تلك اللوحة الباهرة، جعل من التعارض بين الأراضي الأولية والثانوية ثابتًا من ثوابت تاريخنا السياسي، فال الأولى تُيسّر السلوك المناصر للتقاليد والسلوك الديني والثانية تُيسّر الموقف التطوري والمعادي للأكليروس. ومهما تكن فاتنة هذه الأطروحة، فإنها قد لفقت حديثاً، وإن كان من أجل منطقة أخرى في الشرق هي «السارت». ولا شك أن بلاد الحريجات ذات المساكن المشتتة، حيث تخلو المدن والأرياف من الروابط العضوية، وحيث المواصلات مع باقي البلاد نادرةً وصعبة، تُيسّر علاقات اجتماعية عمودية أكثر منها أفقية. الطبيعة تساعده على نشوء هذه الكتل المحلية التي يترافق فيها الفلاحون حول كاهنهم أو سيدهم. لكن وهما في المنظور قد يجعلنا نتفق حقائق اليوم التي حدتها في جزئها الأكبر حروب الفاندية نفسها، إلى مكان حقائق الأمس. إن الفلاحين الفانديين تلقوا برضاء التدابير الأولى للثورة. وإن فلا بد من رفض الحتمية الجغرافية.

والأمر كذلك بالنسبة إلى الحتمية الدينية. وأنا أخشى، هنا أيضاً، إلا تحل صورة الفاندية الحالية حيث يلبروت الأحداث الثورية بالذات حول الدين نوعاً من الوطنية المحلية، إلا تحل محل فاندية القرن الثامن عشر. فمن المؤكد أن هذه المناطق التي ترسّخ فيها الإصلاح في القرن السادس عشر غدت في القرن السابع عشر الأرض المفضلة للنشاط المعادي للإصلاح. ذلك أن البلاد التي وضعـتـ البعـاثـاتـ عليهاـ يـدـهاـ منـ جـدـيدـ، أـفـرـزـتـ كـهـنـوـتاـ قـرـيبـاـ منـ الفـلاـحـينـ وـجـوـاـ مـنـ الـكـاثـولـيـكـيـةـ ثـلـاثـيـ الشـعـبـ يـشـهـدـ بـهـ تـعـدـدـ الـصـلـبـانـ وـتـمـاـثـيلـ الـصـلـبـ. وقد اصطدم دستور الأكليروس المدنـيـ فيـهاـ بـمـقاـومـاتـ قـوـيةـ، وـاعـنـقلـ أوـ طـردـ الـكـهـنـةـ الـعـصـاـةـ الـذـيـنـ كـانـوـ كـثـيـرـيـ الـعـدـدـ. لكنـ لاـ شـيءـ يـدـلـ عـلـىـ أنـ التـعـلـقـ بـالـعـبـادـةـ كـانـ أـشـدـ مـنـ الـمـنـاطـقـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ ظـلـتـ مـعـ ذـلـكـ وـطـنـيـةـ. ولمـ يـنـقـضـ الـفـانـدـيـوـنـ لـلـدـافـعـ عـنـ كـهـنـتـمـ الـعـصـاـةـ.

يلزمنا إذن أن نعرف بأن العلل العميقة لانتفاضة الفاندية، خارج المصادر المباشرة أو التعليل المُعلن (التعليق باشه وبالملكلة)، تغيب عنـا في

جزء كبير منها. وما يظهر بوضوح هو التباين بين تحالفات المجموعات الاجتماعية التي تُعقد هنا وبين التحالفات التي توطّد الثورة في كل مكان آخر. وبدلاً من كتلة برجوازية فلاحية ضد الإقطاع، كانت البرجوازية هنا مقطوعة عن الأرياف التي تشكّلت فيها كتلة فلاحية إقطاعية. وهذا الكره الفلاحي ضد «سيّد» المدن ربما وجّه تفسيره في أن بيع الأملاك الوطنية قد يكون هنا مربحاً للبرجوازية على الخصوص. ولما كان الفلاحون الفانديون مُستبعدين من الغنية، وأنهم سيخسرون كل شيء بدءاً من حياتهم وروحهم، في المغامرة الثورية، فإنهم عادوا إلى الحماية القديمة العهد، حماية الإقطاعية والكنيسة.

بدأت الاضطرابات في ٣ آذار منذ أن علم بأمر التجنيد. ومن ٣ إلى ٩ انفجرت الأحداث في «شوليه»، في «شيمبيي»، في «كليسون» في مجموع «الموج». ولم تكن هذه الحركات سوى حركات عفوية تعمق بسهولة، ولا تبعث على القلق. وبالمقابل في ١١ آذار، وفي أكثر من مائة قرية موزعة على ثلاث مقاطعات، تشكّلت تجمعات مسلحة متواقة توافقاً يُستبعد كلّ عفوية. ولم يكن ذلك مبادرة من النبلاء: كان هناك حقاً مؤامرة أُرستقراطية تُعد انتفاضة عامة لغربي فرنسا بأسره، لكن زعماء هذه المؤامرة فوجئوا بحركة لم يُطلقواها من عقالها. ويبدو أن الدور الرئيسي يعود لمن كان «ماتيز» يسمّيه باحتقار «خدم النبلاء»؛ وهو في الواقع «العملاء» التقليديون للنظام القديم الأُرستقراطي الذين أُسقطتهم الثورة عن أماكنهم. والزعماء الأول هم في «الموج» الحوذى «كتيلينو»، وحارس الصيد «ستوفيه»، وفي المستنقع البريطاني، المزین «غاستون». ومن حولهم كانت شبكةً مغلقةً من المزارعين، ومديري الأعمال والضباط القدماء للقضاء الإقطاعي. وسرعان ما اتجه هؤلاء إلى النبلاء لإدارة العمليات العسكرية: في «ماريه»: «شاريت»، في «الموج»: «بونشان» و«بيليه» وفي «البوانت»، ولم يدخل «ليسكور» و«لاروس جاكلين» مسرح العمليات إلا في بداية نيسان. ومع النبلاء، خرج الكهنة العصاة من مخابئهم وعبّروا النقى الشعبي ضدّ ملحدي المدن.

لم يكن هؤلاء الكهنة جنوداً مغمورين كما صورَهم أعداؤهم. فسوف تبرز فيهم صورٌ رفيعة مثل صورة كاهن «سان لون دانجييه» الراهب «بيرنبيه». دخل بيرنبيه هيئة أركان العصيّان المسلح. وسيهر فيما بعد قضية الملكية ويفاوض، عن الفصل الأول، من أجل الاتفاقية البابوية التي تصلح بين الكنيسة وفرنسا الحديثة. وسوف يُكافأ عن ذلك بأسقفية أوليان.

بدأت الحركة في وقت واحد في ثلاث مناطق في المستنقع تبع الاستيلاء على «ماشكول» في ۱۱ آذار، مذبح الأعضاء البلديّين، والكهنة الدستوريّين، والحراس الوطنيّين: أكثر من خمسةٍ ضحية في أقل من شهر، في آخر شهر آذار استطاع المتمردون الإشراف على المنطقة كلها، ما عدا الساحل الذي ظلت مرافقه الرئيسيّة مع الوطنيّين. وفي البوکاج، حيث كان عمل النبلاء سريعاً جداً وفعلاً جداً احتلت «كليسون» و«مورناني» منذ ۱۰ آذار، ثم «سان فولغان» وأقيمت مقراً عام «لجيش الوسط» في «كاترشيمان دي الوا» التي تُشرف على المواصلات. وسُحق الجنود الجمهوريون بقيادة الجنرال «ماسيه»، المنطلقون من «لاروشيل»، في ۱۹ آذار، في «بون شارو». وفي الموج تتمُّ وحدة القيادة بسرعة أقل: في ۱۲ آذار وفي ۱۳، احتلت سان فلوران ونهبت قبل أن يترأس بونشان الفلاحين؛ وفي اليوم نفسه كان «ديليبيه» في «بويريو»، و«ستوفليه» في «فيزان»؛ وزحف كاتيلينو على «جاليه» واستولى على «شيمبيه» مع تعزيزات جند «ستوفليه». وحيثُ تكون ما يشبه الوحيدة، «الجيش الكاثوليكي والملكي الأكبر» الذي يُعطي «الموج» والذي رئيسه الاسمي هو «كاتيلينو». الواقع أن هذا الجيش ليس سوى تجمّع لقطعات محلية، ماهرة في الهجمات المفاجئة المنعزلة، متعددة على الحُرّيجات التي تصلح للعصابات، لكنها غير أهل للتسيق جهودها. أما الدور الذي قام به «كاتيلينو» فيبدو أنه رمزي أكثر مما هو واقعي..

عبيداً ردَّ المؤتمر الوطني. فقد ذهب سُدُّ تصويته بالإجماع، في ۱۹ آذار، على مرسوم يعقوب بالموت وبمصادرة الممتلكات جميعَ المتمردين الذين يلقى القبضُ عليهم وهم مسلّحون، وفشل الهجوم الجمهوري كله. ففي ۱۱

نيسان، في «شيمبيه» انتصر: «ديليبيه» على «بيروبيه»؛ وفي ١٣ دحر «لاروش جاكلين» «كيبينو» في «أوببيه». وتقع الكارثة في ٥ أيار: إذا استسلم «كيبينو» مع جنده في «توار».

الانطباع رهيب في باريز. ففي الوقت الذي يخون فيه «ديموربيه». والذي تهدّد فيه أرض الوطن، تطعن «الفانديه» الثورة في ظهرها.

في باريز: الفقراء ضد الأغنياء:

الأخطار الخارجية والثورة المضادة «الفانديه» تتوافق مع استناف الاضطراب الشعبي الذي كان ارتفاع الأسعار العنصر المحرك له. لم يكن محسول ١٧٩٢ سيئاً. ومرة أخرى يحكم النقد. فالإصدارات الجديدة - ثمانمائة مليون في ١ شباط - والأحداث السياسية، وسعر السلع المزدوج والقانوني بالعملة وبالورق تخفض قيمة الحالة التي تبلغ رسمياً ٥٥% من قيمتها الاسمية في آخر كانون الثاني، و٤٣% في أول نيسان، والانخفاض الواقعي في سعر السوق أشدّ وهناك عوامل أخرى ترفع الأسعار: إن الفلاحين الذين أمموا ارتفاع الأسعار أخروا مبيعاتهم مما أفرغ السوق وسرع الحركة. وهو ارتفاع متفاوتٌ، على كل حال، بحسب المناطق بدا كأنه يصل أوجه في الجنوب الشرقي حيث تجاوزت الأسعار ٢٠٠% من مستواها في ١٧٨٩. فهل تتبع الأجور؟ إن ذهاب الجيش يقلّ حتى الندرة من اليد العاملة ويفضي بمساعدة الضغط الشعبي إلى حركة صاعدة لسعر هذه اليد. لكن التفاوت يتزايد. ففي الأقاليم حيث بلغ متوسطُ الأجرة اليومية عشرين فلساً بلغ سعرُ الخبز بين ستة فلوس وثمانية. وفي باريز التي كانت ذات امتياز لأنَّ الخبز بيع فيها بالخسار، الليرة بثلاثة فلوس؛ فإنَّ الأجور تجاوزت أربعين فلساً.

لم تتغير المطالبات الشعبية: الإحصاء والمصادر والتسعير (ما سُمي «الحد الأقصى»)، والسعر الإلزامي للحالة الرسمية، أي إلغاء النقد - السلعة. هذه الشعارات ردّها زعماء مغمورون «المسحورون»: في ليون «كيلليرك»، في

باريز «فارليه» و«جاك رو». وكان الراهب «جاك رو» ابنًا لضابط من «بيريغور»، وأستاذًا قيًّما في معهد ديني، ونائباً لأسقف «سان نيكولا دي شان»، وغداً معبود قسم «غرافيليه»؛ وفي الكومونة التي كان عضواً فيها، وفي بيوت حيَّة التي يصعد سالمها المخللة، جعل «رو» من نفسه ناطقاً باسم الفقراء ومرشدًا لهم. إنه من نسل هؤلاء الكهنة الأنقياء الزاهدين الذين يوشون التاريخ «بالافعاليات الشعبية» في العصر الوسيط والنظام القديم. لم يكن «المسعورون» في ذواتهم مصدراً للتهديد. لكن الاضطرابات التي افجرت في شباط منحت عنفهم الكلامي صدىً جديداً. وفي ٢٥ صباحاً، انفجر الهياج في حي «الهال» وانتشر: انخرطت النساء في نهب البقاليات. في ٢٦، قمع الحرس الوطني الحركة. دفع «جاك رو» في الكومونة عن الذين تظاهروا بعدما دافع عنهم «فارليه»: «أعتقد أن البقالين لم يفعلوا شيئاً سوى أنهم أعادوا إلى الشعب ما كانوا يدفعونهم به ثمناً باهظاً منذ زمن طويل».

في البداية، قابلت البرجوازيةُ وهي مجتمعَ المطالب الشعبية بالرفض القاطع. ففي هذا الميدان - ميدان الحرية الاقتصادية - ليس بين الجيلين والجبرونديين انسجامٌ في المبادئ. وكان «سان جوست» قد دافع، في تشرين الثاني، وبنفس حماسة «رولان»، عن التقاليد المالية المتتبعة وعن الليبرالية؛ فيندد به هذا الإعلان: «الشعبُ يعلم أن الخطباء الذين يخطبون في الجمعيات الشعبية ويلقون أجمل الخطب يتعشّون عشاءً حسناً كل يوم». ومن هؤلاء المواطن «سان جوست». وينسب هذا الهياج إلى الدسائس. ولا شك أن الجبرونديين رأوا فيها يدَ الجيليين أما هؤلاء فنذدوا بالأرستقراطيين والمتوسطيين المعتدلين. كثيرون يفكرون فيما عَبَر عنه روبيبيير في ٢٥ شباط: «لا أقول إن الشعب مذنب، ولا أقول إن أعماله اعتداء؛ لكن عندما يهبَ الشعب أفلًا يتبعي أن يكون له هدفٌ جديرٌ به، أم أن سلعاً تافهةً ستشغله؟» لا شيء يظهر أفضل مما تظهر هذه الخطبة من شرخ بين الشعب

الواقعي والشعب الذي يحلم به البرجوازيون الثوريون. بالنسبة إليهم السياسةُ أولاً؛ وبالنسبة إليه، ينحصر الاقتصادُ والسياسةُ في شعلة واحدة تهدى المؤتمر الوطني بقدر ما يهدّها الحريقُ الفاندي. ولا تهمُ أحقادُ الجماهير الأولية التي تبلورت، هنا وهناك، حول أقطاب متعارضة، في «الفانديه» حول أسطورة ريفية عن عهد ذهبي كاثوليكي واقطاعي، وفي باريز حول مساواة مشتركة هي أيضاً أشدَّ أسطوريةً. الخطر، بالنسبة إلى الثورة البرجوازية، هو نفسه: العزلة.

الخطوات الأولى نحو الإرهاب:

من بداية آذار إلى آخر شهر أيار ١٧٩٣، يبرز من تشابك الأحداث خطان موجّحان: تصويت الجمعية التأسيسية على التدابير الاستثنائية التي تؤذن بالحكومة الثورية، والصراع المرير الذي يضع حزب الجيلين في مواجهة حزب الجيرونديين.

لمَ هذه التدابير التي ينفر منها الجيرونديون، وينفر منها الجيليون أنفسهم، على المستوى الاقتصادي؟ إن الظروف تُملي تطويراً ثالثياً يزيد في بُعد الثورة عن مجريها.

إن تأثير اللامتسولين يغدو أكثر إلحاحاً. فالضيق الاقتصادي، والجلاء عن بلجيكا، ورخاوة الحكومة، كل ذلك يُعذّي في باريز جوًّا من الهياج المستمر الذي تُضجر متابعة حلقاته. كانت أيامًا مشوشة، بقيادة مغمورين، وبمطالب مكررة: عقاب الخونة والمعتدلين، مراقبة المشبوهين، الانقطاع من الأغذية. وإذا كان هذا الضغط من الجماهير جلّاً فمن الخطأ أن نجعل منه، مع الجيرونديين، السبب العميق لتصويت المؤتمر. فلا الإرهاب الجسدي ولا الإرهاب المعنوي هو الذي أثرَ في التواب. فالجماهير لم تَدْ أن تكون كائفةً عن وضع موضوعي جديد يجعل الممارسة النظمية للسلطة الليبرالية البرجوازية والضرورات الاستثنائية للسلامة العامة متعارضتين مؤقتاً. وبينما ينبعي للمؤتمر الوطني، طوعاً أم كرهاً أن يرضخ لحكم الواقع وأن يتحمل آلام الولادة.

في مواجهة هذا الوضع، ورضوخاً لخطر تجاوز الثورة البرجوازية لحدودها، بتطور الجيليون نحو اليسار، وتفسرهم الأحداث على أن يدمجوه تدريجياً في برنامجهم جزءاً من مطالب اللامتسولين. كتب «جان بون سانت آندريه» في رسالة إلى «بارير»: «يجب حتماً إعاشهُ الفقير إذا شئتم أن يساعدكم على إنجاز الثورة». وعلى المستوى السياسي، إذا كان داتتون يبذل وسعه ليسهل إنشاء «كتلة اليساريين» التي توحد الأحزاب في الدفاع الجمهوري، فإن روبيسيير يبدي استعداده لقبول البرنامج الشعبي الذي يرضي حذره: إقصاء الجيرونديين، المحكمة الاستثنائية، إخضاع الجنرالات للقيادة السياسية الحكومية لكنه يقصد، بسبب تعلقه بالبرلمانية، أن يقتصر التدخل الشعبي على مجرد الضغط ويترك للمؤتمر الوطني أمرَ بتر نفسه بنفسه. وعلى المستوى الاقتصادي، جاءت موافقة الجيليون متأخرةً: ففي أواخر أيام نيسان فقط أقدموا على النظر الصريح في الحد الموقت من حق الملكية.

النفخة ذاتها التي قربت «الجبل» من اللامتسولين قربت «السهل» من «الجبل» فأمام عصياني «الفانديه» المسلح، وأمام نذير الغزو، ينفصل كثيّر من نواب الوسط ليصوتوا مع الجبل على التدابير الثورية، وإن ساروا على أثر الجيرونديين في كرههم لروبيسيير و«مارا». وفي ١٨ آذار، ألقى «بارير» باسمهم خطبة هي بيانٌ حقيقي. وفيها أُنحى باللوم على اليمين كما أُنحى باللوم على اليسار، ورفض الضغط الآتي من خارج البرلمان، كما رفض المقاومة الجيروندية للتداير الثورية. لقد أبرز «بارير» بوضوح ثلاث معطيات أساسية للخطبة - لا يُحكم بالطرق العادلة في الأوقات الاستثنائية: يجب إذن القبول بالوسائل الثورية - لا يمكن للبرجوازية أن تتعزل عن الشعب: يجب إذن ثلية مطالبه - لكن ينبغي للبرجوازية أن تظل العنصر القائد في هذا التحالف: على المؤتمر الوطني إذن أن يُبادر إلى التدابير الثورية.

صُوّت على هذه التدابير بين ١٠ آذار و ٢٠ أيار. وهي ترمي إلى ثلاثة أهداف، كما كانت الحال بعد ١٠ آب: مراقبة المشيوهين ومعاقبتهم، ثلية

مطالب الامتسرولين الاقتصادية، تعزيز الفعالية الحكومية. ومنذ ١١ آذار، أنشئت محكمة ثورية لمحاكمة المشبوهين. ولكي يتحاشى «دانتون» تجدد مذابح أيلول، يسُوَّغ شرعاً القمع المنظم: «لتكن مرعيين كي نُعفي الشعب من أن يكون مرعباً». وفي ٢١ آذار أُنشئت لجان المراقبة: وهي مكلفة أن تراقب الآجانب والمشبوهين في كل ناحية، وستكون غداً هي التي تمد المحاكم بهم. وفي ٢٨، دُوِّنت مع التشديد القوانين ضد المهاجرين الذين طردوها وحكم عليهم بالموت وصودرت أملالكم. أما التنازلات الاقتصادية فتأخرت عن ذلك: أعطيت الحالات الرسمية سعراً إلزامياً في ١ نيسان، وحُدد في ٤ أيار حدّ أعلى للحربوب والدقيق، وصدر مرسوم في ٢٠ بفرض مليار من الأغنياء.

الصراع من أجل السلطة:

المشكلة الحقيقة، بالنسبة إلى المؤتمر الوطني، هي مشكلة السلطة. وهي تبدو، من الناحية التقنية، م حلولة في ثلاثة مراحل. في ١١ آذار، أرسل ممثلون في مهمة إلى المقاطعات، ليعجلوا رسمياً بتجنيد ثلاثة ألف رجل، وكانوا، في الواقع، مخوّلين سلطات واسعة: وسيُكلّفون، في ٩ نيسان، بممثلين إلى الجيوش مخوّلين سلطات غير محدودة. وفي ٦ نيسان بخاصة حلّ محل لجنة السلامة العامة لجنة الدفاع العام التي تداول سراً، والتي كُلّفت مراقبة عمل المجلس التنفيذي وتسريعه، والتي خوّلت سلطة العمل على تنفيذ قراراته. ورداً على الجيرونديين الذين ينددون بالدكتاتورية يقول «مارا»: «بالعنف إنما ينبغي أن تستقر الحرية، وقد آن الأوان لتنظيم طغيان الحرية وقتياً حتى يُسحق طغيان الملوك».

لكن مسألة السلطة ليست تقنية أساساً. بل هي سياسية. من يتولى مركز القيادة؟ الجيرونديون؟ إنهم في وضع حكومة تلقى عطف المؤتمر لكن لا تتبعها الأكثريّة إذا تعلق الأمر بقضية حاسمة. تبقى صيغتان: إحداهما لروبيبيير: إخلاء المكان للجيرونديين ودهم وهم لم يترنّدوا قط أمام العنف

الثوري، هذه الصيغة واضحة لكنها تفترض، في غياب الأكثرية البرلمانية المتجانسة، مساومة مستمرة من الشارع لفرض فريق قائد على جمعية لا تُريده. الصيغة الأخرى لدانتون ولهؤلاء السياسيين الكبار الذين قدّمهم «السهل» للمؤتمر الوطني من أمثال «بارير»، و«كامبون» و«كامباسيريس»: وهي نوعٌ من الجبهة الجمهورية تستبعد المتطرفين، وتقوم على الأكثرية الحقيقة، بادئه من الجبرونديين المتعاطفين وممتدة إلى الجيليين الذي لا يشاركون جماعة روبيبيز حذتهم. بدا هذا الحل في لحظتها، هو الفائز، فمن تسعة الأعضاء في لجنة السلامة العامة المعينين في ۱۱ نيسان، سبعة منهم، وعلى رأسهم «بارير» «وستييون»، ولم يمثل «الجبل» في البداية سوى دانتون وصديقه «ديلاكروا». لكن دوام مثل هذه الحكومة يفترض هدأةً في الأهواء الحزبية. ولم يكن الجبرونديون ولا المنتخبون عن باريز مستعدين لمثل هذه الهدأة، بل الأمر عكس ذلك.

منذ أول نيسان يهاجم الجبرونديون دانتون بعنف بسبب علاقته مع «ديموربيه». فينحاز بعزم إلى الجبل ويشن معركة لا هواة فيها على الجبروند: «لا هدنة بين «الجبل»، بين الوطنيين الذين أرادوا موت الطاغية وبين الجناء الذين افتروا علينا في كل فرنسا، إذ أرادوا إيقافه». وفي ۳ يطلب روبيبيز اتهام جميع المواطنين مع «ديموربيه» ويسمي «بريسو» بالذات. وفي ۵، وفي نادي اليعاقبة، وقع «مارا» الذي كان رئيساً له نشرةً لجمعيات الإقليم يدعوها إلى أن تطالب باستدعاء النواب الذين حاولوا إنقاذ لويس السادس عشر وبالرجوع إلى الشعب. وكان هذا المطلب مطلب اللامتسرولين منذ شهر.

يقوم الجبرونديون بهجوم معاكس. ففي ۱۳ نيسان، وبناء على اقتراح «غادييه» تصوّت الجمعية التأسيسية على توجيه الاتهام إلى «مارا» بسبب النشرة التي وقّعها. لكن «مارا» يُبرأً في المحكمة الثورية، ويعود به الجمهور

إلى المؤتمر الوطني عودة مظفرة. وفي ١٥، قدم خمسة وثلاثون قسماً باريزياً إلى المؤتمر الوطني عريضة تهذيبة ضد اثنين وعشرين زعيماء جيروندية.

حينئذ تحاول الجيروند أن تضم حولها جميع القوى المحافظة في البلاد. وبينشر «بيتيون» الذي دافع بوضوح، قبل سنة، عن التحالف بين البرجوازية والشعب، في آخر نيسان، «رسالة إلى الباريزيين»، هي برنامج وشعار سياسي في الوقت نفسه: «ملكياتكم في خطر، وأنتم تُنضمون أعيانكم عن الخطير. إنهم يثيرون الحرب بين مَنْ يملكون ومنْ لا يملكون وأنتم لا تحرّكون ساكناً لتقديها.. أنتم لا تجرؤون على الظهور في أقسامكم».

وينصاع المعتدلون لهذه التعليمات فيبتلون جهاداً عظيماً ليستولوا على أكثرية الأقسام، ويُفلحون أحياناً، وبخاصة في «الشانزيليري».

في الأقاليم إنما لاقت نجاحها الردة المعتدلة التي يساندها الملكيون. ففي مرسيليا، يستولى المعتدلون على الأقسام، ويطردون المتأثرين بمهمة، ويعذبون العياقة. وفي ليون يتّحد المعتدلون والأرسقراطيون ضد بلدية العياقة، وفي ٢٩ أيار، وبعد هياج دام يستولون على السلطة. وهكذا فإن الجيرونديين يثيرون، دون أن يعلموا، الحرب الأهلية. وكان حزبهم، كما يقول «ميشيليه» يتحول إلى حزب ملكي.

لكن اللامتسرولين الباريزيين أرادوا، وهم يناضلون في أقسامهم ضد المعتدلين، أن ينتهوا من الجيرونديين. وقد حصلوا هذه المرة على دعم «الجل». وفي ٢٤ نيسان، قدم روبيبيير إلى المؤتمر الوطني مشروع إعلان حقوق الإنسان تخضع فيه الملكية للمنفعة الاجتماعية. لكنه ي يريد أن ينقادي العصيان المسلح، مفضلاً الضغط على المؤتمر الوطني لكي تصنّي نفسها بنفسها.

ينقل المؤتمر الوطني في ١٠ أيار فيغادر «المانيج» إلى «التوبيليري» حيث هُبّت له قاعة في المسرح القديم. وهنا سيخوض الجيرونديون آخر

معاركهم البرلمانية. وتقوم خطّتهم على إسقاط السلطات الباريزية، واستدعاء قوَّة مسلَّحة من المقاطعات، والانسحاب إلى «بورج» في حالة الفشل. وهم يؤمنون أكثرية عريضة ولا سيما أن الممثليين المُرسَلين في مهمة كلهم جبلين تقريباً. لكن مذكرات الذين ظلوا أحياء تُظهر أن أركان الجيرونديين ظلوا منقسمين.

في ١٨ أيار، ندد «غاديه» بسلطات باريز «وهي سلطات فوضوية شرّهـة إلى المال والسيطرة معاً»، وهو يقترح إسقاطهم الفوري. وبكتفي المؤتمر الوطني بانتخاب لجنة من اثنى عشر عضواً للتحقيق في تصرفات الكومونة وكلهم جيرونديون. وفي ٢٤ أيار أوقفوا «هيبير» و«فارليه». وفي ٢٥، رد «أيسنار» بعف على وفـد من الكومونة جاء بطلب بتحريرهما: «إذا ما حُـرِّرَ المؤتمـر الوطني وإذا ما وقع اعتداء على التمثيل الوطني، بعصيان مسلح من تلك العصيـاتـاتـ التي لا تـنـجـدـ منذ ١٠ آذـارـ.. فـأـنـاـ أـعـلـنـ لـكـمـ بـلـسـ فـرـنـسـاـ قـاطـبـةـ أنـ بـارـيزـ سـوفـ تـبـادـ،ـ ولـنـ يـلـيـثـ النـاسـ أـنـ يـبـحـثـواـ عـلـىـ صـفـافـ السـينـ إـنـ كـانـتـ بـارـيزـ قـدـ وـجـدـتـ».

٣١ أيار:

كان يوم ٣١ أيار، ككل الأيام الثورية، من فعل قادة مغمورين، «هؤلاء الأشباح بلا اسم، ولا طبع، ولا سوابق، ولا لواحق» كما قول ميشيليه. وتتطاـقـ المـبـادـرـةـ منـ قـسـمـ المـدـيـنـةـ الـذـيـ يـدـعـوـ،ـ فيـ ٢٨ـ،ـ سـائـرـ الـأـقـسـامـ لـكـيـ تتـوـجـهـ إـلـىـ الأـسـقـفـيـةـ حـيـثـ تـتـعـقـدـ فـيـهاـ مـذـ أـسـبـعـ ماـ يـشـبـهـ اللـجـنـةـ الـاـنـتـخـابـيـةـ الرـسـمـيـةـ.ـ وـفـيـ ٢٩ـ،ـ تـلـقـيـ فـيـ الأـسـقـفـيـةـ مـنـظـمـتـانـ مـتـواـزـيـتـانـ:ـ جـمـيـعـةـ مـفـوـضـيـ الـأـقـسـامـ مـنـ جـهـةـ ثـلـاثـةـ وـثـلـاثـيـنـ قـسـمـاـ مـنـتـلـتـ فـقـطـ مـنـ أـصـلـ ثـمـانـيـةـ وـأـرـبـاعـيـنـ.ـ وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ،ـ لـجـنـةـ غـامـضـةـ مـؤـلـفـةـ مـنـ سـتـةـ أـعـضـاءـ (ـبـيـنـهـمـ الـمـهـنـدـسـ دـيـ فـورـنـيـ)ـ وـهـيـ الـجـهاـزـ الـحـاسـمـ فـيـ الـحرـكـةـ.ـ وـفـيـ ٣٠ـ مـسـاءـ،ـ يـتـمـ اـجـتمـاعـ جـدـيدـ فـيـ الأـسـقـفـيـةـ:ـ فـتوـسـعـ الـلـجـنـةـ الـأـولـيـةـ إـلـىـ ثـمـانـيـةـ أـعـضـاءـ ثـمـ إـلـىـ أـحـدـ عـشـرـ،ـ وـجـمـيـعـهـمـ مـسـتـخـدـمـوـنـ وـحـرـفـيـوـنـ وـأـصـحـابـ حـوـانـيـتـ.

لا الجيليون ولا سلطات باريز تمنوا أن ينطلق هذا الهياج دون مراقبة. ويحاول دانتون، في المؤتمر الوطني أن يتقادى الانفجار بالتصويت في ٢٧ مساءً، وعندما كان المؤتمر قليل العدد على إسقاط الاثني عشر، وذهب التصويت سدى، لأن اللجنة أعيدت في اليوم التالي، ثم إن السجناء «هيبير» و«فارليه» وأصحابهما، أفرج عنهم. وبُوثر عن «روبيبيير» هذا المقطع من خطبة له في ٢٦: «عندما تنتهي جميع القوانين، وعندما يبلغ الاضطهاد أقصاه، وعندما تداس النية الحسنة والحياة بالأقدام، عند ذاك ينغي للشعب أن يثور. ولقد حانت هذه اللحظة».

لكن الخاتمة أكثر حذاً بكثير: «إنني أدعو جميع النواب الجيليين إلى التحالف ومحاربة الأرستقراطية وأقول إنهم ليس لهم سوى أحد خيارين: إما أن يقاوموا بكل قواهم جهود الدسائس وإما أن يقدّموا استقالتهم».

ظل الشيء الأساسي عنده العمل البرلماني. إن ما يطلب هو «العصيان المعنوی»، ضغط الجماهير على البرلمان لكي يصفي نفسه بنفسه. الشعور نفسه في الكومونة حيث يفعل «هيبير» و«شوميت» كل مافي وسعهما ليهدّوا الحركة، وحيث اعتبر المتطرفون العدمة «باش» مشبوهاً. أما في الدائرة فيدعوا نائبها البلدي «لويليه» صديق روبيبيير مفوّضي الأقسام إلى نادي اليعاقبة في ٣٠: والمقصود سد الطريق أمام لجنة الأسقفية.

لكن هذه اللجنة تمضي في سبيلها الذي اختطته. ففي ليلة ٣١ تتّخذ تدابير إنها تأمر بعزل الكومونة ثم إعادة تأليفها مباشرة: المقصود تدشينها من جديد تحت شعار السيادة الشعبية. وتعين اللجنة «هنريو» قائداً للحرس الوطني، وكان مندوباً للجباية يقود كتيبة قسم اللامتسرولين (حي حدقة النباتات). وعند مطلع النهار دق ناقوس الحرب، وقرعت الطبول. لكن اللجنة الثورية تلقى مصاعب. فلا الكومونة، ولا الجمعية النظامية التي دعتها الدائرة إلى نادي اليعاقبة دعمتا عملها دعماً فعالاً. وكثير من الأقسام ولاسيما «البوت دي مولان» و«المارييه»، استنكرت العصيان المسلح. ورفضت أقسام

أخرى الاشتراك فقط في ذلك العصيان. وكان لابد من طاقة قادة لا يكلّون مثل «رو» و «فارليه» لتحرّك بعضًا منها.

بيد أنّ المؤتمر الوطني طُوقَ حوالي الخامسة مساءً. وقدّمت عدّة عرائض. وأخرّها أعدّتها اللجنة الثورية، لكنّها قدّمت باسم الكومونة، وهي أشدّها عنفًا: إنّها تطالب بتوقيف اثنين وعشرين «راجعاً» - وهم الذين صوّتوا على الرجوع إلى الشعب ليُنقذوا الملك - وللجنة الائتّي عشر والوزيرين «كلافيير» و «ليران»، وهي تطالب بإنشاء جيش من اللامتسرولين يُعوض لمعاقبة المشبوهين، بضربيّة على الأغنياء: وهي تقترح أن يُقصّر حق التصويت مؤقتاً على اللامتسرولين وحدهم. لكنّ الأكثريّة تكتفي بعزل لجنة الائتّي عشر. وكان ذلك فشلاً للمتمردين وللجلب.

٢ حزيران:

لم تُلقِ اللجنة الثورية سلاحها. ففي ليلة ٣١ أيار وحتى ١ حزيران تأمّر بايقاف المشبوهين: يُلقى القبضُ على السيدة «رولان» مكان زوجها الذي أفلح في الهرب.

كان اليوم الحاسم يوم ٢. كان يوم أحد وحضر كثيّر من العمال. وقد حضر العصيان المسلح بمنهج، ويُشكّ هذه المرة في تدخل سياسيّ الجبل، دون أن تتوافر الأدلة على ذلك. وبمحاصّر المؤتمر الوطني في مطلع ما بعد الظهر، جمهورٌ من ثمانين ألف رجل مسلحين بأكثر من مائة وخمسين مدفعة. ولتقادي أي تماّس بين الأقسام المعتدلة وممثّلي الشعب، تُوضع في الصنوف الأولى الكتائب الأكثّر ثوريّة. وفي نحو الساعة الخامسة، حاول بعضُ النواب الخروج: فيُسدّ طريقُهم. ويخرج «بارير» شاحباً، متحطّباً الموت. فيما أن الجمعية محاصرة، ينبغي عليها أن تخرج بكمال هيئتها أمام الجندا! ويمرّ النواب إلى المخرج، خلف رئيسهم «هيرودي سيشيل» الذي غطّ رأسه كإشارة للحداد، وبقي حوالي ثلاثة من الجbellيين فقط مع روبيسيير و «مارا».

في الفناء كان «هنريو» مستلًّا سيفه، وجندو المدفعية وراء مدافعيهم والفتائل مشعلة. ويسأل «هنريو» رئيس الجمعية إن كانت الجمعية مستعدة لتسليم المذنبين. ولما لم يجب رئيس الجمعية، استدار «هنريو» وحاطب جنده: «أيها المدفعيون، هيا إلى مدافعكم!» ويحاول النواب عيًّا أن يخرجوا من حديقة التوپلييري. فيعودون إلى أماكنهم في قاعة الجلسات. ويصف «ليفاسور» في مذكراته، جوًّا القاعة: «ساد الجمعية نوعٌ من الذهول. ونحن أنفسنا، أعضاء «الجبل» لم تكن تستطيع أن نرى دون ألم جهود العصياني الشعبي المسلح ضد الهيئة الشرعية الوحيدة التي يمكنها إنقاذ الوطن. لم يطلب أحد الكلام، ولم يُشرَّع في آية مداوله».

كان يجب الانتهاء من ذلك. وتتكلّف «كوتون» بذلك حين صعد المنبر. فاقتصر توقفه تسعه وعشرين نائباً جিروندياً وزيرين مما «كلافير» و«ليبران» في منازلهم. لم يصوت على القرار لكنه قوبـل بالهاتف. ولم تكن نهاية الجيرونـد مأسـاة فخـمة. كانت مشهدـاً تـنازـعتـ فيـهـ المـهـزلـةـ المـضـحـكةـ معـ المـذـلـةـ وـالـخـوفـ.

إن ٢ حزيران ١٧٩٣ بعيدٌ عن أن يكون له، في تاريخ الثورة، الأهمية نفسها التي كانت ليوم ١٠ آب، فلم يُزعزع أيَّ مُعطى من المعطيات العميقـةـ التيـ ولـدتـهاـ الحـربـ. وظلتـ الثـورـةـ تـدورـ خـارـجـ الحـلـقـةـ التيـ سـيـرـهاـ القرنـ، وظلتـ الجـماـهـيرـ تـستـقـيـدـ مـنـ الـظـرـوـفـ الـاسـتـشـائـيـةـ لـتـفـرـضـ عـلـىـ البرـجـواـزـيـةـ صـيـغـاـ اـقـتصـادـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ تـنـفـرـ مـنـهـاـ تلكـ البرـجـواـزـيـةـ.

بيد أن الثاني من حزيران يُسـجـلـ القـطـيعـةـ فيـ نقطـتينـ. فـمعـ الجـيـرـونـدـ تـختـقـيـ منـ الحـلـبـةـ الرـوـمـانـسـيـةـ الثـورـيـةـ. فـطـوـالـ أـكـثـرـ مـنـ سـنـةـ أحـاطـ الجـيـرـونـدـيـونـ الثـورـةـ بـهـالـةـ مـنـ السـحـرـ وـالـفـتوـةـ وـالـحـمـاسـةـ، هـالـةـ بـدـتـ كـأنـهاـ تـمـدـ حـلاـوةـ العـيشـ فـيـ المرـفـأـ الكـبـيرـ الـذـيـ جـاؤـواـ مـنـهـ. لـكـنـ زـمـنـ الـأـوـهـامـ قـدـ انـقضـىـ، فـالـبـلـادـ تـجـاهـ، وـالـفـانـديـهـ تـنـقـضـ، وـالـلامـتـسـرـولـونـ الـبـارـيزـيـونـ مـسـتـعـدونـ للـتـدـابـيرـ المـتـنـطـرـةـ. وـقـدـ

فارق المؤتمر الوطني بأسفٍ هؤلاء الرجال الذين كان يُعجب ببلاغتهم وموهبتهم، حتى عندما كانت تحسدهم على نفوذهم. وأقبلت فرقٌ أخرى لتحل محلهم. إن المؤتمر الوطني، ذلك الرحم الذي لا ينفد، قدم في جميع الظروف الرابطين الذين يلأمونها. في أزمنة الأمل السعيد قدم الجيرونديين، وفي أزمنة الألم والموت قدم الجيليين، وغداً عندما تعود الأيام الجميلة فسوف يُقدم خيرة رجال «السهل» الصامتين، الحذرین، والحادفين. وإنه لمن الوهم أو من الرأي القبلي أن نرى في هذه الفرق المتتالية تتضيّعاً لشراحت اجتماعية. إن ما يميزها ليس المصدر الاجتماعي بل الظروف السياسية.

لكن ٢ حزيران أكثر من تبديل وزاري. كل الثورة البرجوازية، حتى في إرهاصاتها الديموقراطية، ترتكز على الاعتقاد بفضيلة النظام التمثيلي، والوافق بين هذه النظرية المجددة وبين ذلك الشغف الشعبي القديم بالحكومة المباشرة غير ممكن. ولقد وجَّه ٢ حزيران ضربةً شديدة للنظام البرلماني. وبالرغم من دانتون ومعظم الجيليين، فإن المؤتمر الوطني لم يكابد «التمرد المعنوي» الذي تحدث عنه روبيسيير فحسب، بل إنه وجد نفسه سجينًا من الناحية المادية، فلأول مرة انقلب القوة المسلحة على التمثيل الشعبي، وليسمهماً أن تكون هذه القوة قوة الدهماء قبل أن تكون قوة الحكم! إن الآلية التي انطلقت في ٢ حزيران تحوي في ذاتها، كما أدرك ذلك ميشيليه، «فروكتيدور وبرومیر معاً». وبهذا المعنى فهو لم يكن هزيمةً للجيروند فحسب، لكنه كان هزيمةً للثورة.

* * *

الفصل السابع

زمن الشدة

لم تُبلور أية فترة في الثورة من الأهواء المتناقضة ما بلورتها الفترة الممتدة من ٢ حزيران ١٧٩٣ إلى ربيع ١٧٩٤. ومع ذلك، ففي كثير من التواхи، كانت هذه الأشهر أقل شأنًا في تكوين فرنسا المعاصرة من حلقات أقصر زمنياً مثل صيف ١٧٨٩ أو شهور الفصلية الأولى. مثل هذا السحر يُفلت من العقل: إنه يدخل في إطار الكره والإعجاب.

إن ثورات القرن التاسع عشر الفرنسي وثورات القرن العشرين الروسي أسهمت في أن ترفع فترة الإرهاب المعرضة القصيرة إلى مصافّ الأسطورة. ولا شك أن هذه الفترة تتقدّم، بتمزقاتها ذاتها، التطعيمات العاطفية: الانتصار ذاته لدانتون أو عليه، لروبيبيير أو عليه، لهبيير، اليوم، أو عليه. لكن هذه الشيئات الجزئية لم تعدل الرسم العام، لقد ثبّتت الرسم حول خطين مهمين: الدكتاتورية الثورية والديمقراطية الشعبية. وهكذا ففي إنجازات الناس وفي أحالمهم، في العام الثاني، تميّز ما كان يبدو ارهاصاً. إن ١٧٩٣ وهي «طليعة مقدمة» للثورة البرجوازية فتّلت أو نفرّت بسبب الاعتقاد أنها تخفي في طياتها العلامات المؤذنة بـ ١٨٧١ و ١٩١٧. ومثل هذا المنظور مشوّه إلى حد رهيب.

أما أن الإرهاب لم يكن عملاً واعياً قام به سياسيو «الجبل»، فإن موقفهم في صيف ١٧٩٣ يكفي للتدليل على ذلك. كانت الثورة المضادة تهدّد

على الحدود كما تهدى في «الفنانية»، والعصيان الفيدرالي المسلح ينذر بشق معسكر الثورة إلى كتلتين عدوتين. ومع ذلك، فغداة ٢ حزيران هيَت التسامح: عشرون نائباً جيروندياً قرر ليقاهم أمكنهم الهروب من منازلهم. ويمر الصيف دون أن تُنظم الديكتاتورية الثورية. إن البرجوازية، الأمينة لمهمتها التحريرية تأبى اللجوء إلى القيد التي ناضلت صدها. والتدابير الإلهامية فرضها عليها الشارع. وأيام أيلول هي التي أجبرت المؤتمر الوطني على تنظيم جيش ثوري، وعلى قانون المشبوهين، وعلى الحد الأعلى للأسعار والأجور. وضغط اللامتسولين هو الذي عجل بتنسيق التدابير الثورية بين تشرين الأول وكانون الأول. ولذلك فلم يعمد أحد المؤرخين - ولا سيما البير سوبول - عبثاً إلى تقديم التأثير المستمر للجماهير الباريزية في ولادة الإرهاب، تقديمه إلى المقام الأول. لكن هل يكفي هذا التقل الشعبي في ذاته؟ وهل هو عنصر محدد في تاريخنا. إن من أشد السمات استقراراً في ذلك السجل الطويل لاستشهاد الطبقات الدنيا الاعتقاد بمزية القسر وسيلة العدل وكحلٌ شبه سحري للتراقصات الاجتماعية. إن هذا الشوق القييم المدفون في أعماق الضمائر عندما لا يكون استقرار المجتمع والدولة موضعًا للنزاع، يعود إلى الظهور في ظلّ الأزمات. وما هو خاص في ١٧٩٣ ليس ضرورة الإرهاب بقدر ما هو شدة الأزمة التي تزيد في شدة الضرورة وتجعلها مقبولة لدى البرجوازية المهددة. ليست الجمهورية - كما كتب «بارير» في النص الشهير عند هبة الجماهير الذي صوت عليه في ٢٣ آب - سوى مدينة كبيرة محاصرة. إن «ليون» في أيدي الملكيين، و«تولون» سُلِّمت إلى الإنكليز (٢٧ آب)، «كونديه»، فالنسيني وما يانسي تحطّلها الجيوش البروسية، الفانديون المنتصرون في «سومور»، «نانت»، «شاندون سور سيفر»، «فيهبيه»، الجماهير التي أحنتها أزمة المواد الغذائية: البرجوازية الثورية معزولة، محيرة. لقد فرضت الظروفُ اللجوء إلى ممارسات العهد الروماني القديم:

دكتاتورية السلامة العامة. لكن بما أن البرجوازية لم تتخَّل عن ظفراها السياسي الجوهرى الذى هو جدة القرن: البرلمانية. فسوف تكون اذن دكتاتورية يُشرف عليها المؤتمر الوطنى. وسيكون اللامتسرولون ضحاياها. كما كان الأرستقراطيون. فمنذ ٩ أيلول أُغتيل المناوبة الدائمة فى أقسامهم، وفي ٢٩ صُوِّت على الحد الأعلى للأجور والأسعار، مما أسهم في شق الجبهة الشعبية، وأثناء الخريف والشتاء، ضاعفت الحكومة العوائق في وجه العمل النضالي، ثم تأتي «مأساة جيرمينال»؛ ومع «هيبير» يختفي الاستقلال السياسي لحركة اللامتسرولين. إن الدكتاتورية التي ولدتها الظروف الخطيرة تضعف عندما تغدو الأزمة أرحم؛ وغداة «جيرمينال»؛ تتراخي القيود على الربح الرأسمالي، وفي ٩ «تيرميدور» يُرفع القيد عن الأمن البرجوازى. إن دكتاتورية السنة الثانية بعيدة عن أن تكون مثلاً لكل ثورة لا تحيد عنه، بل إنها تحمل سمة الاحتمال والاستثناء، سمة الشدة.

«الروبيسيبرية هي الديموقراطية». إن جملة «بابيف» هذه التي كتبها في شباط ١٧٩٦ ظلت الخيط الموجه لننتاج مؤرخي اليعاقبة حتى اليوم الذي بدا فيه التمييز بين الديموقراطية «البرجوازية» والديموقراطية «الشعبية»، بين الحكومة المباشرة والحكومة التمثيلية، بين اليعاقبة واللامتسرولين. ولا شك أن الرجال الذين تولوا مراقبة الثورة، منذ الاستيلاء على التوپيليري، قد وسعوا الأفق السياسي الذي شُقَّ قبل سنتين. إن ثورة ١٠ آب هي التي تفتح عصر الديموقراطية السياسية. وعلى الصعيد الثلاثي؛ صعيد التصويت العام، وصعيد التعليم العام، وصعيد المساعدة، يُرهص المؤتمر الوطني حقاً بإنجازات القرن التاسع عشر. ويشكل إعلان حقوق الإنسان، والدستور الذي تلاه - والذي لم يُطبق فقط - ومراسيم شهر «فنتوز» (الشهر السادس)، مجموعة مدهشة. لكن يجب أن نحسب حساباً للنكتيك والظروف؛ إذا كان «الإعلان» يُعلن حق العمل والمساعدة والتعليم، فهو لا يضع لحق الملكية أي قيد من القيود التي

نصَّ عليها روبسيير في مشروعه لـ ٢٤ نيسان: كان المقصود آنذاك تيسير التحالف مع اللامتسرولين، والمقصود اليوم تعطيل الدعاية الجبرونية مع طمأنة البرجوازية المالكة. لم يكن رجال ١٧٩٣ مخططين؛ لقد قال «سان جوست» ذلك بلسانهم: «إن قوة الأشياء ربما فادتنا إلى نتائج لم نفكَّر فيها قط». وقبل سقوط الجبروند إنما يجب أن نضع، مع جوريس، المرحلة المبدعة في الثورة من الناحية الفكرية، فكوندورسيه هو الذي أعدَّ في نيسان ١٧٩٢ خطة التعليم العام الأوسع ديموقراطية، والدستور الذي طلب الجيليون التصويت عليه في ٢٣ حزيران ١٧٩٣ يسجل، بالقياس إلى الدستور الذي أعدَّ كوندورسيه نفسه، تراجعاً وانحناً واضحين. جميع الأفكار العظيمة أُعدَّت قبل ٢ حزيران. وقوةُ الجيليين لا تكمن في الخيال المبدع ولا في التصور الواضح للديموقراطية الآتية، إنها كلها في فعالية العمل وفي المهارة التكتيكية.

هل يجب إذن أن نبحث عن الإرهادات في الميدان الذي يحتله اللامتسرولون الباريزيون؟ ها قد مضت عشر سنوات حين ظن «دانبيل غيران» أنه كشف في النزاعات التي وضعتهم في مواجهة الحكومة الثورية عن جنين ثورة بروليتارية في قلب الثورة البرجوازية. ولم يكن هناك من مشقة لإظهار أن مثل هذا التصور لا يتوافق مع التكوين الاجتماعي والمهني للامتسرولين (كان أجراء المعامل قلةً بالنسبة إلى العاملين في البيوت، وإلى أصحاب الحوانيت وإلى المعلمين الحرفيين الصغار)، ولا مع مطالبها الاقتصادية والاجتماعية. إن ما يوحَّد اللامتسرولين في العمل النضالي، هو الصراع لتنصير المواد الغذائية، وما يبعث الحياة في أحالمهم هو مثل أعلى لمجتمعٍ تعمَّم فيه الملكية لكن تُنصر على الحاجات الشخصية، وهو رفض التمركز الرأسمالي. وذلك المثل الأعلى وهذا الرفض رجعيان معاً، فهما يعيدان الصلة بالطوباويات القديمة المبنية على «عصر ذهبي» مضى. ونستطيع، على كل حال، أن نتساءل إن كان السكان غير المستقررين أو المهاجرين حديثاً من الأرياف والذين طالما أهملتْ أهميَّتهم بين السكان

الباريزيين في آخر القرن الثامن عشر، لم ينفلوا إلى العقلية الثورية التعلق القديم للفلاح الفرنسي بملكية قطعة الأرض الصغيرة.

كان يمكن أن يكون لرجال الأقسام، وهم رجعيون في مثيلهم الأعلى الاجتماعي، حسبما يرى أحدث مؤرخיהם، البير سوبول، أكثر الجماعات تقدماً من الناحية السياسية: «وإذ استخلصوا من السيادة الشعبية، المتصرّرة بالمعنى الكلي للكلمة، استقلال الأقسام ودوام استمرارها مثل الحق في إقرار القوانين ومرافقه المنتخبين وقبليّة عزّلهم، اتجهوا نحو ممارسة حكومة مباشرة وإقامة ديموقراطية شعبية». ومع ذلك، إذا ضربنا صفحأ عن كل قبليّة سياسية وحاولنا أن نجد ما الذي يُبَشِّرُ، في الممارسات العملية، بديمقراطيات القرن العشرين، لشعرنا ببعض الخيبة. فالمناضلون ظلوا دائماً أقلية والطرق التي فرضاً بها أنفسهم على الأقسام تشبه على نحو غريب الطرق التي استخدموها قبل قرنين «المؤتمرون» الباريزيون، فإعلان الجلسات الإدارية، والتصويت بصوت عالٍ، والإبلاغ المعتبر واجباً وطنياً، والرعبُ مما يحطم الإجماع، واللجوء الدائم إلى العنف، تتم على أعمق من بسيكولوجية الجماعة، وكلما أحسست الجماعة بأنها أقلية ازداد تسكّنها بتأنّيد «الإجماع» ويعقّ أخيراً الانتقال من الإيقاع غير الممكن إلى القمع الممكّن. وفي المستوى الخلفي للعقلية الثورية تتبعث من جديد شهوان اشتغلت بهما «الانفعالات» الشعبية: شهوة المساواة وشهوة العقاب. وأوهمت المفصلة وهي منجل المساواة، أنها ترضي كلا الشهويتين. بيد أنها بقيت مع ذلك حلاً طوباوياً لتناقضات الواقع.

ينبغي أن نبحث عن إرث الحكومة الثورية في نواح أخرى: إنه ليس في تنظيم الدولة بقدر ما هو في عدد من السمات الأصلية للبني الاجتماعية والسياسية والبيكولوجية لفرنسا المعاصرة.

هناك أسطورة راسخة أشد الرسوخ - ولا سيما لدى أعداء التقاليد الثورية - تجعل من اليعاقبة الصانعين لمركزية الدولة. ولا شك أنهم سيقولوا، وقد ضغطت عليهم الظروف، إلى أن يحيدوا مؤقتاً عن المثل الأعلى اللامركزي والانتخابي

الذي رسمته البرجوازية في دستور ١٧٩١. إن مرسوم ١٤ فريمير، السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) يخضع جميع الإدارات المنتخبة للجان الحكومية، وبضم في المناطق والبلديات «مندوبيين وطنبيين» مرتبطين بباريز ارتباطاً وثيقاً. لكن هذه المركزية الاستثنائية لم تتم طويلاً، وحتى في السنة الثانية، لم تفرض نفسها إلا سطحياً، فإلى جنب التزعة الاتحادية البرجواندية تزعة اتحادية لدى اليعاقبة، وبصورة عفوية، استأثرت الجمعيات الشعبية والنادي والممثلون المرسلون بهممة، استأثرت بالسلطة متجاوزة أو مضيقاً التعليمات الحكومية. إن هيكل الدولة الحديثة لم يكن من عمل أعضاء لجنة السلامة العامة، بل من عمل ولاة نابليون. كان لا بد من انتظار «برومير».

بيد أن واقع ١٧٩٣ ليس النظام القيصري بل النظام البرلماني. ينبغي ألا تبهر عيوننا المقلولة ولا التصفيات المتمتالية. لتنقل إلى المؤتمر الوطني أو إلى نادي اليعاقبة. ولتابع روبسيبير يوماً فيوماً وهو يُقمع ويُفتن ويناور. إن هذا «التكتيكي» العظيم، كما يسميه ميشيليه، زعيم برلماني قبل كل شيء. فمنذ شهر حزيران يعين أين ستقع القطيعة: «منذ أربع سنوات كان ستنتصر لو لم نهمل الدهاء والحيلة». كان الجبرونيديون مناورين هزيلين، ويبهرن روبسيبير، وهو في الحكومة، على مهارة خارقة أعظم من مهارته وهو في المعارضة. لكن أغليبه هشة: كان عليه أن يتلطّف مع خصوم الغد، حلفاء اليوم الضروريين. وكان عليه أن يتقادى الضربات السياسية الواقعية بصرفة الأنوار إلى المضاربة أو التهديد الأجنبي؟ كان عليه أن ينتظر حتى ينكشف الخصم على يمينه أو على يساره ليزعله وليفرضي عليه في اللحظة المناسبة. لقد نجح روبسيبير، أشقاء ما يقرب من سنة، في الدفاع عن سياسة حكومة منقسمة غالباً، أمام جمعية لا تحبه. وما يولّد معه ومع المؤتمر الوطني الجبلي هو فن قيادة المجالس.

وفي الوقت نفسه، استكملت تحذّتها سمات المجتمع الفلاحي. ذلك أن قانون ١٧٩٣ تموز ١٧٩٣ حرّر الملكية الريفية من آخر قيودها، بإلغائه ما تبقّى

من الحقوق الإقطاعية دون تعويض. وطرح قانون ٣ حزيران أملك المهاجرين للبيع، بمحض صغرية، وبمهل لدفع طويلة. ونصّ قانون ١٠ حزيران تقسيم الأملك المشاعة على الرأس؛ ولم يطبق قط لأنّه كان سيؤدي إلى تقسيت الأراضي في قطع صغيرة. لكن الإبقاء على هذه الأملك مع تمتين الملكية الفلاحية ستمحّان للقرن التاسع عشر الفرنسي أن يعرف استقرار الأرياف واستمرار التقاليد القديمة في الزراعة. وحول هذه النقطة، اكتشف أن التحالفات التي ارتضتها البرجوازية في السنة الثانية هي كوابح دائمة للتّوسيع الرأسمالي ولتقدّم الزراعة.

لُكِنَ الغنى الحقيقى لإرث العاقبة موجودٌ في تاريخ العقليات أكثر مما هو في تاريخ الحساسيات. إن ١٧٩٣ ماتزال توقف اليوم، الأهواء. فبعضهم لا يرى سوى الدم المُراق، والكهنة المختبئين، وموت «أندريل شينبيه»، ورفضهم كليًّا لظلال فيه ولا صدوع؛ وهو يمد جذوره إلى ما وراء مستوى العقل والذكاء. آخرون - وهؤلاء أكثر عدداً - قد يعترضون على دانتون وروبيسبيير، ويأسفون على عبادة الكائن الأسمى أو قانون الشهر التاسع: بيد أن انتقامتهم يظل كلياً، عميقاً، ملامساً لأعمق محركات الانفعالية حميمية. بالنسبة إلى هؤلاء، كانت ٩٣ الأمة العظيمة وهي تصدّ التحالف المعادي، وعيَّد المساواة العظيم، والثار العظيم لجميع المُذلّين.

«ينبغي تقصير العمالقة

وجعل الصغار أكبر

لি�غدو الجميع في علوٍ واحد

وذلك هي السعادة الحق». .

اللامتسرولون:

ما اللامتسرو؟ يعطينا مدحًّا لصيف ١٧٩٣ هذه الصورة عنه: «هو كائن يسير دائمًا على قدميه، ولا يملك الملايين كما تحبون جميعاً أن تملكون، ولا يملك القصور، ولا الخدم ليخدموه، ويسكن بكل بساطة مع امرأته

ولأدله، إن كان له امرأة وأولاد، في الطابق الرابع أو الخامس. وهو نافع لأنّه يحسن حراسة الحقل، والحدادة، والنشر، والبرادة، والتسييف، وصناعة الأحذية، وإراقة آخر نقطة من دمه من أجل سلامـة الجمهوريـة».

وهو يتميّز، منذ الوهلة الأولى بلباسه وبالتصنـع في بعض تصـرفاته. وهو لا يرتدي لا سروالاً مذهبـاً ولا جورباً حـريمـياً، لكن نوعـاً من السراويل؛ وفوق الزنار سترة قصيرة هي الكرمنـيـولة الشـهـيرـة. وتلـاقـي القـبـعة الحـمـراء التي لا شك أن البرجوازـيين المـتـقـيـنـ أدخلـوها إلى الأوساط الشـعـوبـية، نجاـحاـ عظـيمـاً، وهي تـغـدوـ بالـرـغـمـ من عـادـاءـ رـبـيبـيرـ، وبالـرـغـمـ من سـخـريـةـ البرـجـواـزـيـينـ، رـمزـ النـضـالـيـةـ الثـورـيـةـ، ويـشـيعـ لـبـسـهاـ أـثـاءـ صـيفـ ٩٣ـ.ـ وـيـعـبـرـ

الـرـمـحـ عن قـدرـةـ الشـعـبـ المـسـلحـ وـيـذـكـرـ بـالـأـيـامـ العـظـيمـةـ المـطـفـرةـ.

لا يقول الـلامـتسـرـولـ «سيـديـ» بل «أـلـيـاـ الموـاطـنـ».ـ وـهـوـ يـقـصـدـ إـلـىـ فـرـضـ المـخـاطـبـةـ بـضـمـيرـ المـفـردـ.ـ «أـلـيـسـتـ المـخـاطـبـةـ بـضـمـيرـ الجـمـعـ منـ بـقـاياـ الإـقـطـاعـ؟ـ وـعـنـدـمـاـ يـقـدـمـ عـرـيـضـةـ إـلـىـ نـائـبـ يـوـقـعـ:ـ «ـذـكـ فيـ الـحـقـوقـ».ـ وـهـوـ لـاـ يـحـبـ الـكـتـفـيـاتـ الـتـيـ يـضـعـهـاـ الضـبـاطـ وـيـوـدـ لـوـ أـجـبـهـمـ عـلـىـ الـأـكـلـ بـالـقـصـعـةـ مـعـ الـجـنـودـ الـبـسـطـاءـ.ـ إـنـهـ مـنـ أـنـصـارـ الـمـساـواـةـ،ـ وـفـاضـلـ أـيـضاـ.ـ تـطـالـبـ عـرـيـضـةـ:ـ «ـأـنـ تـحـجزـ الـبـغـايـاـ فـيـ بـيـوـتـ وـطـنـيـةـ بـكـوـنـ فـيـهـاـ الـهـوـاءـ صـحـيـاـ،ـ وـيـكـنـ مـنـ هـمـكـاتـ بـأـعـالـ جـنـسـهـنـ»ـ؛ـ وـتـطـالـبـ عـرـيـضـةـ أـخـرـيـ بـقـاـنـونـ ضـدـ بـيـوـتـ الـقـمـارـ وـالـدـعـارـةـ.ـ مـنـ هـذـهـ إـلـاـشـارـاتـ،ـ نـكـتـشـفـ جـوـهـرـ عـقـلـيـةـ الـلامـتسـرـولـيـنـ:ـ الشـغـفـ بـالـمـساـواـةـ وـبـالـفـعـلـ الـقـعـيـ.ـ وـكـلـ ماـ يـجـرـحـ هـذـاـ الشـغـفـ هـوـ عـلـامـةـ «ـالـأـرـسـقـرـاطـيـةـ»ـ،ـ أيـ الـثـورـةـ الـمـضـادـةـ،ـ أـهـوـ الـمـوـقـفـ الـمـتـعـالـيـ أـمـ السـاخـرـ؟ـ أـرـسـقـرـاطـيـةـ!ـ اـمـتـلـاكـ بـعـضـ

الـثـرـوـةـ؟ـ «ـالـأـرـسـقـرـاطـيـوـنـ هـمـ جـمـيعـ الـأـغـنـيـاءـ،ـ جـمـيعـ التـجـارـ الـكـبـارـ،ـ جـمـيعـ الـمـحتـكـرـيـنـ،ـ الـكـتـابـ،ـ أـصـحـابـ الـمـصـارـفـ،ـ وـالمـبـكـرـيـنـ إـلـىـ الـحـوـانـيـتـ،ـ وـجـمـيعـ رـجـالـ

الـقـضـاءـ،ـ وـكـلـ مـنـ يـمـلـكـونـ شـيـئـاـ»ـ.ـ وـكـوـنـ الـمـرـءـ مـتـقـناـ،ـ «ـمـسـتـبـرـاـ»ـ يـعـنـيـ أـنـهـ مـنـهـمـ

بـالـلـاـ وـطـنـيـةـ وـمـهـدـدـ بـالـتـوـقـيفـ.ـ إـنـ كـرـهـ الـأـجـانـبـ يـمـتـرـجـ بـلـادـةـ التـسـوـيـةـ،ـ وـمـنـ يـتـزـوـجـ

أـجـنبـيـ فـهـوـ «ـعـدـوـ الـفـرـنـسـيـنـ وـمـهـاجـرـ بـقـلـيـهـ حـقاـ»ـ،ـ وـمـنـ يـرـتـديـ لـبـاسـاـ مـنـ نـسـيجـ

أـجـنبـيـ،ـ فـهـوـ «ـبـيـزـدانـ بـخـلـعـ أـعـدـائـنـاـ لـيـدـعـ صـنـاعـنـاـ الـأـعـزـاءـ فـيـ الـفـاقـةـ»ـ.

وتغدو الوشایة التي كانت مشينةً في النظام القديم، فضيلةً وواجبًا لأن الناس في جمهورية المقصلةُ بخاصة تستثير الخيال. وكثيرٌ من هؤلاء البرجوازيين الصغار الذين يَدُون رفيقين وهادئين، في حياتهم الخاصة، يحسّون بالارتعاش أمام المشنة. ولا شك أن الإرهاب يبدو لهم وسيلةً مشروعة وضرورية للدفاع الثوري. لكن لا ينبغي أن نبحث عما وراء الحوافر الوعائية؟ إن المقصلة. «الشفرة القومية»، «الفأس الشعبية»، «منجل المساواة»، هي الملجاً السحري لشعبٍ تألم من جوع قيم العهد. لقد هنف أحد المناضلين: «المقصلة جائعة، وهي صائمَة منذ زمن طويل»؛ وأعلنت امرأة في حي آخر: «إن الذين يعارضون الامتسرولين، تود لو تحصل على قلوبهم لتأكلها». وإيان قحط شهر «فتورز»، ارتأى إسكنافي الاتجاه إلى السجون لنبح المعتقلين وشِيئهم وأكلهم، وأنهم إن كانوا يفضّلون أن يطعموا المواطنين هرّة فسوف يُوكلون كالكلاب. هذه الصورة العفوية أليست تغطّي مركباً من المذلات والوساوس التي تغيب عنّا أصولها؟

إن طرائق عمل الامتسرولين تُذكر بمارسات الحركات الثورية الريفية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بأشكال جديدة. والجديد هو المفردات التي تحمل سمةَ الزمن ومتقّفه. لكن أحلام المتواضعين الذين ضغطهم هيكلُ التقدّم الرهيب، تبلورت دائمًا حول الموضوعات نفسها: لكل واحد النتائج نفسها لا الحظوظ نفسها، للجميع السلطات نفسها، لا الحقوق نفسها. وليس العنف سوى التنمّة المنطقية لعدم التطابق بين ما هو طباوي وما هو واقعي.

إن المناضلين الذين ظلّوا دائمًا أقليةً صغيرةً، استغلوا الإطار الذي قدّمته الثمانية والأربعون قسماً في العاصمة. وفرضوا أنفسهم بالتخويف. فأثناء صيف ١٧٩٣ اقتحم أعضاء أقسام الأحياء «المتقدمة» الأقسام العتدلة ليجبروا خصومهم فيها على الاختفاء، وأسقطوا السلطات، وعملوا على انتخاب أنصارهم؛ وهذا ما سُمي «تجديد القسم» وقد فرضوا التصويت

بصوتٍ عالٍ أولاً، ثم بالهتاف. وفي الخريف، ما لبث عدم الاشتراك في الجمعيات، ورفض ممارسة الوظيفة العامة، أن اعتبرا سببين للتوقيف: إيهما «عدم المبالاة» أو «الفتور». وتعتبر الموافقة الفردية على عريضة عملاً غير أخلاقي: العرائض الجماعية وحدها تعبر عن سيادة الشعب.

قم برئاستهم مزيجاً غريباً من تذكر «رسو» - نحسّ فيه بطريق الملوك الفكرية للحركة - ومن المطالب العفوية التي تحبى نزعـة المساواة. وتعني سيادة الشعب، بالنسبة إليـهم، حقـ الجمعيات الأولى في إقرار القوانـين، وفي مراقبـة المـنتخبـين وعزلـهم عند الحاجـة، وفي الإشرافـ على الموظـفين، وفي إطـلاق العـصيـان المـسلحـ، عند الـضرورـةـ. وهم يعارضـون مبدأ الملكـية المـطلـقةـ التي لا حدود لها بمبدأ «الـمسـاواةـ فيـ المـتعـ». لا لأنـهم يـذهبـونـ إلىـ إلغـاءـ الملكـيةـ، إنـ ما يـ يريدـونـهـ هوـ قـصرـهاـ «ـعـلـىـ مـقـدـارـ الـحـاجـاتـ الـفـيـزـيـاتـيـةـ». بماـذا يـطالـبـ قـسمـ الـلامـسـرـولـينـ (ـحـديـقةـ الـنبـاتـاتـ)؟ «ـأـنـ يـحدـدـ الـحدـ الأـعـلـىـ لـلـثـروـاتـ، أـلـاـ يـتـمـكـنـ الـفـردـ الـواـحـدـ مـنـ اـمـتـالـكـ ماـ يـزـيدـ عـلـىـ الـحدـ الـأـقـصـىـ. أـلـاـ يـتـمـكـنـ أحـدـ مـنـ إـيـجـارـ مـقـدـارـ الـأـرـضـ أـكـثـرـ مـاـ يـلـزـمـ لـعـدـ مـحـدـودـ مـنـ الـمـحـارـيـثـ، أـلـاـ يـتـمـكـنـ الـفـردـ الـواـحـدـ مـنـ اـمـتـالـكـ أـكـثـرـ مـاـ يـشـغـلـ، وـمـنـ حـانـوتـ». وـالـعـنـصـرـ الـمـشـخـصـ الـوحـيدـ فيـ هـذـاـ الـبـرـنـامـجـ الطـبـاوـيـةـ، هوـ مـطـلـبـ التـسـعـيرـ: الـخـبـزـ الرـخـيـصـ وـمـحـارـيـةـ الـمـحتـكـرينـ استـنـفـرـاـ دائـماـ الشـعـبـ الـبـارـيـزـيـ.

إنـ ذـلـكـ مـفـهـومـ وـلـاسـيـماـ أـنـ هـذـاـ الشـعـبـ لـيـسـ فـيـ شـيءـ مـشـترـكـ سـوىـ هـمـ الـمـسـتـهـلـكـينـ، ذـلـكـ أـنـناـ نـعـثـرـ فـيـ تـنـظـيمـ الـإـنـتـاجـ الـأـوـضـاعـ الـمـتـوـعـةـ أـشـدـ تـنـوـعـ. فـمـ الـمـجـمـوعـ الـذـيـ يـتـجـاـوزـ سـتـمـائـةـ أـلـفـ إـنـسـانـ، يـبـلـغـ عـدـدـ الـأـجـرـاءـ الـعـامـلـيـنـ مـائـةـ وـثـلـاثـيـنـ أـلـفـ، أـيـ بـيـنـ ثـلـاثـيـنـ أـلـفـ نـفـسـ وـأـرـبـعـيـنـ أـلـفـ إـذـاـ حـسـبـناـ الـأـشـخـاصـ الـذـينـ يـعـولـونـهـ. لـكـ هـؤـلـاءـ الـأـجـرـاءـ لـاـ يـتـجـمـعـونـ فـيـ مـشـروعـاتـ حـقـيقـيةـ إـلـاـ استـثـنـاءـ؛ وـالـسـانـدـ هوـ الـحـرـفـيـةـ، وـبـخـاصـةـ الـعـمـلـ فـيـ الـمـنـزـلـ لـحـسـابـ التـجـارـ. أـمـاـ الـأـرـبـعـيـنـ أـلـفـ «ـمـعـلـمـ»ـ فـيـ الـكلـمـةـ يـجـبـ أـلـاـ تـخـدـعـنـاـ: الـعـشـرـ عـلـىـ الـأـكـثـرـ كـانـوـاـ

يُدبرون مشروعًا متوسطاً أو كبيراً، أما معظمهم فكان مؤلفاً من معلمين حرفيين. إن المعلمين والعاملين في البيوت، والحانوتين والحرفيين، والمعوزين والأجراء؛ كل هؤلاء ليس بينهم من تجانس إلا في مواجهة مشكلة الخيز. بيد أن من اللازم أن يُحسب حسابُ المهاجرين الكثُر الآترين من الأرياف ليتكسّوا في حجرات العاصمة، بغية توضيح أصول عقلية اللامتسرولين. ألم يوضح «شيفاليليه» جانبًا هاماً من الثورة الباريزية عندما عرضها على أنها «تصفيّة حساب بين فنتين من السكان: البرجوازية الباريزية القديمة والآخرين... المتوحشين، البرابرية، البدو»؟

لكن إذا كانت السنة الثانية تحمل مكاناً خاصاً في التاريخ الطويل للطبقات الدنيا، فإنها مدينة بذلك لملأها أكثر مما هي مدينة به لجماهير اللامتسرولين. إن هذه الملوكات سواء أكانت لجاناً مدينة أم لجاناً ثورية تشكّل جماعة ثانوية من أهل الفكر منبقة من الدكان والحانوت: إلها نخبة مصغرّة على مستوى الحي. هذه البرجوازية الصغيرة ترى في بلوغ الأزمة ذروتها فرصةً ليلمع نجمها. ومعاداة النظام البرلماني تعبّر، على نحو ما، عن الحسد الذي تشعر به نحو تلك «الكافاءات» التي وضعتها أربع سنوات من الثورة في الجمعيات وعلى رأس الدولة. الأمرُ هنا منافسات بين الفئات أكثر مما هو صراع طبقي، إن شريحة جديدة تريد أن تصبح قائدَة. كان لابد لها أن تنتظر قرناً لتصل إلى ذلك.

دانتون:

لم يكن الجيليون يكونون كتلةً متاجنسة، أمام مطالب اللامتسرولين. ففي اليوم التالي لـ ٢ حزيران كان المركز القائد للبلاد ما يزال لجنة السلامة العامة التي عيّنها المؤتمر الوطني في ٧ نيسان وأكملت في آخر أيار. لكن سبعةً من أعضاء اللجنة القدماء التسعة يمثلون «السهل» واثنين يمثلان الجبل، دانتون وديلاكروا. وكان دانتون هو المسيطر على اللجنة بالفعل.

أكان أشد سياسي المؤتمر الوطني واقعية؟ أم أكثر المغامرين قبولاً لأن بياع وبشرى؟ إن «مشكلة دانتون» التي طالما حُبست بين هذين الحدين، قد طرحت من جراء ذلك، طرحاً سيناً. إن قابلية البيع والشراء ثابتة اليوم، بفضل الوثائق لدى كتاب العدل، لكن علام تُدلل؟ إننا لا ننتَنِ الخدمات التي يمكن أن يقدمها دانتون للثورة المضادة، في حين أن الخدمات التي أفاد بها القضية الثورية باهرة. وليس التاريخ، في نهاية المطاف، مدرسة للأخلاق. إنه يذكر بميرابو، في أكثر من سمة. إن لهاها قوة المزاج ذاتها، وهي التي جعلته يقول بشيء من المحاباة لذاته: «وهبتي الطبيعة أشكالاً جبار، وسيماء فظة هي سيماء الحرية». وما يشتراكان أيضاً في حب المتعة والحياة، وفي عقريبة ارتجال الصيغ، وفي موهبتهمما الفطرية القادرة على سحر الجماهير.

الأزمات الخطيرة هي التي كشفت عن «دانتون» التاريخ. إن صوته الجهوري يوجه التيار الثوري لا نحو الصراعات الداخلية والانشقاقات التي يراها روبيبيير مُنقذة، لكن نحو الوحدة ضد العدو. وها هنا إستراتيجية تقاضاته الظاهرة ومفتاحها. مواجهة العدو بأعرض جبهة، تقادي البتر في الجسد الثوري. لكنه عندما لا يتتمكن من معارضته التيار يتبعه. كان منادياً بالدفاع الثوري، فسعى إلى المفاوضة، عند الحاجة، عارضاً حرية الملكة. وقد مُدح كثيراً على ذلك كما انتقد كثيراً. لكن ألم يكن. في نهاية المطاف، كما سيكون روبيبيير من بعده، ضحية دوامة تُلْتَ من إرادته: البحث عن الصلح يعني إظهار صحة النظر، والكلام عليه يعني فقدان الرأي العام الثوري.

في هذه البداية من صيف ٩٣ عندما تولّت الانهزاميات العسكرية، أحسَّ دانتون أنه منهوك. ومنذ ٤ تموز، ينطلق «مارا» للهجوم على «لجنة الخسارة العامة». ثم إن اكتشاف مؤامرة موهومة يشارك فيها «ديلون»، صديق «ديمولان». يصيّبه عن طريق أشخاص مسخرين. وكان هو نفسه متعباً، راغب في تكريس قواه ووقته للمرأة الشابة التي تزوجها منذ وقت قريب. ولعله ديز، على الخصوص، تدبّراً سياسياً سينكشف أنه رهيب: بما

أن السلطة شوّهت سمعته فلتتشوه سمعة الآخرين أيضاً وليتركوه يستعيد براعته! وفي ١٠ تموز، نحّاه المؤتمر الوطني، بناء على طلبه، عن اللجنة التي جدّها. ولما انتُخب بالرغم منه في ٥ أيلول، رفض أيضاً الاشتراك في السلطة. وقد تبيّن «جوريس» بحق مقدار الخطر الذي ألقاه هذا الموقف على الأكثريّة وعليه نفسه: إن مستوزراً قوياً يرفض السلطة يعرض نفسه بأن يصبح غداً القطب الذي تتبلور حوله المعارضة.

مارا:

بعد ثلاثة أيام من انسحاب «دانتون» طعن «مارا» على يد «شارلوت كورداي». إن هذه الفتاة التي من «كان» والتي بلغت الخامسة والعشرين أسرفت في قراءة «بلوتارك»: ظنت أنها تعن طاغية فإذا بها تخلق عبادة. كان «جان بول مارا» يمكن أن يبدو في ١٧٨٩ رجلاً منتهياً. كان عمره آنذاك خمسة وأربعين عاماً، ولم يحصل من تجاربه الماضية على غير الخبرة. ولد في إمارة «نوشاتيل» من أب إيطالي، وخلع ثوب الكهنوت وتحول إلى الكاليفينية، وأكثر من الأسفار، من بوردو إلى باريس، ومن باريس إلى لندن حيث بقي عشر سنوات وبلغ مستوى اجتماعياً مقبولاً كطبيب وكاتب. لكن عودته إلى باريس، في ١٧٧٦ لم تجلب له سوى نجاح عابر. وإذا أبعد، في ١٧٨٤، من مركزه كطبيب للحرس الشخصي للكونت دارتوا، اختلف مع أوساط العلماء بسبب آرائه -المختلفة جداً- في موضوع الحرارة والكهرباء. لم يستطع، وهو مريض مدين، أن يستفيد لا من رحلاته ولا من قراءاته ولا من كتابته لينجح في مهمته. لكن تلك الثروة الفكرية المقدّسة تجد في الثورة ميداناً لا حدّ له لتوظيفها.

غداً في أربع سنوات: «صديق الشعب» ولم الدهشة؟ لقد تبنّى بقرار الملك وردة لافلييت قبل أن يقعوا بزمن طويل، إن يقظته، وقدره كمطارد دائم، جعلا له شهرة المراقب المغالٍ لكن الذي لا بدّ منه، وهو يوقظ الأهواء

الشعبية بكلامه وبقلمه في نادي الكورديلين وفي الأقسام. هذه الشعبية جعلته ينتخب نائباً في المؤتمر الوطني بالرغم من تحفظات روبيبر. وبظهر «ليفاسير» في مذكراته، جيداً، الدور الذي عينه له «الجبل»: «لم يمارس «مارا» قط أي تأثير في المؤتمر الوطني... كان جنونه بلا خطر، وإن كان في الوقت نفسه نوعاً من «الحد الأقصى» الديمقراطي الذي لا يمكن تجاوزه... كان «مارا» ضرباً من الوقاية ضد الشعبيات الغوغائية المنتقعة التي هي في خدمة الأجنبي».

وهذا شبيه بالقول: إنه أقل خطراً داخل الجمعية منه خارجها. كان ضمانة للبقاء الثوري فغطى الحزب الجبلي على يساره.

ومع ذلك فعندما وفاه الموت كان في حالة يعاني فيها شيئاً من الإنهاك. كان هذا الديمقراطي يحتقر ما هو اقتصادي. وفي تلك الاندفاعة الكبرى التي ساقت الجماهير إلى نهب الحوانين وطلب التسuir، لم يشا أن يرى في ذلك سوى مناورة معادية للثورة، وفي ٤ تموز، ندد تندداً عنيفاً بـ «رو» و«ليكلير»، و«المسعورين». أهي الرغبة في النضال ضد فريق منافس؟ بل هو على نحو أعظم عمقاً، عدم فهم لحواجز الشعبية. إن «مارا»، بفضل «شارلوت كورداجي»، لقي في الموت، نقاءً أسطورياً، وتتشكل عفويًا عبادةً حول قلب صديق الشعب يحافظ عليها الكورديلين. ومنذ آخر تموز، يُقام احتفال وطني «لإقامة مذبح في قلب «مارا» غير القابل للفساد».

لكن موت مارا، بالنسبة إلى المؤتمر الوطني، هو الباب المتنوع لجميع ضروب الغوغائية والتطرف.

المجموعة الكورديلية:

رأينا من قبل، في ربيع ١٧٩٣، هؤلاء الوارثين لنقلي احتجاجي طويل، هؤلاء المتجرّبين من المنفعة والصادقين، هؤلاء «المسعورين» وهم يباشرون العمل. وسوف نراهم أيضاً، من حزيران إلى أيلول، يوجهون المطالب

الشعبية ويدعمونها. لكنهم لم يكونوا يشكلون، في أنفسهم، خطراً حقيقياً؛ إذا كانوا قد حظوا بدعم الشعب فهم لم يحظوا بأي دعم برلماني، بأية قوة مسلحة، ولا بأي سلّم يرتفونه إلى المستوى الذي يجري فيه النزاع على السلطة. في ٥ أيلول اعتقل «جاك رو» فانتحر في وسط المحكمة الثورية. وفي ١٦، هاجمت جمعية النساء الثوريات «كيلر لاكومب». قبل أن تخفي في تشرين الثاني. في ١٨ يُسجن «فارليه»، ويختبئ «ليكلير». انتهى أمر المسعورين.

أما المجموعة الكورديلية فتبعد أشد خطراً، وإذا كانت تجد من جهة، سندًا في الاستياء الشعبي، فإنها، من جهة أخرى، تحادي سبل السلطة. النطرف عند هؤلاء الناس تكتيك قبل كل شيء. وموتا «مارا» هو الذي دفعهم إلى المزيدة. أصغوا إلى «هيبيير»: «إن كان لا بد من وارث، لمارا، إن كان لا بد من ضحية جديدة للأستراتيجية فهي جاهزة، إنها أنا». وأجبوا توطد الحكومة الثورية أن يزيدوا من مزودتهم هذه، لأنهم أصبحوا الآن مرشحين لوراثة السلطة.

من أين جاءت قوتهم؟ قبل كل شيء من مكاتب وزارة الحرب التي كان أمين سرها العام «فنسان» زعيماً كورديلياً. كان ابن بواب أحد السجون، فظل قريباً من الأوساط الشعبية؛ الثورة، بالنسبة إليه، ثورة الوظائف قبل كل شيء: في تشرين الثاني، أتألحت له تصفية واسعة أن يملأ باللامسرولين مكاتب وزارته. وإلى جانب «فنسان»، هناك «رونсан» الذي استمد شعبيته من صعوده السريع الخارق للعادة. وقد دخل الجيش في سن السابعة عشرة - في ١٧٦٨ - ثم ترك الجيش إلى المسرح بعد أربع سنوات. لم يظهر «رونسان»، في الثورة، إلا بعد ١٠ آب، مفروضاً عن المجلس التنفيذي، واماً للصرف في جيش بلجيكا، ومديراً لأحد مكاتب وزارة الحرب. ثم ينطلق إلى «جيش الفانديه» في أيار ١٧٩٣. ويعين نفسه بنفسه جنرالاً، ويُستدعى إلى باريز ليقود الجيش الثوري الذي يسير إلى ليون لاحتلالها من جديد. وكان له أنصاره الحقيقيون. السند الآخر - وسيكشف أنه سند هش - جاء من كومونة

باريز. كان العدة «باش» يُعد حامياً للمجموعة الكورديلية. والنائب العام «شوميت»، الذي أظهره أيضاً ١٠ آب والذي كان محبوأً من الشعب بسبب لغته الإنسانية وبساطة لباسه دعم في أيلول مناورة هذه المجموعة. ويدو «هنريو» نفسه، هذا الوكيل للجباية الذي أمن له الامتسرونون - بصعوبة - انتخابه فائدأ عاماً للحرس الوطني، يدو مناصراً للمجموعة.

هناك أخيراً الصحافة. بعد اختفاء مارا أي صحفي يمكنه أن ينافس محرر «الأب دوشين»؟ مثيرٌ مصيرٌ «الأب دوشين». في المسرح الشعبيآخر القرن الثامن عشر، فإن «الأب دوشين» مثل مهرج مسرح العرائس، شخصية أليفة ومحبوبة؛ وليس مدھساً أن تفكّر الثورة في ضمّه إليها. لكن بين جميع الصحف التي استعادت العنوان نفسه وتسمّت بهذا الاسم، فإن صحفة «هيبيير» وحدها هي التي فرضت نفسها. وكان تأثيرها عظيماً ولاسيما أنها كانت تُوزَّع في الجيش بفضل «فنسان». وإذا كان لا نذهب مع جوريش إلى حد القول: «إن «الهيبييرية» سيفاً تجره وشارباً تستقرّ به»، وإنها: «أول ظهور للنزعـة العسكرية بشـكل غـوـغـائي فـي الثـورـة الفـرنـسـيـة»، إلا أنـنا يمكن أن نكشف فيها عن أحد التـيـارات التي سوف تـصبـّـ فيما بعد في الوطنـية السـوقـية المتـزـمـنة لمـتنـمـيـ الإـمـراـطـوريـةـ الأوـفـيـاءـ.

إن هيبيير مختلف جداً عن «الأب دوشين». ذلك أنه إنسانٌ أبعد عن طبقته. فهو ابن أسرة كريمة من برجوازية «الاتسون» تحادي الطبقة النبيلة، وقد اضطرَّ، على أثر قضية مزعجة. أن يتوجه إلى باريز في ١٧٨٠. وعاش فيها إحدى عشرة سنة من الضيق والشقاء والذل. ولم يشارك في اندفاعـةـ ١٨٩ـ،ـ وـ يومـ ١٠ـ آـبـ هوـ الـذـيـ جـعـلـ مـنـهـ عـضـواـ لـمـجـلسـ الـكـوـمـوـنـةـ الـعـامـ ثـمـ وكـيلـ النـائـبـ الـعـامـ شـومـيـتـ.ـ وـ لمـ يـؤـخذـ كـمرـشـحـ لـلـنـيـابـةـ،ـ كـمـ رـفـضـ المـؤـتمـرـ الوـطـنـيـ

فيـ ٢٠ـ آـبـ ٩٣ـ أـنـ يـعـيـئـهـ فـيـ وزـارـةـ الدـاخـلـيـةـ.

هـكـذاـ تـفـسـرـ طـبـيـعـةـ الـمـجـمـوعـةـ الـكـوـرـدـيـلـيـةـ وـوـحـدـتـهاـ.ـ إـنـ هـدـفـهـ هوـ اـسـتـخـادـ الـاسـتـيـاءـ الـشـعـبـيـ لـإـزـاحـةـ الـفـتـةـ الـفـائـدـةـ الـتـيـ تـهـيمـنـ عـلـىـ الـجـمـعـيـةـ وـالـلـجـانـ لـلـحـلـولـ

محلها. وبكاد يكون ذلك صراغاً بين الأجيال: إن هؤلاء الرجال يجسدون حيل ١٠ آب. الذي تأخر مجئه إلى الحركة الثورية والذي تحمل بفارغ الصبر زعامة جبل ٨٩. وكان موقفهم بالنسبة إلى الجيلين المتتبّعين، علامة إندار.

اللجنة العظمى:

قبضت على مقاليد السلطة، أثناء رحيل دانتون، أيد ثابتة. فمن الأربعة عشر عضواً للسلامة العامة الموجودين في مراكزهم قيل ١٠ تموز، أعاد المؤتمر الوطني انتخاب سبعة: ثلاثة منهم اتجاههم وسطي (بارير، لندف، غاسباران) وأربعة من الجيليين البارزين الذين كانوا في اللجنة منذ آخر أيام (سان جوست، غرتون، بون سانت أندريه، هيرودي سيشيل). وأضافت إليهم نائبين آخرين من الجبل: «توريو» صديق دانتون، و «بربور دى لامرن». ومنذ ٢٤ تموز، ينسحب غاسباران، ويحل محله روبيسيير بعد ثلاثة أيام. وفي ١٤ آب يدخل «كارنو» و «بربور» من ساحل الذهب. وفي ١٦ أيلول يفرض اللامتسرولون «كولو ديربوا» و «بيلوفارين». ويسقط «توريو» في ٢٠. ويُتحَمَّ «هيرودي سيشيل» ويُوقَف في آذار ويُعدَم في نيسان ١٧٩٤. هذا الفريق هو الذي سيقود فرنسا خلال عام.

يجمع بينهم الشبابُ والتجربة. عمر أكبرهم سبع وأربعون سنة، وكان عمر أصغرهم ستًا وعشرين. ومتوسط السن يقع فوق الثلاثين بقليل. وقد تكونوا في الجمعيات السابقة أو في مراكز الدولة الكبرى. وكلهم سيقومون بعملٍ منهج. وهم من코بون على إضماراتهم من ست عشرة ساعة إلى ثمانية عشرة ساعة في اليوم. وإذا استقروا في جناح «فلور» كان عليهم أن يجربوا عن العرائض والتقارير، وأن يوقعوا القرارات، وأن يراقبوا الوزراء، وأن يقولوا الجيوش، وأن يدافعوا عن سياستهم أمام المؤتمر الوطني الذي يستطيع تحينهم في كل لحظة. كانت إدارتهم جماعية، وإن كان ذلك لا ينفي التخصص في العمل المقسم إلى سبعة فروع. كان «بيلو» و «كولوا» يهتمان

بالمراسلات مع الممثلين المبعوثين في مهمة. و«لندية» بالتموين والنقل، و«بربور» ساحل الذهب بالسلاح والبارود. وكان «سان جوست» و«كارتو» يديران مكتب الحرب، و«جان بون سانت آندرية» و«بربور المارن» البحرية، وكان «بارير» حاضراً في كل مكان، وكان روبسيبيير يعني على الخصوص بالجوانب السياسية للمشكلات.

كتب الكثير عن الخلافات بين هؤلاء الرجال وعن مقدار المسؤولية التي يجب أن تُنسب إلى كل واحد منهم. لقد حُمِّل مغلوبو «تيرميور» بصورة طبيعية، بعد موته. جميع ضحايا الإرهاب، بينما طالب «كارنو» والأحياء الآخرون بشمن الانتصار لأنفسهم. إن التوقعات التي مُهُرَّت بها مسودات اللجنة - التوقيع الأول على الأقل - تناقضت هذا التبرير المسرف البساطة. كما بحث كثيراً في مراسلة عمالء تجسس لمصلحة إنكلترا وإسبانيا على يد الكونت «دانتريلغ»؛ هذه الأوراق تحتوي على كشوف مدهشة سمحت لبعض المؤرخين أن يروا في «سيسي» الملمهم السري لسياسة روبسيبيير، وفي «سان جوست» خصماً لروبيسيبيير. ويُكشَّف لنا حديثاً أن «كارنو» هو الذي كان يزور العدو بالمعلومات: وفي ذلك ملامسةً لحدود ما يُستبعد وقوعه. من الواضح أنْ قد كانت هناك توجّهات مختلفةً بالعمق ذلك أن «كولو ديربوا» و«بيلو فارين» دفعتهما المجموعة الكوردية فاحتقظا بعلاقات مع وسط اللامتسريين والأشخاص المترورطين في القمع الإرهابي، وعلى عكس ذلك، قام كارنو، لندية، برerior ساحل الذهب بتنازلات للشعب أرادوها أن تكون عابرة. وبحتفظ «بارير» بالمركز الذي يحبه والذي هو أصلح ما يكون لذاته السياسي العظيم: مركز الحكم. ولا يمكن تحديد مكان روبسيبيير و«سان جوست»، و«كوتون»، لا في الوسط، ولا على اليمين، ولا على اليسار. أما أفكارهم التي لوواهاجرى الأحداث ذاته، فلن تُطبق على المستقبل إلا لسقوط في الطوباوية. ما كان يجمعهم، في هذه اللحظة. إنما هو الحاضر. وبما أن الزمن زمن الشدة فلتنتشر القلوع وليتجهزوا للإعصار، وهذا يعني: تعليق النظام

الدستوري وتطبيق القوانين. وهذا يعني: التخلّي عن الضمانات العادلة التي تحمي المواطن. وهذا يعني: اللجوء إلى الدكتاتورية الاستثنائية. وهذا يحمل اسمًا: الحكومة الثورية.

ثم إن بين هؤلاء السياسيين شيئاً من التجانس الاجتماعي. إنهم بورجوازيون، بالطبع، لكنهم بورجوازيون من نوع خاص: من هذه البرجوازية التي تدين بالقليل للثروة وبالكثير للتعلم، للموهبة، وللتقويم التقني والعلمي. «برتران بارير دي فيوزاك» هو بينهم هامشي قليلاً. لقد كان ابن «تارب» هذا، المحامي في برلمان تولوز، رجلاً مرموقاً من قبل، وكان عشير الصالونات والأكاديميات عندما انتخب نائباً إلى مجلس الطبقات. ولما كان مرتبطاً بأسرة «اورليان» فقد كان صوته مسموعاً في الجمعية التأسيسية. هامشياً كان أيضاً، لكن في أقصى الطرف الآخر، الممثل «كولو ديربوا» الذي انتقل من بين المتشردين إلى اليعاقبة قبل أن يتسلق إلى اللجنة على أكتاف اللامتسرولين. الآخرون؟ خمسة منهم محامون أو كانوا محامين: «جان بون سانت آندريه» أصبح قسّاً في قريته بعد سنوات من السفر ربّاناً في رحلة بحرية طويلة، وكان «مونتنبان» و«بربور» «ساحل الذهب» نقيبين في الهندسة العسكرية تخرّجاً من مدرسة «ميزيين».

لعل مصير «لازار كارتون» أفضل ما يمكن مثالاً. لقد ولد في «نولي»، في ساحل الذهب، من وسط برجوازي تقوم فيه الوظائف الصغيرة وكثرة الأولاد مقام الثروة، ونجح في مسابقة «ميزيين»، وتخرج، في ١٧٧٣، مهندساً وملازماً ثانياً. وفي ١٧٨٣ أصبح نقيباً وكاد ينهي حياته في الوظيفة عند هذه المرتبة. أحُب فتاة من «ديجون» هي الآنسة «بوبيه»، فلم يستطع الزواج منها بسبب نقص في المال، وتواضع في المولد وخاصة؛ وعيّناً سعى إلى أن يُقنع بنبلة أسرته! المراة التي آلت به ليست مراةً فردية، إنها تعبر عن حرمان الهيئات الكبرى «العالمة» في الدولة (الهندسة العسكرية، المدفعية، الجسور والطرقات) الوعائية لقيمتها ودورها، التي لا يقدّم لها النظام القديم سوى منافذ

محدودة. لم يكن في «كارنو» شيء من المخترع أو من ذوي الذكاء القوي؛ وظللت نظراته في ميدان الإستراتيجية أو التسلح تقليدية في الغالب، وبالاختصار محافظة. ومن جراء ذلك يتخذ صعوده معنىً أكبر. لم يعد الأمر هنا كما كان في زمن الجمعية التأسيسية، تفتحاً للمواهب الفردية، بل إنه ثار التقنيين، إنه عصر المنظمين.

ويُوجَد في أوراق روبيبيير رسمٌ إجماليٌ يُظهر جيداً هذا التنظيم:

«لا بد من أمين سر عام عظيم الكفاءة، ومكتب لأمناء السر الخاصين الأذكياء والوطنيين، ومن معتمدين أيضاً مستعدين لنقل قرارات اللجنة إلى من ينبغي أن ينفذوها؛ ولا بد من أن يُقدم المكلّفون بالتنفيذ بياناً إلى اللجنة؛ ولا بد من تحديد الذين سيُعهد إليهم بأوامر القرارات، والذين سينقلون تلك الأوامر؛ ولا بد من ناقلين للبريد موثوقين ومرتبطين باللجنة؛ ولا بد أن يكون لكل عضو في اللجنة مهمة خاصة وأن يكون محاطاً بأمناء للسر ومعتمدين جديرين بتقته؛ وبينما يُنادي أن يكون لكل عضو مكان منفصل يمكنه العمل فيه مع جميع وسائل الراحة الفيزيائية الضرورية للعمل...».

وهذا ما كان. فخارج المجتمعات المشتركة لأعضاء اللجنة - ولا سيما في الصباح - وال ساعات التي يقضونها في المؤتمر الوطني، كانوا يعملون - حتى ثمانى عشرة ساعة في اليوم - في مجالهم الخاص.

من فريقهم يبرز، للتاريخ وللأسطورة، ثلاثيًّا ضحايا تبرميدور. و«كوتون» أكثرهم امْحَاءً. لقد أُنجبته أرضُ الهضبة الوسطى القاسية الخشنة، وكان محاميًّا متواضعًا في «كيليرمون فيران» حرمة المرضُ الرهيب وهو شاب من استخدام ساقيه (ولد في ١٧٥٥). وعندما وصل باريز في بداية الجمعية التشريعية انحاز إلى النواب اليعاقبة، لكنه رفض أن يختار بين الفرق المتنافسة، بين الجيرونديين الذين أدرك مطامحهم والديموقرطين الباريزيين

الذين يخشى تعصّبهم. إن الأزمة الناشئة من الحرب ومن الخيانة هي التي دفعته إلى الانحياز إلى الجيلين. والشغف المنتاج بالثورة وبالوحدة القومية تغمر هذا المزاج الميال بطبيعته إلى المصالحة وكرم النفس. كان أقلّ ميلاً من غيره إلى الخصومات الشخصية لكنه كان لا يلبي إذا بدت له سلامنة الوطن معرّضة للخطر؛ وهو نائب عام رهيب ضد الملك، والجبرونيين، ومتمردي ليون.

قد نظن أننا نعرف «سان جوست» معرفة أفضل. ومع ذلك فصوراته، سواء التي «دافيد» أم التي رسماها «كروز»، لا تعطي عنه سوى صورة شديدة الاهتزاز، لا يروع فيها غير صدقها وغير الجبهة العريضة والمنخفضة. ولا شك أن أندريه مالرو محق: «الأسطورة لا تولد من جمال «سانت جوست»، بل إن جماله يولّد من الأسطورة». وهو ينعم على الخصوص بهالة الشباب، إذ كان عمره أربعة وعشرين عاماً عندما انتخب إلى الجمعية التشريعية عن مقاطعة «الإيسن». وقد طعن خصومه على صحة هذا الانتخاب بسبب سنّه. لا أهمية لذلك! ففي السنة التالية سيُنتخب إلى المؤتمر الوطني. إن الشاب الحسن الهيئة، الذي يختلط بنواب «الجبل» ويقطع غابة «بولونيا» جرياً على جواهه قبل جلسات المؤتمر الوطني ليس أرستقراطياً. لقد كان أبوه ربيب أسرة من المزارعين، جندياً متقاعداً عادت عليه خدماته الطويلة برتبة نقيب وبصلب «سان لويس». وهو نفسه يتردد، بعد دراسة ناجحة لدى «وعاظ سواسون»، على الملك الإداري الجديد الذي كشف عنه الدستور، في «بليرانكور». كان ممثلاً للشعب. قليل الكلام بين اليعاقبة، منصرفاً إلى الجمعية، مقدماً نفسه، حتى ٢ حزيران على أنه فوق الصراعات الحزبية والخصومات الشخصية، وإن صوت مع الجبل، على التدابير الثورية الكبرى. بيد أن محاكمة الملك كشفت عن مواهبه الخطابية وقوه فكره. وخصّه الإرهاب بدورٍ ثلثاً: إنشاش الحرب الثورية (مهمته في

جيش الرين، في شتاء ٩٣ أكسيته تصفيق المؤتمر الوطني الإجماعي) وإعداد قرارات الاتهام ضد خصوم الحكومة، وبخاصة، إعطاء النظام الاستثنائي مسوغة النظري. على هذا المستوى- مستوى المبادئ، ومستوى الحساسية أيضاً- إنما ربطة كل شيء بروبيبير.

غير القابل للفساد:

من النادر أن يشوه الكرهُ رجلاً كما شوه «ماكسيمiliان روبيبير». هذا الكره حول المكتب هذا إلى غوغائي؛ حول هذا المعتمد إلى دموي، وهذا الداهية البرلماني إلى دكتاتور، هذا التاليفي المتصلب إلى محقر للدين. حتى أصدقاء الثورة ترددوا في إنصافه؛ «ميتشل» على الخصوص، فهم فيما سينما شخصيته. اشتُمَّ فيه رائحة «المنافق» و «الكافر»، ولا يُفَرِّ له بأية مزية سوى كرهه التتبّي للنزعـة العسكرية والسيف. ولعل الذين مجده، مع ماتبيـز على عكس أولئك، لم يسمـوا أقلـ منـهم في جعلـه غيرـ إنسـاني. عندما وصل فرسـايـ فيـ أيـارـ ١٧٨٩ـ، هذاـ الرـجلـ القـصـيرـ ذوـ الـوـجـهـ النـحـيفـ والأـنـاقـةـ الـدـقـيقـةـ لمـ يـكـنـ سـوـىـ مـحـامـ فـيـ الأـقـالـيمـ بلاـ ثـرـوةـ وبـلاـ شـهـرـةـ كـبـيرـةـ. وقدـ اـسـطـاعـ هـذـاـ الـيـتـيمـ الـذـيـ تـيـتـمـ فـيـ السـادـسـةـ مـنـ عـمـرـهـ؛ وـحـرـمـ أـبـاهـ بـعـدـ أـنـ اـخـتـفـيـ هـذـاـ الـأـبـ، أـنـ يـتـابـعـ درـاستـهـ، بـفـضـلـ المـنـحـ الـدـرـاسـيـ فـيـ مـعـهـ «لوـيسـ الـكـبـيرـ»ـ وـأـنـ يـصـبـحـ فـاضـيـاـ، كـمـ كـانـ ذـاكـ جـزـءـاـ مـنـ تـقـالـيدـ أـسـرـتـهـ. وـمـنـ سـنـوـاتـ الـدرـاسـةـ هـذـهـ، وـهـيـ درـاسـةـ مـتـأـلـقـةـ كـثـرـهاـ الـفـقـرـ، اـحـتـظـ بـنـوـعـ مـنـ مـرـكـبـ صـاحـبـ الـمـنـحـ الـدـرـاسـيـ: الـحـذـرـ مـنـ الـيـسـ وـمـنـ السـهـولـةـ. وـهـوـ لـاـ يـدـيـنـ بـنـجـاحـهـ الـاـنـتـخـابـيـ إـلـاـ لـلـشـرـائـحـ الـدـنـيـاـ مـنـ الطـبـقـةـ الـثـالـثـةـ الـتـيـ فـضـلـتـهـ عـلـىـ زـمـيلـهـ لـهـ دـعـمـهـ أـعـيـانـ «آـرـاسـ». وـكـانـ مـاـخـالـاتـهـ الـأـوـلـىـ فـيـ الـجـمـعـيـةـ التـأـسـيـسـيـةـ قـلـيلـةـ التـأـثـيرـاتـ الـبـرـلـانـمـانـيـةـ، لـكـنـ صـدـاـهـاـ كـانـ كـبـيرـاـ فـيـ الصـحـافـةـ وـفـيـ النـوـادـيـ الـتـيـ اـسـطـاعـ فـيـهـاـ أـنـ يـتـغلـبـ عـلـىـ مـيـرـابـيوـ، فـيـ نـهـاـيـةـ سـنـةـ ٩٠ـ. وـلـقـدـ صـوـتـ وـحـدـهـ ضـدـ القـانـونـ الـعـرـفـيـ، وـوـحـدـهـ حـارـبـ اـسـتـبعـادـ الـمـوـاطـنـيـنـ السـلـبـيـيـنـ وـاـسـتـبعـادـ مـلـوـتـيـ «ـالـأـنـتـيلـ»ـ، وـوـحـدـهـ، أـوـ يـكـادـ

يكون وحده من أبى الحدّ من حقّ الشعب في تقديم العرائض إلى الجمعية. ذلك أنه كان أحد النادرين الذين أدركوا، منذ البداية، أن قوة الثورة تكمن في التحالف بين البرجوازية والشعب. ورسخت عزّلته في الجمعية، والكره والسخرية اللذان أثارهما ضدّه، نفوذه في باريز. لقد أصبح نائبُ «أراس» زعيمَ باريز الثورية.

بعد هرب الملك، لم يخض سوى معارك في المؤخرة، لكنه يحصل على عدم تجديد انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية إلى الجمعية الجديدة. ومنذ ذلك سيخوض معاركه الكبرى، بين الواقعية الذين أفلح في المحافظة على أنصارهم بالرغم من انشقاق «الفوبيان». معركته ضدّ الحرب: ومن المعلوم أنه أوشك أن يفقد فيها شعبيته. معاركه ضدّ الخيانة والهزيمة وضدّ البلاط ثم ضدّ الجبرونيين. وفي ٢ حزيران، أجبره انسحاب دانتون إلى الإضطلاع بمسؤولياته. فأصبح رجل حكومة.

لقد حظى بسلطة معنوية هيأه لها ماضيه كمعارض، وعدم تلوّته، وذلك دون أن يمارس على زملائه أي استعلاء في الحق. كما خدمته عقريته وصغارته على حد سواء. كان بعيداً عن التمسك بمذهب، بل كان تكتيكيّاً مرموماً، وسياسياً خيراً باختيار اللحظة المناسبة، ماهراً في التمييز بين الممكن والمغامرة، قادرًا على متابعة الرأي الشعبي أو البرلماني دون أن يدعه يطغى عليه. وقد رأيناه، بعد فرار الملك إلى «فارين»، يُحدّر من النظاهرات الجمهورية ويقصر همه على الدفاع العنيف عن دستور حارب هو نفسه حدوده. ورأيناه قبل ١٠ آب وقبل ٢ حزيران، عندما لم ينضمّ في آخر لحظة إلى التيار الثوري الذي انطلق بالرغم منه إلا لكي يقْنِي هذا التيار تقْنية أفضل. وسنراه غداً، في صراعه ضدّ الزمر المعادية، عندما يحافظ على الأقلية عازلاً خصوّمه عن مؤيديهم. بل إن مزاجاً ميالاً بصورة طبيعية إلى بعض الدناءة، إلى الحملات التي تُقْحم الخصم برداً أفاله عليه، إلى الشك

الحادي، لا يمكن إلا أن يكون مفيداً له في وقت الأزمة. إذ ليس كل شيء نقياً لدى هذا الرجل غير القابل للفساد. وبعد مذابح أيلول يحاول أن يوجه الغضب الشعبي ضدّ خصومه الجبرونيين، في اللحظة التي كان دانتون يبغي أن يوجهه ضدّ العدو الخارجي؛ وفي آذار ١٧٩٣ يلوم الجبرونيين بكثير من الغدر «على معارضتهم الدائمة لانضمام الشعوب إلى جمهوريتنا»؛ إنّ حصم الحرب الدعائية يتحول إلى مذاج للفتوحات من أجل مجرد مناورة سياسية داخلية. لكن هذه اليقظة الفارقة، هذه التنديدات التي لا تنتهي لا يمكن إلا أن تُرضي الشعب الثوري الذي يجد فيها صدى قلقه الخاص.

هذا المرشد الواقعي والفعال سوف يُساق، شأنه شأن «سان جوست»، إلى الطوباوية. فالملامسة الصعبة للسلطة، وتحفظات البرجوازية، وعدم الفهم الشعبي الذي لا مناص منه، تُثبت مشاعر طفولتهما. لقد ذهب سُدّي جهُدُها لإبداع المؤسسات الثورية، والحلُّ، مع سان جوست، بعالم من الأخوة يُفرض فيه الإعلان الرسمي عن الصداقات الخاصة، ويُفرض فيه نظام التقنية البنياتي على الأطفال؛ وأتمكنهما في أوقات الحلم أن يتخيلاً المستقبلاً مثل أنشودة حب ريفية فروية، إلا أنهما يصطدمان بالواقع الرأسمالي والتجاري. كتب روبيبيير عشية ٢ حزيران: «من أين يأتي الشر؟ من البرجوازيين» وكثيراً ما أشير إلى الأهمية السياسية لهذه الكلمات. بيد أن دلالتها الميتافيزيكية أهم: ذلك أن الثورة البرجوازية، بالنسبة إلى روبيبيير وسان جوست وهما مولداهما، تحمل في ذاتها الشر المطلق، ذلك الترف، ذلك اليسير، ذلك الإلحاد، وفردية المصلحة تلك التي يكرهانها. «إني أنظر إلى الرخاء لا على أنه ثمن الجريمة فحسب، بل وأيضاً على أنه العقاب على الجريمة، وأنا أريد أن أكون فقيراً لكيلاً أكون شيئاً»: روبيبيير هو الذي يتكلّم. «كل الناس يريدون الجمهورية، ولا أحد يريد الفقر والفضيلة»: الذي يتكلّم، هذه المرة، هو سان جوست. إنّهما يعلمان أن «جميع الفضائل الثانية لا تُغنى أبداً عن الفضيلة الأصلية».

حيث تصب عبادة الفضيلة في التشاؤم. «كانت الفضيلة دائماً مهزومة على الأرض». فكرة السقوط المسيحية تتضافر، بعد أن تعلمنا، إلى الشعور بالقطيعة مع وحدة الجماعة والإخوة في العصور الوسطى، من جراء الأخلاق الجديدة، أخلاق المصلحة والمنفعة.

العصيان الاتحادي المسلح:

امتنش المعتدلون السلاح في ليون ومرسيليا وبوردو، حتى قبل ٢ حزيران. ويمدُّ الحركة استبعادَ الجيرونديين. وقد دعاها بعضُهم «العصيان الاتحادي المسلح». وبالفعل، رغمَ معظمِ أنصارها لا أن يحوّلوا فرنسا إلى مجموعة من الجمهوريات الصغيرة المستقلة، بل أن يعارضوا العنف البارizi للاستيلاء على السلطة وتغيير الفريق الحكومي.

وتظل مخلصة للمؤتمر الوطني المقاطعات التي تحيط بباريز (سين أي واز، سين أي مارن، أور أي لورا)، والمقاطعات القريبة من الحدود أو من «الفانديه»، والتي تخشى الثورة المضادة قبل كل شيء.

تغطي خريطة العصيان المسلح أربع مناطق في الغرب والجنوب تقطعها فيما بينها مناطق موالية. في النور ماندي، وفي بريتانيا، تبدأ الحركة بانتفاضة «الأور» حيث يعزم «بوزو» الهارب من باريز، في ٧ حزيران، تجسيد أربعة آلاف رجل. وتتبعها «كالفادوس» في ١٠. وتحدد حول «كان» التي غدت عاصمة الغرب الجيروندية المقاطعات النورماندية والبريتونية، باستثناء «السين الأسفل»، ثم «اللوار الأسفل» بعد ذلك بقليل، الذي كان يهدده الفانديون. وفي الجنوب الغربي، تطرد بوردو الممثلين في ٧ وتقرب في ٩ تجسيد ألف ومائتي رجل من المقاطعة. وفي البروفانس تبلغ الانتفاضة التي هيأت لها أزمة نضجت زمناً طويلاً، مرسيليا، آفينيون، نيم، تولون (١٢ تموز). وأخيراً يغدو الصراع في «ليون» التي بدأت فيها الانتفاضة فعلاً منذ ١٢ أيار، صراعاً لا يُغتفر؛ ويُعد بالمقصلة أحدُ اليعاقبة وهو «شالبيه»، في ١٧ حزيران.

ومع ذلك، ففيما عدا «تولون» التي يسلمها أمراء البحر إلى الإنكلiz، و«ليون» التي يمسك فيها الملكي «بريسى» بقيادة العمليات ويطلب نجدة ملك «سردينيا»، تنتهي الحركة في كل مكان في آخر تموز. ما علة فشل هذا العصيان المسلح؟ يجب أن نحسب حساباً لسياسة الجبليين الذين بدو متسمحين لكن مؤثرين. ففي ٨ تموز، كلف «سان جوست» أن يقدم تقريراً عن النواب الجبرونديين الهاربين المسؤولين عن الانفلاحة؛ فلم يُدْن سوى خونة، بعد أن ميزهم بعناية عن المتواطئين والمضللين. وشكّت الانفلاحة، على نحو أعمق، من عيبيين الثعين. إنها امتدت على السطح أكثر مما امتدت في العمق؛ وعندما أراد الجبرونديون أن يجدوا الرجال، اكتشفوا عزلتهم. ومن جهة أخرى انكشف أن خلق قوة ثلاثة، والصراع بين الثورة والثورة المضادة على أشدّه، محاولة مستحيلة، مع مرور الزمن. وقد لجأ بعضهم إلى الفانديين وانتقلوا هكذا إلى صفوف الثورة المضادة، مثل «بويزى» رئيس أركان جيش «كان». أما الأكثريّة فلم تنشأ أن تنتك لثورة ١٨٤٩ ورضخت.

من الخطأ أن يستنتج من ذلك أن التمرد كان مجرد معترضة في تاريخ الثورة. إنه يُؤذن، على المدى الطويل، بذلك التلاق بين الغرب والجنوب وبين التيار الثوري، وهو طلاق سيتجلى بقوة في عهد حكم الإدراة وفي ١٨٤٤: لقد ربحت بورجوaziات المرافق قليلاً وخسرت كثيراً في تلك الصليبية المسلحة.

الفانديه الملعونة:

حاول الزعماء الفانديون، بعد الاستيلاء على «توار» (في ٥ أيار) وعلى «فوننتي» (في ٢٦) أن يخلقوا ما يشبه المركزية السياسية والعسكرية فنظموا مجلساً أعلى، يجلس فيه. إلى جانب الضباط «بيرنبيه»، الكاهن القديم لـ «سان لو دانجي»، ومغامر غريب الأطوار، ويوجههم أنه أسقف بلا أسقفية هو «غيبودي فولفيل». وبالفعل، تتطل الوحدة مجرد وجهة؛ فالفالحون

الفاندويون لا يقاتلون قتالاً فعالاً إلا في حريجاتهم، وإلا عند نهب المدن التي على أطرافها ليسحبوا بعد ذلك. وبين الجيوش الملكية الثلاثة، جيش «البواكاج» بإمرة «سبابينو» و«بودري داسون»، وجيش «المارييه» بإمرة المستقل شاريت، وجيش «الموج»، بين هذه الجيوش الثلاثة الجيش الأخير هو الرهيب. كان يقوده ثلاثة قادة مختصين، «ديليبيه» «ستوفليه» «ليسكور»، وكان يضم في أحسن أوقاته أكثر من أربعين ألف رجل، وقد أتقل كاهل الجمهورية بالتهديد المستمر.

في الجانب الجمهوري، لم يكن الجندي ولا القيادة بمستوى الرد على هذا التهديد. وفي آخر نيسان أنشئت الجيوشُ الثلاثة الجديدة للسواحل من عناصر متباعدة: قطعات متطوعة، كنائب مشكلة من تجنيد ثلاثة آلاف رجل في آذار، جنود مأخوذين دون تنسيق من وحدات جيش الشمال وجيش الرين. أما سلطة القرار فكانت موزعة بين مركزين. ففي «نيور» كان «بيرون» يقود أركان الجيش العامة. لكن في «سومور»، كانت شرذمة حقيقة من الممثلين المندوبيين لمهمة، ومن المفروضين المختارين بين أعضاء كومونة باريز يلعبون لعبة الحرب. وتشمل النزاعاتُ السياسية في باريز كلَّ مبادرة، بينما يستفيد المضاربون من ذلك ليغتروا. ولم تواجه الثورة «قطعاع الطرق» بأية جبهة متماسكة. وهذا تغدو النجاحاتُ الفاندية مفهومة. ففي ٩ حزيران يستولى «الجيش الكاثوليكي والملكي الكبير» (جيش الموج) على سومور، ناشراً الذعر في وادي اللوار. وبقترح «ستوفليه» الزحف على باريز، لكن القادة الآخرين الذين يعرفون جندهم معرفة أفضل يقررون أن يتوجهوا إلى نانت. ثم إن «شاريت» الذي يستولي على «ماشيكول»، في ١٨، سينضم إليهم في «نانت». لكن «نانت» التي يدافع عنها «كانكلو» تقاوم مقاومة مظفرة (٢٠ حزيران). وعبئاً يستولى «ويسترمان» على «شاليتون سورسيفر» العاصمة السياسية للعصيان المسلح: إذ يسترد الفاندويون، في ٥ تموز، المدينة ويبعدون الجيش الجمهوري. وإذا انتصروا في «فييه» في ١٨ يحاولون أن يفتحوا الطريق من «أنجييه» إلى «بون دي سيه»، في ٢٧.

الإحساسُ فظيع في باريز. ففي أول آب، وبناءً على تقرير «بارير»، يقرر المؤتمر الوطني التدمير المطلق للفاندية. «سوف نقطع الأشجار. وتهدم أوكرار قطاع الطرق، وتُجْنَى المحاصيل لتنقل إلى مؤخرة الجيش، وستتصادر الحيوانات، وسيُنقل إلى الداخل النساء والأولاد والشيوخ». وتظل المعطلة هي نفسها: الحرية أو الموت.

الجمهورية المكتسحة:

تبعد خيانة «ديموربيه»، بالنسبة إلى جيوش الجمهورية، مرحلة من الإخفاقات والتفكك. وسيكتب «سولت» فيما بعد: «لم يمرّ الجيشُ قط بمثل هذه الحالة المزعجة من التفكك».

لا لأنَّه كانت هناك أزمة تجنيد: فحتى قبل هبة الجماهير وتجنيد ثلاثةَألفَ رجل، وهو تجنيدُ قرَرَ في شباط، وأكمل في حزيران بتجنيد خاص لثلاثين ألفَ جندي مخصصين للخيالة، يرفع الملائكت إلى ستمائة وخمسين ألفَ رجل. ويمثل التحالف على الحدود، من الملائكت ما هو أقلَّ أهميةً بمرتين. لكن كل شيءٍ، على مستوى القيادة السياسية والقيادة العسكرية نَهْبَ الببلة والشقاق. فوزير الحرب بوشوت، لم يكن جنرالاته راضين عنه، ولا سيما «دي كوسгин»، لأنَّ رتبته كانت رتبة عقيد فقط. وهو يتعرَّض لهجمات أعضاء المؤتمر الوطني لأنَّه يتغاضى عن نشاط أمين سره العام الكورديلي «فنسان» الذي ملأ مكاتب الوزارة بجمهور اللامتسرولين، وهم ثوريون صالحون لكنهم إداريون سيئون. وفوق ذلك، فهو يقرر بدعم من لجنة السلامة العامة، أن يطرد جميع النبلاء من قيادتهم. يقول «بارير»: «من غير المعقول أن يقود النبلاء الذين نحاربهم هذه الحرب في حين أنَّهم سيخسرون بنجاحها كل شيء». وقد كان هذا التنبير الإجمالي مُحِنقاً بالنسبة إلى كثير من الضباط المتعلّقين بالثورة: إذ يستقيل «دافو» في آخر شهر آب ولن يستأنف الخدمة إلا في عهد الفنصيلية. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ كثيراً من الضباط العاملين

لا يتصرفون إلا على هواهم؛ وتلك حال «كوستين» الذي يرى، بعد تعيينه في ٢٧ أيار على رأس جيش الشمال، أن خطته للهجوم في حزيران تُلغى، فيظل في العطالة؛ وهو يستدعى في ١٢ تموز، ويُعدم في آخر آب.. وهناك آخرون ليسوا سوى مساليفين بُسلاء وليسوا أهلاً لاستراتيجية جماعية، من أمثلة «كيلامين» و«هوشار» خليقتي «كوستين».

على جميع الجبهات يضعفُ الدفاع. فعلى جبهة الشمال حيث يأمر «كوبور» خمسين ألف نمساوي و«بيورك» خمسة وثلاثين ألفاً من الهانوفريين والهولنديين، تستسلم «كونديه» في ١٠ تموز فالنسين في ٢٨. وتتجوّل «كامبريه» بسبب الاختلافات بين المتحالفين: إذ يُسترد «بيورك» حريرته ويحاصر «دنكرك» ويظلل «كوبور» الذي عُرِي جنده بذهاب البروسيين (الذي استُدعا إلى الألزاس) معطلاً عن العمل منذ ذلك الوقت. وكانت قلعة «فانيس» محاصرة منذ نيسان. ثم يحاصر البروسيون «لاندو»، ويحتل النمساويون الألزاس السفلى بين «كيش» و«لوتر». وفي «السافاوا» يجتاح جندي سردينيا وادي «موربين»، ووادي «تارانتين»، ووادي «فوسيني». وتحتل «كلوز» في ٢٠ آب. وفي ٢٧ تُسلم مرسيليا إلى الإنكليز. وفي كورسيكا التي غدا «باولي» سيدها منذ شهر أيار، ما ليث أن تبع استدعاء الإنكليز احتلال الجزيرة أيضاً. وأخيراً يحاول الإسبان أن يُغروا على وادي «تيش».

لم تعد الجمهورية سوى معسكر مُخدّق.

أيام أيلول:

كانت الثورة مهدّدة أيضاً في مركزها بخطر التفاف متطرف. وكانت الأوساط الشعبية متحسّسة من جراء أزمة المواد الغذائية العائدة إلى تضخم النقد (فقدت الحوالة سبعين بالمائة من قيمتها الاسمية). ولم يُطبق الحد الأعلى من الحبوب الذي صُوّت عليه في ٤ أيار. ومع ذلك فلم تكن باريز تدفع غالباً

ثمن الخيز: فيفضل دعم المؤتمر الوطني باعت الكومونة الطحين بالخسارة وأبقيت سعر لبيرة الخيز بثلاثة فلوس. المواد الغذائية الأخرى غير الخاضعة للحد الأعلى هي التي ترتفع أسعارها. وهذا يصدق على اللحم الذي غدا نادراً بسبب اضطرابات مقاطعات الغرب. وهذا يصدق على الصابون وبعض المواد الغذائية الضرورية الأخرى. وفي ١٥ حزيران، طلب قسم حقوق الإنسان - قسم «فارليه» - التسعير العام وسنّ قانون ضد المحتكريين. وفي ٢٠، اقترح «جاك رو» على اللورديكين أن تنص في الدستور على عقوبة الموت ضد المضاربة بالأسماء المالية ضد الربا، وفي ٢٥، مثل أمام المؤتمر الوطني على رأس وفد، فأثارت لهجته المهدّدة سخط نواب الجبل. ومن ٢٦ إلى ٢٨ تتفجر اضطرابات في مرافئ في باريز، في «غوبنوبير»، وفي مرفأ «سان نيكولا».

في تموز وفي آب يُستأنف الاضطراب. ولم يقتصر استغلال الاستثناء، هذه المرة، على «المسعورين» وحدهم. و«هيبيير» ينمازع «رو» و«لكيرك» خلافة مارا، وتجعل جماعة «الكورديللين» من مطالب اللامتسرولين مطالب لها. وتمترج المتطلبات التسعيرية بالمتطلبات الإرهابية والسياسية التي أُججتها الهزائم: طرد النبلاء من جميع الوظائف المدينة والعسكرية، إيقاف المشبوهين، تطويق الجماهير. و ١٠ آب، عيد الثورة العظيم، هل يغدو يوماً شعيبياً؟ إن الحكومة تقاضي ذلك بتموين باريز، وبشجب أرملا «مارا» «المسعورين». لكن الجفاف يجعل مشكلة المواد التموينية، في آخر الشهر، أشدّ حدة؛ يتبايناً نشاط المطاحن وتعود إلى الظهور صفوف الناس على أبواب المخابز؛ وتلقى مسؤولية التضخم القدي على عاتق شركات الأسهم والمعاهدين. ويُهيج «هيبيير» بعد أن استبعد من وزارة الداخلية التي أمل بالحصول عليها، الغضب الشعبي؛ وتشن «الأب دوشين» هجوماً على الأغنياء: «الوطن، ليس للتجار وطن. لقد ساندوا الثورة طالما ظنواها نافعة لهم؛ ومدّوا يد العون إلى اللامتسرولين ليُدمروا النبلاء والبرلمانات لكنهم فعلوا ذلك ليحلوا محل الأرستقراطيين. ولذلك فمنذ أن لم يبق مواطنون

إيجابيون، ومنذ أن أصبح أتعسُ لامتسروال يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أغنى مستغل،... جميع هؤلاء الناس أداروا ظهورهم لنا، وهم يستخدمون الأخضر واليابس لهم الجمهورية».

في ٢ أيلول علمَ أن تولون سلّمت إلى الإنكليز. وتُنذر بالانفجار أيام جديدة. فبينما يفرر العياقبة دعمَ الحركة ليوجهوها، تستمر الأقسام في مناوبتها الدائمة. ويبدا العصيّان المسلح في ٤ صباحاً، تتشكل في الشوارع تجمعاتٌ من العمال ومن مستخدمي وزارة الحرب؛ يجتازون ساحة «الغريف» وهو يصرخون من كل جانب: الخبز! ويدرك «شوميت»، أن الحركة لا يمكن أن تُوقف، فيقرّر أن يتزعّمها: «ها هنا الحرب التي يعلنها الأغنياء على الفقراء؛ إنهم يريدون سحقنا: حسناً ينبغي أن ننقى شرّهم؛ يجب أن نسحقهم نحن أنفسنا». ويطلق «هيبيير» شعار اليوم: «الجميع غداً إلى المؤتمر الوطني»!

في ٥، كما في ١٠ آب، وكما في ٢ حزيران، أحاطت الأقسام المسلحة بالمؤتمر الوطني، دافعة أمامها «باش» و «شوميت». وكانت المطالب هي: إنشاء جيش ثوري، توقيف المشبوهين، تطهير اللجان الثورية. وُسلّم المؤتمر بجميع هذه النقاط، لكنه يحتفظ بالإشراف على السلطة. وبهذا المعنى، كانت أيام أيلول، نصف فشل، بالنسبة إلى القادة الكورديلين. وإذا كان ضغط اللامتسرولين قد استمر طوال الشهر، دافعاً الحكومة في طريق الإرهاب والاقتصاد الموجّه، فإنه لم يفلح في زعزعة الاستقرار الحكومي.

الحكومة الثورية:

في هذا السياق من الأزمة العامة التي تهاجم فيها الثورة البرجوازية من جميع الجهات، من الفلاحين الفانديين إلى اللامتسرولين الباريزيين، يقاد الحزب الجلي إلى أن يتّخذ تدريجياً تدابير ثورية كبيرة.

لم يكن القصد، في حزيران، سوى تهدئة المخاوف البرجوازية، وشد مصالح الفلاحين والطبقات الوسطى في المؤتمر الوطني، والردّ على تهمة

الدكتاتورية. ويبدو التساهل غالباً، فمن بين تسعه وعشرين نائباً جيروندياً، استطاع عشرون الهرب؛ ويوقع ثلاثة وسبعين نائباً آخر احتجاجاً على ٢ حزيران. وتليّ ثلثة قوانين المطالب الفلاحية؛ قانون ٣ حزيران ويأمر ببيع أملك المهاجرين بخصصٍ صغيرة؛ وقانون ١٠ منه، وهو يوزع الأملك العامة المشاعة لا بنسبة اتساع الملكية ولكن بالرأس؛ وقانون ١٧ تموز، وفيه يُلغى دون تعويض كلُّ ما بقي من الحقوق الإقطاعية. وهكذا يُنجذب انعقاد التحالف بين ديمقراطية المدينة والديموقراطية الريفية. وفي الوقت نفسه تُرفع مرتبات الموظفين (٩ حزيران) وتتعفّى من الضريبة العوائد المتواضعة. لكن هذا التوسيع لقاعدة النظام الاجتماعية يظل محدوداً: ذلك أن مطالب اللامتسريين تُقابل بالرفض الصريح.

إن دستور ١٧٩٣ الذي حررَه «هيرودي سيشيل» والذي جرى التصويتُ عليه في ٢٤ حزيران، عملٌ سريع وناقص أملنته الظروف: وكان القصد أن يُظهر للبلاد أن الجيليين ليس فيهم شيء من هؤلاء الدكتاتوريين الذين يُندد بهم التمرّد الجيروندية. وإذا ما قورنت هذه الوثيقة الدستورية بمشروع «كوندورسيه»، نمت على تراجع في الفكر الديموقراطي. وإذا ما قورنت بال وعد التي بذلها روبسيبيير في ٢٤ نيسان دلت على خطوة إلى الوراء؛ والمقارنة تفرض نفسها ولا سيما أن أيّاً من هذين النصين - الدستور ومشروع روبسيبيير - لم يُطبّق.

يُعلن «إعلانُ الحقائق» بقوّة أن: «هدف المجتمع هو السعادة العامة»؛ وهو يؤكّد الحق في العمل، والماعونة، والتعليم، والعصيان المسلّح، لكن حق الملكية محدّد فيه دون أيّ من الحدود التي نصّ عليها روبسيبيير في نيسان، مما ينير، على نحو تراجعي، طابع مقتراحاته التكتيكي والمُناور. وفي حين أن مشروع كوندورسيه يستند على ممارسة دائمة للسيادة الوطنية والتصويت العام المباشر، يحدّ الدستور الجيلي من تطبيق ذلك: النواب وخدمهم سيُنتخبون بالتصويت الفردي، من قبل الجمعيات الأولى. وبخضع الموظفون والقضاة

والإداريون لنظام بدرجتين: الجمعيات الانتخابية التي تنتخبها الجمعيات الأولية هي التي تعينهم. أما بالنسبة إلى المجلس التنفيذي فالاقتراح على ثلاث درجات؛ إن الجمعية التشريعية هي التي تختاره بناءً على اللوائح المقترحة من قبل الجمعيات الانتخابية. والنية الحزبية واضحة هنا: فالجيرونديون «تكلّم من الخبرة من المشهورين» التي سينكلّم عنها «سان جوست» كانت حرية أن تفوز بالتعيين المباشر من قبل الأمة. وأخيراً فإن ممارسة الاستفتاء، التي أراد لها «كوندرسيه» أن تكون عريضة (كان يكفي تصويت جمعيتين أوليتين لجعله إجبارياً من أجل أي مرسوم) محدودة هنا؛ إنها تصح فقط بالنسبة إلى القوانين (لا بالنسبة إلى المراسيم) وهي ليست إجبارية إلا بالنسبة إلى تصديق الدستور أو تعديله؛ وهي لا يمكن أن تتم، بالنسبة إلى القوانين العادلة، إلا في الأربعين يوماً التي نشرها، وإلا إذا طالبت بذلك نصف المقاطعات. هذا الدستور في حالته هذه يستجيب لمقتضيات اللحظة: إنه يطمئن الرأي البرجوازي. وقد عرض هذا الدستور على استفتاء الجمعيات الأولية فقبل بـ ١٨٠٠٠٠٠ نعم في مقابل ١٧٠٠٠ لا. وتوّكّد خريطة الاستفتاء تمرّد المقاطعات: إن النظام يعتمد قبل كل شيء على النصف الشمالي من فرنسا، في مواجهة الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وبريتانيا المعادية. وسيُعلن الدستور على صوت «نشيد الانطلاق». وسط احتفال عظيم أعدّه دافيد.

في تموز وفي آب، ظلت لجنة السلامة العامة التي تجدّدت في ١٠ تموز تقابلاً ضغطَ اللامتسرولين الذين انتزعوا منها مع ذلك تنازلات على المستوى السياسي والإلهائي والعسكري. وفي ٢٦ تموز، وبناءً على اقتراح «بيلو - فاربن» و«كولو ديربووا»، صوّت المؤتمر الوطني على مرسوم يعاقب بالموت المحتكرين ويوضع المواد التموينية الضرورية تحت سلطة البلديات. وثبتت موت مارا عدّة مراسيم توقيف لنوائبِ جيرونديين، وفي ١ آب، وبعد تقريرٍ من «بارير»، يصدر مرسومٌ بإحالة ماري انطوانيت إلى المحكمة الثورية، وبهدم القبور والأضرحة الملكية في «سان ديني»، وبتوقيف جميع

الأجانب غير الساكدين في فرنسا قبل ١٤ تموز ١٧٨٩، وبحجز أملاك الجبرونيين الخارجين على القانون. وفي ٢٣ آب أخيراً، جرى التصويت على تطويق الجماهير الذي كان اللامتسرولون يطالبون به منذ نحو شهر. ومرة أخرى يعثر «بارير» أيضاً على عقريمة الصيغ:

«منذ هذه اللحظة وحتى اللحظة التي سيطرد فيها العدوُّ من أراضي الجمهورية، يُدعى جميعُ الفرنسيين دعوة دائمة لخدمة الجيوش. يذهب الشباب إلى القتال؛ ويوضع المتزوجون الأسلحة وينقلون المؤن؛ وتحضر النساء الخيم والملابس ويخدمن في المشافي، ويمزق الأطفال البياض، ويحملن الشيوخ إلى الساحات العامة ليستثروا شجاعة المحاربين، ويبشرون بكره الملوك وبوحدة الجمهورية».

إن اضطراب أيلول هو الذي يُسرّع التدابير الثورية، دون أن يمنع الحكومة من أن تمسك بيدها زمام الموقف. وفي ٥ يصبح الإرهاب شعار الساعة. وفي ٦، يُنتخب «كولو ديبوبا» و«بيلو فارين» اللذان ساندا بالأمس اللامتسرولين، إلى لجنة السلامة العامة. وفي ٩ يصدر مرسوم الجيش الثوري الرامي إلى تأمين تموين العاصمة وإلى معاقبة الخونة. وفي ١١، تُثبت الحد الأعلى من الحبوب ومن العلف. وفي ١٧، جرى التصويت على قانون المنشوهين. أما تعريف المنشوهين الذي يعطيه «ميرلان دي دوين» فهو جد فضفاض بحيث يشمل جميع خصوم النظام؛ ويتم تنظيم الإرهاب مرسوم ٢٠ الذي يقرّ أن اللجان الثورية توشر منذ الآن على شهادات الوطنية وتضع لائحة المنشوهين. وأخيراً يجري التصويت في ٢٩ على الحد الأعلى للأسعار والأجور. ويضاف إلى الإرهاب الاقتصاد المُرافق.

لكن لا المؤتمر الوطني ولا لجنة السلامة العامة كانوا يقبلان بالتجاوز عليهما، فمنذ ٥ أيلول قدم دانتون اقتراحاً ماهراً أنقص فيه اجتماعات الأقسام إلى اثنين في الأسبوع، تحت ستار دفع تعويض من أربعين فلساً للمواطنين القراء ليُتاح لهم حضور هذه الاجتماعات؛ وقد أقرَّ هذا الاقتراح نهائياً في ٩

بعد أن تبنته لجنة السلامة العامة. ولا شك أن هؤلاء المناضلين يدورون على القانون ليخلقوا جمعيات فرعية؛ لكنهم لا يستطيعون أن يمنعوا الكومونة من أن تخضع للجان الثورية لإشرافها، ولا أن يمنعوا الحكومة من توقيف الزعماء «المسعورين» ثم من حل نوادي النساء الثوريات. اللجنةُ منذ الآن محميةٌ على يسارها فهل ستندو ضحيةً هجوم على يمينها؟ فمنذ ١١ آب ارتسمت الخطوطُ الأولى للتقاء المعارضة على صعيد تطبيق الدستور أي تجديد المؤتمر الوطني؛ وكان روبيبيير قد عمل على استبعاد هذا الاقتراح ووضع الدستور في «سفينة مقدسَة» أي أُجل. وأخطر من ذلك هجوم الدانتوني «توريو» على السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجنة، في ٢٥ أيلول؛ فلهُ المؤتمر الوطني وينتخب للجنة «بربير» الذي كان بمهمة في «نالنسين» أثناء الاستسلام. وكان على روبيبيير أن يستخدم وجود الحكومة لرفض هذا التعيين: «الذي كان في فالنسين عندما دخلها العدو ليس مؤهلاً ليكون عضواً في لجنة السلامة العامة. فهذا العضو لن يجيب أبداً عن هذا السؤال: لم تمت؟».

النتيجة العملية هي تنظيم حكومة استثنائية، وتعليق الدستور. وفي ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣، اقترح سان جوست في المؤتمر الوطني مرسوماً بهذا المعنى: «القوانين ثورية، والذين ينفذونها ليسوا ثوريين.. في الظروف التي توجد فيها الجمهورية، لا يمكن أن يُوطّد الدستور... سيصبح الضمانة لمحاولات اغتيال الحرية، لأنَّه يخلو من العنف الضروري لقمع تلك المحاولات... ومن المستحيل أن تُنفذ القوانين الثورية إذا لم تكن الحكومة نفسها مكونة على نحو ثوري».

ومنذ هذه اللحظة تصبح جميع الهيئات المكونة، ويصبح جميع الموظفين والجنرالات والوزراء تحت إشراف لجنة السلامة العامة. وتتصدّى المادة الأولى من المرسوم: «إن حكومة فرنسا المؤقتة ثورية حتى السل». .

الإرهاب:

أدت أيام أيلول إلى تنظيم مؤسسات قمعية، أما المحكمة الثورية التي أنشئت في آذار فلم تتصرف حتى هذا الوقت إلا بشيء من الاعتدال: ستة وستون حكماً بالموت من مائتين وستين متهمًا. فيعاد تنظيمها حينئذ تحت الضغط الكورديلي، وتُنقسم إلى أربعة أقسام، قسمان منها تعملان في الوقت نفسه (١٤ أيلول). وتقترن لجنة السلامة العامة، وللجنة الأمن العام لائحة المخلفين على المؤتمر الوطني في بيتهما المؤتمر (٢٤ أيلول) ويُساعد المدعى العام «فوكبيه - تانفيلي» نواب له، من بينهم «فليريو - ليسكو» الذي سيصبح عمدة باريز بعد جيرمينال. واللجان الثورية هي التي تقدم المتهمين للمحكمة.

في تشرين الأول ت unanim عمل المحكمة: مائة وبسبعين وبسبعين حكماً بالموت في الأشهر الثلاثة الأخيرة من ١٩٦٣، أي خمسة وأربعون بالمائة من المتهمين، ومائة وأربع وثمانون براءة. وإلقاء السجناء الذين كان عددهم لا ي nisi يزيد (٤٥٢٥ في ٢١ كانون الأول) كان لا بد من فتح سجون جديدة: في معهد «بلسي»، في «بور روالي»، وفي «اللاكسبيورج».

مثلتْ «ماري انتوانيت» في ١٤ تشرين الأول. ومحاكمتها تخلط عناصر الاتهام الحقيقة باتهامات مخزية. ورداً على «هيبير» الذي زعم أنها حاولت خصاء ولـي العهد تجـib بـوقار: «ثـابـيـ الطـبـيـعـةـ انـ تـجـibـ عنـ هـذـهـ التـهـمـةـ المـوجـهـ إـلـىـ أـمـ؛ـ وـأـنـ أـحـكـمـ إـلـىـ جـمـيعـ اللـوـاتـيـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـنـ هـنـاـ»ـ وقد حـكـمـتـ بـالـإـعدـامـ،ـ وـصـعـدـتـ المـقـصـلـةـ فـيـ ١٦ـ،ـ وـكـانـ ذـلـكـ «أـعـظـمـ أـفـرـاحـ»ـ «الـأـبـ دـوشـينـ».ـ وـتـبعـهاـ فـيـ تـشـريـنـ الثـانـيـ «فـيلـيـبـ الـمـساـواـةـ»ـ،ـ وـفـيـ كـانـونـ الـأـولـ «دـيـ بـارـيـ»ـ الـتـيـ كـفـرـتـ عـنـ جـرـيـمـةـ كـوـنـهـاـ مـحـبـوـبةـ مـنـ الـمـلـكـ.

لكن الثورة تقـرسـ أـبـنـاءـهـاـ الـخـلـصـ.ـ فـيـ بـعـدـ «غـورـسـاسـ»ـ الـذـيـ أـعـدـ فـيـ ٧ـ تـشـريـنـ الـأـولـ،ـ مـثـلـ اـثـانـ وـعـشـرـونـ جـيـرـونـدـيـاـ فيـ آخرـ الشـهـرـ.ـ وـقـدـ دـافـعـواـ جـمـيعـاـ عـنـ أـنـفـسـهـمـ بـيـسـالـةـ،ـ وـلـاـ سـيـماـ «ـبـرـيسـوـ»ـ وـ«ـفـيـرـنيـوـ»ـ.ـ وـيـغـنـاطـ الـكـورـدـيـلـيـلـيـوـنـ مـنـ

بطء المحاكمة. ويتساءل «شوميت» إن كانت المحكمةُ الثورية قد أصبحت محكمةً عادلة لتحاكم المتأمرين كما يُحاكم سارقٌ محفظة». وينحني المؤتمر الوطني ويقرر بعد ثلاثة أيام من المناقشة أن الرئيس يستطيع أن يسأل هيئة المحلفين إن كانت قد تورّت على نحوٍ كافٍ. ويُعدَّم جميعُ الجيرونديين بالمقصلة في أول تشرين الثاني، ما عدا «فالازيه» الذي ينتحر بطعنة خنجر، وهم يغدون «المارسييز» عن درج المقصلة. وبعد أيام، اقتيدت السيدة «رولان» إلى العذاب: «أيتها الحرية! كم من الجرائم ترتكب باسمك؟» وينتحر في النورماندي زوجُها الذي تاه على وجهه مثل كلب فقد سيده؛ وفي حزيران ٩٤ يُعثر، قرب «سانت إيميلون»، على جثتي «بوزو» و«بيتيون» متخترين هما أيضاً.

لا يروي الجيرونديون عطش «هيبيير» إلى الدم؛ إذ تطلب «الأب دوشين» إلى المحكمة: «أن تضرب الحدید وهو حام وأن تمرر على الموسي الوطنية الخائن «بابي» والحقير بارناف» ويفسح المكان «للفويان»! فيسقطون، بابي أولاً، ثم «بارناف». ومعهم الجنرالان المنكودان «هوشار» في تشرين الثاني، و«بيرون» في كانون الأول.

لكن الإرهاب، في فكر الحكمين، هو قبل كل شيء وسيلة لتقادي مذابح أليلو، وفي أوساط اللامتسرولين كثيراً ما أعلن عن الرغبة في «سان برتيليمي» جديدة، وتحتوي إضباراتُ الشرطة، على تنبیهات عديدة، حول هذه النقطة. ويستغير روبيبيير من دانتون فكرته التي قالها في الرابع: إن إرهاباً منظماً ومحدوداً بيتو له كأنه الوسيلة لتقادي المذابح. وعلى كل حال، إن روبيبيير هو الذي يفلح في إنقاذ الثلاثة والسبعين نائباً الذين وقووا العريضة ضد ٢ حزيران؛ أوقفوا في تشرين الأول، لكن اللجنة ترفض توجيه التهمة إليهم كما يطالب اللامتسرولون. هناك، على كل حال، تحليل بسيكولوجي كامل للإرهاب ينبغي القيام به. فأعضاء اللجنة الكبرى لم يكونوا أولئك الشاربين للدماء الذين تحكي عنهم الأساطير الملكية. ولم يكونوا أيضاً هؤلاء

المضحيين الباردين المتوترين من جراء الخطر، كما عرفتنا إليهم ثورات أخرى. من هؤلاء الرجال الذين لا يترددون في حصاد الرؤوس من تدو عليهم الرقة القصوى. وتبعد عليهم أحياناً حساسية مدهشة، عندما يتطرق الأمر بمصير السجناء. إذ تحدد صرّتهم تحديداً واسعاً: ستة قمchan، ستة أزواج من الجوارب، دون أن تُنسى الأجرة. وعندما ينوي «سان جوست» استخدام الموقوفين في السخرة وفي الأعمال الشاقة يواجه «السلط الصامت»، من جميع زملائه في اللجنة، إذا شئنا أن نصدق «بارير». إن نزعة القرن الإنسانية لا تخفي مع الطنانبر.

التحريض على المحتكرين:

انكشف العمل الحكومي عن أنه سلبي، على وجه الخصوص، في الميدان الاقتصادي: كان القصد تحاشي انفجار انتلاف المصالح الذي يدعم، بطريقة ما، النظام الثوري، وذلك بتحاشي التدابير المصرفية الحادة.

كان التموين بالخبز، في باريز مؤمناً على نحو جيد بفضل وحدات الجيش الثوري التي كانت، حول العاصمة، تجبر الفلاحين على تسليم حبوبهم: هذا التموين، هل كان يكفي؟ ذلك مشكوك فيه، لأن الكومونة في ٢٩ تشرين الأول تقرر أن تنشئ بطاقات للخبز. ومن جهة أخرى، فهي حين تستمر في دعمها للخبازين، تُلح في تثبيت سعره. والمواد التموينية الأخرى؟ إن الحد الأعلى العام الذي صُوّت عليه في ٢٩ أيلول يكشف عن أنه صعب التطبيق. فهو من جهة يقود إلى ندرة السلع: منذ ١٤ تشرين الأول يغلق الكثير من التجار حوثيتهم أو يعلنون أن لم يبق عندهم ما يبيعونه. وبالطبع، فإن اللامتسرولين يهاجمون الاحتكار ويطالبون بالحق في كبس المنازل وإنشاء محكمة خاصة ضد المحتكرين مؤلفة فقط من اللامتسرولين. ويندون بعض المواد الغذائية، ولا سيما غش المشروبات، ويطالبون بمنع العملة المعدنية. لكن بينهم الكثير من أصحاب الحوانين: فهل سيحققون بهامش من الربح لو

حدّدت جميع الأسعار دون إضرار بالمستهلكين؟ ويفطن الكورديليون أنهم عثروا على المخرج حين طالبوا بأن يُجبر تجار الجملة أن يبيعوا ١٠ بالمائة أقل من التسعيرة، مما يتراك لتجار التجزئة ربحاً كافياً. أما أصحاب الأجور فهم وإن نظروا بعين الرضا إلى الحد العلی للأسعار إلا أنهم لا يقبلون بالحد الأعلى للأجور. وهكذا تصبح المواجهة بين مختلف المصالح وشيكّة: الفلاحون والتجار ضد المستهلكين، تجار الجملة ضد أصحاب الحوانيت، الحرفيون الصغار المستقلون ضد أصحاب الأجور، الموظفون ضد المنتجين.

تأبى الحكومة أن تخطو أية خطوة إضافية نحو الاقتصاد الموجّه، لا بسبب التعلق المذهبي بالحرية الاقتصادية فحسب، بل بسبب ضرورات وجودها السياسي ذاتها. فلكي لا تفقد البرجوازية والفلاحين ثققي النقود العينية قيد التداول، وترفض تسعير اللحم في الإنتاج لأنّه مسّعّر في الملحة. في بداية تشرين الثاني منحت ٥ بالمائة زيادة زيادة على التسعيرة لتجار الجملة و ١٠ بالمائة لتجار التجزئة. وهي ترفض المحكمة الخاصة ضد الاحتكار كما ترفض محاولة الأقسام الاهتمام بالمواد الغذائية. وتركت للكرمونة حرية العمل في نقطتين: تستطيع أن تنظم كبس المنازل وأن تتغضّن النظر عن مخالفات الحد الأعلى للأجور، وهي مخالفات أتاحت للعمال (ما عدا عمال الصناعة الحربية الذين هم تحت إشراف الدولة) أن يحافظوا على مستوى حياتهم.

إن الإرهاب الاقتصادي لم يكن فعالاً إلا في ميدان محمد تحديداً ضيقاً.

محو المسيحية:

كان محو المسيحية، في محتواه إن لم يكن في كيفياته، حركة متصلة. ومسوّغاته السياسية شديدة الوضوح: بعد رجال الدين العصاة الذين تورطوا في ثورة النبلاء المضادة، هجر رجال الدين الدستوريون جماعياً المعسكر الثوري، إما بعد ١٠ آب، وغما بعد إعدام لويس السادس عشر. أما العوامل

المالية فلم تَعُدْ أن انضافت إلى تلك المسوغات في صيف ٩٣؛ ذلك أن البحث عن الذهب أدى إلى نزع يد الكنائس من أجراها وتحفها الشينة. لكن الحركة أعمق: خلافاً «للفويان» تلك النخبة القديمة المرتبطة بالدين التقليدي، لم تكن فرقُ البورجوازية الديموقراطية، الجبروندية أو الجبلية، تكنُ غير الاحتقار لللحرفة». وقبل أن تنقض الجمعية التشريعية، علمتُ الأحوال المدنية وسمحت بالطلاق. وكان ١٠ آب أول عيد علماني للثورة، دون «تسبيحة الشكر» والمباركة. وفي ٦ تشرين الأول، وبناءً على اقتراح «روم» استبدل المؤتمر الوطني العهد الثوري بالعهد المسيحي: السنة الأولى للحرية تبدأ مع الجمهورية، في ٢٢ أيلول ١٧٩٢. وفي ٢٤، عمل «فابر ديجلاتنين» على تنظيم جديد كامل للتقويم: سُنّقسم السنة إلى اثنى عشر شهراً متساوية، في كل شهر ثلاثة عشرات، وسوف تُكمل في آخرها بخمسة أيام أو ستة (لا مسؤولة). إن المصطلح الريفي الذي اختاره الشاعر يُقنع نية تؤكد معاداتها للمسيحية: «لقد عَيَنَ الكهنة لكل يوم من السنة ذكرى قديس مزعوم؛ وهذه اللائحة لم تكن تتطوي على فائدة أو منهج؛ كانت فهراً للكذب والخداع والشعوذة». إن ما عُدَّ إِنما هو كامل الإطار القائم العهد للحياة اليومية.

إن هذا المحو المعتمد للمسيحية الذي يقوم على رؤية تاليهية لا يكفي البعض. ويبحث بعض الممثلين المبعوثين في مهمة، هنا وهناك، على سياسة أشدَّ عنفاً. ففي «السوم» يصعد «أندريه دومون» المنبر ويعلن أن سعدنات الكهنة تخدع الشعب: ومنذ ذلك الوقت يُمنع قُداس الأحد. وفي «الشير» يُشجع «لابلانش» الكهنة على الزواج. وفي «النيفير» بخاصة، يتميز «فوشييه»: فعند وصوله إلى «نيفير» حثَ الكهنة على الزواج؛ وفي ١٠ تشرين الأول اتخذ قراراً يمنع من الاحتفال بالعبادة خارج الكنائس، ويأمر بتدمير جميع رموزها الخارجية (الصلبان والأماكن التي نصب عليها الصليب)؛ وعند أبواب المقابر تحل محل الشعارات الدينية لافتة يكتب عليها: «الموتُ نومٌ أبي».

وتبلغ الحركةُ باريز في تشرين الثاني، بالرغم من الموقف الفاتر جداً في البداية من جانب سلطات الكومونة وجماعة الكورديلين؛ وبالرغم من أسطورة معروفة، فلا «هيبير» (الذي يرجع أول هجوم له على رجال الدين إلى آخر تشرين)، ولا «شوميت» الذي رجع من «النبيفر» منذ أكثر من شهر، يستعجلان للسير على آثار «فوشيه». أما اللامتسرونون فالرغم من بعض البوادر المنعزلة، إلا أن «أليير سوبول» لم يجد في مداواتهم، في الأشهر الأول من السنة الثانية، أي أثرٍ للعداء إزاء ممارسة العبادة. فالمبادرة تأتي من مكان آخر، أولاً من كومانات ضواحي «كوربي» التي تحصل في ١٦ برومیر (٦ تشرين الثاني) على مرسوم من المؤتمر الوطني يسمح لها بإلغاء حُرّناتها. ثم من بعض الثوريين الأجانب المتنفذين في الأوساط الموالية «لهيبير»: آنا كارنين كلوتس، البارون السابق «رنيان»، و«بيرسيرا» يسحبون إلى حرم المؤتمر الوطني أسقف باريز الدستوري، غوبيل، المرتد، في ١٧. وتتطلق الحركةُ، وتتبناها الكومونة هذه المرة، وفي ٢٠ برومیر (١٠ تشرين الثاني)، وفي «نوتردام» التي تحولت إلى معبدٍ لعقل، تشخيص الحريةَ فنانةً شابةً من الأوبرا.

إلى أي حد أصبح محوُ المسيحية شعبياً؟ ينبغي ألا نخلط معاداة الأكليروس واللادين. إن عبادة الشهداء للثلاثي المكون من «مارا»، و«لبييليتية»، و«شالييه»، يستعيir من العبادة الكاثوليكية تطاويفها وأبهتها ومواكيها؛ وفي الكنائس المحولة إلى معابد للعقل، تحل صور الشهداء محل صور القديسين وهي تناشد القوى اللاعقلانية نفسها. كل شيء يجري وكأن الأعمق الدينية القيمة للجماهير التي انكرها البرجوازيون الماديون قد وجدت إمكان الانتقال. من جهة أخرى، وإذا استثنينا الأطر البرجوازية الصغيرة التي تتطل على قديم كرهها، هل مُحيت من الشعب، في مجموعه، مسيحيته؟ إن الثورات الدينية تتم بيقاع أشد طولاً في الثورات السياسية؛ وقد شهد عبد

ميلاد ١٧٩٢ تشكّل مجموعات من المؤمنين حول الكنائس؛ وبعد ثمانية أيام في «سانت جينيفيف»، لم يستطع عشرة آلاف شخص، أن يجدوا مكاناً في الكنيسة. وتجد الآن عبادة الشهداء مقاومةً لها.

أراد روبيبيير ولجنة السلامة العامة كبح هذه الحركة. وإن كانوا معادين للإلحاد بعمق، رأوا بشيء من الاشمئزاز أولئك «الرجال الأخلاقيين»، «عملاء الأجنبي» يؤجّجون الخلافات. وإن كانوا رجال حكم فقد كانوا يعلمون أن الجماهير تتطلّع متعلقة بعبادتها، وأن محو المسيحية يوشك أن يثير على فرنسارأي البلدان المحايدة؛ وإن كانوا محافظين ومتّاشمين فإنهما كانوا يخشون أن تهيج عبادة الشهداء، شأنها شأن بد العصور الوسطى، أشواق الشعب إلى المسيح المنتظر. ومنذ أول فريمير، ندد روبيبيير، في خطبة عظيمة له في نادي اليعاقبة، بالغوثائيين كمعادين للثورة متّشكرين. لكن كان لا بد له من دعم دانتون للتغلب على هذا التيار القوي في الجمعية ذاتها. فعندما عاد دانتون إلى باريز تخلى عن أصحابه الذين ساندوا الحركة في البداية، وفي ٦ فريمير دعم بقوة النضال ضد هذه المساخر. ويقود التحالف بين أنصار روبيبيير وانصار دانتون إلى الحصول على الأكثرية التي تجدد في ١٦ فريمير (٦ كانون الأول) تأكيدها لحرية العبادات. لكن تطبيق المرسوم رهن بالوضع المحلي. وحول هذه المنطقة كان لا بد للحكومة من عمل مجهد.

دكتاتورية الحرب:

إن تصور حكومة فرنسا، في خريف ١٧٩٣، وكأنها آلية زُيّنَتْ جيداً دوليها، تجاهل الواقع. فإلى جانب الاتحادية الجيروندية، يوجد ما سماه «جورج لوفيفير» «الاتحادية الثورية». وقد سبق العمل العفو للجمعيات الشعبية ولبعاقبه المقاطعات التعليمات الحكومية، وفرض ذلك بطء المواصلات (لا بد من ثلاثة أسابيع ليتم تبادل المذكرات بين باريز ومرسيليا) كما أن الحرب الأهلية التي اندلعت في ٢ حزيران جعلت ذلك العمل أشد

إلاحاحاً. وتحل محل الإدارات المحلية المنتخبة في تشرين الثاني ١٧٩٢ والتي غدت مشبوهة بتعاطفاتها الجبروندية، حولاً غير شرعى لجان «السلامة العامة» أو «لجان الأمن العام». وكانت هذه اللجان تعدل وجهة عملها تبعاً لتركيبها السياسي؛ فبعضها في الخط الحكومي، وبعضها الآخر يُغريه التطرف، مع أن الاختلافات، في الجملة، أقل حدة مما هي في باريز.

كان، في هذه الوفرة ذاتها، تهديد بالفوضى. وللتلطيف من هذا التهديد، هل تستطيع اللجنة أن تعتمد على الممثلين المبعوثين في مهمة؟ إن هؤلاء زادوا، على العكس، من الالتواءات، إذ تصرف كل واحد تبعاً لحده المشكلات، وتبعاً لميوله الخاصة أيضاً. ففي «النبيفر»، تبني «فوشيه» سياسة اجتماعية جريئة جداً، وكذلك «سان جوست» و«ليباس» اللذان فرضا على أغنياء ستراسيبورج، وعلى رأسهم «دييتريش» ضريبة استثنائية من تسعه ملايين، ووزعاً معونات على «المواطنين المعوزين». واستغل آخرون مهمتهم ليبيترووا مالاً احتقظوا به لأنفسهم: هكذا تصرف «تاليان» في بوردو، و«بارا» و«فريرون» في البروفانس. التباين ذاته كان في آثار الإرهاب. كان الإرهاب معتدلاً، بفضل «لنديه» في الغرب الجبروني (لم يصدر أي حكم بالإعدام)، وكان وحشياً في «فانت»، حيث أغرق «كاربيه» نحو ثلاثة آلاف فاندي، وفي ليون حيث نفذ «كولو ديربوا» و«فوش» الإعدام بالجملة: نحو ألفي مشبوه أعدموا بالرصاص أو رشوا رشأ.

وفي باريز ذاتها، أوشكت المراقبة أن نقلت من الحكومة. ففي «فريمير»، حاول «شوميت» أن ينتزع من لجنة الأمن العام قيادة اللجان الثورية ليسندها إلى الكومونة. وكانت الحكومة أكثر حساسية لهذا التهديد البارизي منها لفوضى الأقاليم، فرددت رداً صارماً. وحدّد قانون ١٤ فريمير (٤ كانون الأول) تنظيم الحكومة الثورية. إن المؤتمر الوطني «وهو المركز الوحيد لدفع الحكومة» يفوض إلى لجنة الأمن العام إدارة اللجان الثورية

والشرطة السياسية؛ ويفوض إلى لجنة السلامة العامة مجموع الإداره السياسية والعسكرية. وعُين في المناطق والبلديات مفوَضون وطنيون، عِينهم المؤتمرُ الوطني. ولا تستطيع أية هيئة شرعية أن تعدل أو تعلق تطبيق القوانين. إن قانون ٤ فرير، الذي كملته تدابير متنالية أقرَّ دكتاتورية الحرب.

جنود السنة الثانية:

إن لجنة السلامة العامة التي أُنشئت لتنتصر «أبرمت، كما يقول «بارير» ميثاقاً مع الموت» وريثما تظهر نتائج جهود التسلح العظيمة التي لا تغدو محسوسة إلا في الربيع التالي، تكتب هذه اللجنة على مهمة مباشرة: إيقاف الغزو وإخضاع بُور الثورة المعادية الداخلية. لم يتغير شيء في الظاهر. فالأعداد التي سُحبـت من هبة الجماهير للتطوع لم يكن لديها ما يكفي من الوقت لتجهز. أما في الواقع فتغير كل شيء: جاء الدفع من الأعلى وقد نُبه الجنرالات المنشيـتون برأيهـم أن السلطة ملك المـدنيـين: «تدكروا أن أبطال الجمهوريـات القديمة من أمثل «سيـبيـون»، و«بـولـ اـميـلـ» كانوا يتلقـون أوامرـهم من مجلس الشـيوـخـ، وأن رومـاـ كانت تعذـبـ أـباءـهاـ - وإن انتصـرواـ لأنـهمـ لمـ يـنتـظـرواـ أوـامـرـ ليـتـغـلـبـواـ عـلـىـ أـعـادـهـاـ». وتـجـدـ التـصـفـيـةـ الصـارـمـةـ الـقـيـادـةـ منـ الجنـرـالـاتـ الـقـادـةـ إـلـىـ أـبـسـطـ الـعـرـفـاءـ. وـرـفـعـ قـادـةـ بـيـنـ الـثـلـاثـيـنـ عـامـاـ وـالأـربعـينـ لـإـمـرـةـ الـجـيـوـشـ: لإـمـرـةـ جـيـشـ الشـمـالـ جـورـدانـ (ـولـدـ فـيـ ١٧٦٢ـ)، لـجـيـشـ المـوزـيلـ هوـشـ (ـولـدـ فـيـ ١٧٦٨ـ). وـيـتـهـدـ الـمـمـتـلـونـ الـمـعـعـوـثـونـ بـمـهمـةـ، فـيـ أـماـكـنـ تـوـاجـهـهـمـ، أـنـ يـثـرـواـ الـحـمـاسـةـ وـيـتـعـثـواـ الـبـسـلـةـ. وـمـعـ ذـلـكـ إـنـ الـلـجـنـةـ بدـتـ قـلـيلـةـ التـجـدـيدـ فـيـ نـقـطـةـ وـاحـدةـ: إـنـ سـتـرـاتـيـجـيـةـ الـتـيـ لـهـ فـضـلـهـاـ - وـهـيـ سـتـرـاتـيـجـيـةـ جـمـاعـيـةـ لـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـحـمـلـ «ـكـارـنـوـ»ـ وـحدـةـ مـسـؤـلـيـتـهـاـ - تـنـظـلـ سـتـرـاتـيـجـيـةـ النـظـامـ الـقـدـيمـ، حـربـ الـحـصـارـ لـاـ خـرـقـ الـمـبـاغـتـ، الـأـشـرـطـةـ لـاـ كـلـ الـمـناـورـةـ.

ولـذـلـكـ إـنـ اـنتـصـارـاتـ الـخـرـيفـ لـيـسـ حـاسـمـةـ. فـيـ جـيـشـ الشـمـالـ نـجـحـ هوـشـ، فـيـ «ـهـونـدـشـوتـ»ـ فـيـ تـخـلـيـصـ دـنـكـرـكـ، فـيـ ٧ـ أـيـلـولـ. لـكـنـهـ اـنـجـهـ إـلـىـ

«مينان»، رضوخاً منه للخطة التي وافقت عليها اللجنة، وكانت «بنيان» في أيدي الهولانديين. فاستولى على المدينة في ١٣، لكنه أخرج منها على يد «بورك» بعد يومين؛ أثناء هذا الوقت، احتلَّ العدو «كيستوي»، قبل أن يحاصر «موبيج». فيغدو «هوشار» كبش الفداء أمام اللجنة، وتضع جورдан مكانه وتعدمه. حينئذٍ يُرسل «كارنو» إلى جوردان، ويكثر من العقوبات ومن البلاغات الحماسية. وفي ١٥ تشرين الأول تتشبّع معركة «واتينييك». في اليوم الأول فشل الهجوم الفرنسي؛ وفي اليوم التالي، وبناء على التعليمات التي حمل «كارنو» قادته على تبنّيها في الليل، دحر الجنادِ الأيمن المعزّز الصدوقَ العدوَة. وبفضل هذا النصر، رفع الحصار عن «موبيج» لكن العدو احتفظ بجيشه سليماً. ولم تبدِّلية محاولة، حتى الربيع، لطرده من مكانه.

وفي الألزاس، وعلى جهة الشرق، حيث كانت «لاندو» محاصرةً استأنف النمساويون الذين يقودهم «ورمر» هجومهم منذ ١٣ تشرين الأول؛ ووصلوا إلى أربعة فراسخ من ستراسبورج حيث كان شطرُ من السكان مستعداً لاستقبالهم. في هذه اللحظة، كان وضع الجيوش الفرنسية ميؤوساً منه تقريباً. فهي، من جهة، قد أخلت مواقعها لمصلحة جيش الشمال الذي كان يسند إليه «كارنو» الدور الحاسم. ومن جهة أخرى، لم يكن الجنرالان الجديدان، «هوش» قائد جيش الموزيل و«بيشيجرو» قائد جيش الرين، متّقين. فأرسلت اللجنة «سان جوست» و«لبياس» في مهمة فوق العادة، وهو أمر ساء الممثّلين البعوثين بهمة هناك «بورو» و«لاكوسٌ» اللذين يحيطان بـ «هوش». وسيكون «سان جوست» في ستراسبورج محرك التصحيح. إذ يعيد النظام إلى الجيش أمراً بإعدام عدد من الضباط والجنرالات؛ وهو يموّنه بفرض تضحيات ضرورية على الأهالي؛ وهو يثير حماسته بحركاته وأقواله. فهو يرد على مفهوم نمساوي مطلق الصلاحية قائلاً: «الجمهورية الفرنسية لا تلتقي من أعدائها ولا ترسل إليهم سوى

الرصاص» ويكتب لهوش: «نحن ننتظرك، في لاندو، أيها الجنرال». وهو يحمل الجميع على تردّيد شعاره: «لاندو أو الموت». ويحاول هوش أن يفك الحصار عن لاندو من جهة الشمال. وحين يوقفه «برنسويفك» في «كيزرلوسترن» (٢٨ تشرين الثاني) ينسحب ويندفع خلال «الفوج». وفي ٢٤ كانون الأول يدخل «بيشيجرو» «هااغونو»، لكن «بودو» و«لاكوسٌ» في اليوم نفسه يعيّن هوش قائداً أعلى للجيشين، دون انتظار سان جوست. وفي ٢٧ تخلص لاندو ويحتل هوش «سيبر» وجزءاً من البلا تينا. وبعد رفع الحصار، تتوقف العمليات، كما جرى في الشمال.

صُفيت، في الداخل، البؤر المعادية للثورة أو رضخت. وكان احتلال ليون التي دافع عنها «بريسى» طويلاً وشاقاً. ودخلتها الوحدات الجمهورية في ٩ تشرين الأول. وبعد ثلاثة أيام، استنصر «بارير» مرسوماً من المؤتمر الوطني بهدم بيوت الأغنياء؛ وما بقي قائماً سيسمي «المدينة المحررة» بعد ليون تلون. بدأ الهجوم الذي قاده «ديغومبيه»، لكن بحسب خطط التفيف بونابارت، في ١٥ كانون الأول؛ وفي ١٦ ثم الاستيلاء على الحصن الأول وقصفت المدينة؛ وفي ١٨ أبحر الإنكليز والاسبان عائدين؛ وفي ١٩ دخلت الوحدات الجمهورية المدينة التي سُمِيت منذ ذلك «المرفا - الجبل».

ظل الصراع شاقاً في الفانديه، وأتاحت بنود استسلام «مايانس»، في أول أيلول، تعزيز وحدات الغرب بفضل نقل المدافعين عن المدينة، لكن الخلافات بين القادة ظلت تسلّ كلّ عمل بين «كانكلو» الذي يريد أن يشن الهجوم انطلاقاً من نانت، و«روسينيول» الذي يبغي أن يجمع أقصى ما يمكن من القوات في «سومور» تحت إمرته، تبتّ اللجنة أولاً لمصلحة الأول. لكن الفانديين يوقفون المانسيين في «تورفو» ويجبرون «كانكلو» على الانسحاب إلى «نانت». وبينما استدعت اللجنة كانكلو وروسينيول ووحدت القيادة تحت إمرة «ليشيل» الرخو، سحق «كليبير» الذي حل محل «كانكلو»، الفانديين في

«شوليه»، في ١٧ تشرين الأول. وهذا هو المنعطف الأكبر في حروب الغرب. وعُيِّن «لاروش جاكلان» المدعو في الأسطورة «السيد هنري»، قائداً عاماً للجيش الملكي. فماذا سيفعل بثلاثين ألف رجل يقودهم؟ البقاء في مكانه يعني المراوحة في الأرياف، ومداهنة المدن دون القدرة على الدفاع عنها، إذ انتهى النهب، أمام جند الجمهورية. فيقرر عبور اللوار ليفتح لنفسه ممراً إلى الشمال. وتبلغ كتابته «غرانفيل» مشعلة خلفها ما سيُدعى ثورة الملكيين، لكن تلك الكتابة تعجز عن احتلال المدينة (١٣ تشرين الثاني). ولم يستطع الجمهوريون الذين كانت قيادتهم سيئة أن يحولوا دون تقدّمها.

لكن الوضع تحول في كانون الأول . فالفنديون الذين انسحبوا إلى الجنوب هاجموا «آنجييه» في ٣ و في ٤ فشلوا. فيعودون إلى الشمال، لكن «مارسو» (الذي أصبح قائداً عاماً) و «كليبير» يمزقانهم إرباً إرباً وسط مدينة «مان» في ١٣ وفي ١٤ . وينتهي أمرُ «الجيش الكاثوليكي والملكي العظيم» الذي تُدحر آخر أرطاله في «سافاني» في ٢٦ . ولم يبق سوى جماعات مشتتة في «البوكاج» و «المارييه» حيث يثبت «شاريت»، لكن «ديلبيه» سيؤخذ ويُعدم في ٣ كانون الثاني. حينئذ يُنظم «ترو» الذي عهد إليه «إكماد الفتن» «الأرتال الجهنمية» المشهورة.

اختُتم خريفُ ١٧٩٣ إذن باستراحة للثورة. لكن لعل الاستراحة أشد تخويفاً للحكومة. إنها تسمح بجميع الحسابات، وتوقظ الاستياء المخبأ، وتجعل الفضيلة والإرهاب يُحملان احتمالاً أقل.

الصراع على جبهتين:

إن تمرّقات الجماعة الجبلية أثناء شتاء ١٧٩٣ - ١٧٩٤ سبقها تبليغ مزدوج قدّم في تشرين الأول وتشرين الثاني إلى لجنة السلام العامة. يثير الشك في قضيتيين معاً. قضية فساد حقيقي ومؤامرة مفترضة.

في ١٢ تشرين الأول، قابل «فابر ديجلانتين» وهو مرتبط سياسياً بدانتون، الجن提ن (لجنة السلام ولجنة الأمن العام) ليكشف لهما عن وجود

مؤامرة يثيرها الأجنبي، وترمي إلى قلب الحكومة الثورية بتأجيج الاستياء الشعبي من جراء تدابير غوغائية. وبعد شهر (في ١٤ تشرين الثاني) عمد «شابو» و«بازير» بدورهما، وهما نائبان سيرتهما مشبوهة، إلى مقابلة روبسيير واللجنتين ليبلغا عن فضيحة شركة الهند، لقد رويا أن البارون «دي باتز» (وهو ملكي معروف) يقود مؤامرة ذات فرعين: فرع للإساد، مع «يلوني» و«جولييان دي تولوز». ومهمته تزوير مرسوم تصفية الشركة، وفرع للوشایة مع أنصار «هيبير»، غايته إضعاف الحكومة بمهاجمة النواب. ما الأمر في الحقيقة؟ لا شك أنه كان في باريز أجانب كثيرون رحّب بهم الثورة ترحيباً واسعاً، في مرحلتها الجبروندية. وكان بعضهم مثل «آنا شارسيس كلوت» نائباً في المؤتمر الوطني. وكان كثير منهم أصحاب مصارف ورجال أعمال، مثل «بيريغ» (من نيو شاتيل) و«برولي» و«والتر بويد». واليهود المورافيين آل «فري». والاسباني «غوزمان».

ومع أنهم كانوا مرتبطين بنواب دانتونيين (تروّج شابو في تشرين الأول أخت فري) إلا أنهم تجلّوا بدعمهم لحملتين هيبيريتين: متابعة الحرب الثورية حتى النهاية (ما يؤمن لهم أرباحاً عالية بفضل تموين الجيوش) ومحو المسيحية. ولم تتزعّج لجنة السلامة العامة من إضعاف المعارضة الهيبيرية العنيفة فأشاشة رسمياً فكرة «مؤامرة الأجنبي». بيد أنه ليس في الوضع الوثائقى الراهن ما يبيح الاعتقاد بمؤامرة منظمة تسعى إلى هدف سياسي محدد.

أما قضية شركة الهند فهي أوضح؛ وفي تموز آب عندما كان الوضع الاقتصادي مقلقاً. أخذ عدد من النواب يشهدون بالشركات المالية ومن بينها شركة الهند التي كانت أسهمها مرتفعة في السوق المالية. وقد حصلوا في ٢٤ آب من المؤتمر الوطني على مرسوم يلغى الشركات المالية، لكنهم تبيّنوا في لجنة المالية التي كلفت أن تحضر مرسوم التصفية. من كان هولاء النواب؟ ديلوني، شابو، بازير، جولييان دي تولوز. ما هدفهم؟ المضاربة سرّاً من أجل إنجاز أسهم الشركة ليذبّروا شراءها لأنفسهم بغية إنقاذها. وعندما قدم

«ديلوني»، في ٨ تشرين الأول، مرسوم التصفية، وهو في مصلحة الشركة، احتج «فابر ديجلانتين» وطلب التصويت على تعديل للمرسوم يعهد بالتصفيه إلى مفوّضين من الحكومة. أكان صادقاً أم قصد إلى أن يرثي بدوره؟ على كل حال، عندما سلم «ديلوني» نص المرسوم النهائي للطباعة دون أن يخضعه لقراءة جديدة، فإن النص الأولي هو الذي ثبت (الشركة تصفى نفسها) مع توقيع «فابر» هذه المرة.

والواقع أن «النواب العفنيين» كانوا مرتبطين بجناح دانتون في الحزب الجلي. وبعد أن انتلوا فترة مع الهبييرتين، قاطعواهم وغدوا غرضاً لهجمات عنيفة. وإذا أبعدوا في أيلول من لجنة السلامة العامة، تزايدت الشبهات حولهم، ففي أول تشرين هاجم اليعاقبة «شابو» من أجل زواجه، وهاجموا «جولييان دي تولوز» لعلاقاته مع مُصارب، هو الراهب «ديسباني». وهدفت الوشايات الناقصة لفابر وشابو إلى هدفين اثنين: اتهام مُتهميهما الهبييرتين بالتواطؤ مع الأجنبي للإضرار، وتبرئة أنفسهم من أي تواطؤ في قضية الفساد.

أوقفت لجنة السلامة العامة هؤلاء وأولئك، أوقف «شابو»، بازير، ديلوني، جولييان، في ٢٤ برومیر (١٧ تشرين الثاني)، وأوقف بيريرا، دوبويسون، ديفيو، في مطلع فريمير، ولم يُلق القبض على برولي الهارب إلا في شباط. «فابر ديجلانتين» وحده ظل حراً، مع أن اللجنة على علمٍ بتوقيعه المُجامِل.

ذلك أن الخلفية السياسية لا تسمح بحفظ التوازن بين المتساهلين والهبييرتين. ولم ينزعج روبيسيير في إبقاء أصحاب دانتون في السجن كرهائين، لكنه لا يريد، في هذه الساعة، أن يشرع في القتال على هذه الجبهة، على العكس، كل شيء يدفعه إلى تحالف تكتيكي مع المعتدلين.

طوال أكثر من شهر، من آخر تشرين الثاني إلى وسط كانون الثاني، يتشكّل ما يُشبه محور روبيسيير - دانتون على أساس الهجوم العنيف على

اللامسرولين و«الثوريين المتطرفين» الذين يدعمون مطالبهم. وكانت اللجنة، في الظاهر، مستقرة فوق الأحزاب، ضد نزعة الاعتدال وضد «الغلو». وكانت، في الواقع، بحاجة إلى معادلين جدد لكي تتقادى طغياناً من اليسار.

هبَ دانتون إلى نجدة اللجنة، عند عودته في ٢٠ تشرين الثاني، وانخرط كلياً في محاربة محو المسيحيّة، ووافق على قانون ١٤ فريمير الذي ينظم المركزية الحكومية. ما خططه؟ كان يفكّر، من غير شكّ، أنّ الأوّل قد ان للانتهاء من الحكومة الثوريّة، لا لأنّ أصدقاءه قد أوقفوا أو هم مهدّدون بأنّ يُوقفوا فحسب، بل لأنّ التوقف الذي طرأ على الصعيد العسكري بدا له مناسباً للبحث عن السلام. وفي الوقت الراهن، كان القصد طلبُ الرحمة («أطلب أن يُوفر دم الرجال»)، والهجوم على مجموع الأشخاص الذين يحيطون بحركة اللامسرولين، وإنقاذ المؤتمر الوطني من ضغط الشارع. وفيما بعد، كان يأمل أن يفصل روبيسيير عن يسار اللجنة («كولو ديربوا» و«بيلو - فارين» وأن يتقاسم وإياه المسؤوليات الحكومية. وساعدته «كاميل ديمولان» الذي أصدر في ١٥ فريمير (٥ كانون الأول) صحيفة جديدة: «الكورديلي القديم». وفي العدد الأول، هاجم المتطرفين ونعتهم بأنّهم عملاء «بيت»؛ وبعد خمسة أيام ندّ بلكوتيس وبكل التيار الموالي لمحو المسيحيّة؛ وفي ١٥ كانون الأول، وفي ظل موافنة بين الجمهورية والملكيّة، يوضع مبدأ الحكومة الثوريّة ذاته موضع الشكّ؛ وفي ٢٤ كانون الأول، يطالب باطلاق سبيل مائتي ألف مشبوه وإنشاء لجنة رحمة. وفي غضون ذلك، تتكاثر الهجماتُ على الزعماء الهميغريين، ففي ١٧ كانون الأول حصل «فابر» على إيقاف «فسان»، دي رونان، ديرون (وهو عضو في لجنة السلامة العامة) وبعد يومين، جاء دور مازويل، وهو ضابط في الجيش الثوري.

في ثلاثة نقاط ، تلقى هموم روبيسيير وهموم دانتون. فالاستسلام للمطالب الإلهانية، للهجمات على الثلاثة والسبعين نائباً الموقوفين لاحتاجاتهم

على ٢ حزيران، الهجمات التي تأتي من «السهل» يعني تحكيم الأكثرية البرلمانية الوحيدة الممكنة، وهو يقول لليعاقبة بكل وضوح: «منذ ٣١ أيار قضى على «المارييه». وقبول محو المسيحية العنيف يعني العزلة في الداخل وفي الخارج على حد سواء، ثم إن روبيبيير يبدو بخاصة وكأنه قد هجر، في السياسة الخارجية، رفض أي احتمال للمفاوضات التي ترتبّت على مداخلاته من آذار إلى أيلول.

لكن هذا التقارب هشّ، لأن على روبيبيير أن يحسب حساباً لقسم آخر من الأكثرية: جميع الأشخاص المتورطين في الإرهاب وفي الحرب الثورية. ومن جهة أخرى سيضغط عليه. ذلك أن «كولو ديربوا» الذي أذرره أصدقاوه يعود من ليون في مطلع نيفوز (٢١ كانون الأول) ويُشيد في الجمعية، ثم في نادي اليعاقبة، بالقمع، ويدافع عن رونسان، ويرعد مندداً بالتسامح. وفي ٦ نيفوز، ينجح «بيلو - فارين» في إلغاء «لجنة العدل» على يد المؤتمر الوطني، وهي لجنة أنشئت بناءً على طلب «المتسامحين»، قبل بضعة أيام. ويحول «كولو» و«بيلو» تكتيك دانتون ذاته إلى نحره: فلكي يعزلاه عن روبيبيير حرّكاً لجنة الأمن العام التي فتشت منزل ديلومي واكتشفت المرسوم المزور الذي وقعه «فابير ديجلانتين» والذي كانت الحكومة تعلم بوجوده منذ شهراً ومنذ ذلك لا شيء يمنع من إيقاف «فابير» الذي يتم في ٢٣ نيفوز (١٢ كانون الثاني) وفي اليوم التالي، تولى دانتون الدفاع عنه، لكنه منعزل. ويفشل التحالف الذي حلم به.

الهجوم المضاد الذي شنه «كولو ديربوا» و«بيلو - فارين» أجبر روبيبيير على الرجوع إلى الوراء، فهو يرد في ٥ نيفوز (٢٥ كانون الأول) على «كاميل ديمولان» ويبتّ الحكمة الثورية، ويشير إلى خطرين يهددان، برأيه، الثورة: «نسبة الاعتدالية إلى الاعتدال كنسبة العجز إلى العفة، والإفراط الذي يشبه القوة كالاستسقاء الذي يشبه الصحة». لكنه ظل يظهر

التسامح تجاه «ديمولان» وحرص أشدّ الحرص على ألا يقطع صلته به. ولعل موقعه قد كشف عن هشاشته لأول مرة في هذه الأسابيع الأول من ١٧٩٤ إن «الفضيلة والإرهاب» للذين وصفهما في ١٧ بلوفيوز (٥ شباط) على أنهم محركاً الحكومة الثورية، هما من غير شك، مثل أعلى أخلاقي، وليس تعريفاً لأكثرية سياسية. لقد أزفت ساعةُ البُرْ.

محاكمه باريز:

يسجل إطلاق سراح «رونسان» و«فنсан (١٤ بليفيوز) استئناف الاضطراب الكورديلي الذي يتسع في فتوز بالتأثير المزدوج: تأثير الصعوبات الاقتصادية والاستياء السياسي.

ويُعذى غلاء الأسعار والقطط الضيق المستمر في الشعب. ويبدو أن ملادات حركة الأقسام أهدافاً محددة: الوظائف. «جميع المواطنين الذين لهم مورد أو موضع يكفيهم مؤونة العيش لا يجوز لهم أن يشغلوا الوظائف المأجورة في مكتب الإداره، وسيُقْلُون منها ليعهد بهذه الوظائف إلى المواطنين البائسين من أرباب الأسر والمواطنين الصالحين».

مطاردة الوظائف التي أظهر «فنسان» نموذجاً لها في مكاتب الحرب هي في أساس نضال «مواطني ٩٣» ضد «مواطني ٨٩». ولم يخطئ روبربيير عندما قال لهبيبر: «أنتم تربدون أماكننا». إن نادي الكورديلين الذي سيطر عليه «فنسان» هو الذي يشن الهجوم. فمنذ ٢٤ بلوفيوز (١٢ شباط) يندد هبيبر بالطغمة التي اخترعت كلمة: «الثوري المتطرف»؛ وفي ٤ فتوز (٢٢ شباط) يطالب بحلول لازمة المواد الغذائية. وتقادياً للانفجار، يتقدّم «سان جوست» في ٨ فتوز بمرسوم حول مصادر أملاك المشبوهين، بينما يحاول «كولو ديربوا» عبثاً الحفاظ على الوحدة بين الكورديلين واليعاقبة، وهذا المرسوم الذي تمّمه مرسوم ١٣ بدا وكأنه يُعلن عن أن الأموال المصادر سوف تُستخدم للتعويض على المعوزين. ويستحضر «سان

جوست» في بعض جمل أخّاذة أمل الفقراء العظيم الذي مرّت عليهآلاف السنين: «البؤساء هم قوة الأرض؛ ولهم الحق في أن يخاطبوا كالأسياد الحكومات التي تهمّهم». لكن لا المؤتمر الوطني (الذي لا يحمل هذا الوعد محمل الجد) ولا الشّعب (الذّي يريد حلاً مباشراً لمشكلة المواد الغذائية) ولا جماعة الكورديلين (التي تريد السلطة) تخدع: إنّها مؤامرة لعزل ملّاكات الحركة عن الجماهير. وفي ١٢ فنّتوز، تحدث «رونسان» عن عصيّان مسلّح. وفي ١٤ (٤ آذار) يعطي الكورديلين «حقوق الإنسان». ويطالب «كاريه» بعصيّان مسلّح مقدّس»، وينضم إليه «هيبيير». لكن الحركة كان لا بد لها أن تفشل لأنّها حُضّرت تحضيراً سيئاً ولم تسرِّ الأقسام وراءها. ويمدّ «كولو ديربوا» يده إلى أصحابه الأقدمين لآخر مرّة: فيرفض «رونسان» بالفاظ حادة، أية مصالحة. ويُوقَّف القادة الكورديلين في ليلة ٢٣ إلى ٢٤ فنّتوز (١٣-١٤ آذار) بعد أن تخلى عنهم «شوميت» و«باش» و«هنريو» و«بوشوّوت». وتنتهي المحاكمة من ١ إلى ٤ جيرمينال. إن تقنية المزج سمحت بخلط المناضلين الحقيقيين (هيبيير، فنسان، رونسان، مومور، وأربعة آخرون من «مواطني ٩٣») بمخبر للشرطة، وبالأجانب وشركائهم المتواطنين معهم الموقوفين في برومير (كلوتس، برولي، بيريرا، ديسفيرو) وجنرال متّهم بالملكية. أما «شوميت» الذي نجا في هذه اللحظة فسيسقط مع أرمّلة هيبيير في جمع قادم.

في اليوم التالي لتوقيف الكورديلين، أصدر «كاميل ديمولان» العدد السابع من «الكورديلي القديم». لم يكن هذه المرة راضياً عن مهاجمة يسار الحكومة فطالب بتجديد اللجنة واتّهم «بارير» برفض السلام. وفي الأيام التالية، ضاعف دانتون وأصحابه من هجماتهم: ضد «بوشوّون»، ضد «هيرون» (الذّي صدر قرار اتهامه). وبنّلوا وسّعهم، في الوقت نفسه، الإنقاذ «فابير ديعلانتين» الذي صدر قرار اتهامه في ٢٩ فنّتوز مع النواب المرتشين الآخرين.

هل سيرضخ روبسيير؟ منذ ٢٥، أظهر بوضوح نيته في المحافظة على محور الأكثريّة التي تضم جيلّي اليسار المتعلّقين بالحرب الثوريّة وبالإرهاّب: «أعظم الخطر هو أن نشّبه الوطنيّين بالمتآمرين». ويقرّ مصيرُ النّواب المرتّشين، لكن هل ينبغي أن يرتبط به مصير دانتون وديمولان؟ هل ستتغلّبُ الضّروراتُ السياسيّة على روابط الصداقة وأخوة المعارك المنصرمة؟ بحسب إسراّر «بارير»، كان روبسيير يوّد لو ينقذ «كاميل»، ونحن نعلم أنه قاوم كثيّراً قبل أن يضع دانتون على اللائحة. لكن الإبقاء على دانتون يعني إثارة جميع الذين تورطوا في الإرهاّب ضدّ الحكومة. فانتزع القرار «كولو ديربوا» و«بيلو - فارين» ولجنة الأمن العام، وفي ١٠ جيرمينال مساءً (٣٠ آذار) أمرت اللجنة بتوقيف دانتون، ديلاكروا، ديمولان، فيليبو، بتهمة التّواطؤ مع «فابر ديجلانتين» و«شايو». «لندية» وحده رفض توقيع أمر التّوقيف، وتُنسب إليه هذه الكلمات: «لست هنا لأقطع رأس فرنسا، بل لأغدّيها».

في اليوم التالي، طلب «ليجندر» في المؤتمر الوطني، الاستئناف إلى النّواب الذي أوقفوا ليلًا. وكان جزءً من الجمعيّة مستعدًا أن يحدو حزوه، لأن بترها المستمر أربعه. لكن روبسيير يتدخل، وخطبته حادقة، لقد ذكر أكثريّته أنها مسؤولة جماعيًّا عن كل العمل الذي تم: «ما الذي فعلتموه ولم يكن فعله بحرية، ولم ينقذ الجمهوريّة؟» فانتزع أصوات الجمعيّة.

كانت المحاكمة التي افتُتحت في ١٣ جيرمينال (٢ نيسان) هاجةً، فقد خلط المتهّمون السياسيون الأربعه مع المُخلّين بواجبهم (فابر، شابو، بازير، ديلوني)، هيلرو دي سيشيل، الإسباني غوزمان، أصحاب المصارف آل «فrai»، الجنرال ويسترمان - ورفض دانتون أن يستسلم. وكان صوته الجهوري يتقدّم جدران القاعة التي عقدت فيها المحكمة جلسها ويستثير التّجمّعات. ويُخاطب «فوكبيه - تانفيلي» اللجنة التي تحصل على مرسم من

الجمعية يسمح بحرمان المتهمنين من المناقشات في حالة الاضطرابات، وفي
١٦، استبعد دانتون وديلاكروا من المناقشات وأعدما في اليوم نفسه.
بدت لجنة السلامة العامة وكأنها خرجت معززة من أزمة جيرمينال،
ولم تَعُدْ، في الواقع، أن حفرت قبرها الخاص بها.

الثورة المحمدة:

بين محاكمات جيرمينال الكبرى، لم يكن التوازن سوى توازن ظاهر. إن لجنة السلامة العامة، إذ ضربت عنق هيئة الأركان الكورديلية، إنما وضعَتْ حداً لضغط الشارع على التمثيل الوطني، وهو ضغط حرف الثورة البرجوازية عن مجريها، منذ ١٠ آب ١٧٩٢. وبهذا المعنى كان جيرمينال شهرأ حاسماً: في جميع الميادين، بدأت العودة إلى قواعد البرجوازية الليبرالية التي سُجلَت خطأ في رصيد التيرميدوريين وحدهم أو اتهموا بها وحدهم خطأ. وبالمقابل فإن اللجنة، حين أعدمت دانتون، لم تلغ التقاضي التي قصدت إلى الخروج منه: إن البرجوازية الجديدة التي نضجت منذ ١٧٨٩ تزيد أن تعود إلى حكومة ليبرالية، لكن دون أن تتخلّى عن ثمار الحرب. ومن جيرمينال إلى تيرميدور، طمأنَتْ حكومة روبيسيير القوى البرجوازية، لكن بما أنها كانت متشبّثة بالإرهاب دون أن تجرؤ على إقامة الصلح أو دون أن تستطيعه، فقد لاذت بالفرار إلى الأماكن: الدكتاتورية والأسطورة. ولم يفعل تيرميدور شيئاً سوى أنه أُنجز العودة إلى الواقع، ملائماً بين المؤسسات وتغييرات جيرمينال.

«تجددت الثورة»: «سان جوست» هو الذي يتكلّم. «اختفت عرقية باريز مع الكومونة»: إن حدس «ميسيليه» حدس ثاقب. فقد طرد الرجال، واختفت المنظمات المستقلة، واجتاحت البيروقراطية كل شيء. وأصبحت كومونة باريز وسيلة لنقل الأوامر الصادرة من فوق. واختفت الجمعيات الشعبية في فلوريال وبريريال. وفي الأقاليم، ظلت لجنة السلامة العامة وحدها هي التي تستطيع منذن (مرسوم ٢٣ فنتون) إرسال مفوضيتها، وقد استدعي

بالجملة الممثّلون المبعوثون بمهمة، المفروزون من المؤتمر الوطني، في نهاية جيرمينال. لكن هذا التعزيز للديكتاتورية ذو نتائجين متعارضتين: إنه نافع إذا كان القصد إبعاد تهديد الامتسولين، وهو يفلق «السهل».

ومع ذلك، فمن الناحية الاقتصادية، أخذت البرجوازية تنفس. وإذا كانت جريمة الاحتكار قائمة نظرياً، فهي لا تخضع لغير الغرامات. ومنذ ١٢ جيرمينال ألغى مفهوم الاحتكار. كان القصد طمانة التجار: يميّز مرسوم ٢٣ فنوزر بين التجار «الشرفاء» والمضاربين. ظل الحد الأعلى موجوداً، لكن اللجنة تسمح بإعفاءات كثيرة أو تلطيفات في الواقع، فتمتحن المتهدّلين زيادات أو علاوات. وشيناً فشيناً، تُعاد الحرية إلى التجارة الخارجية. ويسوء وضع المأجورين. ذلك أن الكومونة تساهلت مع مخالفات الحد الأعلى للأجور طالما أبقيت على علاقاتها بالحركة الشعبية، أما البيروقراطية الجديدة فهي تتبعي تطبيق ذلك الحد الأعلى بدقة. وفي ١٥ فلوريل، استصدر «بارير» مرسوماً يقضي بمصادرته اليد العاملة لنقل البضائع، وفي ٢٩ بريريل، عمد المؤتمر الوطني إلى ملاحقة متثيري الإضرابات في معامل الدفاع الوطني، وفي أول تيرميدور أمر «سان جوست» بتوقيف عمال مضربيين على أنهم مشبوهون، وفي ٥ نشرت كومونة باريز حدّاً أعلى للأجور هو، عملياً، خفضًّا لسعر العمل.

هذه التنازلات لم تَعُدْ أن زادت الرغبة في الاستقرار السياسي وفي العودة إلى الهدوء. لكن الكومونة، في اللحظة نفسها، تتعزل وتتنزلق إلى حلول دموية وطوباوية.

ويتعزّزُ الإرهاب. ففي باريز ظلت السجون ملأى (٧٨٠٠ سجينًا في ١٠ تيرميدور) بالرغم من إطلاقات السجناء الفاجعة. ويبلغ قانون ٢٢ بريريل، الذي صوّت عليه بناءً على تقرير «كوتون»، جميع ضمانات القضاء، ثم إن تعريف أعداء الثورة على الخصوص، هو من المبوعة بحيث

يضمَّ أثِيًّا كان. لمَ كان قانونُ الدِّم هذا؟ يُقال إنَّ محاولاتَ اغتيالاتِ «كوتون» وروبيبيير أخطَطتِ النُّفوس. ربِّما، لكنَّ الأعمقَ من ذلكَ ما يبُدوُ من أنَّ جماعةَ روبيبيير تشتَّتُ اليائسَ بالوسائلِ التي تملِكُها، وذلكَ بسببَ غيابِ المنظوراتِ السياسيَّة الواضحة. ويبدأُ الإرهابُ الأعظمُ: ١٢٨٥ حكمَ بالإعدامِ من ١٠ حزيران إلى ٢٧ تموز بينها إدام «أندريله شينبيه». وهو ما لا تتفَرَّزُ منه البرجوازيةُ وحدها بل والجماهيرُ أيضًا: القاءُ اشْمَئِزازِ البرجوازيةِ واسْمَئِزازِ الجماهيرِ الذي سيؤذنُ بالبقاءِ تيرميدور.

مع الإرهابِ الأعظم، لم تعدِ الفضيلةُ كافيةً: لا بدَّ من أساسِ النظامِ، لا الأساسِ الأخلاقيِّ وحدهِ، بل الميتافيزيكيِّ أيضًا. في ١٨ فلوريل (٧ أيار) يبيَّن روبيبيير للنواب أنَّ صراعَ الأحزابِ يأتي من الانحلالِ الأخلاقيِّ، ويأتيُ الانحلالُ الأخلاقيُّ من الإلحادِ. إنه لا يطرحُ نفسهُ كفِيلُسوف. لكنَّ كرجلِ سياسيٍّ: «في نظرِ المشرَّعِ، كلُّ ما هو نافعٌ للناسِ، كلُّ ما هو صالحٌ في الواقعِ العمليِّ، هو الحقيقة. إنَّ فكرةَ الكائنِ الأسمى وخلودَ الروحِ دعوةً مستمرةً إلى العدلِ، إنها إذنُ فكرةً اجتماعيةً وجمهوريةً» وهو ينشئُ أربعةَ أعيادَ جمهوريةً كبيرةً، ويقضِي أنَّ يجري الاحتفالُ، في كلِّ عشرةِ أيامٍ، بفضيلةِ مدنيةٍ. وفي ٢٠ بريريل (٨ حزيران) ينظمُ «دافيد» العيدَ الأعظمِ للكائنِ الأسمى وللطبيعةِ، ترأسُ الاحتفالِ روبيبيير، وبهذهِ باقةِ سنابلٍ، يحيطُ به موكبٌ طويلٌ ينتشرُ من «التوبيليري» إلى «شان دي مارس» وتتأتَّيهُ من الخارجِ ومن فرنسا رسائلُ التهنئة: أهي توطئةً للإحياءِ الديني؟ إنَّها، في الواقعِ، سببٌ إضافيٌّ للعزلةِ.

ربيع النصر:

كان كلُّ شيءٍ معلقاً منذُ شهورٍ من أجلِ المجهودِ الحربيِّ. وإذا كانتِ الألبسةُ والتجهيزاتُ قد حُلتُ بمختلفِ الوسائلِ، فإنَّ الحصولَ على الأسلحةِ بعدهِ كافٍ، كان صعباً بسببَ نقصِ بعضِ الموادِ الأولى: لقد استُخرجَ كلُّ ما

أمكن استخراجُه من الأرض ومن باطن الأرض. وكان أشهر العلماء: شاباتل، مونج، برتولييه، يعملون في قصر «ميدون» في سبيل الدفاع الوطني. وكان الجيش المكون من خمسة ألاف رجل، أكثر تماساً بفضل المزج، وأكثر انضباطاً وأحسن قيادة. ومع ذلك، فقد شهد الشتاء نقل الجنرالات المتزايد. وأوقف «هوش» في فتنوز، متهمًا بالهيبرينية. كتب روبيبيير: «لدينا الدليل على أن في فتنوز، متهمًا بالهيبرينية. كتب روبيبيير: «لدينا الدليل على أن الجنرال هوش خائن».

أعد «كارنو» الخطة العامة للحملة. كان على جيوش الجبهات «الثانوية» أن تقتصر على الأعمال المحدودة. هذه التعليمات قادت إلى نزاع مع «دوميربيون»، القائد العام لجيوش الآلي وإيطاليا، الذي أراد، بمساعدة نابليون، أن يحتل «البييمون». واحتل جيش البيرينيه الشرقية، بقيادة «ديغومبيه» بعض نقاط في كاتالونيا، بينما صد «مولر» الإسبان في الغرب. لكن الجبهة الأساسية ظلت جبهة الشمال. كان على ثلاثة جيوش أن تنسق جهودها: كانت مهمة «بيشيجرو» مع جيش الشمال (١٥٠٠٠٠ رجل) أن ينقل الهجوم إلى الفلاندر البحري. وكانت مهمة «شاربونويه» (جيش الأردين) أن يتحول إلى «شارلروا»، ومهمة «جورдан» (جيش المزيل) أن يتحول إلى لييج. نفذت هذه الخطة تتنفيذًا سيئاً، فلم يتمكن «بيشيجرو» من الاستيلاء على «لاندريسي» (٣٠ نيسان)، وهو لم يشتبك مع العدو اشتباكاً جدياً بالرغم من انتصاره في «توركوان» (١٨ آيار). وعلى الخصوص لأن خلافاً خطيراً نشب بين «كارنو» الذي كان يريد تعزيز الجناح الأيسر باتجاه الفلاندر البحري، وسان جوست الذي كان يبغى أن يفتح عنونةً من «السامبر». وفي ٨ حزيران عهد «سان جوست» على «جورдан» بالقيادة الموحدة لجيوش الموزيل والأردين. وأنباء معارك السامبر عرض نفسه للمخاطر.

في ٢٥، تم الاستيلاء على «شارلروا». في ٢٦ ميسيدور من السنة الثانية (دحر «جورдан» كوبورج في «فلوروس» وأصبح اسم جيشه «سامير اي موز». وينضم إليه بيشيجرو في بروكسل ١٠ تموز) ثم يمضي مرة أخرى إلى الشمال تاركاً إياه يتقدم نحو «الموز» وفي ٩ تيرمидور، عندما سقط روبيسيير، دخل بيشيجرو «أنغير»، ودخل «جوردان» لييج. كان هذا ربيع النصر.

٩ تيرميدور:

عملت ضد روبيسيير استياءات السطح وتيارات العمق العملي. فالولاة السابقون - المبعوثون بمهمة - الذين استُدعوا لتجاوزاتهم الإلهامية أو لابتزازاتهم، لا يجدون أن يختارهم أحد عن عقاب التصاين؛ إن «تاليان» الذي سُجنَت عشيقته منذ بريريال، و«فوشيه»، و«بارا»، و«فريرون» يتذكرون الجميع: وقلما يجدون أذناً صاغية لأن ماضيهم يُلقي. وأعظم خطورة حسد لجنة السلامة العامة؛ فـ «آمار» و«فاديبه» ينتهيان إلى الجناح المناصر لمحو المسيحية، والمتطرف في الحزب الجبلي؛ إنهم يكرهان حَبْر الكائن الأسمى ويهدان عليه لأنه أنشأ مكتباً للشرطة يُفلت من يد اللجنة. لكن اللجنة العظمى هي نفسها منقسمة؛ منذ ١٥ ميسيدور، كفَ روبيسيير عن الذهاب إليها؛ ويقبل في ٥ تيرميدور، بناء على طلب «سان جوست» أن يُعقد اجتماع عام، لكنه يأبى أن يعود إليها في اليوم التالي: وهو يُبدي اعتراضاته دون أن يُسمى خصوصه، في المؤتمر الوطني في ٨ (تموز).

من الذي قاد المعارضة؟ هل لعب «كارنو» الدور الأساسي؟ لا شك أن خصومات عنيفة قد جعلته عدة مرات في مواجهة «سان جوست» (بصدق جورдан) وفي مواجهة روبيسيير (بصدق بونابرت). وإلى جانبه تجمع «الثنيون» لنديه، و«بربور الساحل الذهبي». لكن في ٩ تيرميدور، كان نجاحه أو فشله منوطاً بثلاثة رجال. «باربر»: أي الصلة «باسهل»، وضمانة الاستمرار والشرعية

الثورية. «بيو - فارين» و«كولو ديربوا»: أي إطلاق العمليات على يد الملك الجديد الذي نشأ في الإرهاب والذى ارتبط بنجاح العرب. لقد فشل رهان دانتون: الحرية والصلح، لكن دون اليقين بالنصر. والآن النصر هو الذى يتيح الحرية. كل الجماعات يمكنها أن تأمل بالانتقام. وسوف يسقط روبيبيير بالضبط لأنه يصر على الجمع بين طرفين متناقضين: الإرهاب في النصر وفي ليلة ٨ إلى ٩ تتصح المؤامرة. سوف يعمد «كولو - ديربوا» رئيس المؤتمر الوطني، إلى منع روبيبيير وسان جوست من الكلام في اليوم التالي. ويجري الاتصال «بالسهل» الذي يسلم روبيبيير في مقابل التخلّي عن الإرهاب.

في ٩، في الحادية عشرة صباحاً، يستهل المؤتمر الوطني جلسه. عند الظهر يبدأ سان جوست كلامه فيقطاعه «تاليان»؛ ويهاجم «بيو - فارين» روبيبيير؛ ويود روبيبيير أن يصعد إلى المنصة، لكن «كولو - ديربوا الرئيس» يأبى عليه الكلام ويحرك جرسه ليغطي صوته. ويتصدر «بارير» مرسوماً ينزعز من «هنريو» قيادة الحرس الوطني. ويُصوّت بناءً على اقتراح لوشيه، على مرسوم اتهام لروبيبيير وسان جوست وكوتون. فيلتمس أخوه روبيبيير و«ليباس» أن يفوزوا بشرف الانضمام إلى ذلك الثلاثي: «ضاعت الجمهورية، وانتصر قطاع الطرق». ويساق السجناء إلى لجنة السلامة العامة.

الفصل الأخير سيُمثل في ساحة «الغريف». فالكومونة، و«هنريو» منذ أن انذرا، استفرا وعيّاً الأقسام من أجل نهاية الظهير؛ أما الخمسة الذين نقلوا بين عدة سجون في العاصمة، فما ليثوا أن أطلق سراحهم، لكنهم تأخروا عن بلوغ قصر البلدية وقد وصله «كوتون» آخر الكل، في الواحدة صباحاً. كانوا متزدين، واهني العزم: إن هؤلاء البرلمانيين لم يكونوا فقط من ذوي الفتن. كما أن تعبئة الأقسام لقيت الفشل: ستة عشر قسماً فقط (من ثماني وأربعين) أرسلت رجالها.

وتصريف المؤتمر الوطني بدوره. إذ تلقى «بارا» قيادة القوات المسلحة وجمع أعداداً من أقسام الغرب والمركز.

اعتبر المتمردون خارجين على القانون. أثناء هذا الوقت تفرق الجنديون يحملون قصر البلدية شيئاً فشيئاً. ونحو الساعة الثانية، دخلت مفارز «بارا» قصر البلدية. فرمى أخوه روبسيير نفسه من النافذة؛ وقتل «ليبيا» نفسه بطلقة مسدس؛ وجُرح روبسيير (أو جرح نفسه) في الفك. وفي ١٠ تير ميدور، أُعدم روبسيير وواحدٌ وعشرون من أنصاره دون محاكمة. وكان العمال الذين ظاهروا عشية الأمس مطالبين بزيادة الأجور يصرخون في طريقهم: «الحد الأعلى...».

الخلاصة:

منذ ١٠ آب ١٧٩٢، جرفت الثورة، جرفتها الحرب وضغط الجمهور الباريزي. إلى خارج الطريق العظيم التي اخططها عقلُ القرن الثامن عشر وغناه. وصعدَ إلى السطح الشغفُ بالمساواة الذي أظهر، فيما وراء الصيغ الفقيرة المُعدّة، قوَّةَ المذلّات المتراءكة وتلوينات الرؤى الشعبية. وما يطفو هو الصورة المقلوبة لمجتمع النظام القديم حيث كان كل شيء طبقات وامتيازات؛ إن عالم مطالب اللا متسولين عالم لا تسلسل فيه، ولا تفرد، ولا نفوذ للثروة أو للموهبة؛ عالمٌ يتبعني أن يختفي فيه كل ما تثيره في الذهن هذه الكلمة الملعونة: أرستقراطية. فيما وراء الثورة التي أدركها جيداً «جورييس»، الثورة التي فهمها «ميتييه» بالحدس: ثورة القوى التي لفَّها الظلم، قوى البؤس والغضب.

إن سياسيَّي «الجبل» الذين أجبروا على التعامل مع تلك القوى تخلوا لها عما تطالب به: تطويق الجماهير، التسعير، الإرهاب. لكنهم نجحوا في الاحتفاظ بالجوهرى: السلطة. وما أن سمحت لهم الظروف

حتى استعادوا المراكز المتقدمة للحركة الشعبية، مركزاً بعد مركز، في اللجان أولاً، ثم في الأقسام، ثم في الجمعيات الأخوية. ويشهد جيرمينال السنة الثانية القطيعة النهائية. ولا شك أن اللامتسرولين سيحاولون في بريريال السنة الثالثة أن يؤثروا في مجرى التاريخ، بغير جدوى، لأن القوى الليبرالية والبرجوازية تؤكد من جديد إشرافها المنفرد على النظام الاجتماعي الجديد.

لكن الحرب تستمر، وهي أصل جميع الانحرافات، جميع التواءات المثل الأعلى لـ ٨٩. وليس من رجل تبني ولا من جماعة تبني إزاء الحرب موقفاً ثابتاً. لا دانتون الذي طالب بالحدود الطبيعية قبل أن يبحث بدأب عن المفاوضات، ولا روبيبيير الذي آلت نفاذ بصيرته في ربيع ٩٢، إلى الفتور المقصود في ربيع ٩٣، ولا «كارنو» الذي تخلى في تيرميور عن الحدود «الجغرافية» التي قال بها في السنة السابقة. ذلك أن الحرب تؤدي إلى تحول في المجتمع وإلى مجيء ملوك جديد. فإلى شرائح البرجوازية القيمة التي أضعفها التضخم أو توقف التجارة، انضمت جماعات جديدة اغتنت بتعهدات الحرب والتسلح أو بالمضاربة. إن جزءاً من الطبقة السياسية ارتبطت بهذه الجماعات وتحددت على خطٍ يتضمن النصر «وفهما وراء خطوط الفصل الاجتماعي هذه، شدت الحرب أواصر الأمة الكبرى» في مركب من الأهواء والأحلام والرغبات. لا بد من إرضاء جميع الناس.

لقد دفع دانتون رأسه ثمناً للبحث عن حلّ لم يكن سوى تسوية. وقد روبيبيير رأسه لأنّه لم يرسم أي منظور. ذلك أن الحرب، من جهة أخرى، أورثت الإرهاب الذي يبعث على تلاقي رفض الرافضين. فالفلاحون يكرهون المصادرات، والبرجوازيون يتوقفون إلى التنعم بالحياة، والشعب لم يعد يرضى أن يهب أبناءه لطوابير الموتى.

الصفقة المبرمة في تيرميور رهان على المستقبل: هل تسمح الانتصارات بصلاح المنتصر؟ بهذا الشرط يمكن أن تُرسّخ المنافع المكتسبة ويلبي التوق إلى الانفراج.

لكن المعاصرين لم يعوا مثل هذا الإلحراج. فبالنسبة إليهم، لم تضع الأوهام جميعها.

* * *



فهرس القسم الأول

الصفحة

القسم الأول: من مجلس عموم الطبقات إلى ٩ ترمي دور	٥
الفصل الأول: فرنسا لويس السادس عشر	٧
مجتمع النظام القديم	٢١
الفصل الثاني: تمرد الطبقات	٤٥
الأعيان والبرلمانات	٥١
الفصل الثالث: ثورات صيف ٨٩ الثالث	٧١
الفصل الرابع: السنة السعيدة	١١١
من فرساي إلى التويليري	١١٦
الفصل الخامس: انزلاق الثورة	١٤٥
الصعوبات المالية والدينية	١٥٠
الفصل السادس: الرومانسية الثورية	١٨٥
جمهورية المواهب	١٩٠
الفصل السابع: زمن الشدة	٢٣٩

الطبعة الثانية / ٢٠١٢ م

عددطبع ١٠٠٠ نسخة



www.syrbook.gov.sy

طبع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢



مكتبة سوريا

طبع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢

سعر النسخة ٣٣ - لـ.س. من أموالنا